العولمة واقتصاديات البنوك

دكتور
عبد المطلب عبد الحميد
عميد مركز تنمية الإدارة المحلية
أكاديمية السادات للعلوم الإدارية
المنتدب لكلية الاقتصاد ــ جامعة ٦ أكتوبر
وكلية التجارة جامعة عين شمس

٢٠٠٦

الدار الجامعية
طبع . نشر . توزيع
٨٤ شارع ذكريا غنيم ــ تانيس سابقاً
☎ ٥٩١٧٨٨٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

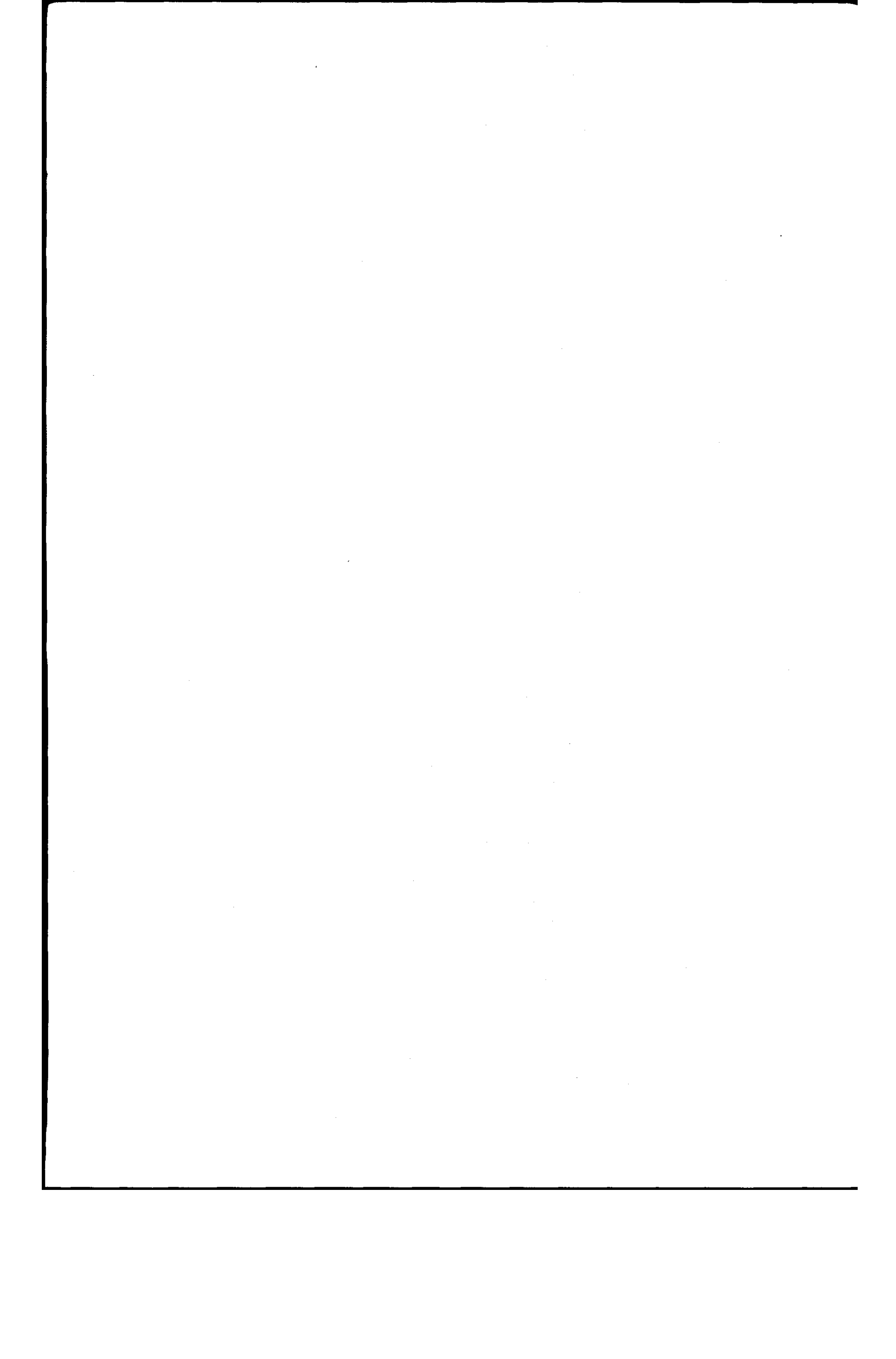
إلى البراعم والزهور المتفتحة التى

تحمل الأمل فى مواجهة تحديات العولمة

إلى أبنائى الأحباء

مصطفى ومحمد ومروة

ومنـــــار



المقدمة

مع احتفال العالم بالألفية الثالثة، يدور جدلاً لن ينتهى ولن يحسم بسهولة حـــول مفهوم العولمة Globolization الذى لا يمكن استيعابه إلا فى ضوء التغيرات العالمية المتعــددة التى شهدها العقد الأخير من القرن العشرين، وهو عقد التسعينات والتى لازالت تتفــاعل فيما بينها مع حلول القرن الحادى والعشر ين.

فقد شهد العالم والاقتصاد العالمى موجة تحرير التجارة العالمية بكل جوانبها السلعية والخدمية وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار المتعلق بالتجارة، وغيرها والتى تعنى فى النهايــة إزالة كل القيود التى تقف عائقاً أمام تحركات السلع والخدمات وراس المال والعمالــة، وإلى جانب تحرير التجارة العالمية، كانت هناك الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بكـــل أبعادهــا والتحول لآليات السوق والخصخصه، وتحول الاقتصاد العالمى بالفعل إلى قريــــة صغـــيرة متنافسة الأطراف وأصبح سوقًا واحدًا تتسع فيه دائرة ومجال المنافسة بين اللاعبون الفاعلين فى هذا السوق، وهؤلاء أصبحوا ليسوا فقط الدول والحكومات، بل منظمات اقتصاديــــة عالمية وشركات متعدية الجنسيات وتكتلات اقتصادية عملاقة، والكل يحاول توحيد ســلوك اللعبة والتعامل ويسعى بكل قوة إلى اقتناص الفرص ومواجهة التحديات فى إطار ازالة القيود بكل أشكالها وتحرير المعاملات الاقتصادية على اختلاف أنواعها.

ومن هذا المدخل يتحدد مفهوم العولمة بكل آثاره وأبعاده وفى إطار تزايد الاعتمـاد المتبادل Interdependence وتكون الأسواق العالمية وتحركات الأسعار والتغيرات فى حجـم ونوعية الإنتاج وتوجهات التجارة العالمية وتحركات رؤوس الأموال الساخنة Hote Money التى تستخدم بشكل مؤثر من خلال المضاربين الدوليين، وتسبب فى ظل موجة التحرير المالى ماسمى بأزمات العولمه كما ظهر تحديداً فى أزمة جنوب شرق آسيا وغيرها.

ومن ناحية أخرى يكشف هذا المفهوم عن نوعين أساسين للعولمة الاقتصاديــــة [(١)] تحديداً هما العولمة الإنتاجية والعولمة المالية والأخير يكشف بدوره عن العلاقة الوطيدة بـــين

---

(١) هناك مفهوم العولمة السياسية والعولمة الثقافية ليس المجال للتعامل معهما هنــــا حيــث ينصــب التحليل على العولمة الاقتصادية تاركين المفاهيم الأخرى لتخصصات وعلوم أخرى.

العولمة والجهاز المصرفى، من خلال ما أحدثته وماتحدثه العولمة من تغيرات مصرفية عالمية وبالتالى حدوث تغيرات جوهرية على مستوى البنوك المحلية، وماينتج عن ذلك من آثار على اقتصاديات البنوك والجهاز المصرفى من ناحية الأداء والسياسات والعمليات والنتائج والتوجهات على نطاق أى دولة من دول العالم.

وفى هذا الإطار يأتى عنوان هذا الكتاب تحت مسمى "العولمة واقتصاديات البنوك" ليحاول أن يتعامل مع عدد من الموضوعات الجديدة بالبحث والتحليل من خلال ثمانية فصول، حيث يتناول الفصل الأول العولمة وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفى، أما الفصل الثانى فيتعامل مع "البنوك الشاملة وادارتها" بينما يخصص الفصل الثالث ليكشف النقاب عن " كفاية رأس المال والتكيف مع مقررات لجنة بازل " أما الفصل الرابع فيحمل عنوان " البنوك وتحرير تجارة الخدمات المصرفية" ويوضح الفصل الخامس " الاندماج المصرفى وأبعاده" ويطرح الفصل السادس موضوع " خصخصة البنوك" ويحدد ا لفصل السابع العلاقة بين " البنوك وأزمات سعر الصرف فى ظل العولمة"، بينما يكشف الفصل الثامن عن العلاقة بين " البنوك وأزمات سعر الصرف فى ظل العولمة".

ولعل التأمل فى الفصول الثمانية المكونة لهذا الكتاب فإن القارىء سيشعر أن كل فصل كان يمكن أن يكون كتابا قائما بذاته وقد عملت جاهداً على أن أصل هذه المعادلة الصعبة ليكون هذا المرجع ذو فوائد متعددة لكل الاقتصاديين والمصرفيين اللذين كانوا فى لهفة شديدة لمعرفة كل هذه الجوانب عندما كنت التقى بهم فى معهد الدراسات المصرفية بالبنك المركزى أو فى البنوك الأخرى داخل مصر وخارج مصر وبالأخص المنطقة العربية من خلال الندوات والحلقات النقاشية وكانوا يطالبوننى بمثل هذا المرجع الشامل.

واتمنى بالإضافة إلى ذلك أن يكون هذا الكتاب مفيداً لصانعى القرارات على مستوى السياسة النقدية والمصرفية بل وللباحثين العلميين ولكل قراء العربية جميعاً. وأن يكون إضافة جديدة للمكتبة العربية.

المؤلف

د. عبد ا لمطلب عبد الحميد

محتويات الكتاب

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الفصل الأول

العولمة وآثارها الاقتصادية

على الجهاز المصرفى

الفصل الأول

العولمـــة

وآثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفى

شهد الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات العديد من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة فى آثارها وتوجهاتها المستقبلية ، فالأقتصاد العالمى تحول إلى قرية صغيرة متناقسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوچية والمعلوماتية وأصبح هناك سوقا واحدا بوسع دائرة ومجال المنافسة لكل المتعاملين الدوليين وأصبح اللاعبون الفاعلون فى السوق العالمى ليس فقط الدول والحكومات بل منظمات عالمية وشركات متعددة الجنسيات وتكتلات اقتصادية عملاقة والكل يحاول توحيد سلوك اللعبة والتعامل ، ويسعى بكل قوة إلى اقتناص الفرص ومواجهة التهديدات فى إطار إزالة القيود بكل أشكالها وتحرير المعاملات فى ظل آليات السوق .

وقد نتج عن كل ذلك مفهوم جديد لا يزال يثير جدلا واسع النطاق حوله من حيث تحديده وآثاره وأبعاده إلا وهو مفهوم العولمة Globalization الذى لا يمكن استيعابه إلا فى ضوء تلك التغيرات وفى إطار تزايد الاعتماد المتبادل Interdepen-dence وتكون الأسواق العالمية وتحركات الأسعار ، والتغيرات فى حجم ونوعية الإنتاج وتوجهات التجارة العالمية وتحركات رؤوس الأموال الساخنة Hote Maney التى تستخدم بشكل مؤثر فى المضاربة الدولية من خلال المضاربين الدوليين والتابعين فى معظم الأحيان للشركات متعدية الجنسيات التى تعمل باسمرار على تخفيض تكلفة النقل والاتصالات وتحقيق التطورات التكنولوچية ومن ثم تحقيق العولمة .

وبناء على ذلك فقد انتشرت العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والمالية والتكنولوچية والتسويقية والإدارية ومن ناحية أخرى تعددت أنواعها ومجالات تطبقها فهناك العولمة الاقتصادية التى تبقى هى الأساس المنبع لكل الأنواع والتى تنقسم بدورها إلى العولمة الإنتاجية والعولمة المالية وهناك إلى جانب العولمة الاقتصادية العولمة السياسية . والعولمة الثقافية والعولمة الاجتماعية وبالطبع سيكون تركيزنا هنا فى

التعريف بالعولمة منصب أساسا على العولمة الاقتصادية .

وإذا كانت العولمة الاقتصادية تنقسم فى تحليلنا إلى العولمة الإنتاجية والعولمة المالية فإن العلاقة تصبح وطيدة بين العولمة والجهاز المصرفى ومن الضرورى أن يكون ناتج هذه العلاقة مجموعة من التغيرات المصرفية العالمية والمحلية ومن هنا تبدو الآثار الاقتصاديه للعولمة على الجهاز المصرفى كثيرة ومتعددة بحيث وجدنا أنه مع تصاعد وسيادة العولمة ظهرت العديد من التغيرات المصرفية العالمية التى أخذت تؤثر بقوة فى الجهاز المصرفى وأدائه وسياساته وعملياته على نطاق أى دولة من دول العالم .

ومن هذا المدخل نتناول موضوع العولمة وآثارها من خلال عدة نقاط أساسية هى:

أولاً : التعريف بالعولمة .

ثانياً : خصائص العولمة الاقتصادية .

ثالثاً : أنواع العولمة الاقتصادية .

رابعاً : الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفى

وذلك كما يظهر من التحليل التالى :

أولاً : التعريف بالعولمة :

كثرت تعريفات العولمة Globalization ولم تتفق الآراء على تعريف واحد شامل وجامع لها نظرا لتشعب المحتوى الفكرى للمفهوم وامتداده من ناحية مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجيا والمعلوماتية .

ومن ناحية المستويات فإن هذا المفهوم وبخاصة فى جانبه الاقتصادى أخذ ينتشر على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية

ولعل ذلك يفسر ظهور مفهوم العولمة فى أدبيات العلوم الاجتماعية الحديثة

وبخاصة العلوم الاقتصادية كأداة تحليلية لمحاولة وصف عمليات التغيير الحادثة فى مجالات مختلفة مع الأخذ فى الاعتبار أن العولمة هى عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية فى مجالات التطبيق المختلفة . ومن خلال العمليات الأساسية التى تدور فى فلكها العولمة وهى المنافسة والابتكارات التكنولوجية والتحديث وانتشار عولمة الإنتاج والعولمة المالية والمبنية جميعها على أساس مبدأ الاعتماد المتبادل Interdependence .

وفى ضوء هذا التحليل يمكن القول أن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة . نظراً لتعدد تعريفاتها والتى قد تتأثر أساسا بانحيازات الكتاب والباحثين والمفكرين الأيدلوجية واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا أو قبولا وإذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة ، فلابد أن نضع فى الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها . العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى جميع الناس والعملية الثانية تتعلق بتذويب وإزالة الحدود بين الدول والعملية الثالثة هى زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات وكل هذه العمليات قد تؤدى إلى نتائج سلبية لبعض الاقتصاديات وإلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعضها الآخر .

مع الأخذ فى الاعتبار أن العولمة تحدث عبر تكنولوجيا الاتصالات والمنافسة والمحاكاة وتماثل المؤسسات ومن خلال طريقتين أساسيتين هما التحديث والثورة التكنولوجية .

ورغم كل ذلك فمن الضرورى طرح أهم التعريفات التى وردت للعولمة فى محاولة لتعميق الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم بل ومحاولة الخروج بتعريف مناسب يخدم التحليل الخاص بهذا الكتاب ، حيث أمكن رصد التعريفات التالية :ـ

١ ـ يشير مصطلح العولمة Globalization إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل Interdependence بين الفاعلين Actors فى الاقتصاد العالمى بحيث تزداد نسبة المشاركة فى التبادل الدولى والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن فى مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج

بحيث تنمو عملية التبادل التجارى الدولى لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادى الكلى وتكون أشكالاً جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية فى الاقتصاد العالمى [١] يتعاظم دورها بالمقارنة مع النشاط الاقتصادى على الصعيد المحلى .

ولعل من الواضح أن هذا التعريف للعولمة يركز على أنها عملية قائمة على تعميق الاعتماد المتبادل وتحول الاقتصاد العالمى إلى سوق واحدة تزداد فيه نسبة المشاركة فى التجارة العالمية على أساس إعادة النظر فى مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولى والوصول إلى نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولى . والفاعلون هنا ليس فقط الدول والتكتلات الاقتصادية بل بالدرجة الأولى الشركات متعدية الجنسيات حيث تتم حوالى ٤٠ ٪ من التجارة الدولية عبر تلك الكيانات العملاقة المتعدية القوميات .

٢ ـ ويرى آخرون أن العولمة حسب النظرية السائدة هى تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحدة، الأمر الذى أدى إلى منافسة أشد وطأة وأكثر شمولية ليس فى سوق السلع فقط بل فى سوق العمل ورأس المال أيضاً [٢].

ومن الملاحظ أن هذا التعريف يشير إلى أن العولمة هى ناتج كل من الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية فى ظل الجات ومنظمة التجارة العالمية WTO .

٣ ـ وهناك تعريفات تركز على العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية ، وعلى ذلك فالعولمة هى المرحلة التى تعقب الحرب الباردة من الناحية التاريخية والتحول لاليات السوق .

ويراها البعض فى هذه السياق وصول نمط الإنتاج الرأسمالى عند منتصف هذا

---

(1) Thomas D. Lairson , Devid Skidmore, Interantional Political Econamy , Harcaurt Brace College Publishers New York , 1997 , p. 96 .

(٢) هانس بيتر مارتين ، هارالدشومان (ترجمة د. عدنان على) ، فخ العولمة ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٨ ، ص ٢٩ .

القرن تقريبا إلى نقطة من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها . أى أن ظاهرة العولمة التى نشهدها هى بداية عولمة الإنتاج ورأس المال الإنتاجى وقوى الإنتاج الرأسمالية وبالتالى علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا ونشرها فى كل مكان مناسب وملائم خارج اقتصاديات المركز الأصلى ودوله .

والعولمة بهذا المعنى هى رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره ، وينتهى صاحب الرأى [1] بتعريف عام للعولمة على أنها حقبة التحول الرأسمالى العميق للإنسانية جمعاء فى ظل هيمنة دول المركز وقيادتها وتحت سيطرتها . وفى ظل سيادة نظام اقتصادى عالمى للتبادل غير متكافىء .

٤ - ويرى البعض أن العولمة هى ناتج مجموعة من الأسباب والعوامل وكذلك هى بلورة لمجموعة من الخصائص الهامة التى يتسم بها النظام الاقتصادى العالمى الجديد والتى تلخصت فى [2].

٤/ ١ - انهيار نظام بريتون ودوز (١٩٧١ - ١٩٧٣) بإعلان الرئيس الأمريكى السابق نيكسون عام ١٩٧١ عن وقف تحويل الدولار إلى ذهب بسبب نقص الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى نقصا شديدا بسبب الحرب الفيتنامية .

٤/ ٢ - عولمة النشاط الإنتاجى .

٣/٤ - عولمة النشاط المالى واندماج أسواق المال .

٤/٤ - تغير مركز القوى العالمية .

---

(١) صادق جلال العظم ، ما هى العولمة ، منظمة التربية والثقافة والعلوم ، ندوة تونس ، نوفمبر ١٩٩٦ .

(٢) جاء هذا الرأى فى :

السيد يسين ، العولمة والطريق الثالث ، الهيئة المصرية للكتاب ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ١٩٩٩ ص٢١ .

نقلا عن د. عمرو محيى الدين ، المحاور الأساسية لاقتصاديات التنمية وظاهرة العولمة ١٩٩٧ مخطوط تحت النشر .

٤/ ٥ ـ تغير هيكل الاقتصاد العالمى وسياسات التنمية .

٥ ـ وهناك تعريف يركز على العولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية ، وتتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق والخصخصة وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادى ولاداء بعض وظائفها وخصوصا فى مجال الرعاية الاجتماعية وتغير لنمط التكنولوجيا والتوزيع العابر للقارات للإنتاج من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر والتكامل بين الأسواق الرأسمالية .

والعولمة تبلور طبقا لهذا التعريف ظاهرة الانتشار الواسع المدى فى كل أنحاء العالم للمبيعات والإنتاج وعمليات التصنيع مما يشكل إعادة صياغة للتقسيم الدولى للعمل من خلال الشركات متعدية الجنسيات .

٦ ـ ويرى أحد التعريفات الأخرى للعولمة ، بأنها إنتصار لظواهر التحديد وسيادة العولمة الديمقراطية كنظام سياسى أى انتصار للقيم الأمريكية ويعبر عن ذلك فوكاياما فى كتابه « نهاية التاريخ » .

٧ ـ ومن منظور أن العولمة ثورة اجتماعية وتكنولوجية فيشير أحد التعريفات إلى أن العولمة شكل جديد من أشكال النشاط يتم فيها الانفصال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم لما بعد البعد الصناعى للعلاقات الصناعية وهذا التحول تقوده نخبة تكنولوچية صناعية ، تسعى إلى تدعيم الأسوق الكونية الواحدة بتطبيق سياسات مالية وائتمانية وتكنولوچية واقتصادية شتى تعمق هذه الثورة وتحقق أهدافها .

ويأتى هذا التعريف على عكس التعريف الخاص بأن العولمة هى حقبة تاريخية ، حيث يرى التعريف الذى ينظر إلى العولمة على أنها ثورة تكنولوجية واجتماعية تتجاوز عنصرى الزمن والمكان بتقليصهما بين الدول وأن الزمن هنا لا معنى له وأن الفضاء نتيجة للثورة التكنولوجية والاتصالية والمعلوماتية ـ قد تم بالفعل ضغطة مما أدى إلى ظهور الاقتصاد الذى يقوم على تلاحم الشبكات المختلفة Network Economy وعادة ما يشار فى هذا الصدد إلى شبكة الانترنت باعتبارها رمزا للثورة التكنولوجية والاتصالية والتى تعتبر الآن من أبرز علامات العولمة الاتصالية والمعلوماتية .

ويكفى أن نشير إلى ما يسمى بالتجارة الألكترونية والتى ستصل حجم تعاملاتها عام ٢٠٠٠ إلى عشرات المليارات من الدولارات [١].

وهكذا يلاحظ تعدد التعريفات المطروحة للعولمة ونحن مع الرأى الذى يرى أن كل هذه التعريفات جميعًا هى فى مجموعها تكاد تكون المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للعولمة فهى تجمع بين جنباتها كونها تمثل حقبة تاريخية وهى تجليات لظواهر اقتصادية وهى أخيرا ثورة تكنولوجية واجتماعية .

لكن يبقى تعريفنا نحن للعولمة Globalization فى ضوء كل هذه التعريفات والذى أوردناه من قبل فى مرجع آخر [١] ، فالعولمة فى رأينا لا تخرج عن كونها السمة الرئيسية التى يتسم بها النظام الاقتصادى العالمى الجديد الذى بدأ يتشكل فى العقد الأخير من القرن العشرين والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل Interde-pendence بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية والتحول لاليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التى حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف تختفى فيها الحدود السياسية للدول القومية ويتفق فى إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعدية الجنسيات على قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولى وتكوين أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له والذى يعتبر فى هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات .

ويكشف هذا التعريف بوضوح عن أن العولمة قائمة على مبدأ الاعتماد المتبادل الذى يحول العالم إلى قرية صغيرة Globalization Village محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف ويؤدى إلى نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات ومن ثم يؤدى إلى عولمة

---

(١) انظر فى تفاصيل ذلك :

السيد يسين ، العولمة والطريق الثالث ، مرجع سابق ذكره ص ١٠٤ .

(٢) انظر فى ذلك : د. عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ص ٤ .

الاقتصاد وبالتالى عولمة المشروع الذى يعمل فى أى اقتصاد ، وبالتالى يؤدى إلى انتشار ظاهرة العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية وعولمة المشروع الاقتصادى هنا يحتم السعى لاقتناص الفرص وتكبير العوائد ويصدق ذلك على أى بنك من البنوك وأى جهاز مصرفى فى أى دولة من دول العالم أو فى أى بقعة من بقاع العالم ، فكل بنك سيتأثر أن أجلاً أو عاجلاً بالتغيرات المصرفية العالمية التى تحدث ، وفى ظل اتساع العولمة والمنافسة يصبح التأثير مسألة حتمية ومن منظور أن العولمة عملية تاريخية لا يستطيع أى بنك أو مشروع الفكاك من آثارها فإن المشكلة الأساسية أمام كل بنك وكل مشروع اقتصادى هى كيفية التحول إلى عولمة البنك أو المشروع ليقتنص الفرص ويكبر العوائد ويواجه التهديدات .

ومن احية أخرى يلاحظ على التعريفات السابقة وعلى الأخص التعريف الخاص بنا ، أن العولمة تتسم بعدد من الخصائص الهامة لعل من الضرورى تحديد أهمها من خلال التحليل التالى .

ثانياً : خصائص العولمة :-

لعل التأمل فى المحتوى الفكرى بل والتاريخى للعولمة يكشف النقاب عن عدد من الخصائص الرئيسية التى تميز العولمة عن غيرها من المفاهيم ذات التحولات الجذرية . ولعل أهم هذه الخصائص ما يلى :-

١ ـ سيادة آليات السوق والسعى لاكتساب القدرات التنافسية :

حيث يلاحظ أن أهم ما يميز العولمة هى سيادة آليات السوق وأقترانها بالديمقراطية بدلا من الشمولية واتخاذ القرارات فى إطار من التنافسية والامثلية والجودة الشاملة واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات وتعميق تلك القدرات الممثلة فى الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة ممكنة وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسى على أن يتم كل ذلك بأقل وقت ممكن حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية الهامة التى يجب

اكتسابها عند التعامل فى ظل العولمة . حيث أن العالم يتحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف ويتغير فيه نمط تقسيم العمل الدولى ليتفق مع اتجاه الإنتاج أو عالمية الإنتاج وعالمية الأسواق Imtra - Firms حيث أصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج فى أماكن مختلفة من العالم وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمى لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد .

٢ ـ ديناميكية مفهوم العولمة :ـ

لعل كثرة التعريفات التى أوردناها بل والتعريف الذى تبنيناه يشير إلى خاصية أساسية وهى ديناميكية العولمة التى تتأكد يوما بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا وفى المستقبل وأن التنافسية تواجه الجميع ليس فقط الدول الأخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية بل أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تسعى بكل قوة إلى امتلاك القدرات التنافسية لكى تستطيع المنافسة مع باقى الأطراف الأخرى الناهضة والتى تخطو خطوات وثابة نحو المستقبل مثل الصين على سبيل المثال حيث يشير البعض إلى أن الاشتراكية القائمة على اقتصاد السوق التى طبقها دنغ اكساوينغ ستمكن الصين أن تحتل فى عام ٢٠٠٠ المرتبة الثانية فى قائمة القوى الاقتصادية الكبرى فى العالم [١] .

وتتعمق ديناميكية العولمة إذا ما تأملنا أن العولمة تسعى إلى إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة فى النشاط الاقتصادى بل أن ديناميكية العولمة يمكن أن نراها أيضا فيما ستفسر عنه النتائج حول قضايا النزاع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبهم ـ واتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع وخاصة من الدول النامية فى حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها ويكشف عن ذلك فى القريب العاجل الاجتماع الثالث لمنظمة التجارة العالمية فى ديسمبر ١٩٩٩ .

---

(١) هانس بيتر مارتين ، هارالدشومان (ترجمة د. عدنان على) فخ العولمة ، مرجع سابق ص ٥٦ .

٣ ـ تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادى المتبادل :

ويعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل Interdependence ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية حيث يتم فى ظل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعنيه ذلك من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولى الذى يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية وبخاصة الصاعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أى منتج نهائى فى أكثر من مكان واحد .

وتشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوى الاقتصادية وتطرح معايير جديدة لهذه القوة تلخصت فى السعى إلى اكتساب الميزة التنافسية للأمم فى التسعينات فى إطار اتجاه كل أطراف الاقتصاد العالمى إلى التنافسية . وبالتالى لم تعد الركيزة الأساسية للقوة والقدرة الاقتصادية هى الموارد الطبيعية بل أصبحت الركيزة الأساسية فى ذلك امتلاك الميزة أو القدرة التافسية فى مجال التبادل التجارى الدولى والتى تدور حوله التكلفة والجودة والإنتاجية والسعر وهو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل .

وينطوى مفهوم الاعتماد المتبادل على معنى تعاظم التشابك بين الأطراف المتاجرة . ويؤدى هذا التشابك إلى خلق علاقة فى اتجاهين بين كل بلد وآخر أو بين مجموعة وأخرى من البلاد ، فإذا كانت التبعية الاقتصادية تنطوى على تأثير أحد الطرفين على الآخر وبالتالى يكون أحدهما تابعا والآخر متبوعا ، فإن الاعتماد الاقتصادى المتبادل يعنى وجود تأثير من كل من الطرفين على الآخر يكون كلاهما تابعا ومتبوعا فى نفس الوقت .

وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادى المتبادل كأحد الخصائص المميزة للعولمة ظهور آثار عديدة لعل من أهمها : [1].

---

(١) انظر تفاصيل ذلك :

د. سعيد النجار ، النظام الاقتصادى العالمى على عتبة القرن الواحد والعشرين ، رسائل النداء الجديد ، جمعية النداء الجديد ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ١٥ ـ ٢٢ .

٣/ ١ ـ زيادة درجة التعرض Exposure للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج نظرا للارتفاع الكبير فى نسبة النشاط الاقتصادى المعتمد فى رخائه أو كساده على ما يحدث فى العالم الخارجى .

٣/٢ ـ سرعة انتقال الصدمات الاقتصادية ـ إيجابية كانت أو سلبية من ركن إلى آخر من أركان الاقتصاد العالمى فإذا حدثت موجة انتعاشية مثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية فإنها تنتقل سريعا إلى البلاد الصناعية الأخرى والبلاد النامية وكذلك إذا حدثت موجة انكماشية ، ولم يعد ذلك مقصورا على ما يحدث فى البلاد الصناعية الكبرى بل أن ما يحدث فى إحدى البلاد النامية قد يكون له نفس التأثير على أجزاء أخرى من العالم . ويكفى أن نشير إلى الأزمة الأخيرة فى المكسيك حين اتخذت الحكومة قرارا بتخفيض قيمة العملة لعلاج عجز شديد فى ميزان المدفوعات وأدى ذلك إلى هروب كميات ضخمة من رؤوس الأموال وكان لذلك اصداؤه فى أسواق المال العالمية وكاد أن يفضى إلى أزمة ذات أبعاد عالمية لولا التدخل السريع من الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولى .

وينطبق الحال أيضا على الأزمة الاسيوية حينما انتقلت من تايلاند إلى باقى النمور الأسيوية فى ماليزيا وأندونسيا وكوريا وغيرها وسرعان ما انتقلت إلى اليابان بل واثرت فى النهاية على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها .

٣/ ٣ ـ تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو فى البلاد المختلفة حيث أصبحت الصادرات محرك النمو بعد زيادة درجة الاعتماد المتبادل .

٣/ ٤ ـ زيادة درجة التنافسية فى الاقتصاد العالمى زيادة كبيرة وينتج ذلك عن إزالة أو تخفيض العوائق أمام التدفقات السلعية والمالية وقيام أسواق عالمية فى السلع والخدمات المختلفة تتصارع فيها البلاد المختلفة .

٤ ـ وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولى :ـ

حيث تتسم العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولى ، وقد ظهر ذلك واضحا فى طبيعة المنتج الصناعى حيث لم يعد فى إمكان دولة واحدة مهما

كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها هذا المنتج وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات والأجهزة الكهربائية والحسابات الآلية وغيرها يتم تجميع مكوناتها فى أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص فى صنع أحد المكونات فقط .

ويرجع ذلك إلى تعاظم دور الشركات متعدية الجنسيات فى ظل العولمة بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات . ومن هنا ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة . ومن أهمها ظهور تقسيم العمل بين البلاد المختلفة فى نفس السلعة وأصبح من المألوف بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والالات والمعدات أن تظهر نفس السلعة فى قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد ، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة Intra-Industry . بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد فى جزء أو أكثر منها ، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة Intra-Firm وقد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية والنامية .

وبالتالى أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمارات تتخذ من منظور عالمى ووفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد ، بل وأصبح من الممكن أمام الكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمية فى الكثير من المنتجات حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولى لتلك الدول باكتساب مزايا تنافسية فى دائرة واسعة من السلع فى الصناعات الكهربائية والالكترونية والهندسية والكيماوية ، ولعل التجربة النمور الأسيوية فى جنوب شرق آسيا شاهدة على ذلك .

٥ ـ تعاظم دور الشركات متعدية الجنسيات :ـ

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات متعدية الجنسيات Transnational Corporations ، هى أيضا الشركات عابرة القوميات وأخيرا هى الشركات عالمية النشاط والتى تعتبر فى كل معانيها هى أحد السمات الأساسية للعولمة ، فهى تؤثر بقوة على

الاقتصاد العالمى من خلال ما يصاحب نشاطها فى شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا . والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العولمة فى كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية [1] .

ويضاف إلى ذلك أن تلك الشركات العملاقة ذات الإمكانات التمويلية الهائلة تلعب دور العائد فى الثورة التكنولوجية التى نقلت الفن الإنتاجى إلى أن يصبح فنا إنتاجيا كثيف المعرفة ، وبالتالى فهى من هذا المنظور تعمق الاتجاه نحو الولمة وبالتحديد العولمة الاقتصادية .

ويلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور الشركات المتعدية الجنسيات العالمية النشاط فى تشكيل وتكوين العالمية . لعل من أهمها :ـ

٥/ ١ ـ يشير التقرير الذى نشرته مجلة فورشن فى يوليو ١٩٩٦ عن أكبر خمسمائة شركة متعدية الجنسيات فى العالم أن إجمالى إيراداتها Revenues تصل إلى حوالى ٤٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى العالمى ، وتستحوذ الشركات المتعدية الجنسيات فى مجموعها على حوالى ٤٠٪ من حجم التجارة الدولية[2] . ومعظم الاستثمار الأجنبى المباشر فى أنحاء العالم ولذلك تلعب دورا مؤثراً فى التمويل الدولى.

٥/ ٢ ـ أن حوالى ٨٠٪ من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعدية الجنسيات وهو يوضح مركزها فى التسويق الدولى ، وأن إنتاج أكبر ٦٠٠ شركة متعدية الجنسيات وحدها يتراوح ما بين $\frac{١}{٤}$ ، $\frac{١}{٥}$ القيمة المضافة المولدة من إنتاج السلع عالميا .

---

(١) يمكن الرجوع إلى :
د. عبد المطلب عبد الحميد ، آلية تعامل القيادات الإدارية مع التحويلات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين ، المؤتمر الثانى لأكاديمية السادات ، مركز البحوث ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ٢٣٤ .

(٢) جاء ذلك فى :
د. إسماعيل صبرى عبد الله ، الكوكبة ، مجلة مصر المعاصرة العدد ٤٤٧ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٧ ، ص ٢٢ .

٥/ ٣ ـ كذلك الأصول السائلة من الذهب والاحتياطيات النقدية الدولية المتوافرة، لدى الشركات المتعدية الجنسيات حوالى ضعفى الاحتياطى الدولى منها ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات فى السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدى العالمى .

٥/ ٤ ـ يضاف إلى ذلك الدور القائد الذى تلعبه الشركات متعدية الجنسيات فى الثورة التكنولوجية فهى مسئولة عن نسبة كبيرة من الاكتشافات التكنولوجية التى يرجع معظمها لجهود البحث والتطوير R & N التى قامت بها هذه الشركات .

ولعل من الواضح أن هذه المؤشرات وغيرها توضح تماما الدور المتعاظم للشركات متعدية الجنسيات فى العولمة .

٦ ـ تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية فى إدارة العولمة :ـ

لعل من الخصائص الهامة للعولمة هى تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية فى إدارة وتعميق العولمة ، وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكى بتفكك الاتحاد السوفيتى سابقا وبالتالى تلاشى المؤسسات الاقتصادية لهذا المعسكر ، وانشاء منظمة التجارة العالمية WTO فى أول يناير ١٩٩٥ وانضمام معظم دول العالم إليها . ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادى العالمى التى تمثل العولمة أهم سماته بل هى الوليد الشرعى له .

وبالتالى أصبح هناك ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة فى السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم ، وهذه المؤسسات هى :ـ

ـ صندوق النقد الدولى ، والمسئول عن إدارة النظام النقدى للعولمة .

ـ البنك الدولى وتوابعه ، المسئول عن إدارة النظام المالى للعولمة .

ـ منظمة التجارة العالمية ، المسئولة عن إدارة النظام التجارى للعولمة .

ولعل قيام العولمة على تلك المؤسسات يعتبر من أهم دعائمها حيث أصبح على

الأقل هناك نظام متكامل للعولمة تعمل من خلاله .

ويلاحظ على هذه المؤسسات العالمية فى العقد الأخير من القرن العشرين أنها تتجه إلى إدارة العولمة من خلال آليات جديدة فى إطار من التنسيق فيما بينها لضبط إيقاع منظومة العولمة .

فمثلا منظمة التجارة العالمية أصبحت تتعامل فى مجال إدارة النظام التجارى للعولمة ، وليس فقط مع السلع القابلة للتجارة العالمية ، بل أيضا مع تجارة الخدمات ، وحقوق الملكية الفكرية والأدبية والعينية . وقوانين وإجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة العالمية ، وأعطت مهلة لعمليات تحرير التجارة العالمية فى تلك المجالات وتتعامل بحصم مع قضايا الإغراق والدعم ، ولا جدال أن كل ذلك يزيد من دور منظمة التجارة العالمية فى تسيير دفة النظام التجارى للعولمة .

وكذلك صندوق النقد الدولى والبنك الدولى من خلال ما يقومان بتطبيقه من برامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى التى شملت الكثير من دول العالم فى العقد الأخير من القرن العشرين .

وبالتالى يزداد دورها بشكل واضح فى تسيير دفة النظام النقدى والنظام المالى للعولمة .

٧ ـ تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية فى مجال السياسة النقدية والمالية :

اتسمت العولمة بانخفاض فى درجة سيادة الدولة القومية وبالتحديد أدت إلى إضعاف السيادة الوطنية فى مجال السياسة النقدية والمالية حيث اضطرت الحكومات فى مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم فى السوق وتطبيق قوانين تحرير الأسواق حتى قبل أن تتمكن من إيجاد وسائل رقابية جديدة وهكذا يمكن القول أن الحكومة فى هذا الإطار العولمى الجديد تطبق كثيرا من السمات التى يطلق عليها البعض الإدارة العامة الجديدة سعيا وراء تنظيم عمل الحكومة وفقا للخطوط التى تسير عليها المنظمات العالمية مما يترتب عليه وهن سلطة الدولة وشرعيتها . ولعل مبعث ذلك أن استيعاب

الدولة تتمثل فى اكتساب ثقة الأسواق العالمية غير أن ثمن هذا التحول فى دور الدولة كان باهظا لأنه نتج عنه تضعضع سلطة الدولة .

فهناك ما يمسى بنظرية اضمحلال الوطنية والقومية وبالتحديد أصبحت العولمة فى اتجاه النقيض للقومية أو الوطنية الاقتصادية على كل المستويات وفى كل الحالات وبالنسبة لكل الأمم والشعوب وأصبح التحدى الحقيقى هو البحث فى إيجاد ما يمسى بالقومية الاقتصادية الجديدة أى على الدول القومية أن تبدع أشكالا جديدة لتعظيم مصالحها الاقتصادية فى ظل العولمة .

إلا أنه يلاحظ من ناحية أخرى أن استجابة الحكومات للعولمة والسعى إلى إيجاد حلول مشتركة للمشكلات الكونية قد انتقصت من سيادة الدولة فالانضمام للمنظمات العالمية والتوقيع على الاتفاقات الدولية يضع قيودا على خيارات السياسة المتاحة أمام الحكومة بل أنهما قد يضطرانها إلى إجراء تعديلات على السياسات والممارسات المحلية التى اتبعتها .

ويكفى الإشارة إلى أنه إذا تمت العولمة المالية بشكل كامل أى تم فتح الحساب الجارى وحساب رأس المال وتزايدت درجة اندماج وتكامل السوق المالى المحلى مع أسواق المال الخارجية العالمية فإنه من الراجح جدا أن تفقد الدولة سيادتها الوطنية فى مجال السياسة النقدية والسياسة المالية .

ففى ظل حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بحثا عن أعلى عائد قد تتدفق للبلد كميات ضخمة من الأموال وبشكل مفاجىء ويدفعها فى ذلك انخفاض أسعار الفائدة وتردى النمو فى البلدان الصناعية وسعيا لاغتنام فرص ارتفاع سعر الفائدة المحلى . إذا كان سعر الصرف ثابتا وفى هذه الحالة تفقد السلطة النقدية سيطرتها على الكتلة النقدية ، مما قد يؤدى إلى حدوث التضخم وتغيير أسعار الفائدة الحقيقية ، ومع تزايد درجة العولمة المالية تخرج مسألة تحديد سعر الفائدة من سلطة البنك المركزى ، إذا يفترض أنه مع زيادة حرية رؤوس الأموال تصبح أسعار الفائدة المحلية قصيرة الأجل مرتبطة بشكل متزايد مع أسعار الفائدة العالمية قصيرة الأجل وبتوقعات الحركة قصيرة

الأجل لسعر الصرف أى حالة تكافؤ سعر الصرف المغطى ، وعليه فإن محاولات بلد ما لوضع أسعار الفائدة وأسعار الصرف لا تتفق مع حالة تكافؤ سعر الفائدة يمكن أن يؤدى إلى تدفقات كبيرة للداخل أو للخارج لرؤوس الأموال قصيرة الأجل ، ومن ثم فإن قدرة البلد على استخدام السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف لتحقيق أهداف منفصلة للاقتصاد الكلى ستصبح مقيدة بزيادة حراك رأس المال .

ناهيك عن وقوع الاقتصاد القومى فى يد المضاربين الماليين والعالميين حيث يشير البعض إلى أنه إذا ما اتفقت كافة البنوك المركزية فى العالم فيما بينها على اتخاذ موقف معين لحماية عملة ما فى مواجهة هجوم المضاربين فإن أقصى ما يمكن أن تجمعه هذه البنوك المركزية هو ١٤ مليار دولار يوميا مقارنة مع ٨٠٠ مليار دولار يستطيع المضاربون الماليون العالميون ضخها فى السوق وهذا يعنى أن إمكانياتهم تفوق ٥٥ مرة البنوك المركزية الموجودة فى العالم مجتمعة .

كما دلت التجارب على أنه ليس فى إمكان صانعى السياسة الاقتصادية مع اتجاه الأسواق المالية للتكامل أن يجمعوا بين ثلاثة سياسات فى آن واحد وهى أسعار الصرف الثابتة وحرية حركة رأس المال وزيادة سعر الفائدة المحلى قصيرة الأجل بفارق لا بأس به عن مستوى سعر الفائدة العالمى قصيرة الأجل .

أما من حيث تأثير العولمة المالية على السيادة الوطنية فى مجال السياسة المالية ، فإنها تحد من هذه السيادة مع تدرج تزايد درجة العولمة فمع تحرير حساب رأس المال يصبح فى إمكان المستثمرين المحليين من أبناء البلد استثمار أموالهم فى أى مكان تبعا لارتفاع معدل العائد المتوقع وفى الحالات التى يتأثر فيها الاستثمار بالاعتبارات الضريبية تلجأ الشركات المتعدية الجنسيات وكبار المستثمرين فى البلدان الصناعية إلى الخروج باستثماراتهم إلى المناطق والدول لاتى تنخفض فيها معدلات الضرائب على الدخول والأرباح وهناك تسابق الآن على تخفيض الضرائب إلى أدنى الحدود كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية ، الأمر الذى أدى ليس فقط إلى خفض حصيلة موارد الدولة السيادية من الضرائب ، بل وإلى إضعاف فاعلية السياسة المالية فى تحقيق

أهدافها ، ومع تزايد خروج رؤوس الأموال للاستثمارات فى الواحات الضريبية خارج الحدود الوطنية تزداد معدلات البطالة فى البلدان التى يحدث فيها هذا الخروج ولمواجهة هذا السلوك تلجأ الحكومات إلى خفض الضرائب على دخول الشركات ، وهو ما يؤدى إلى زيادة العجز بالموازنة العامة وإجبار الدولة على التخلى عن برامجها الاجتماعية [1] .

والخلاصة فى هذا المجال فإنه يمكن القول أنه مع التقدم نحو العولمة فإن دور الدولة يتقلص ولصالح قوى العولمة فى صنع السياسة الاقتصادية الوطنية بما فى ذلك تحديد معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادى ومستويات التشغيل أو لابطالة ومستويات الدخل أو الرفاهية الاجتماعية وانتعاش أو ركود أسواق المال وأسعار صرف العملات الوطنية .

ثالثا : أنواع العولمة الاقتصادية :ـ

لعل من المتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة نجد أن هناك مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية التى تحدث على نطاق واسع والمتمثلة فى النمو السريع للمعاملات المالية الدولية وكذلك النمو السريع للاستثمار الأجنبى المباشر (FDI) وبصفة خاصة من خلال الشركات متعدية الجنسيات وتصاعد الثورة التكنولوجية وتكامل نظام الاتصالات بشكل كبير بالإضافة إلى تكامل الأسواق العالمية فى مجال السلع .

والتأمل فى هذه التغيرات العالمية يكشف النقاب عن أن العولمة تتحدد فى نوعين رئيسيين من العولمة هما العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج والعولمة المالية ، ويبدو من الضرورى إيضاح كل نوع من خلال التحليل التالى :

١ ـ عولمة الإنتاج :

يلاحظ أن عولمة الإنتاج تتم بدون وجود أزمات مأساوية كما حدث بالنسبة للعولمة

---

(١) د. رمزى زكى ، العولمة المالية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١٤٠ ـ ١٤١ .

المالية وتتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعدية الجنسيات وتتبلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين :

١/ ١ ـ الاتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية :

حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفى نمو الناتج المحلى الإجمالى العالمى ، فعلى سبيل المثال زاد معدل التجارة العالمية بحوالى ٩٪ عام ١٩٩٥ بينما زاد الناتج العالمى بنسبة ٥ ٪ فقط وبالطبع زاد نصيب التجارة العالمية ويلاحظ أن الشركات متعدية الجنسيات هى التى تقف وراء تزايد معدل نمو التجارة العالمية بقوة بالإضافة إلى مشاركتها فى زيادة الناتج العالمى ويضاف إلى ذلك أن ٩٠٪ من التجارة العالمية دخل فى مجال التحرير .

١/ ٢ ـ الاتجاه الثانى والخاص بالاستثمار الأجنبى المباشر :

حيث يلاحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبى المباشر زاد بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة العالمية حيث كان معدل نمو الاستثمار المباشر يصل فى المتوسط إلى حوالى ١٢٪ خلال عقد التسعينات ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تزايد دور الشركات المتعدية الجنسيات فى إحداث المزيد من العولمة والتى تعمل بدورها على تكوين المزيد من التحالفات الاستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من عولمة العمليات فى مجال التكنولوجيا والأسواق .

٢ ـ العولمة المالية :ـ

تعتبر العولمة المالية هى الناتج الأساسى لعمليات التحرير المالى والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالى مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجى من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب فى أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا .

ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما [1].

١/٢ ـ المؤشر الأول والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود فى الأسهم والسندات فى الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية فى الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى هذه الدول فى عام ١٩٨٠ بينما وصلت إلى ما يزيد عن ١٠٠٪ فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام ١٩٩٦ وإلى ما يزيد عن ٢٠٠٪ فى فرنسا وإيطاليا وكندا فى نفس العام .

٢/٢ ـ أما المؤشر الثانى والخاص بتطور تداول النقد الأجنبى على الصعيد العالمى ، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومى فى أسواق الصرف الأجنبى قد ارتفعت من ٢٠٠ مليار دولار أمريكى فى منتصف الثمانينات إلى حوالى ١٫٢ تريليون دولار أمريكى فى عام ١٩٩٥ وهو ما يزيد عن ٨٤٪ من الاحتياطيات الدولية لجميع بلدان العالم فى نفس العام .

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فإنها لم تصل بعد إلى درجة التكامل فى الأسواق السلعية أى أن العولمة المالية لازالت فى درجة أقل من العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال ويقصد بذلك إلغاء الحظر على المعاملات فى حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتى تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقارى والثروات الشخصية وتحرير حساب رأس المال ، ومن ثم قابلية حساب رأس المال للتحويل ، ترتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبى والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات .

وتفصيلا فإن العولمة المالية تتضمن تحرير المعاملات التالية :ـ

---

(١) انظر فى تفاصيل ذلك :

د. رمزى زكى ، العولمة المالية ، مرجع سابق ذكره ص ٨٠ ـ ٨١ .

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار فى سوق الأوراق المالية مثل الأسهم .. والسندات .. والأوراق الاستثمارية والمشتقات .

- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية ، أى المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التى تتم محليا بواسطة غير مقيمين أو شراء العقارات فى الخارج بواسطة المقيمين .

- المعاملات الخاصة بالائتمان التجارى والمالى والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية التى تشمل التدفقات للداخل أو على التدفقات للخارج .

- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية ، وهى تشمل الودائع المقيمة وعلى افتراض البنوك من الخارج التى تمثل تدفقات للداخل وعلى القروض والودائع الأجنبية التى تمثل تدفقات للخارج .

- المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا أو المنح أو الميراث أو التركات أو تسوية الديون .

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبى المباشر وهى تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل أو المتجة للخارج أو على تصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود .

ويشير خبراء صندوق النقد الدولى فى هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين :-

الأولى : أنه من الأفضل البدء فى تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل وتحرير الاستثمار الأجنبى المباشر قبل تحرير استثمار الحافظة المالية أو الاستثمار غير المباشر .

الثانية : أن التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعنى التخلى عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية ، بل ربما احتاج الأمر إلى تقوية القواعد المنظمة التحوطية المتعلقة بمعاملات وتحويلات العملة الأجنبية التى يجريها غير المقيمين .

وتتلخص أهم العوامل المؤدية للعولمة المالية فى الآتى :-

* صعود الرأسمالية المالية .
* ظهور فائض نسبى كبير لرؤوس الأموال .
* ظهور الابتكارات المالية .
* التقدم التكنولوجى .
* تأثير التحرير المحلى والدولى .
* نمو سوق السندات .
* إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية .
* الخصخصة .

رابعاً : الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفى :-

تشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفى ، فى أى دولة من دول العالم ، ومنها الجهاز المصرفى فى مصر ، وننوه منذ البداية أن الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفى قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وتصبح المهمة الملقاه على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفى هو تعظيم الإيجابيات وتقليل الآثار السلبية عند أدنى مستوى .

وبالتالى يمكن الإشارة فى تركيز شديد على عدد من الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفى وذلك من خلال التحليل :

١ - إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية :

حيث حدث تغير كبير فى أعمال البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على لامستوى المحلى أو المستوى الدولى والعالمى ، وأخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وتعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك ، ويكفى الإشارة أن تلك الميزانيات فى أكبر خمسين بنكا فى العالم حدثت عليها تغيرات هيكلية واضحة حيث تنوعت مصادر أموال البوك أى

مواردها وكذلك أيضا تنوعت مجالات توظيفها واستخداماتها ، ويمكن أن نرى ذلك بوضوح فى الجهاز المصرفى والبنوك التى تأثرت بقوة بالعولمة ، وبخاصة فى الدول المتقدمة حيث اتضح من أحدث التقارير عن أكبر خمسين بنكا أن المصدر الرئيسى لأرباح البنوك لم يعد يتحقق من عمليات الائتمان المصرفى أى الاقراض ، بل من الأصول الأخرى المدرة للدخل والعائد الكبير Earning Assets ومن عمليات إدارة الأصول Asset Managment Businees التى سحبت الأعمال خارج الميزانية ، ومن ناحية أخرى انخفض النصيب النسبى للودائع فى إجمالى الخصوم بالبنوك ، وأن الخصوم القابلة للمتاجرة Tradable liabilites زاد نصيبها النسبى إلى إجمالى خصوم البنوك نتيجة تزايد نشاط البنوك فى الأنشطة الأخرى غير الاقراضية ، مما أدى إلى اتجاه نصيب القروض للتناقص من إجمالى البنوك نتيجة لتزايد النصيب النسبى للأصول الأخرى وبخاصة إصدار السندات .

ومن الملفت للنظر أن أثر العولمة على الجهاز المصرفى فى مجال إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية ، قد امتد بشكل غير مباشر وتمثل فى دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار كمنافس قوى للبنوك التجارية فى مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص فى مجال الوساطة المالية Disintemediation وتوضح لنا حالة البنوك الأمريكية هذا التطور بشكل واضح ، فخلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٥ انخفض نصيب البنوك التجارية فى تمويل الأصول المالية الشخصية من ٥٠ ٪ إلى ١٨ ٪ وفى المقابل ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى حوالى ٤٢ ٪ ورغم اختلاف هذا الاتجاه من دولة لأخرى ، إلا أن البنوك التجارية فى جميع أنحاء العالم أخذت تواجه منافسة قوية من المؤسسات المالية غير المصرفية وبدأت تتحول عملية البنوك التجارية المشكلة على أساس مخاطر الائتمان فقط إلى عقلية بنوك الاستثمار المشكلة على أساس مخاطر السوق .

ولا شك أن البنوك المصرية بدأت تتأثر بهذا الاتجاه إلا أنه لازال تأثر محدود نظراً للظروف الخاصة بالحالة المصرية .

٢ ـ التحول إلى البنوك الشاملة :

فى ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وبخاصة البنوك التجارية بل وباقى البنوك ، إلى التحول نحو البنوك الشاملة Universal Banks وهى تلك الكيانات المصرفية التى تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات ، وتوظيف مواردها فى أكثر من نشاط وفى عدة مجالات متنوعة وتفتح وتمنح الائتمان المصرفى لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التى قد لا تستند إلى رصيد مصرفى . بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال أى هى تقوم بأعمال كل البنوك .

ويلاحظ أن استراتيجية البنوك الشاملة تقوم على تبنى استراتيجية التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار والموازنة بين السيولة والربحية ودرجة المخاطر المصرفية .

وقد شملت استراتيجية التنويع محاور عديدة فهناك المحور الخاص بمصادر التمويل والمحور الخاص بالاستخدامات المصرفية والمحور الخاص بدخول مجالات غير مصرفية مثل التأجير التمويلى والاتجار بالعملة واصدار الأوراق المالية وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء وغيرها والمحور الخاص بممارسة بعض الأنشطة غير المصرفية من خلال شركات شقيقة تضمها شركة قابضة مصرفية والمحور الخاص بممارسة انماط جديدة لأنشطة الفروع المصرفية .

ولا شك أن البنوك المصرية بالذات تتأثر بمفهوم البنوك الشاملة حيث نرى ذلك بوضوح فى بعض البنوك مثل البنك الأهلى على سبيل المثال ورغم ذلك فلازالت البنوك المصرية فى التحول إلى هذا الاتجاه .

٣ ـ تنويع النشاط المصرفى والاتجاه إلى التعامل فى المشتقات المالية :

وهو أثر مشتق وتابع للاتجاه السابق وفى نفس الوقت مرتبط بتعمق العولمة المصرفية

وقد شمل تنويع النشاط المصرفى على مستوى مصادر التمويل إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والاتجاه إلى لاافتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفى ، وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية . تم الاتجاه إلى تنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية ، والتوريق Securitzation أى تحويل المديونات المصرفية إلى مساهمات فى شكل أوراق مالية قابلة للتداول والإقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة وعلى مستوى الدخول فى مجالات غير مصرفية . تم الاتجاه إلى التأجير التمويلى والاتجاه بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية وإنشاء صناديق الاستثمار ونشاط التأمين من خلال شركات التأمين الشقيقة التى تضمها الشركة القابضة المصرفية وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء ، وعلى مستوى ممارسة أنماط جديدة لأنشطة القروض المصرفية ، فقد اتجهت البنوك إلى تقديم الأنشطة المصرفية فى المحلات الكبرى وإنشاء الفروع المصرفية التى تتخذ شكل مخازن الأقسام والبوتيك وإنشاء الفروع كاملة الآلية أو شبه الآلية .

وتجدر الإشارة إلى أن البنوك المصرية بدأت تتأثر بهذا الاتجاه لكن يبدو أن الطريق لازال أمامها طويلا .

ومن ناحية أخرى وصل اتجاه تنويع النشاط المصرفى أقصى مداه فى ظل العولمة عندما أضافت البنوك إلى أنشطتها المشتقات المالية Derivative Securities حيث أخذت تتعامل مع العقود المستقبلية وهى العقود التى تلزم صاحبها بشراء أصل من البائع بسعر متفق عليه فى تاريخ لاحق محدد فى المستقبل ، وكذلك التعامل فى حقوق الشراء الاختيارية Call Options وهى الحقوق التى تعطى لصاحبها حق شراء أصل من البائع بسعر محدد فى فترة لاحقة فى المستقبل ويطلق عليها عقود الاختيار أيضا حقوق البيع الاختيارية Put Options ويضاف إلى ذلك عقود المبادلة Swaps وهى عدة أنواع مثل مبادلة الخيار Swap Option ومبادلة معدلات العائد Interest Swap ومبادلة العملات Currency Swap وتحقق المشتقات المالية عدة مزايا أهمها التحكم والسيطرة على المخاطرة وتحسين معدلات الاقتراض والاقراض واستكشاف

الأسعار فى السوق وسهلت للعملات الوصول إلى الأسواق المالية المختلفة وتحسين السيولة وفى كل الأحوال لا تخلو المشتقات من مخاطر التعامل فيها .

ولا شك أن تزايد تأثر البنوك باتجاه تنويع الأنشطة المصرفية يغذيه موجة التحرير من القيود التى تتسم بها العولمة المالية Deregulation حيث يعنى ذلك بصفة أساسية فتح مجالات للأنشطة المصرفية لم يكن مسموحا بها من قبل وخاصة أن موجة التحرير صاحبها إعادة النظر فى النظم الإشرافية حيث ظهرت نظم جديدة مثل مقررات لجنة بازل ، ناهيك عن أن التحرير شمل ليس فقط تحرير أسعار الفائدة بل أسعار ورسوم الخدمات وطبيعة الأنشطة التى يمكن أن تمارسها البنوك .

٤ ـ ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال كمعيار لقياس مخاطر السوق كما جاء بمقررات لجنة بازل :

فمع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفى يتعرض للعديد من المخاطر المصرفية سواء كانت عوامل خارجية أو عوامل داخلية ، وأصبح لزاما على البنوك أن تتحوط لهذه المخاطر بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطيات وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل ١٩٨٨ ، وأصبح لزاما على البنوك الالتزام به كمعيار عالمى أو دولى يدل على متانة المركز المالى للبك ويقوى ثقة المودعين فيه .

ومن ثم تأثرت البنوك العاملة بهذا المعيار حيث أصبح عليها أن تلتزم بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى ٨٪ كحد أدنى مع نهاية عام ١٩٩٢ .

والبنوك المصرية بالذات منذ أبريل ١٩٩١ ، تدعم من مراكزها المالية رغبة منها فى تطوير وزيادة كفاءة الجهاز المصرفى وحتى يمكنها المنافسة فى ظل العولمة وأخذت تعمل جاهدة فى الالتزام بمقررات بازل وإصدار البنك المركزى قراراته فى هذا المجال للالتزام بالمعدل المطلوب مع نهاية ديسمبر ١٩٩٢ طبقا لما جاء باتفاقية بازل وقد نص قانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ على ذلك وقد طالب البنك المركزى البنوك العاملة إعداد

بيانات ربع سنوية على نماذج توضح مدى الالتزام بذلك .

وقد أظهر الأداء المصرفى للبنوك المصرية أنها حريصة كل الحرص على زيادة كفاية رؤوس أموالها بصفة مستمرة قبل عام ١٩٩٢ حتى تتواكب مع معايير كفاية رأس المال التى حددتها اتفاقية بازل وحتى تثبت وجودها فى ظل التغيرات العالمية التى يشهدها الاقتصاد العالمى وحتى يمكنها المنافسة أمام الكيانات الكبرى بكفاءة وفاعلية فى ظل العولمة .

٥ ـ احتدام المنافسة فى السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية:

فمع تزايد العولمة المالية وإقرار اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية من القيود التى جاءت بها اتفاقية الجات فى جولة أورجواى ١٩٩٤ وتولى منظمة التجارة العالمية تطبيقها من أول يناير ١٩٩٥ ، فقد أأخذت المنافسة تشتد فى السوق المصرفى ، وقد اتخذت المنافسة ثلاثة مظاهر واتجاهات رئيسية :

الاتجاه الأول : المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو السوق المصرفية العالمية .

الاتجاه الثانى : المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الآخرى .

الاتجاه الثالث : المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المصرفية .

وكل هذه الاتجاهات أدت إلى احتدام المنافسة فى السوق المصرفية ، فى ظل إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية احتياجات العملاء وتغذى هذه المنافسة بقوة دخول المؤسسات المالية بخلاف البنوك السوق المصرفية بقوة وخاصة فى أسواق الخدمات المالية ومن المتوقع أن تستمر هذه المنافسة مع دخول شركات التأمين وشركات الأوراق المالية ومؤسسات الوساطة المالية الأخرى فى ظل تزايد الرغبة فى تقديم الخدمات المالية التى ترتبط بالنشاط المصرفى ولا يخفى أن للمنافسة تأثير على الجهاز المصرفى حيث يمكن أن تزيد من كفاءة الجهاز المصرفى وتؤدى إلى تخفيض التكاليف وتحسين الإدارة

وتخفيض العمولات وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المالية وتحسن جودة الخدمة ولكن سيكون لها اثرا سلبيا على الكيانات المصرفية الضعيفة والبنوك الصغيرة وسيزداد الحاجة إلى وجود كيانات مصرفية عملاقة تقوى على المنافسة فى السوق المحلى والسوق الخارجى .

٦ ـ الأندماج المصرفى :

لعل من الآثار الاقتصادية الهامة للعولمة هو ما حدث فى الوقت الحاضر من موجة اندماجات مصرفية سواء بين كل من البنوك الكبيرة والصغيرة وبين البنوك الكبيرة وبعضها البعض ويبدو أن عملية الاندماج المصرفى من كثرتها وسرعتها وشمولها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك فى العالم تقريبا حيث وصلت عمليات الاندماج أو الدمج المصرفى عام ١٩٩٧ ٦ر١ تريليون دولار وعام ١٩٩٨ إلى ٢ تريليون دولار .

ودون الدخول فى تفاصيل المفهوم . فإن الاندماج المصرفى بشكل عام هو اتحاد أكثر من بنك فى بنك واحد أو زوبان كيانين مصرفين أو أكثر فى كيان واحد Mer-ger وينطوى الاندماج أو الدمج المصرفى فى الأمثلة الأكثر شيوعا على عملية مالية تؤدى إلى الاستحواز على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى ويتخلى البنك المندمج عادة عن ترخيصه ويتخذ الكيان الجديد اسما جديدا عادة اسم المؤسسة الدامجة وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج وكل ذلك من خلال دراسة متأنية واتفاق محدد .

ولعل ذلك يلفت النظر إلى أن هناك العديد من أنواع الاندماج أو الدمج المصرفى حيث يوجد الأندماج الأفقى الذى يتم بين بنكين أو أكثر يعملان فى نفس النشاط ، والأندماج الرأسى الذى يتم بين البنوك الصغيرة فى المناطق لامختلفة بالبنك والبنك الرئيسى فى المدن الكبرى وهناك الدمج المختلط والذى يتم بين بنكين أو أكثر يعملان فى أنشطة مختلفة غير مترابطة ، أما من حيث العلاقة بين أطراف عملية الدمج أو الاندماج المصرفى فهناك الدمج الطوعى والدمج العدائى الذى يواجه بمعارضة شديدة

من جانب إدارة البنك المندمج .

ودوافع الاندماج المصرفى كثيرة من أهمها تحقيق وفورات الحجم ، ودافع النمو والتوسع ودافع تحسين الربحية ودافع زيادة القدرة على المنافسة العالمية أو الدولية فى إطار تحرير الخدمات المصرفية ، وهناك أيضا مواجهة المخاطر .

وقد بدأت تتأثر البنوك المصرية بهذا الاتجاه حيث أعلن عن دمج البنك العقارى المصرى فى البنك العقارى العربى ويبدو أن هناك فى الطريق اندماجات مصرفية أخرى حيث يطرح البعض دمج بنك الإسكندرية وبنك القاهرة فى البنك الأهلى وإمكانية دمج البنك التجارى الدولى مع كل من البنك العربى الدولى وبنك مصر الدولى وبنك قناة السويس وبنك الدلتا الدولى ، وإمكانية اندماج البنك الوطنى المصرى مع كل من البنك الوطنى للتنمية وبنك بور سعيد الوطنى للتنمية وبنك الدقهلية الوطنى للتنمية وبنك التجارة والتنمية وبنك النيل لتوافر مقومات نجاح الاندماج لديهم ، ومطروح أيضا إمكانية اندماج البنك المصرى لتنمية الصادرات مع كل من بنك الإسكندرية التجارى والبحرى وشركة تنمية الصادرات وذلك لتحقيق وفورات الحجم وتقارب النظم الإدارية والمصرفية المطبقة فى هذه البنوك .

وينصح فى كل الأحوال إجراء الدراسة الواعية المتأنية فى كل الأحوال لأن هناك حدود وتكاليف أيضا لعملية الاندماج المصرفى .

٧ ـ خصخصة البنوك :

تعتبر خصخصة البنوك أحد نواتج العولمة ، وهى مرتبطة فى كل الأحوال بظاهرة الخصخصة بشكل عام كظاهرة عالمية . وقد حدث الاتجاه نحو خصخصة البنوك فى الدول النامية بالتحديد بعد زوال دوابع الملكية العامة للبنوك فى ظل تحول الكثير من هذه الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى والتحول لآليات السوق .

وتتلخص أهم دوافع خصخصة البنوك فى مواجهة التحديات التى تواجه العمل المصرفى فى ظل المتغيرات المصرفية العالمية والتكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية فى إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية ، حيث وقع على اتفاقية

تحرير الخدمات المالية حوالى ٧٠ دولة فى ديسمبر ١٩٩٧ والتزمت مصر ضمن مجموعة من الدول النامية بالسماح بملكية أجنبية لبنك محلى بنسبة ١٠٠ ٪ ويضاف إلى تلك الدوافع الدافع الخاص بتحقيقى عدد من الإيجابيات أهمها الوصول إلى تطبيق مفهوم البنوك الشاملة ومواجهة المنافسة وتحقيق الكفاءة وتقليل معدلات المخاطرة وخصخصة البنوك فى كل الأحوال أحد البدائل الضرورية للبدء فى التطوير والاصلاح المصرفى وزيادة القدرة التنافسية فى الجهاز المصرفى المصرى .

وبالتالى تتحدد أهداف الخصخصة فى تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة فى السوق المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادى وتحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية وترشيد الانفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية .

وقد بدأ برنامج خصخصة البنوك فى مصر بداية من عام ١٩٩٤ بما يسمى بخصخصة البنوك المشتركة حيث كان هناك ٢٧ بنك مشتركا تمتلك فيها البنوك العامة الأربعة حصصا تتراوح ما بين ٥١٪ ، ٩٠٪ وجرى طرح أسهم البنوك العامة تباعا والآن لا يوجد سوى ٣ من بنوك مشتركة لا تتجاوز ملكية البنوك العامة فيه ٥١٪ ومنها البنك المصرى لتنمية الصادرات كما أن هناك بنكين تتراوح ملكية البنوك العامة فيها ما بين ٢٠ ٪ و ٥٠ ٪ وباقى البنوك المشتركة فقد تم بيع أسهم البنوك العامة فيها .

وقد صدر قانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٦ والذى يجيز تملك القطاع الخاص المحلى والأجنبى لأكثر من ٤٩ ٪ من رأس المال المصدر لأى بنك وأصبح هذا هو المدخل مستقبلا لخصخصة البنوك العامة الأربعة وبخاصة بعد إضافة القانون ١١٥٥ لسنة ١٩٩٨ ويبدو أن الاتجاه فى خصخصة تلك البنوك يتجه إلى الخصخصة الجزئية فى كل الأحوال .

٨ ـ تزايد حدوث الأزمات بالبنوك :

يمكن القول أن من أهم الآثار السلبية للعولمة المالية هى تلك الأزمات القوية التى يتعرض لها الجهاز المصرفى فى عدد من دول العالم حيث تشير بعض الدراسات إلى أنه خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٦ حدثت أزمات فى الجهاز المصرفى فى ما لا يقل عن

ثلث الدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى حيث تصاعدت أزمات البنوك فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وشمال أوربا وجنوب شرق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فضلا عن الأزمات التى واجهتها بنوك روسيا ودول شرق ووسط أوروبا ، وقد حدثت كل تلك الأزمات فى ظل العولة ، مع الأخذ فى الاعتبار أن تلك الأزمات كان لها تأثيرا شديداً على مجمل الاقتصاديات الوطنية التى حدثت فيها ، بل وامتد تأثيرها السلبى على الجهاز المصرفى فى بلاد أخرى غير التى حدثت فيها الأزمة ولذلك طرحت تلك الأزمات بقوة ضرورة التحويط لكل هذه الأزمات وأهمية وضع نظام للإنذار المبكر يعتمد على تطوير مجموعة من المؤشرات التى تحذر من الأزمة قبل وقوعها .

وقد أثبتت إحدى الدراسات الحديثة عام ١٩٩٧ والتى أجريت على ٦٥ دولة خلال الفترة من ١٩٨٠ ـ ١٩٩٤ أنه هناك علاقة وطيدة بين إجراءات العولمة المالية وأزمة الجهاز المصرفى التى حدثت فى هذه الدول وقد أوضحت الأزمة التى اندلعت فى جنوب شرق آسيا فى صيف ١٩٩٧ كيف تؤثر العولمة المالية من خلال تحرير حساب رأس المال والتمادى فى الافتراض الخارجى ، وإعطاء قروض دون دراسة وضوابط وعرف مصرفى والانفتاح دون ضوابط على الأسواق المالية العالمية مما أدى إلى إندلاع أزمة الجهاز المصرفى .

وفى مصر حدث تأثر طفيف بالعولمة المالية ظهر فى أزمة الدولار فى صيف عام ١٩٩٩ ولكن تم السيطرة عليها من قبل تأثر الجهاز المصرفى لبعض الشىء بأزمة الجهاز المصرفى فى جنوب شرق آسيا وكانت الحماية الطبيعية التى توافرت للجهاز المصرفى المصرى هو أنه لازال لم يندمج اندماجًا كبيراً فى العولمة المالية ولازال الطريق أمامه طويلا فى هذا المجال .

٩ ـ تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك :

يلاحظ مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالى زادت عمليات غسيل الأموال القذرة حتى وصل حجم الأموال التى يتم غسلها فى أنحاء العالم سنويا حوالى ٥٠٠

مليار دولار وهو ما يعادل ٢٪ من الناتج المحلى العالمى بل وصل الأمر فى عام ١٩٩٨ إلى أن تكون عمليات غسيل الأموال حوالى ٢٫٥٪ من الناتج المحلى العالمى البالغ حوالى ٢٩ تريليون دولار فى هذا العام ومصدر هذه الأموال القدرة يأتى من الأنشطة غير المشروعة التى تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفى Underground Economy وأهم هذه الأنشطة هى الاتجار بالمخدرات والاتجار فى الأسلحة المحظورة والاتجار فى السوق السوداء للسلع الهامة والاستراتيچية والعمولات والرشاوى والاختلاسات والأموال الناتيجة عن الفساد الإدارى والسياسى والقروض المصرفية المهربة والدعارة وتجار الرقيق والسرقات .

ويستخدم الجهاز المصرفى كوسيط لعمليات غسيل الأموال حيث تمر عمليات غسيل الأموال بثلاثة مراحل هى مرحلة الإيداع النقدى ثم مرحلة التعتيم ثم مرحلة التكامل مع الأخذ فى الاعتبار أن غسيل الأموال يؤثر تأثيرا سالبًا على الاقتصاد القومى، وقد بدأت مواجهة عالمية لتلك الظاهرة من خلال الحكومات والمنظمات المختلفة ومجموعة الدول السبع الكبرى وتقوية أوجه التعاون الدولى فى هذا المجال .

وهناك بعض الدراسات تشير إلى أن هناك عمليات غسيل للأموال تتم من خلال الجهاز المصرفى المصرى ، إلا أن تصريحات المسئولين عن البنك المركزى تنفى ذلك قطعيا ، وهناك مشروع قانون سيطرح مستقبلا فى مصر لمواجهة هذه الظاهرة إلى جانب الجهود التى تبذل حاليا لمواجهة العمليات الخاصة بغسيل الأموال .

١٠ ـ إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم فى السياسة النقدية :

كان من الآثار الاقتصادية الهامة للعولمة المالية هو إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم فى السياسة النقدية ، وقد أوضحنا ذلك من قبل عندما أشرنا إلى أن هذا الاتجاه هو من الخصائص الهامة للعولمة ومما يدل بوضوح على ذلك ما حدث من أزمات للجهاز المصرفى فى دول جنوب شرق آسيا وعجز البنوك المركزية التام عن إنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف فى تلك الدول من التدهور والانخفاض فى قيم العملات الوطنية المتتالى والربح السريع .

ومن ناحية أخرى إذا وقع الاقتصاد القومى فى يد المضاربين العالميين فإن البنوك المركزية فى العالم لا تستطيع أن تفعل الكثير تجاه هؤلاء الفاعلون غير الرسميون ، حيث أتضح أن كافة البنوك المركزية فى العالم لو اجتمعت فيما بينها على اتخاذ موقف معين لحماية عملة ما فى مواجهة هجوم المضاربين فإن أقصى ما يمكن أن تجمعه هذه البنوك المركزية حوالى ١٤ مليار دولار يوميًا ، مقارنة بحوالى ٨٠٠ مليار دولا يستطيع أن يضخها المضاربون العالميون فى السوق ، وهذا يعنى أن إمكانياتهم تفوق ٥٥ مرة البنوك المركزية الموجودة فى العالم مجتمعة ، مع العلم أن الأموال التى يضارب بها المضاربون يوميا وصلت إلى أكثر من ١٫٢ تريليون دولار .

والخلاصة أن هناك العديد من الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفى ، ويبدو أن بعضها إيجابيا والآخر سلبيا وتصبح استراتيجية المواجهة للجهاز المصرفى هو وضع الاليات والسياسات والأدوات التى تعظم الآثار الإيجابية والتى تحاول فى نفس الوقت تقليل الآثار السلبية عند أقل درجة ممكنة .

الفصل الثانى

البنوك الشاملة وإدارتها

الفصل الثانى

البنوك الشاملة وإدارتها

كان للتغيرات الاقتصادية والمصرفية انعكاساً واضحاً على تطور أداء وأعمال البنوك، وقد تركزت هذه التغيرات العالمية فى مجالات عديدة أهمها الاتجاه نحو الخصخصة وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى وزيادة الاتجاه نحو العولمة المالية ، ومن ثم تعاظم المعاملات النقدية والمالية فى أسواق رأس المال العالمية وكذلك التقلبات السريعة والمفاجئة فى أسعار صرف العملات القابلة للتحويل والمصاحبة لتغيرات أسعار الفائدة فيما يعرف بحرب العملات وتزايد دور البنوك فى تمويل عمليات التجارة الدولية فى ظل تطبيق اتفاقية الجات من خلال منظمة التجارة العالمية التى بدأت عملها فى أول يناير ١٩٩٥ ، وحدوث طفرة فى تكنولوچيا المعلومات والاتصالات المصرفية بالإضافة إلى تعاظم دور الشركات متعدية الجنسيات فى نقل التكنولوچيا وفى تبعية الاستثمار بالإضافة إلى الاتجاه العالمى لتكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة وظهور مستحدثات مالية جديدة فى مجالات المشتقات والعقود الأجلة والعقود المستقبلية وماكينات الصرف الالكترونية والحسابات التليفونية وعقود تثبيت الأسعار وإدارة الفجوة السعرية وإدارة محافظ الأوراق المالية وتوريق الديون وغيرها .

ومن ثم فرضت كل هذه التغيرات العالمية وغيرها على البنوك التجارية ضرورة التحول نحو نظام البنوك الشاملة حتى تستطيع أن تتكيف مع أوضاع العولمة الجديدة وتحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والامان من المخاطر .

وبالتالى تصبح مهمة هذا الفصل الكشف عن البنوك الشاملة وكيفية إدارتها من خلال التحليل التالى :

أولاً : مفهوم البنوك الشاملة Universal Bankes

يمكن القول أن من التغيرات المصرفية العالمية التى عكستها العولمة على أداء وأعمال البنوك هو ظهور ونمو كيانات مصرفية جديدة تعتبر انقلابا واضحا فى عالم البنوك . .

فبعد فترة طويلة من إدارة البنوك من خلال تعميق مبدأ التخصص وأصبحت الفروق الأساسية بين كل بنك وآخر هو تخصيص كل منها فى إدارة أنواع معينة من الأصول المالية تكون أكثر ملائمة مع أنواع محددة من الموارد بالإضافة إلى تواجد القوانين الحكومية التى كانت تعمق التخصص الوظيفى للبنوك وبالتالى ظهرت التقسيمات التقليدية المعروفة فى مجال إدارة البنوك وهى البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال .

إلا أن تزايد الاتجاه نحو العولمة أظهر الكيان الخاص بالبنوك الشاملة Universal Banks ، الذى جاء ترجمة عملية لتضخم أعمال البنوك ودخولها فى مجالات جديدة كانت من صميم أعمال الوساطة المالية الأخرى مثل قيام بنك بفتح شركة للتأمين أو ممارسة أعمال الاستثمار أو قيام الشركات القابضة المصرفية بجمع العديد من الأعمال فى إدارة واحدة توزيعا للمخاطر ومواجهة المنافسة .

ومن هنا ظهرت البنوك الشاملة لتقوم بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية فى منظومة بنكية واحدة تقوم على تنويع كامل للأعمال والوظائف لتلبى كل طلبات العميل وتحل جميع مشكلاته .

ومن هذا المدخل يمكن تعريف البنوك الشاملة « بأنها تلك الكيانات المصرفية التى تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفى لجميع القطاعات ، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التى قد لا تستند إلى رصيد مصرفى ، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال » .

وهكذا يتضح أن البنوك الشاملة يتحدد دورها ويتبلور من خلال كونها بنوكا تقوم بأعمال كل البنوك سواء البنوك التجارية أو الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة فى وقت واحد أو فى آن واحد أى أنها بنوك غير متخصصة وتستطيع القيام بتملك أسهم الشركات المساهمة والاشتراك فى إدارتها فى نفس الوقت بالإضافة إلى اتجاهها

وحرصها على تنويع مصادر الحصول على الأموال والإيرادات أو موارد البنك التى تأتى من قطاعات متعددة وعن طريق إدارة الخصوم أو الاستخدامات والتوظيف القائمة على مواجهة السيولة بواسطة تنمية الموارد المالية للبنك واللجوء إلى مصادر لتمويل غير تقليدية وتنويع أدوات الاستثمار والقيام بكافة الخدمات المصرفية بصفة عامة والخدمات المستخدمة بصفة خاصة .

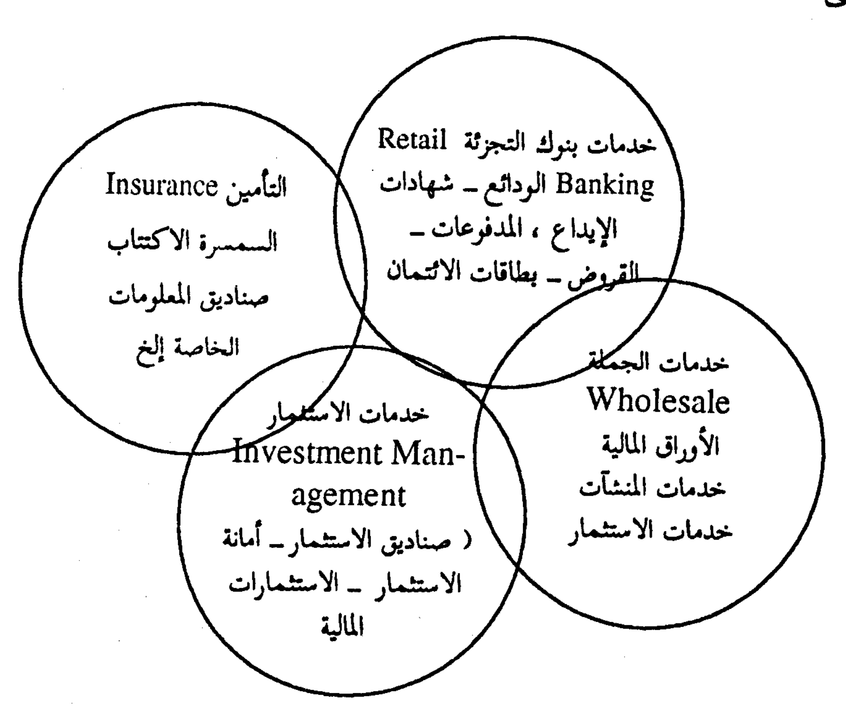
وإصدار السندات التى تطرح للاكتتاب العام وبيع حقوق الملكية فى البنوك إلى جميع المساهمين بغض النظر عن القطاع الذى ينتسبون إليه وذلك مع القيام بعمليات خارج الموازنة التى يرتفع ويزداد العائد منها على نحو يسمح بالتعويض عن أعباء الخدمات أو العمليات التقليدية التى ترتفع تكلفة إداراتها إلى ثلاثة أمثال الخدمات المستخدمة .

وتقوم استراتيچية البنوك الشاملة كما هو واضح على استراتيچية التنويع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار ، والتنويع يعنى ألا يحصر البنك نشاطه فى قطاع معين أو فى مجموعة القطاعات التى تباشر أنشطة بينها ارتباط قوى .

وتتعاظم الآثار الإيجابية لاستراتيچية التنويع كلما اتجه البنك إلى ممارسة أنشطة غير مصرفية مثل إدارة صناديق الاستثمار والتأجير التمويلى فيما يسمى بخدمات تأجير الأصول أو القيام بوظيفة إصدار الأوراق المالية لمشروعات الأعمال ، وهو ما يؤدى فى لانهاية إلى تعظيم الربحية وتخفيض مخاطر نقص السيول وتحقيق أكبر درجة من الأمان للمودعين ، وبالتالى تلافى مخاطر الإفلاس بدرجة عالية وكبيرة .

ومن ثم نشأت البنوك الشاملة كمؤسسات مالية تجمع بين وظائف متعددة فهى تقوم بكافة الأعمال المصرفية التقليدية الخاصة بالإضافة إلى القيام بكافة أعمال الوساطة الاستثمارية فضلاً عن أعمال التأمين وإضافات هذه البنوك إلى أعمالها المشتقات المالية والعقود المستقبلية وكافة الأدوات المستخدمة فى الاستثمار وإدارة المخاطر المالية .

وقد عبر البعض عن تلك الوظائف المتعددة للبنوك الشاملة من خلال الشكل التالى [1].



ثانيا : الإطار العام لاستراتيجية التنويع فى البنوك الشاملة :ـ

ويتم ذلك من خلال عدد من المحاور يمكن إيضاحها على النحو التالى :ـ

١ ـ المحور الخاص بمصادر التمويل :

حيث تقوم البنوك الشاملة بالعديد من الأنشطة فى التمويل لعل من أهمها :ـ

١/١ ـ إصدر شهادات إيداع قابلة للتداول :

وهى عبارة عن شهادات لحاملها يمكن شرائها وبيعها فى أسواق النقد ، فى أى

(١) انظر : د. طلعت اسعد ، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة ، مكتبات مؤسسات الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٣٧ .

وقت دون الرجوع للبنك الذى أصدرها ، وهذه الشهادات تعتبر بمثابة ودائع أجلة تسمح بتوفير أموال طويلة الأجل يمكن استخدامها فى زيادة الطاقة الاستثمارية للبنك.

٢/١ ـ الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفى :ـ

لجأت البنوك الشاملة للاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفى بتدعيم الطاقة المالية وتقوية المركز المالى ، وعمليات الاقتراض الخارجى تتم فى شكل اصدار سندات تطرح فى أسواق رأس المال أو بالاقتراض من شركات من التأمين وغيرها من المؤسسات المالية .

وتجدر الإشارة إلى أن الاتجاه إلى الاقتراض طويلة يحمل ميزاتان الميزة الأولى تتلخص فى زيادة القدرة على الاقراض وزيادة عمليات التوظيف ومن زيادة الأرباح وتباين السيولة وفى نفس الوقت يؤدى ذلك إلى اعطاء قدراً أكبر من الأمان للمودعين.

٣/١ ـ اتخاذ البنوك الشاملة لشكل الشركة القابضة المصرفية :ـ

فقد قامت بعض البنوك الشاملة فى هذا المجال بإعادة تنظيم نفسها لكى تتخذ شكل الشركات القابضة Holding من أجل البحث عن اتجاه جديد لتنويع مصادر التمويل وتعبئة المدخرات ، لأن البنك عندما يتخذ شكل الشركة القابضة تستطيع أن يضم إلى جانبه العديد من الشركات الصناعية والتجارية والمالية التى تمكنه من تدعيم وزيادة موارده المالية ، خاصة فى الأوقات التى تدنى فيها الودائع حيث يمكن فى هذه الحالة أن تقوم أحد الشركات الشقيقة بالاقتراض من السوق ويقيد اقتراض المتحصلات إلى البنك وهكذا .

٤/١ ـ التوريق Securitzation

ويسمى أيضا التسنيد ، ويقصد به تحويل الأصول غير السائلة المتمثلة فى القروض التى تستحق فى تاريخ معين إلى أوراق مالية قابلة للتداول حيث يمكن الاقبال على شراء هذه النوعية من الأوراق المالية المختلفة أو المشتقة وذلك « بالاستناد » إلى الأصول

القائمة ، ومن الأمثلة التى توضح ذلك قروض الإسكان وهى من القروض التى شاع تحويلها إلى أوراق مالية وغيرها .

٢ ـ المحور الخاص بالاستخدامات المصرفية :

ويهتم بتنويع مجالات الاستخدامات المصرفية من خلال عدة جوانب لعل من أهمها:

١/٢ التنويع فى محفظة الأوراق المالية :

بحيث تضم مختلف تواريخ استحقاقها وطبيعة أنشطة الشركات والمؤسسات المصدر لها ، مع تعددها وتباعدها جغرافيا ، وانخفاض درجة ارتباطها ببعضها البعض ، بحيث تحقق أكبر درجة من التنويع الذى يجعل المخاطرة عند أقل درجة ممكنة ومن ثم تزايد احتمالات تعظيم الربحية .

٢/٢ ـ تنويع القروض الممنوحة :

بحيث تقدم القروض لكل الأنشطة والقطاعات الاقتصادية سواء الزراعية أو الصناعية أو التجارية وحتى الخدمية الأخرى إلى جانب الأنشطة العقارية والفروض الاستهلاكية للقطلع العائلى إلى جانب فروض لتمويل التجارة الدولية .

ومن ناحية أخرى تقدم البنوك الشاملة قروضها على مزى أجال زمنية مختلفة ، فهناك القروض القصيرة والمتوسطة وكذلك الطويلة ، اعتماداً على قانون المتوسطات الذى يؤدى إلى استقرار الموارد المالية للبنك بشكل يتيح له فرصة توجيه جزء منها إلى القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل . ويدعم ذلك أن معظم الدراساتفى هذا المجال اثبتت أنه إذا قامت مجموعة من المودعين بسحب جزء من ودائعها ، فإن هناك احتمالكبيراً لأن تقوم مجموعة أخرى من المودعين بالقيام بإيداع ودائع تعادل تقريباً ما قام بسحبه الآخرين .

٣/٢ ـ الأقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها :

حيث استطاعت البنوك الشاملة اقتحام مجالات الاستثمار التالية :

٢/٣/١ - أداء أعمال الصيرفة الاستثمارية التى تتضمن ثلاثة وظائف أساسية هى الاسناد التى تعنى شراء الأسهم المصدرة حديثا من الشركة المصدرة لها بفرض ترويجها وبيعها للآخرين مع تحمل الأعباء المحتملة نتيجة لانخفاض السعر خلال عدة حيازتها لها وقبل الإنتهاء من تسويقها ، وفى المقابل يحصل البنك على كافة العمولات والمصروفات الأخرى عند سداده قيمة الأسهم للشركات المصدرة .

وهناك الوظيفة التالية فى مجال أداء المجال الصيرفة الاستثمارية والتى تعنى التسويق، وتتضمن قيام البنك بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركة مستخدماً فى ذلك امكانياته من خبراء ووحدات متخصصة واتصالات واسعة مع الوسطاء الماليين الأخرين. ويتقاضى البنك فى مقابل ذلك عمولة .

وتأتى الوظيفة التالية فى هذا المجال ، والمتعلقة بتقديم الاستشارات حول الإصدارات الجيدة المتعلقة بنوعية وتشكيل الأوراق المالية المرغوبة مع عقد المنازعات بتكاليف الأوراق المالية ومردودها ومخاطرها فى ضوء الواقع والظروف التى تعيشها الشركات التى قامت بإصدار تلك الأوراق .

٢/٣/٢ - تمويل عملية الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية ، من منطلق تقديم القروض طويلة الأجل لاتحادات العاملين المساهمين ، وتتم خدمة القروض من حصيلة توزيعات الأسهم المشتراة بالإضافة إلى ما تسدده اتحادات ونقابات العاملين ، ويمكن أن تستفيد البنوك الشاملة فى مقابل ذلك باعفائها من ٥٠ ٪ من الفوائد المستحقة الأمر الذى يمكنها من تقديم مثل هذه القروض بأسعار فائدة منخفضة تساهم إلى حد بعيد فى نجاح برنامج الخصخصة وعملية توسيع قاعدة الملكية .

٢/٣/٣ - رسملة القروض ، أى استبدال القروض بحصص فى رأس المال بعد الفشل فى سداد التزامات الشركة أو المنشأة المعينة وتأكد البنك أن أسباب تعثر تلك الشركة أو المنشأة هو يرجع لسوء الإدارة ، وأن ملكيته لجزء من رأس المال سيعطيه الحق فى المشاركة فى إدارة هذه المنشأة أو الشركة .

٣ - المحور الخاص بدخول مجالات غير مصرفية :

حيث تتجه استراتيجية التنويع فى هذا المحور إلى الدخول فى مجالات غير مصرفية

من جانب البنوك الشاملة حيث اثبتت التجارب أن ذلك يزيد الربحية والعائد دون إضافة مخاطر نقص السيولة ، وهذه المجالات تنقسم إلى :

١/٣ ـ القيام بنشاط التأجير التمويلى Leasing حيث يتم إبرام اتفاق بين البنك والشركة ينص على بيع أصل من أصول الشركة إلى البنك على أن يقوم البنك بالمادة تأجيره مرة أخرى للانتفاع به ، وبالطبع ستكون متحصلات الإيجار مضافًا إليها القيمة المتبقية من الأصل كافية لتغطية تكاليف الشراء بالإضافة إلى عائد مناسب والتأجير التمويلى فى هذه الحالة بغير قرض مضمون نظراً لأن المستأجر يسدد القيمة الإيجارية الدورية ويقوم بتسليم الأصول للبنك فى نهاية فترة العقد ، وفى حالة قدرة المستأجر على سداد قيمة الإيجار يكون للبنك الحق استرداد الأصل وهو لا يختلف كثيراً فى ذلك عن النصوص مضمون بشراء الأصل حيث يكون الضامن من حق البنك المؤجر استرداد الأصل المؤجر فى حالة وجود مخاطر الأفلاس لدى العميل أو الشركة المستأجرة .

٢/٣ ـ نشاط الاتجار بالعملة :

وهى أنشطة تركز عليها البنوك الكبيرة ، من خلال الأتجار بالعملة التى فى حوزتها فى الأسواق الحاضرة ، بغرض اتمام صفقات تجارية دولية لصالح بعض المؤسسات لتحقيق عوائد معينة مقابل العمولات التى تحصل عليها البنوك فى هذه الحالة دون أن تتعرض لمخاطر على الإطلاق . وتتضمن أيضًا امكانية استفادة البنك من استخدامات المطلوبة لبعض الوقت قبل حلول موعد اتمام التحويل ، وهنا سيكون التعامل فى الأسواق الحاضرة بهذه الصورة سيكون أفضل من التعامل فى الأسواق الأجلة والعقود المستقبلية وأسواق الأختيار .

٣/٣ ـ نشاط إصدار الأوراق المالية :

حيث تتولى البنوك الشاملة إصدار الأسهم والسندات نيابة عن مؤسسات الأعمال لكن فى هذه الحالة لا تتعهد بتعريفها ويحصل البنك مقابل تصريف أى قدر منها

على عمولة مع عدم تحمله لأية اعباء فى حالة عدم نجاحه فى تصريف الجزء الباقى حيث يقوم برده إلى جهة الإصدار فى هذه الحالة .

٤/٣ ـ إدارة الاستثمارات لصالح العملاء :ـ

ومن خلال ذلك تقوم بعض البنوك الشاملة بتكوين صناديق للاستثمار تقوم باستثمار ودائع العملاء ، ويديرها البنك لصالحهم مقابل اتعاب محددة يحصل عليها، أما الأرباح والخسائر فهى من نصيب العملاء وحدهم ، ويدخل مع ذلك تولى البنوك الشاملة إدارة محافظ الأوراق المالية لصالح العملاء بحيث تقوم تلك البنوك ببيع وشراء الأوراق المالية بناء على أوامر العميل بالإضافة إلى تحصيل الأرباح والفوائد المحصلة عن تلك الاستثمارات ولا يتحمل البنك أى مسئولية فى إدارة محفظة الأوراق المالية للعملاء ، فالأرباح والخسائر من نصيب العملاء وحدهم والبنك يحصل على عمولة البيع والشراء بالإضافة إلى اتعاب إدارة محفظة الأوراق المالية نفسها .

٤ ـ المحور الرابع ، ممارسة بعض الأنشطة غير المصرفية من خلال شركات شقيقة تضمها شركة قابضة :

ويكون لهذه الأنشطة شخصية معنوية مستقلة هى الشركة القابضة المصرفية لتصبح البنوك الشاملة فى هذه شركة قابضة تتبعها بنوك أخرى أو شركات تمارس أنشطة غير مصرفية وفى ضوء ذلك يستطيع البنك أن يمارس انشطة لا يستطيع أن يمارسها دون تكوين هذه الشركة القابضة المصرفية نظراً لوجوده قيود قانونية ، أورغبة من البنك فى الحد من المخاطر التى قد يتعرض لها ، أو اعتماداً على أن هناك من الأنشطة المتخصصة التى يفضل أن تؤدى عن طريق شركات ذات خبرة متخصصة ، ومن أه هذه الأنشطة :

٤/١ ـ نشاط التأمين ، وخاصة التأمين على الحياة للعملاء الذى يحصلون على قرض ائتمانى بحيث تلتزم شركة التأمين بسداد أقساط القروض فى حالة وفاة المقرض، كما امتدهذه النشاط ليشتمل التأمين على الممتلكات التى تم الاقتراض من أجل شرائها كالمنازل والسيارات ويستطيع البنك أن يحصل على عمولة مجذية من شركة التأمين الشقيقة نظير هذه الأنشطة .

٢/٤ ـ إنشاء صناديق الاستثمار ، التى استحوذت على جزء ليس بالقليل من المدخرات العائلية بالإضافة إلى مدخرات بعض المستثمرين الذين تتوافر لديهم موارد مالية ، ويحجمون عن شراء الأوراق المالية نظراً لعدم توافر الخبرة والمعرفة أو الوقت لديهم ، وقد أخذت تنتشر صناديق الاستثمار لتمتص جزء من ودائع العملاء ، وفى محاولة البنوك الشاملة لمواجهة ما يتسرب من ودائع إلى هذه الصناديق فقد عمدت تلك إلى المادة تنظيم نفسها فى شكل شركة قابضة لتنشىء صندوق استثمار له كيان مستقل يقوم بتكوين محافظ الأوراق المالية وإدارتها لصالح العملاء الذين يرغبون فى ذلك ، وفى نفس يؤدى ذلك إلى تحقيق عائد مرتفع لصالح تنمية الموارد بالبنوك الشاملة .

٣/٤ ـ ممارسة نشاط التأجير التمويلى من خلال شركات تابعة للشركة القابضة المصرفية ، وقد تم ايضاح هذا النشاط قبل ذلك .

٥ ـ المحور الخامس ، ممارسة انماط جديدة لأنشطة الفروع المصرفية :

وينطوى هذا المحور على القيام بالأنشطة التالية من خلال الفروع .

١/٥ ـ تقديم الأنشطة المصرفية فى المحلات الكبرى والسوبر ماركت بل ابرزت تلك الأنشطة فكرة إنشاء فروع السوبر ماركت المصرفية التى تعتبر بمنابه الفرع الذى يقدم خدمات وأنشطة مصرفية متكاملة داخل دار المحلات الكبرى والسوبر ماركت والتى اثبتت الدراسات أنها أكثر ربحية حيث تحقق نقطة التعادل بعد فترة قصيرة تتراوح بين ٦ ـ ٩ شهور من تاريخ الأفتتاح .

٢/٥ ـ إنشاء الفروع المصرفية التى تتخذ شكل مخازن الأقسام والبوتيك ، فالأولى تقدم خدماتها على مدار أربع وعشرين ثانية وكل أيام العمل بلا انقطاع والثانية تقدم خدمة مصرفية متخصصة تستهدف فئات محددة ، عادة ما يكونوا من رجال الأعمال والأثرياء .

٣/٥ ـ إنشاء الفروع كاملة الآلية أو شبه الآلية ، بحيث تسعى هذه الفروع لتحديد مزيج الخدمات التى يحتاج العملاء لتحويلها من العمليات التقليدية إلى

العمليات الآلية بالكامل أو شبه الكاملة ولا شك أن أدخال تلك التكنولوجيا المصرفية لفروع البنوك سيؤدى إلى ضرورة اعادة النظر فى اختيار العاملين المناسبين فى الألفية الثالثة بحيث يتم المزج بين الخبرات التسويقية التالية والتمتع بالخبرات التكنولوجية .

ثالثا : اسس إدارة موارد البنوك الشاملة :

تسعى البنوك الشاملة إلى تحقيق الكفاءة فى إدارة الموارد المتاحة لديها ، وفيما يلى اطلالة سريعة على أهم بنود هذه الموارد وأسس إدارتها :

١ ـ رأس المال والاحتياطيات :

ويطلق عليه حقوق الملكية الذى تتمثل فى الأسهم المدفوعة والفائضة والأرباح غير الموزعة واحتياطيات البنك ، وقد أصبح المبدأ الأساسى فى تكوين رأس المال بنك هو الالتزام بنسبة معينة لرأس المال إلى الخصوم وهو ما يسمى بمعيار كفاءة رأس المال كما قدرته لجنة بازل . وهذه النسبة يجب ألا تقل عن ٨٪ ، لأن احتفاظ البنك برأس مال كاف من شأنه حماية البنك من الهزات الناجمة عن الفشل المالى وفى نفس الوقت يحمل طمأنة للمودعين .

وتتمثل الوظائف الأساسية لرأس مال البنك فى مواجهة نفقات بدء النشاط ومقابل الطلب غير المتوقع على السيولة ومواجهة الخسائر المتوقعة ، والخسائر الناجمة عن طياته الإعانة وخسائر المعاملات الدولية .

ويتأثر تقدير حجم رأس المال المطلوب بمجموعة من العوامل لعل من أهمها :ـ

١/١ ـ التبؤ بالظروف الاقتصادية المستقبلية وما تحمله من رواج أو كساد .

٢/١ ـ العلاقة بين رأس المال ونوعية الودائع سواء كانت ودائع جارية أو ودائع ثابتة .

٣/١ ـ الموازنة بين متطلبات حصول المساهمين على أرباح معقولة وبين دعم مركز البنك المالى ودعم عمليات التوسع .

٤/١ ـ توقعات المساهمين لحجم ما يحصلون عليه من أرباح مقابل استثماراتهم فى أسهم البنك .

٥/١ ـ تدخل السلطات النقدية المحلية والعالمية فى تحديد حجم رأس مال البنك بغرض حماية المودعين والعمل على استقرار المعاملات المصرفية .

٦/١ ـ خبرة البنك ودراساته السابقة ،من خلال ربط رأس المال بنسبة معينة من حجم الودائع ، وقد عدلت تلك العمالية ، باتفاقية بازل حيث حددت نسبة الملاءه المصرفية الخاصة الخاصة برأس المال بنسبة ٨٪ أخذاً فى الاعتبار اختلاف ظروف الدول المختلفة ودرجة المخاطرة فى كل أصل من الأصول كل على حدة .

٢ ـ إدارة الودائع وتنميتها :

تعتبر الودائع هى أساس الأعمال المصرفية الأخرى مثل الأقراض والاستثمار ، ويستند نظام الودائع المصرفية على ثقة الجمهور فى الجهاز المصرفى ، وتنقسم الودائع إلى عدة أنواع ، هى الودائع الجارية والتى تنقسم بدورها إلى ودائع شبه دائمة وودائع مؤقتة وودائع عارضة وودائع موسمية .

وبالإضافة إلى الودائع الجارية هناك الودائع الثابتة وتنقسم الودائع الثابتة إلى الودائع لأجل والودائع باخطار سابق وشهادات العائد المتغير ؛ التى يتغير فيها سعر الفائدة خلال مدة معينة عادة تكون كل ستة أشهر .

وتوجد أيضاً ودائع صندوق التوفير وهى من الوسائل الهامة لتعبئة المدخرات التى تحظى بانتشار عالمى واسع النطاق ، وكل البنوك تجيز تلك الودائع لأنها تخلق الوعى الادخارى وقد عم الوعى المصرفى وتكون بالتدريج عملاء ممتازين بمرور الوقت .

وهناك العديد من العوامل التى تؤثر فى حجم ونوعية الودائع يجب أخذها فى الحسبان عند إدارة الودائع وتنقسم بدورها إلى نوعين من العوامل ، فهناك العوامل المؤثرة فى حجم الودائع على مستوى البنك وهناك مجموعة أخرى من العوامل وهى تلك العوامل المؤثرة فى الودائع على المستوى القومى .

وتتضمن العوامل المؤثرة فى حجم الودائع على مستوى البنوك دراسة العديد من العوامل من أهمها ، مدى تأثير الملامح الرئيسية للبمك وسمعته فى السوق ، وكذلك

نوعية الخدمات المصرفية المقدمة من البنك ، ومدى اختلاف طبيعة العملاء وكذلك سياسات البنك ومركزه المالى بالإضافة إلى موقع البنك وغيرها من العوامل .

أما العوامل المؤثرة فى الودائع على مستوى الاقتصاد القومى فتشمل دراسة مستوى النشاط الاقتصادى وتأثير الانفاق الحكومى ومدى انتشار الوعى المصرفى والادخارى ونسبة الاحتياطى والسيولة وغيرها من العوامل .

والبنوك الشاملة تحاول فى كل الأحوال وضع استراتيجية لتنمية الودائع من منظور أن الودائع من الموارد الرئيسية التى يعتمد عليها البنك فى عمليات التوظيف ، وتقوم البنوك فى هذا المجال بدراسة وضع العديد من الاستراتيجيات التنافسية التى تعتمد على تنمية وتقديم مجموعة من الخدمات التى تميز البنك عن غيره من البنوك وتتواءم مع متطلبات النمو فى النشاط الاقتصادى وميكنة العمليات المصرفية وتسهيل مهمة العملاء فى التعامل مع البنك وتنمية معدات البنك وتجهيزاته المادية من حيث شكل البنك وفروعه وتكوينه وتجهيز صالاته ومظهر موظفيه وتشجيع العاملين فى البنك التشجيع المعنوى والمادى .

وتتلخص أهم استراتيجيات تنمية الودائع فيما يلى :

١ ـ استراتيجية جذب فئات جديدة من العملاء :

ويطلق عليها استراتيجية التكوين حيث تسعى البنوك إلى بناء وتكوين هيكل المجتمع ليقوم على الوعى المصرفى والإدخارى وأدخال كل فئة من المتعاملين عليه فى الأعمال المصرفية والمجال المصرفى بإعداد خدمات خاصة لكل فئة ، وتسعى البنوك الشاملة هنا إلى إعداد نظم إيداع للأطفال والشباب على سبيل المثال وهو قطاع يجب أن تسعى البنوك إلى اجتذاب أكبر عدد ممكن منهم للتعامل معها لتأصيل السلوك والوعى المصرفى من البداية مع هؤلاء ، وتعقد الكثير من الدول أمالا كثيرة على مشاركة الصغار فى المدخرات حيث لم تعد نظم الإدخار المدرسى التى تديرها معظم بنوك العالم التقليدية التجارية وبنوك الأدخار وصناديقتوفير البريد ، كلها لم تعد كافية لمقابلة طموح البنوك التجارية الشاملة .

فأخذت تلك البنوك تعدد من مظاهر تعاملها مع هذه الفئات طبقاً للسن وسمات كل منها بقصد زيادة فاعليتهم فى التعامل المصرفى فى الحاضر والمستقبل ومن أهم الأنظمة فى هذا المجال :

١/١ ـ تقديم نظام توفير الصبى المميز ، وهو مطبق فى البنوك الانجليزية وكثير من بنوك العالم ويسمح بفتح دفتر توفير للصبى المميز فى سن ٧ سنوات وله حق الإيداع والسحب فى حدود معينة بموجب نموذج توقيع مبسط .

٢/١ ـ حساب الأولاد من سن ١١ إلى ١٨ سنة ، حيث تقوم البنوك الهولندية بفتح حسابات توفير للصغار اعتباراً من سن ١١ وحتى ١٨ سنة وتمويل هذه الحسابات من إيرادات الأولاد ومصروفهم الشخصى، وتضع عليها فوائد اضافية تميزها عن حسابات التوفير العادية بمعدل ١ ٪ .

٣/١ ـ حسابات الشباب من ١٨ إلى ٢٠ سنة ، حيث تقدم البنوك الأوربية هذا النوع من الحسابات بغرض جذب عمليات الشباب فى هذه السن وبغرض تثبيت التعامل فيما بعد .

٢ ـ استراتيجية تثبيت الموارد واستقرارها :

حيث لم تعد الأوعية الادخارية التقليدية تكفى وتفى بالكثير من الاحتياجات المالية للبنوك التى اصبحت تبحث عن طرق متعددة لابقاء أموال العملاء أطول مدة ممكنة بالبنك بغرض توفير المرونة المطلوبة فى عمليات التوظيف التى تغير طابعها فى الاقتصاديات المختلفة ، حيث تؤكد فلسفة التوجهات الجديدة فى الاقتصاديات الحديثة والمتجهة نحو العولمة على ضرورة مساهمة البنوك فى تنمية الاقتصاد القومى من خلال الاستثمار المباشر ويتطلب ذلك بالضرورة مجموعة من السياسات والأوعية التى تمكن البنك من جذب فئات مختلفة يمكن أن تشترك لأجل أطول فى توفير متطلبات التمويل طويل الأجل ، وهناك عدة اتجاهات فى مجال تلك الاستراتيجية لعل من أهمها :

١/٢ ـ الإيداع الثابت بالتقسيط ، حيث تدير نظام الإيداع الثابت بالتقسيط

العديد من البنوك فى كثير من دول العالم وعلى وجه الخصوص فى اليابان ودول غرب أوربا والهند ، حيث يقوم المودع طبقا لهذا النظام بدفع مبلغ ثابت فى شكل أقساط شهرية لمدة معينة وفى نهاية المدة بدفع المبلغ الأصلى بالإضافة إلى الفوائد ورغم ارتفاع تكلفة إدارة هذا النوع من الودائع فإنه يزيد من الوعى المصرفى ، ويزيد حجم التعامل مع البنوك للطبقات المتوسطة ، وقد طورت البنوك اليابانية هذا النوع من الودائع وقدمت فيه اشكالاً جديدة بالربط بين عملية الإيداع وتحقيق أهداف معينة فى أذهان العملاء وهو ما يطلق عليه حساب الهدف أو الغرض . وقد يضاف إلى هذا النظام وثيقة تأمين على الحياة للمودع، بحيث يحصل الورثة على قيمة المبلغ كامل عند وفاته ويمكن استخدام هذا النظام لأى شخص من سن ١٨ إلى ٦٤ سنة مع اشتراط إجراء الكشف الطبى على المودع .

٢/٢ ـ الإيداع بالتقسيط لأغراض دفع الضرائب ، بغرض التخفيف عن دافعى الضرائب من الأفراد والمشروعات وذلك بتلقى دفعات من العملاء فى شكل إيداع ثابت بفائدة معينة وتعفى هذه الودائع من كافة أنواع الضرائب ورسوم الدمغة كما تمنح ميزة فوائد نسبية أعلى ولا يتم السحب منها إلا لأغراض دفع الضرائب بعد التصفية النهائية لها والتى يقوم خبراء البنك بها نيابة عن العميل .

٢/٣ ـ الإيداع الثابت مع الخدمات التأمينية ، وقد انتشر فى الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا واليابان ويتميز بالجمع بين الودائع لأجل وخدمات التأمين وبموجبه يقوم البنك باستخدام الفائدة التى يغلها رأس المال الأصلى أو جزء منها فى دفع أقساط لأحدى شركات التأمين التى تقوم من جانبها بتغطية اخطار معينة مقابل العملاء .

٣/٢ ـ شهادات الاستثمار ، ويطلق عليها أيضًا الشهادات الإدخارية ، وهى من النظم التى استحدثت لغرض تجميع أكبر قدر ممكن من الأموال لتمويل التنمية وقد تبنى الجهاز المصرفى هذه الفكرة وعهد للبنك الأهلى مهمة إصدار هذه الشهادات .

٤/٣ ـ وحدات الاستثمار ، وتصدرها البنوك الكبرى فى شكل صكوك ليشتريها الأفراد الذين غالبًا لا يتوافر لديهم الوقت الكافى أو الخبرة الملائمة للأستثمار فى

الأسهم والسندات ، فيقوم البنوك باستثمار حصيلة هذه الوحدات فى شراء الأسهم والسندات ومتابعتها فى السوق المالية وتجميع العائد الإجمالى من عدة شركات لتضاف إلى قيمة الوحدات بعد ذلك طبقا للعائد المتوسط الذى حققته الشركات المستثمرة فيها وتعطى البنوك التجارية الشاملة مزايا خاصة فى شكل جوائز للمشترين من الأطفال أقل من ١٦ سنة ، ويلاحظ فى هذا النوع من وحدات الاستثمار تناسبها مع الشريعة الإسلامية فى عدم تحديد معدل فائدة ثابتة .

٤/٢ ـ شهادات الإيداع الأسمية والقابلة للتداول ، وهى عبارة عن شهادات لوديعة لدى بنك تجارى بمبلغ ثابت ولفترة محددة وبمعدل فائدة محددة ، وهى وديعة اسمية أو لحاملها وعادة ما تكون بمبالغ كبيرة نسبيًا وفوائد هذه الشهادات معفاة من الضرائب وقد طبقتها البنوك المصرفية ، وقام معظمها باصدار هذا النوع من الشهادات التى تتميز بحصول البنوك التجارية على مورد طويل الأجل مما يحقق الاستقرار النسبى فى موارد البنك ويؤدى إلى استقرار الاستثمار وطول أجل عمليات الائتمان وتصدرها البنوك المصرية كما تصدرها البنوك الأمريكية وغيرها وقد زاد الإقبال على هذه الشهادات لمزاياها المتعددة .

٥/٢ ـ صناديق الاستثمار ، حيث قامت العديد من البنوك بإعداد نظم استثمار خاصة بها لفئات العملاء المختلفة بهدف تعبئة الموارد وتوظيفها فى نظام يحمل درجة مخاطرة أقل لكل المشاركين .

وفى إطار سياسة تنويع الاستثمار وتقليل درجة المخاطر فى الاستثمار الخاص بالأوراق المالية فى الأسواق المالية ظهرت صناديق الاستثمار ، وهى تنطوى على عدة أنواع . فمن حيث تشكيل الأوراق المكونة لصناديق الاستثمار فهناك صناديق الأسهم العادية وصناديق السندات وصناديق متوازنة وصناديق سوق النقد .

ومن حيث الأهداف فهناك صناديق الدخل وصناديق الدخل والنمو وصناديق إدارة الضريبة والصناديق ذات الأهداف المزدوجة .

وكذلك هناك صناديق الاستثمار المفتوحة والتى تقوم بعرض عدد محدود من الأسهم يتم الاكتتاب فيها بين الجمهور والمشروعات ولا تتم عملية الاسترداد ولكن يتم تداول أسهمها فى البورصة وتتحدد قيمتها من خلال صافى أصول الصندوق .

٣ ـ استراتيجية الحفاظ على سيولة البنك :

لتأمين مخاطر التعرض لازمات النقص فى السيولة ويعمل البنك من خلال هذه الاستراتيجية على ضمان الخدمة التى تمكن العملاء من الاعتماد على البنك كلية فى الوفاء باحتياجاته المالية حتى لا يحتفظ لديه بأية نقود ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق السرعة فى التعامل ، والتواجد الزمنى لوحدات البنك وقد سهلت هذه المهمة أمام إدارة البنك ، الثورة التكنولوجية والمعلوماتية واستخدامها فى إجراء العمليات اليومية للعملاء فى كافة بنوك العالم ومن أهم الخدمات التى تقدم فى هذا المجال :

١/٣ ـ الصرف الآلى والخدمات المتكاملة لاشعار العملاء بالأمان أن أموالهم تحت يديهم عند الحاجة .

٢/٣ ـ خدمة نقط الصرف للتغلب على العوائق التى تعطل بعض العملاء عن أداء أعمالهم أثناء ساعات العمل اليومية .

٣/٣ ـ الخدمة الليلية المتكاملة ، وقد تزايدت مع تقدم الفن المصرفى والتكنولوجيا المصرفية .

٤/٣ ـ نقاط البيع ، عن طريق بطاقات الصرف الآلى مع وضع نموذج مبسط يتم تركيب آلات خاصة لهذا الغرض فى محال التجزئة والسوبر ماركت الكبيرة.

٥/٣ ـ الخدمات المباشرة والأنترنت حيث يستطيع العميل بموجب رقم سرى خاص بالاتصال المباشر بحساباته وإجراء كافة معاملاته المصرفية فى أى زمان ومكان .

٤ ـ استراتيجية تعظيم راحة العملاء :

وهى خدمات تقدم للعملاء بصفتهم مودعين ، حيث يمكن للعميل الحصول

على العديد من الخدمات المصرفية المجانية أو سعر منخفض ومن أهم الخدمات التى تقدم فى هذا المجال :

١/٤ ـ يحصل الشيكات المسحوبة على البنوك أو الفروع الأخرى .

٢/٤ ـ يحصل الكمبيالات ، المسحوبة لحساب عملائه .

٣/٤ ـ قبول الشيكات ، المصدرة منه للغير .

٤/٤ ـ الأوامر المستديمة ، من خلال أمر دفع دائم للبنك .

٥/٤ ـ قبول الأمانات وتأجير الخزن الخاصة ، لأصحاب الحسابات الجارية فقط .

٦/٤ ـ خدمات تحويل النقود بالبنوك ، التى تقدم بدائل مريحة فى هذا المجال .

٥ ـ استراتيجية دعم النشاط المالى للعملاء :

من خلال تقديم الاستثمارات المالية والأعمال التى من شأنها تسهيل أعمال العملاء الخاصة باستثمار أموالهم فى السوق أو الحفاظ على موازنتهم المالى .

ومن أهم الخدمات التى تقدمها البنوك فى ظل هذه الاستراتيجية :

١/٥ ـ عمليات الأوراق المالية نيابة عن العملاء لأن معظمهم ليس لديهم الوقت والمعرفة الفنية الخاصة باتجاهات سوق الأوراق المالية حيث يقدم فى هذا المجال خدمات مثل حفظ الأوراق المالية وشراء وبيع الأوراق المالية والاكتتاب فى الأسهم وسداد قيمة الكوبونات وخدمات التسجيل والإصدار .

٢/٥ ـ حساب ميزانية أسرة ، حيث تقوم البنوك بتقديم هذه الخدمة للعملاء بغرض انفاق الأسرة ذات الدخل الثابت على مدى العام وبموجب ذلك يحدد العميل النفقات الثابتة التى تلزم أسرته بدفعها خلال عام قادم ثم تجميع هذه المبالغ وتقسم على ١٢ لتحديد المبلغ الشهرى المنتظم الذى يمكن أن يدفعه العميل لمقابلة هذه النفقات ليقوم البنك بدفع الألتزامات فى تاريخ استحقاقها وعادة لا يدفع العميل أية نفقات للبنك عن إدارة هذا الحساب فيما عدا عمولة بسيطة على الأرصدة المدينة .

رابعاً : أسس إدارة توظيف الأموال والاستخدامات بالبنوك الشاملة :ـ

حيث تحاول البنوك الشاملة إدارة توظيف الأموال والاستخدامات فى أحسن توظيف ممكن الذى يحقق أكبر عائد ممكن بأقل درجة ممكنة من المخاطرة ، أى محاولة تحقيق الموازنة بين السيولة والربحية فى ظل درجة معينة من المخاطرة وفى ضوء الأنشطة والوظائف الجديدة لهذه البنوك الشاملة .

وسنحاول القاء الضوء فى عجالة على أهم بنود التوظيف لأموال البنوك الشاملة ، وأسس إدارتها على النحو التالى :

١ ـ إدارة وظيفة الاستثمار :ـ

حيث قد تتحقق الإدارة الكفء لوظيفة الاستثمار فى البنوك التجارية الشاملة من خلال التكوين الكفء للمحفظة الاستثمارية حيث تتعدد الأصول المكونة لتلك المحفظة وتختلف آجالها ويقوم تكوينها على أسس ثلاثة هى حسابات السيولة وثانيها حسابات الدخل وثالثها حسابات تجمع بين السيولة والدخل ويتطلب تحديد المزيج المتكامل بين هذه الحسابات فهما كاملاً لطبيعة الاقتصاد القومى وحاجات الاستثمار ودور البنك فى سد الفجوة الاستثمارية فى المجتمع فى ضوء امكانياته وموارده وسياسته المصرفية وعادة تتضمن محفظة الاستثمارات فى البنوك الشاملة على البنود التالية .

١/١ ـ الاستثمارات المباشرة من خلال تأسيس المشروعات منذ البداية بل ويسهم فى الدراسات الأولى للمشروع وفكرته رتأسيسه ، ويسفر ذلك عن اضافة مشروعات جديدة للاقتصاد القومى .

٢/١ ـ الاستثمار فى الأسهم والسندات ، لمواجهة مخاطر نقص السيولة مما يطلق عليه بالاستثمار غير المباشر .

٣/١ ـ السندات الحكومية ، التى تصدرها الدولة ، وهى من أهم أوجه الاستثمار التى تستمتع بضمان إذ أنها تدر عائد دون التعرض لمخاطر كبيرة ، ويمكن تسييلها بسهولة فى حالات الحاجة من خلال بورصة الأوراق المالية .

٤/١ ـ اذون الخزانة ، وهى عبارة عن صكوك تصدرها خزانة الدولة لحامليها لمدة قصيرة ـ تتراوح بين ١٥ يوماً و ٩١ يوماً ، ويكون الهدف منها تغطية العجز الطارئ أو الموسمى فى الموازنة العامة للدولة .

٥/١ ـ الأوراق المالية التى تصدرها البلديات وسلطات الحكم المحلى .

٦/١ ـ المشتقات المالية وهى مجموعة من الأدوات المالية التى بدأ استخدامها فى عقد الثمانينات وهى ثلاثة مجموعات من العقود هى العقود المستقبلية والخيارات والمبادلات المالية ، وهى عقود تتعامل مع التغيرات التى تتم فى قيم الأوراق المالية .

٧/١ ـ أدوات الهندسة الملية وهى مجموعة من الأدوات الى صممت خصيصا بحيث تقوم على اشباع رغبات العملاء المتزايدة والمعقدة بأقل تكلفة ممكنة حيث تجمع هذه الأدوات بين الرغبات المتعددة لكل من المقرضين وبيوت الاصدار والمودعين والمستثمرين ولتحقيق الإدارة الكفء لوظيفة الاستثمار فى البنوك الشاملة لا بد من وضع سيلسة للاستثمار واستراتيجية للأستثمار يكون متفق عليها تحقق الأهداف المطلوبة .

وهى من أهم الأمور التى تشغل بال الإدارة المصرفية فى أى بنك اليوم وتختلف طرق ووسائل إدارة البنوك لمحافظها الاستثمارية وفقا لظروف كل بنك .

وتقوم خطوات إدارة محفظة الاستثمارات للبنك الشامل على أساس عدة خطوات هى :

الخطوة الأولى : تكوين فلسفة وأهداف الاستثمار من خلال سياسات الاستثمار واستراتيجيات الاستثمار التى يتم وضعها واختبارها بحيث تتم تحقيق أهداف معينة أهمها الحصول على أرصدة سائلة عند الحاجة ، والحصول على عائد مناسب ومواجهة المخاطر .

الخطوة الثانية : التنبؤ بظروف البيئة الخارجية ودراستها ، بالأخذ فى الاعتبار حالة سوق الأوراق المالية وخصائص الاستثمارات المتاحة وسياسة الاستثمار

في الدولة وغيرها من العوامل .

الخطوة الثالثة : دراسة العلاقة بين موارد البنك وسوق الاستثمار ، من خلال حصر البدائل الاستثمارية المتاحة لتكوين المحفظة الاستثمارية وتقييم نوعية الموارد المتاحة وهيكل الودائع وإجمالي الموارد وحقوق الملكية بالبنك ونسبة السيولة والاحتياطي وهكذا .

الخطوة الرابعة : اختيار مكون السياسة والاستراتيجية اللازمة لإدارة المحفظة الاستثمارية وبالتالي تحديد ادوات الاستثمار ، التي تحقق الأهداف المطلوبة ، والاستقرار على الاستراتيجية الأكثر ملاءمة للاستثمار فهناك الاستراتيجية الدفاعية وهناك الاستراتيجية الهجومية ، وغيرها من الاستراتيجيات ، ولا بد أن يستقر البنك بعد ذلك آليات توفير أموال الاستثمار وتحديد حجم المحفظة الاستثمارية وجودة الأوراق المكونة للمحفظة وتنويع تلك الأوراق ومجالات الاستثمار وغيرها من الأمور .

الخطوة الخامسة : الرقابة على الخطة الاستثمارية وتقييم المحفظة الاستثمارية للبنك وهي مسألة ضرورية لضمان نجاح إدارة محفظة الاستثمارات بالبنوك الشاملة .

٢ ـ إدارة وظيفة الاقراض :

يمكن تعريف وظيفة الأقراض في البنك بأنها منظومة تزويد الأفراد والمؤسسات والمشروعات في الاقتصاد القومي بالأموال اللازمة للحصول على أكبر عائد بأقل تكلفة ومخاطرة ممكنة .

وتتنوع القروض التي تمنحها البنوك في إطار أداء وظيفة الأقراض حيث توجد القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وتوجد القروض الانتاجية والقروض الخدمية والاستهلاكية إذا كان ينظر إليها من منظور النشاط الاقتصادي ،، أما إذا نظر إليها من منظور الضمان فهناك القروض بضمان شخصي وبضمان بضائع وبضمان أوراق مالية

وبضمان أوراق تجارية وغيرها بل وتتعدد الأنشطة فى مجال منح الائتمان مثل منح خطابات الضمان والبيع التأجيرى (بالتقسيط) وبطاقات الائتمان والقروض المشتركة. والأخيرة تعنى اشتراك أكثر من البنك فى تمويل قروض أو تسهيلات مصرفية فى ظل ظروف واحدة وضمان مشترك . وتمثل هذه القروض آلية أفضل لحماية البنوك من مخاطر الائتمان .

وتقوم عملية أدارة الائتمان على وجود سياسة ائتمانية مكتوبة لتحقيق الأهداف المطلوبة وتتكون تلك السياسة من مكونات رئيسية ، يتعلق المكون الأول بتحديد المنطقة التى يخدمها البنك فى مجال الأقراض أما المكون الثانى فيتعلق بتحديد أنواع القروض أما المكون الثالث فيتعلق بتحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك أما المكون الرابع فيحدد أجال الاستحقاق أما المكون الخامس فيحدد السقوف الائتمانية أما المكون السادس فيحدد تكلفة القروض على العميل أما المكون السابع فيحدد السلطات التقديرية لمنح القروض أما المكون الثامن فيحدد مستندات الاقراض أما المكون التاسع فيحدد أسس الأقراض المتضمنة عدة عناصر الأمان والسيولة والسيولة والغرض والربحية والانتشار والضمان والارتباط بالمصلحة الاقتصادية النوعية أما المكون العاشر ، فهو المتعلق بمتابعة الائتمان وخطوات تلك المتابعة .

٣ ـ إدارة السيولة والمركز النقدى :

وتنبع أهمية إدارة السيولة والمركز النقدى من منطلق أساسى هو أنه إذا كان البنك لا يمكن أن يقوم بالاحتفاظ بكل أمواله سائلة فإنه أيضاً لا يمكن أن يوظف كل ما يملك من موارد فى الاستثمار أو الأقراض إذ تفرض عليه الظروف وأوضاع التوازن وكذا القوانين بالاحتفاظ بجزء سائل من النقدية والأصول نسبة النقدية

وتعرف السيولة بأنها قدرة البنك على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة وكذا مواجهة الطلب على القروض دون تأخير ، بمعنى أنها جزء من الأصول يتم الاحتفاظ به بأشكال سائلة أو نسبة سائلة بما يتوائم مع احتياجات عملاء البنك والتزاماته .

وتنقسم مكونات السيولة إلى السيولة الحاضرة والتى تتكون من النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية والودائع لدى البنوك الأخرى والبنك المركزى والشبكات تحت التحصيل .

وكذلك هناك السيولة شبه النقدية وتتكون من الأموال التى يسهل تسييلها بدون تكلفة كبيرة بسرعة مثل اذون الخزانة والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية وغيرها .

ومن ناحية أخرى ولأغراض التعامل تنقسم السيولة إلى السيولة القانونية التى يعرفها البنك المركزى والسيولة الاضافية وهى اختيارية للبنك والسيولة الاحتياطية وهى الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزى .

ومن الأمور الهامة فى إداراة السيولة إدارة ما يسمى بالمركز النقدى الذى يعتبر العبء الأساسى فى تخطيط احتياجات السيولة ويعنى ذلك استبقاء البنك حاجاته من الاحتياطيات القانونية والاحتفاظ بقدر كاف من العملات والنقدية لمقابلة طلبات العملاء

ويعبر مركز البنك النقدى عن مقدار العملات المساعدة والعملات الأجنبية والأرصدة تحت الطلب المستحقة لدى البنوك المحلية وتلك الأرصدة التى يتم الاحتفاظ بها طبقا لمتطلبات الاحتياطى القانونى .

ونظراً لأن هذه النقود عادة لا تدر أى دخل بالنسبة للبنك فإن الإدارة الجيدة تحاول أن تتجنب الاحتفاظ بأى قدر يزيد عن حاجتها منها .

٤ ـ إدارة الخدمات المصرفية الاضافية والخاصة بالبنوك الشاملة :

حيث تنطوى إدارة الخدمات المصرفية الإضافيه والخاصة البنوك الشاملة على العديد من الخدمات التى تسعى تلك البنوك إلى إدارتها بكفاءة لتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ، وأهم هذه الخدمات هى :

١/٤ ـ خدمات المعاملات الدولية :

وتشمل على العديد من الخدمات لعل من أهمها :

١/١/٤ - خدمات المصدرين والمستوردين والتى تشمل تقديم المعلومات والمشورة وانهاء المعاملات المالية الخاصة بالتصدير والاستيراد ولتمويل عمليات التبادل وإجراء التأمين .

٢/١/٤ - عمليات الاطراف الأخرى ، مثل اصدار وقبول الدفع الدولية مثل الحوالات المصرفية والتحويلات البريدية وتسهيل عمليات صرف العملات الأجنبية والتحويل والتحصيل واصدار الشيكات السياحية وبطاقات الائتمان الدولية .

٣/١/٤ - خدمات تمويل التجارة الدولية باستخدام الكمبيالات المستندية والاعتمادات المستندية وشراء التزامات التصدير وإجراء عمليات الصرف الأجنبى من سندات النقد الأجنبى وإصدارات الشيكات السياحية وفتح الحسابات بالنقد الأجنبى وإجراء التحويلات السريعة .

٢/٤ ـ خدمات أمانة الاستثمار :

وتعتبر إحدى السمات الرئيسية للبنوك الشاملة فى مفهومها الحديث حيث تقوم تلك البنوك بخدمات العملاء هامة لعل من أهمها :

١/٢/٤ ـ خدمات الأفراد وتشمل قبول تنفيذ الوصايا وتنفيذ تفويضات العملاء وإدارة أموال العلاء وتقديم الاستثمارات الشخصية .

٢/٢/٤ - خدمات المشروعات والشركات وتشمل تقييم الأصول وإعداد نظم خاصة بالمعاشات للعاملين والقيام بعمليات الأوراق المالية وتقديم الاستشارات المهنية واعداد المرتبات والأجور .

٣/٢/٤ - خدمات المعلومات والخدمات الخاصة والتى تشمل انشاء مراكز خاصة لمساعدة العملاء فى بناء نظم المعلومات الخاصة بهم وإعداد تقارير اقتصادية عن الأنشطة والمناطق الجغرافية المحلية والخارجية الخاصة بالعملاء ومساعدة العملاء فى الأمور الخاصة بالرقابة على النقد واصدار تقارير منتظمة عن حالة الشركات والخارج

وإصدار نشرة أسبوعية وشهرية عن التغيرات فى قوانين النقد وغيرها من التشريعات النقدية والمصرفية .

٤/٢/٤ – خدمات متابعة المبيعات والتى تناسب الشركات والمنشآت التى تقوم بتوزيع منتجاتها فى الداخل والخارج .

٥/٢/٤ – خدمات التسجيل والإصدار ، الخاصة بالأسهم والسندات .

وفى هذا الإطار يمكن تفهم دور البنوك الشاملة فى ظل العولمة والذى يختلف بالضرورة عن البنوك التقليدية مع الأخذ فى الاعتبار أن البنوك الشاملة لازالت تخضع لتحصيل المنافع والتكاليف[1] إلا أنها يبدو أن منافعها أكبر من تكاليف إدارتها .

(1) Saunders A & Valter . T. Financiol System design in the Asie Pacihic Entext : Costs and Benefits of Universal Banking Managment Jecision 38/9 1996 pp. 29 - 36 .

الفصل الثالث

كفاية رأس المال والتكيف مع مقررات لجنة بازل

الفصل الثالث

كفاية راس المال والتكيف مع مقررات لجنة بازل

يعتبر موضوع كفاية رأس المال المصرفى واتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية أحد الاتجاهات الحديثة فى إدارة البنوك فى ظل العولمة فى إطار سعى الجهاز المصرفى فى معظم دول العالم ومنها مصر ، إلى تطوير القدرات التنافسية فى مجال المعاملات المالية وفى ظل التطورات المتلاحقة التى تشهدها الأسواق العالمية .

ففى ظل تأثر الجهاز المصرفى بالعولمة ومع تزايد المنافسة المحلية والعالمية ، أصبح أى بنك من البنوك عرضه للتعرض للعديد من المخاطر التى قد تنشأ من العوامل الداخلية التى تتعلق بنشاط وإدارة البنك وكذلك العوامل الخارجية الناتجة عن تغير البيئة التى يعمل فيها البنك وعلى وجه الخصوص البيئة العالمية والبيئة المحلية المتأثرة بالتغيرات المصرفية العالمية .

وفى ظل تصاعد تلك المخاطر المصرفية ، بدأ التفكير فى البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية فى دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التى تتعرض لها البنوك .

وفى أول خطوة فى هذا الاتجاه نشكلت وتأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر Group of ten فى نهاية ١٩٧٤ تحت اشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ، وذلك فى ضوء تفاقم ازمة المديونية الخارجية للدول النامية وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك فى تحصيلها التى منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض هذه البنوك .

والأهم أن لجنة بازل المشار إليها إقرت عام ١٩٨٨ معياراً موحداً لكفاية رأس المال ليكون ملزمًا لكافة البنوك العاملة فى النشاط المصرفى كمعياراً دوليًا أو عالميًا للدلالة على مكانة المركز المالى للبنك ويقوى ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك

وأقرت اللجنة فى هذا الصدد اتفاقية بازل التى بمقتضاها أصبح يتعين على كافة البنوك العاملة أن تلتزم بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة ، بعد ترجحها باوزان المخاطرة الائتمانية إلى ٨٪ كحد أدنى ، وعلى الجميع أن يوفقوا أوضاعهم مع هذا النسبة بنهاية عام ١٩٩٢ .

ومن هذا المدخل يمكن التعامل مع معيار كفاية رأس المال فى البنوك والتكيف مع مقررات لجنة بازل على النحو التالى :

أولاً : التعريف بلجنة بازل المصرفية :

يبدو من المناسب أن نتناول بداية ، التعريف بلجنة بازل وظروف تأسيسها ثم إلقاء الضوء على الاتفاقية التى اقرتها تلك اللجنة واصبحت معروفة باسم اتفاقية بازل ١٩٨٨ والتعديلات التى أجريت عليها بعد ذلك .

وفى هذا الإطار يمكن القول أن لجنة بازل للرقابة المصرفية هى اللجنة التى تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشرة Group of ten وذلك مع نهاية عام ١٩٧٤ تحت اشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت ازمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك فى تحصيلها التى منحتها البنوك العالمية وتعثر بعض هذه البنوك ويضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك، مع الأخذ فى الاعتبار أنه فى ظل العولمة فإن تلك البنوك الأمريكية والأوروبية يزداد انتشار فروعها فى انحاء العالم خارج الدول الأم .

وقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية « أو لجنة الأنظمة والرقابة المصرفية » Committeeon Banking Regulation and Supervisory Practices .

وقد تكونت من ممثلين عن مجموعة العشر Group of ten وهى بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، المانيا الاتحادية ، إيطاليا ، اليابان ، هولندا، السويدا ، سويسرا، المملكة المتحدة ،

لوكسمبرج ، والولايات المتحدة الأمريكية ، الذين يعقدون اجتماعاتهم فى مدينة بازل أو بال فى سويسرا بمقر بنك التسويات الدولية .

وتهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتلخص فى :

* تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك .

* تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك .

* تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة fdk السلطات النقدية الممثلة فى كثير من الأحوال فى البنوك المركزية ومن ثم محافظى هذه البنوك المركزية .

وقد اتفق على أن تحظى توصيات اللجنة باجماع اعضاءها ، حيث أن لجنة بازل لا تتمتع بصلاحيات قانونية لأعمال توصياتها بالدول الأعضاء وبالتالى فإن المسألة تتطلب اعتماد محافظى البنوك المركزية فى هذه الدول التوصيات الصادرة من تلك اللجنة ، وقد توالت اجتماعات لجنة بازل حتى اجتماع ١٩٨٧/١٢/٧ فى مدينة بازل للنظر فى أول تقرير يهدف إلى تحقيق التوافق فى الانظمة والممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال والمعيار الواجب تطبيقه فى البنوك وفى ١٩٨٧/١٢/١٠ أقر القائمين على السلطة النقدية من محافظى البنوك المركزية لمجموع الدول العشر Group of ten ذلك التقرير الشهير واتفق على توجيهه للنشر والتوزيع على الدول الأعضاء فى المجموعة وفى الدول الأخرى لدراسته خلال مدة ستة أشهر للتعرف على الآراء المختلفة بشأن توصيات اللجنة ، وقد انجزت اللجنة تقريرها النهائى بعد دراسة ما وردها من أراء وتوصيات وقدمته فى يوليو ١٩٨٨ وقد تم اقراره من قبل مجلس المحافظين تحت مسمى اتفاق بازل Basle Accord .

ثانياً : اتفاقية بازل ١٩٨٨ وأبعادها المختلفة :

فى يوليو ١٩٨٨ وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية وكذا الاتحاد الأوروبى على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال

وقد تأثرت اتفاقية بازل فى هذا المجال المصرفى بكل من النظام الأمريكى والأوروبى ، وبناء على ذلك فقد اقرت اتفاقية بازل أنه يتعين على كافة البنوك العاملة عت الالتزام بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع اصولها الخطرة بعد ترجيحها باوزان المخاطرة الائتمانية إلى ٨٪ كحد أدنى مع نهاية ١٩٩٢ وفى ضوء هذا المعيار أصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة البنوك فى مجال المعاملات الدولية يرتبط بمدى استيفائها للحد الأدنى لهذا المعيار ومن هنا يمكن القول أن اتفاقية بازل لها أهداف محددة مما يتعلق بالسوق المصرفى العالمى ولها جوانب معينة تميزها عن أى اتفاقيات أخرى ، ولها نفصيلات كثيرة تحتاج إلى أيضاحها على النحو التالى :

١ ـ أهداف االتفاقية بازل فيما يتعلق بالسوق المصرفى العالمى :

يمكن القول أن اتفاقية بازل تهدف فيما يتعلق بالبنوك العاملة فى السوق المصرفى العالمى فى ظل العولمة إلى ما يلى :

١/١ ـ المساهمة فى تقوية وتعميق والحفاظ على استقرار النظام المصرفى العالمى وبالتحديد بعد تفاقم ازمة الديون الخارجية فى الدول النامية بسبب توسع البنوك الدولية وعلى وجه التحديد البنوك الأمريكية التى تورطت فى ديون منفردة أو معدومة فى دول امريكا اللاتينية . وأفريقيا وأسيا مما اضطرها لاتخاذ إجراءات عديدة مثل اسقاط الديون، أو تسنيدها بمعنى توريقها وتحويلها إلى أوراق مالية وغيرها .

٢/١ ـ وضع البنوك الدولية فى أوضاع تنافسية متكافئة ، وبالتالى إزالة الفروق فى المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفى حيث تمثل تلك الفروق مصدر رئيسى للمنافسة غير العادلة بين البنوك .

حيث دلت التجربة أن البنوك اليابانية كانت أكثر تفوقًا فى السوق المصرفية العالمية

---

(١) من المؤشرات الدالة على التفوق اليابانى أن حجم الودائع فى البنوك اليابانية فاق لأول مرة حجم الودائع فى البنوك الأمريكية مع أوائل التسعينات وارتفعت حصة الأقراض اليابانى مقابل الدولارات فى الأسواق العالمية من ١٠٪ ١٩٨٥ إلى ٢٠٪ عام ١٩٩٠ بينما حققت البنوك الأمريكية ١٣٪ فقط وأصبحت اليابان تمتلك أكبر خمس بنوك فى العالم .

من البنوك الأمريكية والبنوك الأوروبية ، واستطاعت أن تنفذ بقوة فى السوق المصرفية العالمية فى مناطق معينة من العالم كانت حكراً على البنوك الأمريكية والأوروبية [١]، وهو ما دفع لجنة بازل إلى التأكيد على ضرورة توافر العدالة والتناسق فى تطبيق نسب كفاية رأس المال من الدول المختلفة ، للتقليل من أثار المنافسة غير المتكافئة بين البنوك الدولية والعالمية .

٣/١ ـ العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية ، وفى مقدمتها العولمة المالية والتى تذيع من التحرير المالى وتحرير الأسواق النقدية من البنوك بما فى ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التى تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفى للبنوك عبر انحاء العالم . فى ظل الثورة التكنولوجية المصرفية .

٤/١ ـ تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة .

٢ ـ الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل ١٩٨٨ :

انطوت اتفاقية بازل على العديد من الجوانب لعل من أهمها :

١/٢ ـ التركيز على المخاطر الائتمانية :

حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذاً فى الاعتبار المخاطر الائتمانية Credit Risk [١] اساساً بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول Country Risk إلى حد ما ولم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام ١٩٨٨ مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار فى الأوراق المالية .

٢/٢ ـ تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها

حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التى يجب

(١) وهى مخاطر عدم وفاء المدين بالتزاماته .

تكوينها للأصول أو الديون المشكوك فى تحصيلها وغيرها من المخصصات ، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار كفاية رأس النال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية فى نفس الوقت من الضرورى كفاية المخصصات أولاً ثم يأتى بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال .

٣/٢ ـ تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية :

وطبقا لهذه النظرة تقسم دول العالم إلى مجموعتين من الدول .

١/٣/٢ ـ مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية[1] ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولى :

وهى مجموعة الدول التى رأت اللجنة ، أنه يمكن إذا زادت الايداعات لدينوكها أكثر من سنة ، فإن وزن المخاطر يقل عن الوزن المخصص لباقى الدول، وبالتالى ينظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر أقل من باقى دول العالم ، وتضم دول هذه المجموعة الدول كاملة العضوية فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD والدول التى يربطها بصندوق النقد الدولى ترتيبات إقراضية خاصة بشرط استبعاد أى دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة الدين العام الخارجى لها[٢] ومعنى ذلك أن هذا الشرط يسمح بزيادة أو انخفاض عدد هذه الدول التى تتكون حاليا من بلجيكا ، كندا ،فرنسا ، المانيا ، إيطاليا ، اليابان ، لوكسمبرج ، هولندا ، السويد ، سويسرا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ايسلندا ، إيرلندا ، اسبانيا ، استراليا ، البرتغال ، اليونان .

٢/٣/٢ ـ مجموعة الدول الأخرى فى العالم :

وهى تضم باقى دول العالم ، وينظر إلى هذه الدول على أنها ذات مخاطر أعلى من دول المجموعة الأخرى وبالتالى لا تتمتع هذه الدول والبنوك العاملة فيها

(1) Orgnization of Ecnomic Cooparation of Devlopment .

(١) تعديل جاء على الاتفاقية عام ١٩٩٤ .

بتخفيضات فى أوزان المخاطر المقررة لمجموعة OECD والدول ذات الترتيبات الأقراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولى .

١/٤/٢ ـ وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول :

فالوزن الترجيحى يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك باختلاف الملتزم بالأصل أى المدين من جهة أخرى ، ومن هنا نجد أن الأصول تتدرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال أوزان خمسة وهى صفر ، ١٠٪ ، ٢٠٪ ، ٥٠٪ ، ١٠٠٪ ، فعلى سبيل المثال النقدية وزنها المرجح صفر ، والقروض الممنوحة للقطاع العام أو الخاص وزنها المرجح ١٠٠٪ ، ولاتاحة قدر من المرونة فى مجال التطبيق للدول المختلفة ، فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية لأن تختار تحديد بعض أوزان المخاطر والأهم أن اعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعنى أنه اصل مشكوك فى تحصيله بذات الدرجة ، وأنما هو أسلوب ترجيحى للتفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة .

٥/٢ ـ وضع معاملات تحويل الإلتزامات العرضية :

حيث يلاحظ أنه بعد تحويل الأصول التى تمثل ائتمان مباشر ممنوح أساسًا للغير إلى أصول خطره مرجحة بأوزان باستخدام أوزان المخاطر المشار إليها سابقًا ، فإن الاتفاقية ترى ضرورة أن ينظر إلى الالتزامات العرضية التقليدية على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال أموال من البنك إلى الغير أى أنه أقل مخاطر من الائتمان المباشر ، وقد تم تسوية هذه الالتزامات أو تتحول إلى ائتمان مباشر فى المستقبل ، وفى هذا الإطار يتم ما يلى :

١/٥/١/٢ ـ تحويل الالتزام المصرفى إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الذى يحدد درجة المخاطر وفقًا لطبيعة الالتزام ذاته .

٢/٥/١/٢ ـ يتم تحويل الائتمان المباشر الناتج من الخطوة السابقة ، إلى أصل خطر مرجحًا باستخدام الوزن الترجيحى للمدين ، فعلى سبيل المثال ٢٠٪ معامل

تحويل × ١٠ ٪ وزن ترجيحى للمدين = ٤ ٪ × قيمة الالتزام العرضى ، والقيمة الناتجة تدرج بمقام معيار كفاية رأس المال .

٦/٢ - وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفى :

ومن ثم أصبح الإطار الجديد لكفاية رأس المال المصرفى يتكون من المعادلة التالية .

رأس المال المصرفى لمعيار الكفاية = رأس المال الأساسى + رأس المال المساند ومعنى ذلك أن رأس المال طبقاً لاتفاقية بازال أصبح يتكون من مجموعتين .

١/٦/٢ ـ المجموعة الأولى تسمى رأس المال الأساسى Core Capital والذى يتكون من رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح .

٢/٦/٢ ـ المجموعة الثانية تسمى رأس المال المساند Supplement ary Capital ويكون رأس المال المساند= الاحتياطيات غير المعلنة + احتياطيات اعادة تقييم الأصول + المخصصات المكونة لمواجهة أى مخاطر غير محددة + القروض المساندة + أدوات رأسمالية أخرى .

وفيما يلى إيضاح بشىء من التفصيل لمكونات رأس المال المساندة :

٢/١/٦/٢ ـ ١/١ الاحتياطيات غير المعلنة Undis Closed Reserves

ويقصد بها الاحتياطيات التى لا تظهر عند نشر بيانات الحسابات الختامية للبنك فى الصحف وبالتحديد من خلال حساب الأرباح والخسائر ولكن بشرط أن تكون مقبولة من السلطة الرقابية وهى فى هذه الحالة البنك المركزى .

وتختلف بالضرورة الاحتياطيات المعلنة عن ما هو معروف بالاحتياطيات السرية[١] حيث أن الأخيرة ، تنشأ نتيجة تقييم الأصول بأقل من قيمتها الجارية ولعل المثال الذى يوضح ذلك ، مبانى البنك يحسب اهلاكها فى سنة اقتنائها رغم أن عمرها الافتراضى يمتد إلى سنوات عديدة وهناك أمثلة أخرى على تلك الاحتياطيات السرية وهى

---

(1) Hidden Reserves .

الاحتياطيات غير المقصودة هنا عندما نتحدث عن الاحتياطيات غير المعلنة كأحد بنود رأس المال المساند .

٢/٢/٦/٢ ـ احتياطيات إعادة تقييم الأصول Revaluation Reserves

ويمكن التعرف على احتياطيات إعادة تقييم الأصول عندما يتم تقييم مبانى البنك والاستثمارات فى الأوراق المالية بقيمتها الحالية أو الجارية بدلاً من قيمتها الدفترية . وتجدر الإشارة فى هذا المجال إلى أن اتفاقية بازل تشترط أن يكون إعادة تقييم الأصول هنا مبنى على أسس تقييم معقولة وأن يتم تخفيض فروق التقييم بنسبة ٥٥٪ للتحوط لمخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول فى السوق ، بالإضافة إلى احتمالات خضوع هذه الفروق للضريبة عند تحققها من خلال البيع .

٣/٢/٦/٢ ـ المخصصات المكونة لمواجهة أى مخاطر عامة غير محددة : General Provisions

تعتبر المخصصات المكونة لمواجهة أى مخاطر عامة غير محددة ، فى حكم احتياطيات، حيث لا تواجه هذه المخصصات هبوط محدود فى قيمة أصول بذاتها ولعل المثال الواضح على ذلك مخصص المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية المنتظمة .

٤/٢/٦/٢ ـ القروض المساندة Sebordinated Term Debt

وقد أتاحت اتفاقية بازل ، هذه النوع من القروض الذى يطرح فى صورة سندات ذات أجل محدد لكى تكون ضمن عناصر رأس المال المساند ، ويشترط فى هذه القروض المساندة أن لا يزيد أجالها عن خمس سنوات على أن يخصم ٢٠٪ من قيمتها كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة عن أجلها ، والحكمة واضحة من ذلك، فى اطار السعى نحو تخصيص الاعتماد على هذه القروض كأحد مكونات رأس المال المساند كلما اقترب أجل استحقاقها .

ومن خصائص قروض المساندة فى شكل سندات أن ترتيب سدادها ، يرد بعد سداد حقوق المودعين بالبنك وقبل سداد ما قد يستحق للمساهمين به وذلك فى حالة افلاس البنك .

وهناك أصول مساندة أخرى ليس لها أجل محدد يتاح تداولها من خلال الأسواق الثانوية .

٥/٢/٦/٢ ـ أدوات رأسمالية أخرى Hyburd Debt

وهذه الأدوات تجمع بين خصائص حقوق المساهمين والقروض من هؤلاء حيث تتسم بالمشاركة فى تحمل خسائر البنك إذا حدثت ، ومن ناحية أخرى فهى غير قابلة للاستهلاك وهذا ما يميزها عن المكونات الأخرى لرأس المال المساند .

٧/٢٠ ـ ملاحظات ضرورية على رأس المال الأساسى ورأس المال المساند :

الملاحظة الأولى : هناك استبعادات من رأس المال الأساسى عند حساب معيار كفاية رأس المال جاءت فى اتفاقية بازل ، حيث يستبعد الشهرة + الاستثمارات فى البنوك والمؤسسات المالية التابعة + الاستثمارات المتبادلة فى رؤوس أموال البنوك .

الملاحظة الثانية : وتتعلق بفرض عدد من القيود على عناصر رأس المال المساند تتمثل فى ما يلى :

* الا تتعدى عناصر رأس المال المساند فى مجموعها عن ١٠٠ ٪ من عناصر رأس المال الأساسى ، بغرض تدعيم عناصر رأس المال الأساسى بشكل مستمر باعتبارها الممثلة لحقوق المساهمين التى تعود عامة لمواجهة أى خسائر تفوق قدر المخصصات القائمة وقبل المساس بحقوق المودعين .

* اخضاع احتياطيات إعادة التقييم لخصم بنسبة ٥٥ ٪ من قيمتها للاحتياط والتحوط من مخاطر تذبذب أسعار هذه الأموال فى السوق واحتمالات خضوع هذه الفروق للضريبة عند تحققها بالبيع .

* أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أى مخاطر غير محدد هو ١,٢٥ ٪ من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان معينة لأنها لا ترقى إلى درجة حقوق المساهمين .

* أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة ٥٠ ٪ من رأس المال الأساسى .

ثالثاً : تقدير معدل كفاية رأس المال والنماذج المستخدمة :

قامت طريقة قياس معدل كفاية رأس المال على أساس إيجاد نظام من الأوزان للمخاطرة يتم تطبيقه على الفقرات أو المكونات داخل وخارج ميزانية البنك العمومية ، وقد سبقت الإشارة إلى أن التركيز يتم اساساً فى طريقة القياس على المخاطرة الائتمانية للطرف الآخر الملتزم أو المقرض وقد تحددت الأوزان الأساسية للمخاطرة بالأوزان ، صفر ، ١٠٪ ، ٢٠٪ ، ٥٠٪ ، ١٠٠٪ حسب الأنواع المختلفة من الأصول .

ومن ناحية أخرى يحدث تمييز بين مخاطر التحويل للدول من خلال التمييز بين المطلوبات من القطاع العام المحلى الذى تطبق عليه أوزان منخفضة ، والمطلوبات التى تعبر حدود الدول إلى القطاع العام الأجنبى حيث تطبق عليه نسبة موحدة هى ١٠٠٪، كما أن المطلوبات طويلة الأجل من البنوك الأجنبية تخضع لنسبة ١٠٠٪ وزن ترجيحى وتأمل لجنة بازل أن تعمل الدول خلال وقت قريب على توحيد المعاملة تجاه المعلومات من القطاع العام المحلى ومن البنوك وفى كل الأحوال قد تحتاج معالجة أخطار التحويل إلى إعادة نظر فى المستقبل وقد تركت لجنة بازل للسلطات الرقابية الوطنية حرية شمول مخاطر أخرى غير المخاطرة الائتمانية مثل مخاطرة سعر الصرف الأصلى ومخاطرة تقلبات أسعار الفائدة ضمن طريقة القياس [١].

ومن الضرورى الإشارة إلى أن الأوزان تختلف باختلاف الأصل من ناحية وباختلاف الملتزم بالأصل أى المدين من ناحية أخرى ، وتذكر مرة أخرى أنه عند حساب معيار أو معدل كفاية رأس المال تدرج الأصول مرجحة بالأوزان الخمسة التى أشرنا إليها وهى صفر ، ١٠٪ ، ٢٠٪ ، ٥٠٪ ، ١٠٠٪ .

ولاتاحة قدر من المرونة فى مجال التطبيق بالنسبة للدول المختلفة فقد تركت لجنة بازل الحرية للسلطة الرقابية المحلية فى اختيار تحديد بعض أوزان المخاطر ، مع التذكرة

---

(١) تابع تفاصيل ذلك : د. طارق عبد العال حماد ، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ١٣٥ .

أيضًا أن اعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعنى أنه أصل مشكوك فى تحصيله بنفس الدرجة ، وإنما كل ما فى الأمر أنه أسلوب ترجيحى للتفرقة بين أصل وآخر من حيث درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة مع الأخذ فى الاعتبار أيضًا معاملات تحويل الإلتزامات العرضية وأيضًا ائتمان غير مباشر إلى ائتمان مباشر وقد تم ايضاح طريقة التحويل قبل ذلك . ونذكر على سبيل المثال أن بنود مثيلة للقروض مثل الضمانات العامة للقروض معامل التحويل لها ١٠٠٪ ، وبنود مرتبطة بمعاملات حسن الأداء مثل خطابات ضمان لتنفيذ عمليات مقاولات أو توريدات ، يكون معامل التحويل لها ٥٠٪ وبنود مرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتسم بالتصفية الذاتية مثل الاعتمادات المستندية ، يكون معامل التحويل لها ٢٠٪ .

أما بالنسبة للإلتزامات العرضية غير التقليدية مثل عقود المشتقات الناتجة عن إبرام عقود لسعر الصرف أو سعر الفائدة ، فإن المخاطر هنا لا تتمثل فى كامل قيمة العقد وبالتالى تقتصر المخاطر هنا على نسبة من قيمة العقد لاحتمالات تقلب الأسعار ، نظرًا لأنه سيتم إبرام عقد جديد مع متعامل آخر كبديل للعقد غير المنفذ وهل هذه النسبة فى عقود سعر الفائدة عنها فى عقود سعر الصرف نظرًا لأن تقلبات سعر الصرف أكثر هذه حدة من تقلبات سعر الفائدة كما تزيد النسبة بزيادة أجل العقد لتزايد احتمالات المخاطر مع زيادة الأجل .

وقد فضلت لجنة بازل الأخذ بالأوزان الترجيحية للمخاطرة حسب أنواع الأصول وتبعًا لمخاطرها النسبية لكى تحقق عدد من الآثار الإيجابية أو الجوانب الإيجابية ، لعل من أهمها ، ما سبق أن أشرنا إليه ، من أن ذلك يكون قاعدة أكثر عدالة عند المقارنة الدولية بين النظم المصرفية ذات الهياكل المصرفية المختلفة ، بالإضافة إلى أنها تسمح بإعادة الفقرات أو المكونات خارج ميزانية البنك العمومية إلى داخل الميزانية ، وبالتالى يؤخذ فى الاعتبار المخاطر التى يتعرض لها البنك تسببها بعد اخضاعها للقياس . وأخيرًا من ايجابيات طريقة القياس بالأوزان الترجيحية ، أنها لا تحول دون قيام البنوك لمسك الموجودات السائلة والأخرى ذات المخاطر المبدئية وتظهر أوزان المخاطرة حسب أنواع

الأصول أو الموجودات داخل الميزانية العمومية للبنك على النحو الذى يظهر من الجدول التالى :

درجة المخاطرة	الترتيب	الموجودات
صفر ٪	أ	النقدية
	ب	المطلوب من الحكومات المركزية والبنوك المركزية مقومة بالعملة الوطنية
	جـ	المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول OECD وبنوكها المركزية
	د	المطلوبات المقررة بضمانات نقدية أو الأوراق الماليةللحكومات المركزية فى دول OECD أو مضمونه من قبل الحكومات المركزية OECD.
صفر ، ١٠٪ ، ٢٠٪ ، ٥٠٪ حسبما يتقرر وطنيا	أ	المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية باستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة .
	ب	من قبل تلك المؤسسات .
٢٠٪	أ	أـ المطلوب من بنوك التنمية عابرة القوميات ، البنك الدولى وبنك التنمية الافريقى وبنك التنمية الأسيوى وبنك الاستثمار الأوروبى وكذلك المطلوبات المضمونة أو المعززة بضمانات الأوراق المالية الصادرة من تلك البنوك .
	ب	المطلوبات من البنوك المسجلة فى OECD والقروض المضمونة من قبل البنوك المحلية فى OECD .
	جـ	المطلوبات من البنوك المسجلة فى دول خارج دول OECD والتى تبقى سنة واحدة ، والقروض المضمونة من قبل البنوك المسجلة خارج OECD والتى تبقى من أجلها أقل من سنة .
	د	المطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة فى دول OECD باستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة من تلك المؤسسات .

درجة المخاطرة	الترتيب	الموجـــــودات
	هـ	الفقرات النقدية برسم التحصيل .
٥٠٪	أ	القروض المضمونة بالكامل برهانات على العقارات السكنية المشغولة أو التى ستشغل من قبل المقترض أو تلك التى تؤجر .
١٠٠٪	أ	المطلوبات من القطاع الخاص .
	ب	المطلوبات من البنوك المسجلة خارج OECD باستحقاقات متبقية تزيد على السنة الواحدة .
	جـ	المطلوبات على الحكومات المركزية خارج OECD ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية وممولة لها .
	د	المبانى والآلات والمعدات وغيرها من الموجودات الثابتة .
	هـ	العقارات والاستثمارات الأخرى ، بما فى ذلك المساهمات فى شركات أخرى غير الموحدة ميزانيتها .
	و	أدوات رأس المال المصدرة من قبل البنوك الأخرى ما لم تكن مطروحة من رأس المال .
	ز	جميع الموجودات الأخرى .

ومن ناحية أخرى يكون معامل تحويل الائتمان للفقرات من خارج الميزانية العمومية إلى داخل الميزانية العمومية للبنك على النحو الذى يظهر من الجدول التالى:

الترتيب	الأدوات	معامل تحويل الائتمان
١	البدائل للائتمان المباشر مثل الضمانات العامة للديون ويدخل فى ذلك الاعتمادات المستندية لضمان القروض والأوراق المالية .	١٠٠٪
٢	الفقرات المرتبطة بمعاملات معينة مثل سندات الأداء وسندات الطلب وحقوق شراء الأسهم والاعتمادات المستندية المرتبطة بمعاملات معينة .	٥٠٪
٣	الائتمان قصير الأجل ذات التصفية الذاتية مثل الاعتمادات المستندية المضمونة بشحن البضاعة .	٢٠٪
٤	اتفاقيات البيع وإعادة الشراء التى يتحمل البنك فيها المخاطرة .	١٠٠٪
٥	المشتريات المستقبلية للموجودات والودائع الامامية والأسهم المدفوعة جزئيا التى تمثل التزامات سحب معين .	١٠٠٪
٦	تسهيلات اصدار الأوراق المالية .	٥٠٪
٧	الإلتزامات الأخرى مثل التسهيلات الرسمية وخطوط الائتمان ذات الاستحقاقات التى تزيد عن السنة الواحدة	صفر٪
٨	الالتزامات التابعة ذات الاستحقاقات حتى سنة .	٥٪

ولا بد من ضرب معامل التحويل فى كل حالة بأوزان المخاطرة التى تنطبق عليه والمستمدة من الفقرات داخل الميزانية العمومية .

وفى ضوء كل ذلك يتم تقدير معيار كفاية رأس المال من خلال عدد من النماذج أهمها ما يسمى بالنموذج الأساسى كما يظهر على النحو التالى :

النموذج الأساسى

بنك

معدل كفاية رأس المال

وفقاً للمركز المالى فى ١٩

رقم الإيضاح	البيـــــــــان	ألف جنيه	ألف جنيه	ألف جنيه
	أولا : رأس المال			
	ـ رأس المال الأساسى			
١	ـ رأس المال المدفوع	–		
٢	ـ الاحتياطيات	–		
٣	ـ الأرباح المرحلة	–		
٤	ـ رأس المال العائد	–	–	
٥	ـ مخصص المخاطر العامة للتسهيلات	–		
	الائتمانية المنتظمة	–		
٦	ـ قروض مساندة	–	–	
	ثانياً : الأصول والإلتزامات العرضية الخطرة			
	(مرجحة بأوزان)	–	–	
	ـ القروض والخصم والأوراق المالية	–		–
	ـ الأرصدة المستحقة على البنوك	–		
	ـ شيكات وحوالات مشتراة (٢٠ ٪ من القيمة)	–		
٧	الأصول الأخرى (١٠٠ ٪ من القيمة)	–		
٨	ـ الأصول الثابتة (١٠٠ ٪ من القيمة)	–	–	
	ـ الالتزامات العرضية	–	–	–
	معدل كفاية رأس المال			
	رأس المال÷ الأصولوالالتزامات العرضية الخطرة			
	(مرجحة بأوزان)			

وهناك بعض الايضاحات على النموذج الأساسى يمكن الكشف عنها على النحو التالى :

١ ـ تستبعد الشهرة والخسائر المرحلة وفروق التقييم وفقا للموقف فى ٢١ مارس ١٩٨٨ أن وجدت من رأس المال الأساسى كما تستبعد من الأصول الأخرى .

٢ ـ يدرج رأس المال المدفوع والاحتياطيات المعتمدة من الجمعية العامة دون ما حاجة إلى الانتظار لأتمام إجراءات تسجيل تعديل البيانات بسجل البنوك ، ويستبعد من رأس المال المدفوع القدر المتأخر سداده من قبل المساهمين إذا ما تم قيده كفرد فى مستحقه عليهم مقابل اشهار كامل قيمة رأس المال شاملاً القدر غير المسدد .

٣ ـ تدرج الأرباح المرحلة وفقاً لما اقرته الجمعية العمومية دون الأرباح الصافية القابلة للتوزيع تحت الاعتماد من الجمعية العمومية .

٤ ـ لا يزيد رأس المال المساند عن ١٠٠ ٪ من رأس المال الأساسى .

٥ ـ يشترط لإدراج المخصص المكون كنسبة إضافية من التسهيلات الائتمانية المنتظمة أن يكون المخصص المكون لديون بعينها كاف لمواجهة الالتزامات المكونة من أجلها وفقاً لما يتضمنه تقرير مراقبى حسابات البنك ، ويشترط ألا يزيد المخصص عن ١,٢٥ ٪ من الأصول والنزاعات العرضية الخطرة ، مرجحة بالأوزان .

٦ ـ القروض المساندة من المساهمين التى تزيد اجمالها عن خمس سنوات على أن يستهلك ٢٠ ٪ من هذه القروض فى كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجل القرض ، وفى كل الأحوال لا تزيد قيمة القروض المساندة عن ٥٠ ٪ من رأس المال الأساسى .

٧ ـ تستبعد مصروفات الفترة من الأصول الأخرى بالمركز الشهرى وبالنسبة للأصول التى آلت للبنك وفاء لديون فيتم استبعاد المخصص المكون لمواجهة احتمالات الهبوط فى قيمتها .

٨ ـ الأصول الثابتة بعد خصم مجمع الأهلاك .

وفى ضوء التحليل السابق والنموذج الأساسى الذى تم عرضه فإن معدل كفاية رأس المال توضحه المعادلة التالية :

$$\frac{\text{معدل كفاية رأس المال}}{\text{لمقابلة مخاطر الائتمان}} = \frac{\text{إجمالى رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}} \geq \%8$$

حيث أن رأس المال = رأس المال الأساسى + رأس المال المساند

والأصول المرجحة بأوزان المخاطرة = تبويب الأصول إلى مجموعات × أوزان المخاطرة المخصصة

وهذه المعادلة التى تم العمل بها طبقا للاتفاقية ١٩٨٨ إلى أن هناك معادلة أخرى يتم العمل بها منذ عام ١٩٩٨ تأخذ المخاطر السوقية فى الاعتبار إلى جانب المخاطر الائتمانية ، وسيتم الإشارة إليها بعد تناول التعديلات التى جرت على اتفاقية بازل عام ١٩٨٨ فى النقطة التالية مباشرة .

وقبل الذهاب إلى التعديلات التى جرت على اتفاقية بازل ١٩٨٨ ، فإن من الضرورى الإشارة إلى أن هناك نماذج أخرى غير النموذج الأساسى الذى أشرنا إليه والخاص بمعدل كفاية رأس المال ، حيث يوجد النموذج الفرعى الخاص بالقروض والخصم والأوراق المالية حيث يختلف فيه الوزن الترجيحى لدرجة المخاطر باختلاف الدول والقطاعات الملتزمة [1] وبين تفاصيل هذه النقود . أما النموذج الفرعى الثانى فيتعلق بالأرصدة المستحقة على البنوك والذى يفرق بين الإيداعات المستحقة خلال سنة قادمة فإن الوزن الترجيحى لدرجة المخاطرة يبلغ ٢٠ ٪ أسوة بالإيداعات لدى البنوك المسجلة فى دول OECD أو لدى بنوك التنمية الدولية ، اما إذا زادت أجال الإيداعات عن سنة فإن الوزن الترجيحى يبلغ ١٠٠ ٪ ويوجد أيضاً النموذج الفرعى الثالث المتعلق بالالتزامات العرضة ، وقد اشرنا قبل ذلك إلى كيفية تحويل الالتزام العرضى إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الذى يحدد درجة المخاطر وفقاً لطبيعة الإلتزام ذاته ثم

---

(١) يمكن الرجوع فى تفصيل ذلك إلى :
محمود عبد العزيز محمود ، معدل كفاية رأس المال للبنوك وفقاً لاتفاقية بازل والتطبيق فى جمهورية مصر العربية ، معهد الدراسات المصرفية ، البنك المركزى ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٩ .

يتم تحويل ذلك الائتمان المباشر الناتج عن هذا التحويل إلى أصل خطر مرجح باستخدام الوزن الترجيحى للملتزم الأصلى أو المدين .

رابعاً : التعديلات التى اجريت على اتفاقية بازل من ١٩٩٥ حتى ١٩٩٨ :

لعل المتتبع لاتفاقية بازل منذ عام ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩٨ ، يجد أن هناك العديد من التعديلات التى اجريت ، يمكن الإشارة إلى أهمها فى النقاط التالية :

١ ـ تغطية مخاطر السوق وادخالها فى قياس معدل كفاية رأس المال :

ومخاطر السوق ، تتعلق بظروف ودرجات عدم التأكد عند حساب العوائد والمكاسب الناشئة من تغيرات السوق المرتبطة بأسعار الأصول وأسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف والتغيرات فى السيولة، وتقلبات العوائد عند التفاعل فى المشتقات المالية.

ويقصد بمخاطر السوق هنا تلك المخاطر السوقية المنظمة التى يصعب التخلص منها من خلال استراتيجية التنويع التى تستخدم فى مجال التحوط من مخاطر محفظة الأوراق المالية على سبيل المثال .

وفى كل الأحوال تعرف مخاطر السوق بأنها عبارة عن مخاطر التعرض لخسائر فى بنود متعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة للتغيرات والتحركات فى أسعار السوق وفى هذا الإطار فقد وضعت لجنة بازل خطة للسماح للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق ، وهذه النماذج تختلف من بنك إلى آخر ، وهذه الخطوة تعتبر ، خطوة ضرورية للإمام نحو تقوية النظام المصرفى العالمى والأسواق المالية فى العالم بشكل عام .

ومن ناحية أخرى توفر ضمانات محددة ضد مخاطر الأسعار التى تتعرض لها البنوك اثناء ممارسة انشطتها المختلفة .

وقد افترضت لجنة بازل استخدام بعض المؤشرات الكمية والنوعية لكى تستخدمها البنوك عند استخدامها نماذجها الداخلية فيما يتعلق بمخاطر السوق ، ومن أهمها

ضرورة حساب المخاطرة يوميًا ، واستخدام معامل ثقه ≥ ٩٩٪ ، واستخدام جزمه سعرية دنيا تعادل عشرة أيام من التداول ، على أن يشمل النموذج فترة مراقبة تاريخية مدتها عام على الأقل .

ويكون عبء رأس المال بالنسبة للبنك الذى يستخدم نموذج داخلى عبارة عن :

قيمة المخاطرة فى اليوم السابق + ما يعادل ثلاثة أمثال متوسط قيمة المخاطرة السوقية لأيام العمل الستين السابقة

وفى كل الأحوال فقد تضمنت تعديلات اتفاقية بازل أسلوب تغطية رأس المال لمجموعة من المخاطر هى :

١/١ ـ تغطية المخاطر الائتمانية لكافة عناصر الأصول والالتزامات العرضية والمراكز الآجلة بغرض الاستثمار طويل الأجل وفقًا للأسلوب المتبع طبقا لما جاءت به الاتفاقية عام ١٩٨٨ .

وتتضمن تعديلات إبريل ١٩٩٥ ، العناصر المشار إليها فى حالة اقتناء البنك لها بغرض الاتجار Trading ، على أن يتم تغطيتها بأسلوب جديد يعتمد على درجة ملاءة المدينيين ، بما يتيح تخفيض رأس المال المطلوب كلما تحسنت درجة الملاءة ، وذلك بدلاً من الأسلوب الحالى الذى يعامل كافة المدينين على قدم المساواة .

٢/١ ـ تغطية مخاطر أسعار الفائدة فى السوق بالنسبة للعناصر السابق الإشارة إليها

فى النقطة السابقة مباشرة بغرض الاتجار وهى تلك المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار هذه العناصر نتيجة لتحركات وتغيرات أسعار الفائدة بوجه عام General Risk ، وقد اقترضت اللجنة أن يحسب رأس المال بطرق احصائية نمطية Standard Methods فعلى سبيل المثال تستند هذه الطرق بالنسبة للسندات بغرض الاتجار على حجم المراكز وتوزيعها إلى فئات بحسب آجال الاستحقاق بالنسبة للسنوات ذات سعر الفائدة الثابت وبحسب الأجل الباقى لبداية المدة الثانية التى سيتم إعادة تحديد سعر الفائدة عندها The next Repricing Rate بالنسبة للسندات ذات سعر الفائدة العائم .

٣/١ ـ تغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف فى كافة مراكز العملات المفتوحة حاضره وأجله وكذلك مراكز المعادن النفيسة والسلع بحيث يتوافر رأس المال يعادل ٨٪ من اجمالى الفائض أو العجز فى مراكز العملات الأجنبية أيهما أكبر بالإضافة إلى إجمالى الفائض والعجز فى مراكز عقود التعامل فى الذهب والبلاتين وكذا السلع .

٢ ـ إضافة شريحة ثالثة لرأس المال وتحديث طرق القياس :

حيث أشارت التعديلات الأخيرة الخاصة بلجنة بازل إلى ضرورة اضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل فى القروض المساندة لأجل سنتين وفقًا لمحددات معينة بالإضافة إلى الشريحتين المعمول بها قبل هذه التعديلات وهى حقوق المساهمين وعناصر أخرى منها القروض المساندة بشروط معينة والقروض سواء فى الشريحة الثانية أو الثالثة ، نعنى هنا سندات يطرحها البنك فى اكتتاب عام بعائد أعلى من سعر السوق نظرًا لاحتمال تعرض حائزيها للخسائر التى قد يحققها البنك أى تقترب فى طبيعتها فى حالة الخسائر إلى حقوق المساهمين بالبنك .

ومن ناحية أخرى تضمنت مقترحات اللجنة طرق احصائية نمطية Standardised Methods لحساب رأس المال منها ما تتبعه البنوك التى تتعامل فى عقود المشتقات على مستوى كبير ، ومن هذه الطرق ما يسمى بمقياس إدارة مخاطر التعامل فى عقود المشتقات Value at Risk Models (VAR) بالإضافة إلى بعض المقاييس الكمية والنوعية النمطية فى هذا المجال Quantitative and Qualitative Standards والتى يمكن إيضاحها على النحو التالى :

١/٢ ـ نماذج قياس القيمة المقدرة للمخاطر Value at Risk Models (VAR) :

حيث تصمم هذه الطرق لتقدير الخسائر المحتملة فى صافى المراكز المفتوحة Net Open Position اعتمادًا على التحليل الاحصائى Statisical Analysis لتقلبات الأسعار اليومية خلال مدة سنة سابقة على الأقل ، ويغذى الحاسب بيانات الأسعار والمراكز الفعلية ، وهو ما يؤدى إلى تحديد الخسائر المحتملة بالنسبة للمخاطر ، وهى

مخاطر سعر الفائدة فى صافى المراكز المفتوحة بغرض الاتجار ومخاطر سعر الصرف فى صافى المراكز المقترحة أو بغرض الاستثمار طويل الأجل .

ويراعى عند التعامل مع نموذج (VAR) العديد من العوامل لعل من أهمها :

٢/١/١ ـ ألا تقل فترة متابعة الأسعار والمراكز الفعلية عن سنة Observotion Period .

٢/١/٢ ـ ألا تقل مدة الاحتفاظ بالمركز مفتوحًا عن عشرة أيام على الأقل Halding Period .

٢/١/٣ ـ مراعاة معامل ثقة لا يقل عن ٩٩٪ ، يستند على حساب الانحراف المعيارى للبيانات الاحصائية المدرجة بالبرنامج ، وكلما زاد مقدار ذلك المعامل كلما زادت قيمة رأس المال المطلوب .

٢/١/٤ ـ إجراء اختبارات Stress Testing من فترة لأخرى لاختبار دقة التقديرات ، أى محاولة تصور ظروف حدوث ازمات Crisis ولعل المثال الواضح فى هذا المجال ، هو ذلك الذى يوضح أن التقلبات المتوقعة فى الأسعار لا يمكن استنتاجها من مجرد التحليل الاحصائى للأسعار الفعلية فى الماضى فقط ، حيث من الممكن أن يتأثر السوق بظروف سياسية مفاجئة وهو ما يفقد مخرجات ونتائج النموذج المطبق اهميتها فإذا كان النموذج والبرنامج مصمم على أساس أن مدة الاحتفاظ بالمركز مفتوحًا يوم واحد ، وحدثت ازمة فى السوق فإن السيولة ستتأثر ، وقد ينتظر البنك للاحتفاظ بالمركز لأكثر من يوم ، وهوما يستدعى إعادة التقدير والحساب لمدة احتفاظ أطول مما هو مقدر اصلاً فى النموذج والبرنامج .

ومعنى ذلك أن النموذج والبرنامج لا بد أن يراعى احتمالات تقلبات حادة فى الأسعار .

٢/٢/ ـ المقاييس الكمية Ouantitlive Standards

والتى تتلخص فى :

٢/٢/١ ـ ضرورة تقدير نموذج VAR يومياً .

٢/٢/٢ ـ فترة متابعة تقلبات الأسعار سنة على الأقل .

٢/٢/٣ ـ مدة الاحتفاظ بالمركز مفتوحاً عشرة أيام .

٢/٢/٤ ـ استخدام معامل ثقة ٩٩٪ .

٢/٢/٥ ـ تحديث قاعدة البيانات مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو عندما تحدث تغيرات هاة فى السوق .

٢/٢/٦/١ ـ قيمة VAR فى اليوم السابق .

٢/٢/٦/٢ ـ قيمة متوسط VAR يومًا سابقة مطروحة فى معامل مضاعف Multiplication Factor يبلغ ٣ درجات [(١)] على أن يضيف البنك الذى يطبق النموذج ، معامل أضافى آخر Plus Factor اعتماداً على نتائج متابعته لنظامه ومدى اتفاق التوقعات مع النتائج الفعلية ، ويتراوح المعامل الإضافى ما بين صفر ودرجة واحدة .

ولإيضاح ذلك يمكن افتراض القيم التالية :

ـ قيمة VAR فى اليوم السابق والتى تعبر عن الخسائر المحتملة تبلغ ٢٠ مليون دولار .

ـ قيمة متوسط VAR خلال ٦٠ يوماً سابقة حوالى ١٢ مليون دولار .

وبالتالى يكون التقدير مع أخذ العاملين السابقين فى الاعتبار ١٢× (٣ معامل مضاف + ١ درجة معامل اضافى) = ١٢×٤ = ٤٨ مليون دولار .

وبالتالى فإن القيمة الأخيرة ٤٨ مليون دولار أكبر من القيمة الأولى والبالغة ٢٠

---

(١) من مبررات استخدام هذا المعامل أن البيانات الاحصائية المستخدمة فى البرنامج تمثل بيانات المراكز فى آخر كل يوم دون مراعاة إعادة موقف المراكز خلال اليوم ، كما يراعى البرنامج الظروف غير المتوقعة إضافة إلى استناد البرنامج على بيانات تاريخية قد لا تتكرر مستقبلا .

مليون دولار ومـن ثم فإن البنـك يأخذ فى الاعتبار القيمة الأكبر البالغة ٤٨ مليون دولار .

ويلاحظ أن كثير من البنوك ابدت ملاحظتها فيما يتعلق بالمعامل الخاص بالمضاعف (٣ مرات) وذلك المعامل الإضافى ، وهو ما جعل اللجنة تعطى مرونة فى التطبيق للنماذج الكمية ، مع الاحتفاظ لمدة الملاحظة لتكون سنة ، وكذلك على مدة العشرة أيام أو ما تسمى مدة الاحتفاظ Halding Period .

وفى ضوء تلك القيود ، ترتب للبنوك تطبيق أسلوب النماذج الداخلية فى نهاية عام ١٩٩٧ .

ومع ذلك يجب على البنوك اتخاذ خطوات اضافية لتقديم المخاطرة الكامنة فى المحفظة المالية لكل بنك عبر عدد كبير من التحركات العربية المحتملة ، بتطبيق بعض الأساليب الاحصائية مثل اختبار المحاكاة وغيرها .

٣/٢ المقاييس النوعية Qualitalive Standards :

وتتضمن تلك المقاييس ما يلى :

١/٣/٢ ـ وجود وحدة مستقلة لرقابة المخاطر بالبنك تصور تقارير دورية ترفع للإدارة العليا.

٢/٣/٢ ـ إجراء مقارنة بين التقديرات المحتملة الناتجة من حساب VAR ومقدار الخسائر الفعلية .

٣/٣/٢ ـ مشاركة الإدارة العليا فى عملية رقابة المخاطر .

٤/٣/٢ ـ تكامل الطرق المتبعة مع عملية إدارة المخاطر يوميا .

٥/٣/٢ ـ أن يتناسب نظام قياس المخاطر مع حدود التعرض المسموح بها .

٦/٣/٢ ـ إعداد برامج روتينية ملحقة بنظم المخاطر .

٧/٣/٢ ـ توافر سياسات ونظم وإجراءات مكتوبة لمتابعة إدارة المخاطر .

٨/٣/٢ ـ مراجعة مستقلة لنظم إدارة المخاطر على أساس دورى مرة فى السنة على الأقل بمعرفة وحدة المراجعة الداخلية بالبنك .

٣ ـ تعديل تعريف رأس المال وفقاً للتعديلات الأخيرة

بعد تكوين ثلاثة شرائح لرأس المال ، أصبح من الضرورى عند حساب نسبة رأس المال الاجمالية للبنك أن تبرز وجود الصلة الرقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية فى ١٢٫٥ ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة باوزان المخاطرة والمجمعة لأغراض مقابلة الائتمان وبالتالى سوف يكون بسط الكسر هو مجموع رأس المال البنك من الشريحة الأولى والثانية والذى تم فرضه من قبل عام ١٩٨٨ ، بالإضافة إلى عناصر رأس المال من الشريحة الثالثة والتى يمكن استخدامها لمواجهة المخاطرة السوقية .

وبالتالى تكون القاعدة المستخدمة فى ظل أخذ المخاطرة السوقية فى الحسبان هى :

$$\frac{\text{اجمالى رأس المال (شريحة أولى + شريحة ثانية + شريحة ثالثة)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطرة السوقية} \times ١٢٫٥} \geq ٨٪$$

٤ ـ تعديلات منهجية وتنظيمية متصلة بمتطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر السوقية

حيث ترى اللجنة ، أنه يتعين على البنوك المستخدمة لنماذج داخلية أن يكون لديها نظام متكامل لقياس المخاطرة يعبر عن كل مخاطرها السوقية ، وبالتالى يجب قياس المخاطرة باستخدام منهج واحد ، أى باستخدام النماذج الداخلية أو باستخدام النموذج الموحد الصادر عن اللجنة ، وذلك فيما يتعلق بفئة مخاطرة معينة ، أما البنوك التى تحرز تقوماً نحو إيجاد نماذج شاملة فإن اللجنة ستسمح لها على أساس انتقالى استخدام خليط من النماذج الداخلية ونموذج أو نماذج القياس الموحدة لكل فئة عامل مخاطرة ، مثل أسعار الفائدة وأسعار حقوق الملكية وأسعار الصرف وأسعار السلع ، بما فى ذلك تقلبات الخيارات فى كل عامل مخاطرة .

وفى كل الأحوال فإن استخدام هذه النماذج الجزئية سوف يخضع للموافقة الاشرافية وتخطيط اللجنة لمراجعة هذه المعالجة فى الوقت المناسب . وفى حالة قيام البنك بتطبيق نماذج داخلية لفئة عامل مخاطرة أو أكثر لن يسمح.له بالعودة مرة أخرى للمنهج الموحد إلا فى ظروف استثنائية فقط . وكل عناصر مخاطرة السوق غير المغطاة بواسطة النموذج الداخلى سوف تظل خاضعة لإطار القياس الموحد .

ومعنى ذلك أن المتطلبات الخاصة بالمخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية سوف تظل سارية بشكل أو بأخر على أساس عالمى موحد .

خامساً : مدى التزام البنوك المصرية بمعيار كفاية رأس المال :ـ

تشير المعلومات المتاحة إلى أن مجلس إدارة البنك المركزى ، وافق بتاريخى ١٧ يناير ، ١١ إبريل ١٩٩١ على أن تحافظ البنوك المصرية العاملة فى مصر والمسجلة لدى البنك المركزى المصرى عدا فروع البنوك الأجنبية على نسبة بين عناصر رأس المال من ناحية وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان مخاطرها من ناحية أخرى فى أى تاريخ بحيث لا تقل هذه النسبة كقاعدة عامة عن ٨٪ مع مراعاة ما يلى :

ـ بالنسبة للبنوك المستوفاة وقت صدور القرار لمتطلبات النسبة ٨٪ ، فيراعى ألا تقل النسبة لديها عن ٨٪ .

ـ فيما يتعلق بالبنوك التى تقل لديها النسبة عن ٨٪ يتعين مراعاة عدم تراجع هذه النسبة عما تكون عليه فى نهاية ديسمبر ١٩٩٠ مع العمل على زيادة عناصر رأس المال تدريجيا للوصول إلى النسبة المقررة فى موعد غايته نهاية ديسمبر ١٩٩٣ ، وفى ذلك تم السماح بمهلة قدرها سنة من تاريخ الإلتزام بالمعدل وفقا لاتفاقية بازل وهو نهاية ديسمبر ١٩٩٢ ، ومن ناحية أخرى ، فإن البنوك المصرية عليها أن تلتزم بموافاة البنك المركزى المصرى ببيانات ربع سنوية على النماذج المحددة لهذا الغرض موقعة من المختص بها ، ويكون واضح منها الالتزام بعناصر نسبة معدل كفاية رأس المال .

ـ وقد راعى البنك المركزى المصرى ، فيما يتعلق بتحديد قواعد معدل كفاية رأس

المال ، الالتزام بتطبيق قواعد اتفاقية بازل مع عدم تضمين رأس المال بعض العناصر الواردة بالاتفاقية لعدم تناسبها والواقع العملى المصرى ومن ناحية أخرى الاستفادة من البيانات الدورية التى تعدها البنوك والخاصة بمعدل كفاية رأس المال دون إضافة أعباء جديدة على البنوك ، على أن تلتزم البنوك المصرية بتقديم تلك البيانات بحيث تشمل كافة أصولها والتزاماتها العرضية الخطرة مرجحة بأوزان مخاطرها وذلك بالنسبة لفروع هذه البنوك داخل وخارج مصر .

- فيما يتعلق بفروع البنوك الأجنبية العاملة فى مصر ، فلا تخضع لقواعد هذا المعدل باعتبارها تتبع مراكزها الرئيسية فى الخارج ، وأن السلطة الرقابية فى دول المركز الرئيسى تتابع مدى التزام البنك شاملاً فروعه بالخارج بالمعدل الموحد لكفاية رأس المال .

وفى ضوء ذلك ، فقد استمرت البنوك المصرية فى تدعيم مراكزها المالية ، رغبة منها فى تطوير وزيادة كفاءة الجهاز المصرفى وحتى يمكنها المنافسة فى ظل العولمة .

وإذا تتبعنا الأرقام خلال الفترة من ١٩٩٤/٦/٣٠ وحتى ١٩٩٩/٦/٣ ، لوجدنا أن البنوك المصرية قد استمرت فى تدعيم مراكزها المالية حيث يلاحظ أنه فى ١٩٩٤/٦/٣٠ ارتفعت حقوق الملكية لاجمالى البنوك بمقدار ١ر٤ مليار جنيه مقابل ٦ر مليار جنيه وزادت المخصصات بمقدار ١ر٨ مليار جنيه بمقابل ٢ر٦ مليار جنيه وبذلك بلغت جملة الموارد الذاتية المتمثلة فى حقوق الملكية والمخصصات حوالى ٢٣ر١ مليار جنيه ممثلة فى ١٠ر٩ ٪ من اجمالى المراكز المالية للبنوك ، كما بلغت نسبتها إلى إجمالى الودائع لدى البنوك ١٦ر٦ ٪ وإلى إجمالى أرصدة الأقراض والخصم ٢٩ ٪ .

أما ، فى ١٩٩٥/٦/٣٠ فقد واصلت البنوك المصرية تدعيم حقوق الملكية بمقدار ٩ر مليار جنيه بمعدل ٩ ٪ ، كذلك المخصصات بمقدار ٢ر٧ مليار جنيه بمعدل ٢٠ر٤ ٪ لتبلغ بذلك اجمالى الموارد الذاتية لكافة البنوك ٢٦ر٧ مليار جنيه مقابل ٢٣ر١ مليار جنيه وبما يشكل نسبة ١١ر٣ ٪ من اجمالى المراكز المالية لها .

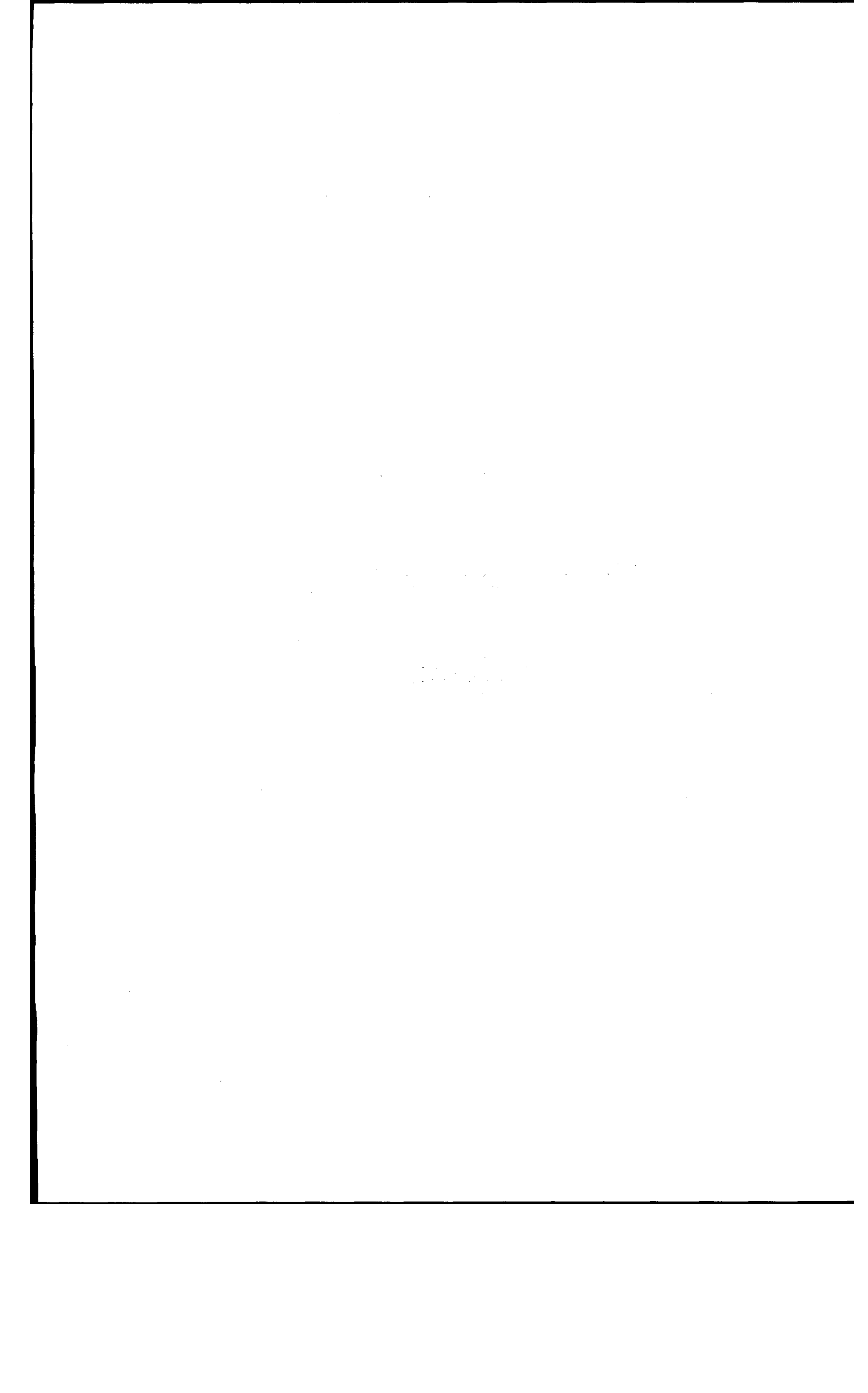
وفى ١٩٩٩/٦/٣٠ استمرت البنوك فى تدعيم مراكزها المالية حيث ارتفعت

حقوق الملكية بمقدار ١ر١ مليار جنيه بمعدل ٨ر٩ ٪ وزادت المخصصات بمقدار ١ر٢ مليار جنيه بمعدل ٤ر١٣ ٪ لتبلغ بذلك جملة الموارد الذاتية للبنوك ٩ر٢٩ مليار جنيه مقابل ٧ر٢٦ مليار جنيه وبنسبة تصل إلى ٤ر١١ ٪ من إجمالى المراكز المالية لها .

ولعل من الملاحظ أن البنوك المصرية حريصة كل الحرص على زيادة كفاية رؤوس أموالها بصفة مستمرة كل عام حتى تتواكب مع معايير كفاية رأس المال التى حددتها اتفاقية بازل وحتى تثبت وجودها فى ظل العولمة والتغيرات المصرفية العالمية بل والتغيرات الاقتصادية فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد ومن ثم تزايد قدرتها على المنافسة فى السوق المصرفية العالمية بكفاءة وفعالية وقدر متزايد على منافسة البيانات المصرفية العملاقة .

الفصل الرابع

البنوك وتحرير تجارة الخدمات المصرفية



الفصل الرابع
البنوك وتحرير تجارة الخدمات المصرفية

تعتبر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (جاتس) General Agreement of Trade in Services (GATS) أحد النتائج الهامة التى اسفرت عنها جولة أوروجواى وهى الجولة الثامنة الشهيرة فى منظومة تحرير التجارة الدولية من خلال الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT ، والتى كشفت بعد مفاوضات شاقة استمرت حوالى ثمانية سنوات عن عدة نتائج هامة من أهمها انشاء منظمة التجارة العالمية فى أول يناير ١٩٩٥ وتوقيع الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات بموافقة ٧٠ دولة عام ١٩٩٧ على أن يبدأ سريان الاتفاقية بأكملها عام ١٩٩٩ .

وقد شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) عدة أنواع من الخدمات كان من أهمها الخدمات المالية وعلى رأسها الخدمات المصرفية ، مما ادخل البنوك فى ظل الاتجاه نحو التحرير المالى إلى ما يسمى العولمة المالية ، بكل آثارها وتحدياتها على الجهاز المصرفى فى أى دولة ، ومن ثم أصبح من الضروريات الملحة على الجهاز المصرفى بمكوناته المختلفة البحث فى الآليات والاستراتيجيات والأسس التى يمكن من خلالها التعامل مع الآثار والتحديات التى تخلقها وستخلقها عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية على اقتصاديات البنوك من منطلق إدارة البنوك فى إطار تلك المنظومة بحيث تعظم العوائد والآثار الإيجابية وتقلل من الأعباء والآثار السلبية إلى أدنى حد ممكن .

وبالتالى يتحدد الهدف من تناول هذا الفصل ، من خلال الكشف عن الابعاد المختلفة لهذا الموضوع من خلال التحليل التالى :

أولاً : مفهوم تحرير تجارة الخدمات ونطاق التطبيق :

لعل من الضرورى منذ البداية تحديد مفهوم تحرير تجارة الخدمات حيث يختلف تحرير التجارة فى حالة الخدمات عنه فى حالة تحرير التجارة فى السلع ، حيث أنه فى معظم الحالات لا توجد مشكلة « عبور حدود » وتعريفات جمركية بالنسبة إلى

الخدمات ، وانما تأتى القيود على التجارة فى الخدمات من خلال القوانين والقرارات والإجراءات التى تضعها كل دولة ، وهذه هى القيود التى سعت اتفاقية الخدمات إلى ازالتها وتخفيضها بحيث من الممكن التوصل فى النهاية إلى نظم للتبادل الحر للخدمات[1] يعكس مدى التحرر من القوانين والتشريعات الوطنية والقواعد والإجراءات التى تعرضها الدولة والتى تصبح محل التعارض لتحقيق تحرير تدريجى وصولاً إلى التحرير الكامل فى تجارة الخدمات والمتوقع لها عشر سنوات على الأكثر . ويحدد الجزء الأول من الاتفاقية المقصود بالتجارة فى الخدمات بالاستناد إلى نمط تأدية الخدمة ، فالتجارة فى الخدمات قد تأخذ شكل انتقال الخدمة ذاتها من دولة المورد إلى دولة المستفيد كما يحدث فى الخدمات المصرفية وشركات التأمين والمكاتب الهندسية ، أو انتقال مستهلك الخدمة من دولة إلى دولة تقديم الخدمة كما يحدث فى حالة السياحة، أو انتقال المشروع الاقتصادى المؤدى إلى الخدمة إلى الدولة المستفيدة كما يحدث فى حالة انشاء شركات أجنبية أوفروع لهذه الشركات ، أو انتقال مواطنى دولة ما لأداء الخدمة فى دولة أخرى كما يحدث فى حالة الخبراء والمستشارين الأجانب . كما يحدد هذا الجزء من الاتفاقية الخدمات المشمولة وهى أية خدمة فى أى قطاع ، عدا الخدمات التى تقدم على أساس غير تجارى ، فى إطار أداء الحكومة وظائفها كما يحدث فى خدمات البنوك المركزية .

وهكذا تشمل الاتفاقية جميع الخدمات ذات الطابع التجارى القابلة للتداول والتى لا تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية وأهمها الخدمات المالية والمتركز فى الخدمات المصرفية للبنوك والخدمات المالية لشركات التأمين وسوق المال وخدمات النقل البرى والبحرى والجوى والاتصالات السلكية والاسلكية والخدمات الاستشارية والمقاولات والإنشاء والتعمير والسياحة بكافة اشكالها والخدمات المهنية ، التعليمية والطبية والاستشارية والمحاماة والمحاسبة .

---

(1) H. G. Broadman . GATS : The Uruguay Round Accord on International Trade and Investment in Services , World Ecnomy . Vol. 17 , No. 3 . Ney , 1994 .

وجاء فى المادة الأولى من الأتفاقية أن كل ما ورد فى هذا الاتفاق ينطبق على الإجراءات التى ياخذها الاعضاء والتى تؤثر على التجارة فى الخدمات ومعنى ذلك كما سبقت الإشارة أن التجارة فى الخدمات تعرف على أنها توريد الخدمة .

١/١ ـ من أراضى عضو إلى أراضى عضو آخر . وتسمى عبر الحدود Cross Border Supply .

٢/١ ـ من أراضى عضو إلى مستهلك الخدمات فى اراضى عضو آخر وتسمى الاستهلاك الخارجى Consumption abroad .

٣/١ ـ من خلال التواجد التجارى لمورد الخدمة من عضو ما فى أراضى أى عضو آخر Commercial Presence .

٤/١ ـ من خلال وجود اشخاص طبيعيين من مورد خدمة من عضو ما فى أراضى أى عضو آخر Presence Natural Person .

أما لغير خدمات فيشمل كافة الخدمات فى كل القطاعات باستثناء الخدمات التى تورد فى إطار ممارسة السلطة الحكومية ، ويقصد بالخدمة الموردة فى إطار ممارسة السلطة الحكومية أيه خدمة تورد على أساس غير تجارى بدون تنافس مع واحد أو أكثر من موردى الخدمات .

ويمكن القول أن دخول الخدمات فى نطاق المفاوضات متعددة الأطراف تعتبر نقطة تحول هامة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، لما لقطاع الخدمات من أهمية خاصة حيث يلعب دوراً كبيراً فى الاقتصاد العالمى ، فمن ناحية يعتبر هذا القطاع اسرع القطاعات الاقتصادية نمواً وأكثرها استيعاباً للعنصر البشرى حيث تشير البيانات إلى أن ناتج هذا القطاع يمثل من ٦٠٪ إلى ٧٠٪ من اجمالى الناتج فى الاقتصادات المتقدمة وحوالى ٥٠٪ فى الاقتصادات النامية ، وتصل نسبته فى التجارة العالمية إلى ٢٠٪ .

ورغم ذلك فقد اثار موضوع ادخال تحرير تجارة الخدمات ضمن جولة أورجواى ١٩٩٤ العديد من القضايا لعل من أهمها :

القضية الأولى : والتى كانت تدور حول تعريف الخدمات التى تدخل فى المفاوضات متعددة الأطراف وقد تم الاتفاق على شمولها للخدمات المصرفية والتأمين وسوق المال والنقل البرى والبحرى والجوى والمقاولات والسياحة والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المهنية مثل مكاتب الاستشارات الفنية والخدمات المهنية ، وقد أثارت الدول النامية موضوع انتقال العمالة باعتباره يدخل فى باب الخدمات وكان هدفها من ذلك إزالة العوائق التى تضعها الدول الصناعية فى مواجهة العمالة المهاجرة وقد اعترضت الدول الصناعية على أن تتناول المفاوضات قضايا الحق فى التشغيل أو الاقامة الدائمة ولكنها وافقت على الحق فى مراقبة تنفيذ الإلتزامات التى ترتبط بها الدول المستقبلة للعمالة [(١)].

القضية الثانية ؛ والمتعلقة بمعنى تحرير التجارة الدولية فى الخدمات ، حيث يلاحظ أنه ليس من الصعب معرفة تحرير التجارة الدولية فى السلع التى تتناول التحرير من القيود التعريفية وغير التعريفية المتعلقة بالسلعة عند عبورها الحدود من دولة إلى أخرى ، ولكن إلى أى حد يمكن تطبيق هذا المفهوم ـ أى عبور الحدود ـ بالنسبة للخدمات ، وقد اتضح أنه بامعان النظر فى مفهوم تحرير الخدمات ينطوى على أن معنى التحرير هنا فى هذه الحالة هو التحرير من القيود واللوائح التى تنظم مباشرة الخدمة أو تقديمها ، حيث أن القضية المطروحة هو النظام الداخلى فى الدول المختلفة ومعنى ذلك أن المفاوضات متعددة الأطراف اعتدت إلى القيود واللوائح الداخلية المتعلقة بالخدمات بعد أن كانت قاصرة على القيود التى تطبق فى نقط الحدود أى عند عبور الحدود كما يحدث فى نطاق السلع .

القضية الثالثة ؛ والمتعلقة بمضمون عملية التحرير بالنسبة للخدمات ، حيث اتجهت القضية الموقعة فى أوروجواى إلى عدم وضع قرض على الدول الأعضاء أن

---

(١) انظر فى تفاصيل ذلك :

د. سعيد النجار ، الجات والنظام التجارى العالمى ، رسائل النداء الجديد و (١٧) ، جمعية النداء الجديد ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٥٦ .

تعامل الخدمات الأجنبية على قدم المساواة مع الخدمات الوطنية وهو المبدأ المعروف بمبدأ المعاملة الوطنية ، والذى تأخذ به جولة أوروجواى ولم يكن فى امكانها أن تفعل لأن من الصعب مطالبة الدول الأعضاء سواء كانت نامية أو متقدمة ، بضرورة أن نعامل البنوك الأجنبية مثلا على قدم المساواة مع البنوك الوطنية ، ولكنها أخذت بمبدأ أنه إذا كانت القوانين الداخلية تميز فى المعاملة بين الخدمات الأجنبية والوطنية فلا يجوز تعميق هذا التمييز وكذلك تطبيق شرط الدول الأولى بالرعاية .

ومعنى ذلك أنه إذا اعطيت إحدى الدول ميزة لأحد البنوك مثلاً فإن هذه الميزة تنسحب تلقائيا إلى كل الدول الأخرى الأعضاء ، إلى جانب مبدأ التحرير التدريجى ومبدأ الشفافية وهو ما سنحاول أيضاحه ضمن النقطة التالية :

ثانياً : الجوانب المختلفة لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات (GATS) :

تعتبر اتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) هى الاتفاقية الوحيدة التى تغطى التجارة الدولية فى الخدمات ، وقد بدأ الحديث عنها مع افتتاح جولة أوروجواى فى ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦ فيما سمى بإعلان بونتاديليس وقد ظهرت الوثيقة الختامية التى تشمل الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ والتى انطوت على مقدمة وستة أجزاء يتضمن الأول منها نطاق الاتفاقية وتعريفها (مادة ١) وشمل والجزء الثانى الإطار العام والمبادئ العامة (المواد من ٢ إلى ١٥ فى ١٤ مادة) وهى مواد ملزمة لكافة الأطراف التعاقدية أما الجزء الثالث فيتضمن الإلتزام والارتباطات المحددة للدول (المواد من ١٦ إلى ١٨) والتى تقدمها الدول فى جداول Schedules وتتفاوض حولها فى ضوء ظروف ومراحل التنمية التى تمر بها وتناول الجزء الرابع من الاتفاقية موضوع التحرير التدريجى للخدمات (المواد من ١٩ إلى ٢١) ثم يأتى الجزء الخامس (المواد من ٢٢ إلى ٢٦) والسادس (المواد من ٢٧ إلى ٢٩) حيث يتم تناول الأمور التنظيمية والتعريفة وكذلك الملاحق والمرفقات الخاصة بالاتفاقية فيما يمكن تسميته بالإطار المؤسس للأتفاقية .

وفى هذا الإطار يمكن القاء الضوء على أهم جوانب الأتفاقية من خلال التحليل التالى :

١ ـ المبادئ الأساسية لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات :

قامت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات على عدد من المبادئ والقواعد التى يجب أن تراعى عند تطبيق الاتفاقية هى على النحو التالى :

١/١ ـ مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :

وينطوى هذا المبدأ على عدم التمييز بين موردى الخدمات الأجانب من حيث الدخول إلى الأسواق وشروط التشغيل ويضاف إلى ذلك ، أن الإتفاقية تقضى بأن أى ميزة تمنحها دولة عضو فى الاتفاقية لعضو آخر ولدولة أخرى غير عضو فيما يتعلق بالتجارة فى الخدمات ينبغى أن تمنح فى ذات الوقت ودون شروط أو قيد إلى كافة الأطراف الأعضاء فى الاتفاقية ولا يمنع ذلك من منح ميزة لدولة مجاورة ، أى مشاركة فى الحدود لتسهيل التبادل فيما بين مناطق خدمات على الحدود فقط وتقتصر على الخدمات التى تنتج وتستهلك محليًا ، وفى كل الأحوال فإن أى ميزة تتصل بتجارة الخدمات تعطى لطرف تمتد تلقائيًا إلى الطرف الآخر ، ومن ثم تجرى مراجعة الاستثناءات الممنوحة بعد مرور خمس سنوات على بدء سريان اتفاقية الخدمات، حيث يلاحظ أن الفقرة الثالثة من المادة الثانية من الاتفاقية تنص على أنه بامكان أى عضو أن يطبق معياراً لا يتسق مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية إذا ما نص على ذلك صراحة فى ملحق الاعفاءات الخاصة بالمادة الثانية ، وتجدر الإشارة إلى أن عدد الدول الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية التى طلبت الاستثناء من اطبيق مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية قد بلغ ٦١ دولة بالإضافة إلى ١٢ دولة عضو فى الاتحاد الأوروبى من اجمالى عدد الدول التى قدمت جداول التزامات محددة والبالغ عددها ٩٤ دولة بالإضافة إلى الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى .

٢/١ ـ مبدأ الشفافية Tranaparency :

وطبقًا لهذا المبدأ فإن الدول الأعضاء فى الاتفاقية ، تكون ملتزمة بالإعلان عن

جميع القوانين والقرارات واللوائح السارية والمتعلقة بالتجارة فى الخدمات وكذلك الاتفاق المبرمة فى هذا المجال والتى يكون من شأنها تيسير زيادة مشاركة الدول النامية فى تجارة الخدمات المالية والدخول فى مفاوضات الحصول على التكنولوجيا والوصول إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات ، على أن يتم نشر كل ذلك أولا بأول ، كما يتم التزام الدول الأعضاء بأخطار مجلس تجارة الخدمات فى منظمة التجارة العالمية ، سنوياً على الأقل بأية قوانين أو قرارات جديدة أو تعديلات فى القوانين السارية ، حيث اشارت الاتفاقية إلى أنه يجوز للعضو يعدل جداول التزاماته أو سحبها كاملة بعد مضى ثلاث سنوات من تقديمها وكل ما عليه أن يبلغ منظمة التجارة العالمية بهذا التعديل قبل سريانه بثلاثة أشهر وعليه تعويض الأعضاء المتضررين ، بل واعطيت الدولة العضو الحق أن يعدل من جداوله بوضع قيود على بعض انشطة الخدمات فيه فى حالة مواجهته صعوبات جوهرية فى ميزان مدفوعاته وبحيث تتصف هذه القيود بعدم التمييز وأن تكون متفقة ونصوص اتفاقية صندوق النقد الدولى ومما لا يضر بصورة لا مبرر لها بالأنشطة الخدمية .

وبالإضافة إلى ذلك تلتزم الدول الأعضاء بانشاء مراكز لتوفير المعلومات لباقى الدول الأعضاء خلال عامين من تنفيذ اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية وذلك بالنسبة للدول المتقدمة أما بالنسبة للدول النامية فيمكن أن تستثنى من المدة المحددة لإنشاء مراكز المعلومات المشار إليها .

ومن ناحية أخرى تكفل نصوص الاتفاقية الحق فى عدم الإعلان عن المعلومات السرية التى قد يؤدى الأفصاح عنها إلى عرقلة تطبيق القوانين أو تتعارض مع المصلحة العامة أو تضر المصالحة العامة أو تضر المصالح التجارية المشروعة لشركات معينة من القطاع العام أو الخاص .

٣/١ ـ مبدأ التحرير التدريجى Progressive Liberalization :

ويشار إلى مبدأ التحرير التدريجى فى ديباجة الاتفاقية حيث تنص الاتفاقية على نفس ما جاء بالإعلان الوزارى فى بونتاديليستى عام ١٩٨٦ ، من الرغبة فى أن يكون

التحرير تدريجى لتجارة الخدمات كوسيلة لتشجيع النمو الاقتصادى بين كل الشركاء التجاريين ، وتنظم المادة ١٩ الواردة فى الجزء الرابع من الاتفاقية والمعنونة تحت عنوان « التفاوض حول الالتزامات المحددة » عملية الوصول إلى مستويات أعلى من التحرير من خلال جولات متعاقبة من المفاوضات يبدأ أولها بعد خمس سنوات على الأكثر من تاريخ تنفيذ اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية ، وتوجه تلك المفاوضات نحو تخفيض أو إزالة أية آثار معاكسة على تجارة الخدمات تعوق كفاءة الولوج للأسواق ، وبما يحقق منافع متوازية لجميع المشاركين فى تلك المفاوضات [1].

٤/١ ـ مبدأ زيادة مشاركة الدول النامية :ـ

ويمكن ملاحظة هذا المبدأ من خلال المادة الثالثة والرابعة من الاتفاقية ، حيث يتضح أنه يجب قيام مختلف الأعضاء بتسهيل زيادة مساهمة أو مشاركة الدول النامية فى التجارة الدولية من خلال التفاوض حول جداول الالتزامات الخاصة التى يتفاوض عليها مختلف الأعضاء والتى تتعلق بالأمور التالية :

١/٤/١ ـ تعزيز وتقوية قدرات توفير الخدمات المحلية وزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية عن طريق السماح لتلك الدول النامية بالولوج وامكانية الوصول إلى التكنولوچيات على أسس تجارية .

٢/٤/١ ـ تحسين إمكانيات وصول الدول النامية إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات .

٣/٤/١ ـ تحرير الوصول إلى أسواق التصدير فى القطاعات والوسائل التى تهم تلك الدول .

ولتحقيق ذلك كله ، فقد نصت الفقرة الثانية من المادة أو الجزء الرابع أنه خلال

---

(١) انظر فى ذلك :

د. محمود أبو العيون ، تحرير التجارة الدولية فى الخدمات بين الطموحات والواقع ، بحث فى مؤتمر انعكاسات دورة أوروجواى على الدول العربية ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٩ .

سنتين من بدء نفاذ أو تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، فإن من الضرورى على الدول المتقدمة أن تقوم بإنشاء نقاط اتصال لتسهيل وصول موردى الخدمات فى الدول النامية إلى المعلومات المتصلة بأسواقها ، والمتعلقة بالجوانب التجارية والفنية فى توريد الخدمات ، وتلك المتعلقة بالتسجيل والتأهيل والاعتراف بمقدمى الخدمات وبتوفير تقنيات الخدمات ومن الملاحظ الدول الأقل نمواً قد حظيت بأولوية خاصة فى هذا المجال نظراً لوضعها الاقتصادى الخاص ولاحتياجاتها التنموية والتجارية والمالية .

٥/١ ـ مبدأ عدم السماح بالاحتكارات والممارسات التجارية المقيدة :ـ

وقد تم الاتفاق على هذا المبدأ نظراً لأن أحد الأساليب الحمائية التى يمكن أن تعوق تحرير تجارة الخدمات يتمثل فى بعض الممارسات غير المشروعة التى قد يتبعها مقدمى الخدمات الوطنين لتنفيذ منافسة الأجانب ، وعلى ضوء أن هذه الممارسات قد تم أيضا بواسطة بعض محتكرى الأسواق المحلية لنوعيات معينة من الخدمات مما يمنع عن منافسة الأجانب فى تلك الأسواق أو قد تتم بواسطة هؤلاء المحتكرين أو توابعهم أيضا عند تقديمهم الخدمات فى أسواق خارجية .

وقد تعاملت المادتين ٨ ، ٩ من الاتفاقية مع هذه الممارسات إلا أن معالجة هذه الأوضاع جاءت بشكل غير محكم حيث نصت المادة ٨ على أنه على الدول التى تمنح هؤلاء المحتكرين الحق فى احتكار السوق المحلى أن تتأكد من عدم استغلال هذا الحق بطريقة لا تتسق مع التزام الدولة بالتحرير ، وقد يرى مجلس تجارة الخدمات بناء على طلب الدولة المتضررة من تلك الممارسات أن يطلب من العضو المانح للحق الاحتكارى معلومات محددة تخص هذه العمليات ، أما المادة ٩ فقد تناولت الممارسات التى تحد من المنافسة من خلال السماح بدخول الدول المتضررة والدول الراعية لتلك الممارسات فى مشاورات بغرض الحد منها .

٢ ـ التغطية والشمول فى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات :ـ

تغطى الاتفاقية تجارة الخدمات فى جميع أشكالها ، حيث نصت المادة الأولى من الاتفاقية على أن الخدمات تتضمن أى خدمة فى أى قطاع كانت ، ما عدا الخدمات

التى تقدم بسبب قيام الحكومة بممارسة سلطاتها ، كما تغطى الاتفاقية الأساليب الأربعة التى سبقت الإشارة إليها ، والخاصة بتقديم الخدمة عبر الحدود - Gross Broder Supply وللاستهلاك الخارجى Consumption Abroad والتواجد التجارى Commercial Presence وانتقال العمالة لتقديم الخدمة بالخارج Presence of Natural Persons وفى هذا الإطار تسمح الاتفاقية للدول الأعضاء بأن تكون أو تصبح أطرافًا فى اتفاق لتحرير التجارة فى الخدمات بينها شريطة أن يكون للاتفاقية تغطية قطاعية كبيرة وأن تنص على إزالة جميع أنواع التمييز بين الأطراف المتعاقدة وذلك من خلال إزالة الإجراءات التسعيرية وحظر تقديم أية إجراءات تمييزية جديدة أو إضافية ، ويجب على هذه الأطراف إخطار مجلس تجارة الخدمات بهذا الاتفاق وبأى توسيع أو تعديل مهم له ، وكذا تقديم تقارير دورية عن التنفيذ إلى مجلس تجارة الخدمات وعند الضرورة ينشىء المجلس مجموعة عمل لدراسة هذه التقارير وللمجلس أن يقوم توصيات للأطراف حسبما يراه مناسباً .

وتجيز بنود اتفاقية تجارة الخدمات دخول أعضائها فى اتفاق لإقامة تكامل تام لأسواق العمل بين أطرافه بشرط استثناء مواطن أطراف الاتفاق بين الشروط الخاصة بالإقامة وتراخيص العمل بالإضافة إلى إخطار مجلس تجارة الخدمات بذلك .

ورغم هذه الدرجة من الشمول إلا أنه يمكن إبداء الملاحظات التالية :ـ

٢/١ ـ استبعدت الاتفاقية بعض القطاعات ، فوفقًا لنص المادة الأولى استبعدت الخدمات التى تقدمها الحكومات أو توابعها فى إطار قيامها بسلطاتها الحكومية شريطة ألا تكون تلك الخدمات مقدمة على أسس تجارية أو على أساس تنافسى مع آخرين على الرغم من قيام الكثير من الحكومات بأنشطة تجارية وخدمية الطابع تدخل فى إطار سلطاتها .

٢/٢ ـ لم تكن التغطية الفعلية للأنشطة الخدمية الداخلة عمليًا فى التجارة الدولية للخدمات بنفس درجة الشمول المتعلق بالأشكال المختلفة للخدمات ، فجداول الالتزامات المحددة للدول والتى تركت حرية تقديمها وصياغتها لكل دولة ، لم تشمل

تقديم التزامات محددة بالتحرير فى عدد من القطاعات ، فعلى سبيل المثال خلت التزامات الدول المتقدمة تماما من شمول قطاع النقل البحرى والخدمات المرئية والمسموعة .

٣/٢ ـ استبعدت المشتريات الحكومية أصلا من الاتفاقية طالما أن هذه المشتريات لا يتم الحصول عليها لأغراض إعادة البيع التجارى ، أو لأغراض استخدامها فى تقديم خدمات وبيعها على أساس تجارى ، كما استبعدت أيضا خدمة الاتصالات الأساسية ، وفى الحالتين السابقتين فتحت الاتفاقية الباب أمام البدء فى مفاوضات متعددة الأطراف خلال عامين من نفاذ اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية ولم تشمل الاتفاقية أيضا بعض خدمات النقل الجوى مثل حقوق المرور أو الخدمات المتعلقة بها .

وقد ظل الإعلان عن التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية حول الخدمات المالية وخدمات النقل البحرى وحركة العمالة مفتوحاً حيث استمرت المفاوضات حتى يوليو ١٩٩٥ فى بعض تلك القطاعات ، وفى ضوء ذلك فقد عقد مجلس التجارة فى الخدمات بمنظمة التجارة العالمية اجتماعه فى ١٩٩٥/٧/٣١ حيث وافق على البروتوكول الخاص بالخدمات المالية ، والبروتوكول الخاص بحرية انتقال العمالة ، وإقرار حق الأعضاء فى تعديل جدوال ارتباطها أو سعيها خلال الشهرين الأخيرين من فترة سريان الاتفاق ، والموافقة على إقرار لجنة الخدمات بامتناع الدول الأعضاء عن اتخاذ أية إجراءات لا تتفق مع التزاماتها فى إطار اتفاقية الخدمات المالية وأيضا الموافقة على قرار مجموعة التفاوض حول حرية انتقال العمالية بإقناع الدول الأعضاء عن اتخاذ أية إجراءات لا تتفق مع التزاماتها الناجمة عن مفاوضات حرية انتقال العمالة .

٣ ـ الخدمات المصرفية والمالية التى تشملها الاتفاقية

يشير ملحق الخدمات المالية المرفق باتفاقية تحرير تجارة الخدمات GATS أنه بعد استبعاد الأنشطة التى لا تدخل فى مفهوم الخدمات التى يتضمنها إطار الاتفاقية ، ومع إقرار أحقية العضو فى وضع التنظيمات المحلية التى تكفل تطبيق المعايير والنظم الكفيلة بضمان العلاءة المصرفية وكفاية رأس المال وآليات العمل المصرفى السليم دون الإخلال

بالتزاماته فى إطار الاتفاقية .

بالإضافة إلى وضع الضوابط اللازمة لضمان استقرار تماسك النظام المصرفى ، ومع الحفاظ على سرية الحسابات وأنشطة العملاء أو أية بيانات سرية تمتلكها المؤسسات المصرفية وفيما عدا الخدمات المالية الخاصة بجميع أنواع التأمين والخدمات المرتبطة به والتى لا يهمنا الإشارة إليها فى هذه النقطة ، فإن الخدمات المصرفية والمالية التى تشملها الاتفاقية تتلخص فيما يلى :ـ

١/٣ ـ قبول الودائع والأموال بين الأفراد والجهات .

٢/٣ ـ الاقراض بكافة اشكاله ،بما فيها القروض الاستهلاكية ، والائتمان العقارى والمساهمات وتمويل العمليات التجارية .

٣/٣ ـ التأجير التمويلى .

٤/٣ ـ خدمات المدفوعات والتحويلات ، بما فيها بطاقات الائتمان والخصم على الحسابات والشيكات السياحية والشيكات المصرفية .

٥/٣ ـ خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

٦/٣ ـ التجارة لحساب المؤسسة المالية أو للغير فى السوق الأولية أو غيرها وذلك فى الأدوات التالية .

٢/٦/٣ ـ النقد الأجنبى .

٣/٦/٣ ـ المشتقات المصرفية والمالية بأنواعها .

٤/٦/٣ ـ أدوات سعر الفائدة وسعر الصرف مثل المبادلة والاتفاقات الآجلة .

٥/٦/٣ ـ الأوراق المالية القابلة للتحويل .

٦/٦/٣ ـ الأدوات الأخرى القابلة للتفاوض والأصول المالية الأخرى بما فى ذلك السبائك .

٧/٣ ـ الاشتراك فى الاصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما فى ذلك الترويج

والإصدار الخاص كوكيل ، وتقديم الخدمات المختلفة بالإصدارات .

٨/٣ ـ أعمال السمسرة فى النقد .

٩/٣ ـ إدارة الأموال ، مثل إدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية ، وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات .

١٠/٣ ـ خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية ، بما فيها الأوراق المالية والمشتقات والأدوات الأخرى القابلة للتفاوض .

١١/٣ ـ تقديم وإرسال المعلومات المالية وميكنة البيانات المالية وخدمات البرامج الجاهزة المرتبطة بها بواسطة مقدمى الخدمات المالية الأخرى .

١٢/٣ ـ تقديم الاستشارات والوساطة المالية والخدمات المالية المساعدة الأخرى وذلك لكافة الأنشطة سالفة الذكر ، وبما يشمل الخدمات المرجعية للمعلومات عن العملاء لأغراض الإقراض وتحليل الائتمان وإجراء البحوث وتقديم المشورة للاستثمار وإدارة المحافظ للأوراق المالية وكذلك تقديم الخدمات الاستشارية فى مجال التملك وإعادة الهيكلة ووضع الاستراتيجيات للشركات والمؤسسات . ويلاحظ أن الخدمات المصرفية والمالية عدا التأمين تشمل الخدمات المصرفية التقليدية والمعاملات المصرفية بالأدوات الحديثة وأعمال الأسواق المالية .

ويراعى فى تحرير كل تلك الخدمات المصرفية والمالية المبادئ الأساسية التى تم الاتفاق عليها فى اتفاقية التجارة فى الخدمات GATS .

٤ ـ جداول الالتزامات والارتباطات :ـ

تنشىء اتفاقية تحرير تجارة الخدمات نوعين من الالتزامات والارتباطات للدول الأعضاء ينطوى النوع الأول على التزامات عامة وهى التى تتضمن أحكام ومبادئ الاتفاقية والضوابط التى تضعها والتى يتساوى فى الالتزام بها كافة الدول الأعضاء بلا استثناء ، أما النوع الثانى فهو عبارة عن التزامات محددة والذى يتضمن العروض المقدمة من كل عضو والتى يلتزم بموجبها بتحرير قطاعات خدمية معينة ومحددة من

خلالها مدى التحرير ومعايير وأنماط توريد الخدمات فيما بين الدول الأعضاء .

وتبلور الالتزامات المحددة فى جداول التزامات مرفقة ببروتوكول انضمام الدولة العضو ، تلتزم الدولة بموجبها بتحرير قطاعات خدمية معينة ، ويحدد فى هذه الجداول القطاعات التى ستقبل الدولة فتح أسواقها للمنافسة الأجنبية فيها ، بالإضافة إلى شروط دخول مورد الخدمة الأجنبى إلى السوق الوطنية بشتى الطرق ، سواء كانت عن طريق وجود مورد الخدمة الأجنبى فى أراضى الدولة من خلال الشركات أو الوكالات أو مكاتب التمثيل ، أو السماح له بتقديم خدماته عبر الحدود وهذا يعنى تقديم الخدمة من أراضى عضو إلى أراضى عضو آخر ، أو توريد الخدمة عن طريق ايفاد الأشخاص من دولة العضو المورد إلى أراضى عضو آخر للتوريد عن طريق الوجود المؤقت .

وتشتمل جداول الإلتزامات أيضا ضوابط المعاملة الوطنية ، حيث يمكن منح الموردين الأجانب معاملة مماثلة لمعاملة الوطنين ، مع حفظ حق كل دولة فى وضع الشروط والضوابط التى تحقق حماية مصالحها وفقًا لقوانينها وتشريعاتها ، كما تحتوى الجداول على التزامات إضافية وهى التى لا تخضع للجدولة تحت خانتى النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية [1] .

وتتضمن جداول الالتزامات لأى دولة قسمين ، القسم الأفقى Horizontal Section ويحتوى على تعاريف بالقوانين والتشريعات واللوائح السارية والتى تتعلق بكافة قطاعات الخدمات مثل قانون العمل وقانون الشركات والقانون التجارى وغيرها ، وهناك أيضا القسم الرأسى Vertical Section الذى يحدد القطاعات الخدمية التى ترغب الدولة الدخول بها فى الاتفاقية والارتباطات المحددة لكل قطاع .

ويتم ذكر البنود المحددة لكل قطاع فى ملاحق الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات ، فمثلا فى قطاع الخدمات المصرفية والمالية يتم بيان أنواع الخدمات

---

(١) انظر فى ذلك :

د. عاطف السيد ، الجات والعالم الثالث ، مطبعة رمضان ، الأسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ٥٤ .

المصرفية والمالية الأخرى عدا التأمين كما تمت الإشارة إليها قبل ذلك ، تحت بند الخدمات المصرفية والمالية الأخرى ويذكر أمام كل بند القيود التى تضعها الدولة من حيث النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية فى الحدود الخاصة بكل منهما كان يذكر الحد الأقصى لمساهمة الأجانب فى رؤوس الأموال المالية مثلا . وقد يقسم قطاع الخدمات المالية إلى قطاع للتأمين وحده وآخر للمصارف وثالث لسوق المال أو قد يدمج أى اثنان منهما أو يدمج الثلاثة معاً فى جدول واحد .

ثالثا : التزامات مصر فى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية :ـ

تتمثل التزامات مصر فى مجال الخدمات المصرفية فيما يلى :ـ

١/٤ ـ السماح بإنشاء بنوك مشتركة والتزام الشريك الأجنبى بتدريب العاملين فى البنوك .

٢/٤ ـ السماح بإنشاء فروع للبنوك الأجنبية وفقًا للشروط التى يحددها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وفقًا لاحتياجات السوق المصرية .

٣/٤ ـ السماح بإنشاء مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية بشرط عدم الجمع بين فرع بنك أجنبى ومكتب تمثيل لنفس البنك .

وجدير بالذكر أن هذه الالتزامات قد تمت فى إطار ما يسمح به قانون البنوك وتعديلاته سواء القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ ، والقانون ٥٠ لسنة ١٩٨٤ ، والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ ، وأخيرا القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٦ .

وإذا كان لنا تعليق فإننا نشير فقط إلى ما جاء بالقانونرقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ وكذلك القانون ٩٧ لسنة ١٩٩٦ .

فالقانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ حدد الشروط التى يتم وفقا لها تسجيل البنوك فى سجل خاص وعلى أن لا يقل رأس المال المرخص به لأى بنك عن مائة مليون جنيه مصرى ورأس المال المدفوع عن خمسين مليون جنيه مصرى لتقوية المركز المالى للبنوك والعمل على تناسبها مع معدلات الملاءه ومعايير كفاية رأس المال المطلوب من جهة

أخرى . كذلك سمح القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ بأن يتملك الأجانب الأسهم الأسمية وذلك تشجيعًا للاستثمار الأجنبى فى مصر ، كذلك أغفل القانون شرط أن يكون أعضاء مجلس الإدارة المسؤلون عن الإدارة فيها مصريين ، أما عن فروع البنوك الأجنبية فقد نص القانون على ألا يقل رأس المال المخصص لنشاطها فى مصر عن خمسة عشر مليون دولار أمريكى أو ما يعادله بالعملات الحرة .

كما أجاز القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ ، لمحافظ البنك المركزى التصريح للبنوك الأجنبية بفتح مكاتب تمثيل لها فى مصر ولكن بشروط معينة وهى ألا يكون لها فروع فى مصر وأن تخضع مراكزها الرئيسية لرقابة سلطة نقدية بالدولة التى تقع فيها هذه المراكز ، وأن يقتصر نشاط تلك المكاتب على دراسة الأسواق وإمكانيات الاستثمار وتكون حلقة اتصال مع المراكز الرئيسية فى الخارج وتساهم فى تقليل المشاكل والصعوبات التى قد تواجه البنوك المراسلة لها فى مصر ، وإلا يمارس هذه المكاتب أى نشاط مصرفى أو تجارى بما فى ذلك نشاط الوكلاء التجاريين وأعمال الوساطة المالية .

ومن ناحية أخرى أجاز القانون لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بعد بعد أخذ رأى مجلس إدارة البنك المركزى أن يصرح للبنوك وفروع البنوك الأجنبية بالتعامل بالعملة المحلية بضوابط معينة مثل ضرورة أن تتخذ هذه الفروع شكل شركة مساهمة مصرية وأن تكون المراكز الرئيسية للفروع المذكورة خاضعة لرقابة سلطة نقدية بالدولة التى توجد معها هذه المراكز .

أما القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٦ فقد أجاز تملك القطاع الخاص المحلى والأجنبى لأكثر من ٤٩٪ من رأس المال المصدر لأى بنك وأصبح هذا هو المدخل المستقبلى لخصخصة البنوك العامة ، فى إطار الخصخصة الجزئية وإعطاءها مزيد من التحرير المصرفى .

ويلاحظ أن النظرة إلى القوانين والتشريعات المصرفية المصرية تشير إلى عدد من النتائج الهامة لعل من أهمها :-

النتيجة الأولى : أن التشريعات المصرفية فى مصر وقبل إقرار اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات سمحت بإنشاء كل من البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية وكذا مكاتب لتمثيل البنوك الأجنبية .

ويلاحظ أن الجهاز المصرفى فى عام ١٩٩٩ يتكون من ١٠١ بنك بخلاف البنك المركزى منها ٩٨ مسجلة لدى البنك المركزى وثلاثة بنوك غير مسجلة لديه ومن بين هذه البنوك نجد أن عدد البنوك التجارية المشتركة والخاصة ٤٠ بنكا وعدد بنوك الاستثمار والأعمال المشتركة والخاصة ١١ بنكا بالإضافة إلى فروع البنوك الأجنبية وعددها ٢٢ فرعاً ، كذلك يوجد ٣١ مكتب تمثيل للبنوك تعمل فى مصر منها ٦ مكاتب لتمثيل الدول العربية و ٢٥ لجنسيات أخرى .

النتيجة الثانية : أن التشريعات المصرفية وضعت عدداً من الضوابط لعمل كل البنوك المشتركة وفروع البنوك الأجنبية ومكاتب التمثيل بالإضافة إلى خضوعها لكافة التشريعات التى تحكم العمل المصرفى بما يحقق الأهداف المرجوة من ضبط الأوضاع النقدية والائتمانية مع المحافظة على مصالح المودعين وتطوير الخدمات المصرفية .

النتيجة الثالثة : أن التشريعات المصرفية تتجاوب بشكل كبير مع اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات بدليل صدور القانون ٩٧ لسنة ١٩٩٦ الذى أجاز تملك القطاع الخاص المحلى والأجنبى لأكثر من ٤٩٪ من رأس المال المصدر لأى بنك وأصبح هذا هو المدخل مستقبلاً لخصخصة البنوك العامة فى إطار الخصخصة الجزئية وإعطاء المزيد من التحرير المصرفى وزيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفى .

النتيجة الرابعة : أن جداول الالتزامات المصرى فى القطاع المصرفى كما يشير البعض(١)، يعتبر من أفضل الجداول المقدمة بالمقارنة لباقى الدول

---

(١) انظر فى ذلك :

د. فائقة الرفاعى ، الاتفاقية العامة للخدمات المالية وانعكاساتها على الجهاز المصرفى فى الدول العربية، مؤتمر قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٢ .

الأعضاء فى الخدمات والذى وضع فى إطار قانون البنوك والائتمان بتعديلاته وقانون رأس لمال وقانون التمويل التأجيرى ولا يتضمن سوى قيود المساهمة الأجنبية حتى نسبة ٤٩٪ للبنوك القائمة قبل تاريخ صدور قانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ المعدل لقانون البنوك والائتمان و ٥١٪ للبنوك التى تنشأ بعد هذا التاريخ ويبدو أن هذا القيد قد تم إزالته بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٩٦ المشار إليه بالإضافة إلى قيود وضوابط أخرى مثل خضوع طلبات البنوك الجديدة لاختبار الحاجة الاقتصادية وهى قيود على الدخول فى السوق المحلية وأن فروع البنوك الأجنبية القائمة التى ترغب فى الحصول على موافقة للتعامل بالعملة المحلية عليها أن تكون ملتزمة بالحد الأدنى لرأس المال ومعايير الملاءه الأخرى التى يطبقها البنك المركزى المصرى على كافة البنوك الأخرى العاملة فى مصر ، وأن البنوك التى ترغب فى فتح مكتب تمثيل لها يجب ألا يكون لديها فرع يعمل فى مصر كما أنه على فروع البنوك الأجنبية توفير التدريب اللازم للعاملين المصريين .

وبالمقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية وهى أكبر دولة مصدرة للخدمات فى العالم ، فإننا نجد أن هذه الدولة رفضت تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية وأعلنت أنها لن تطبق هذا الشرط على التزاماتها فى مجال الخدما المصرفية والمالية على أعضاء المنظمة اعتباراً من ١٩٩٥/٧/١ ، وأنها سوف تفتح أسواقها فقط وتمنح المعاملة الوطنية للدول على أساس المعاملة بالمثل وفقًا لاتفاقية ثنائية أو دولية ، وهو الأمر الذى يجعل الولايات المتحدة الأمريكية مستفيدة من نتائج التحرير التى توصلت إليها الاتفاقية دون أن تعطى بالضرورة كافة الدول الاستفادة من الأسواق الأمريكية . وعلى أثر ذلك اقترح الاتحاد الأوربى إبرام اتفاق متعدد الأطراف على أساس الدول الأولى بالرعاية وأيدته اليابان وكوريا ، وبناء عليه تم

الاتفـاق فى ١٩٩٥/٧/٢٨ على أن تقـوم الدول التى ترغب فى الاشتراك فى الاتفاق المؤقت بتقديم جداول التزاماتها المحسنة إلى منظمة التجارة العالمية ، وتضمن الاتفاق المؤقت ضرورة قبول الدول التى توافق عليه لبروتوكول الخدمات المالية خلال فترة اقصاها ١٩٩٦/٦/٣٠ وبحيث تقوم الدول التى اتمت إجراءات قبوله حتى ذلك التاريخ بتحديد موعد دخوله حيز التنفيذ وعبر سريان هذا الاتفاق المؤقت حتى ١٩٩٧/١٢/٣١ .

وقامت ٤٧ دولة ومن منها مصر بالإعلان عن قبولها المشاركة فى الاتفاق المؤقت وقدمت برنامج التزاماتها المحسن إلى منظمة التجارة العالمية ، والذى يتضمن التزامات جديدة عن تلك التى قدمت من قبل فى سبتمبر ١٩٩٣ لكنه أضاف أيضاحات وأبرز ملامح تطبيقات التشريعات المصرفية والمالية فى مجالات البنوك والتأمين وسوق المال وقدم جدول الالتزامات فى ١٩٩٥/٧/٢٧ وفى ضوء قيام كل من الاتحاد الأوربى وكندا وسويسرا واستراليا بإجراء تحسينات واضحة على جداول التزاماتها المحسن فى الخدمات المالية ، ومن ناحية أخرى أشادت الولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاق المؤقت وأكدت أنها ستستمر فى معاملة موردى الخدمات المالية الأجانب الذين يمارسون نشاطهم فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ١٩٩٥/٧/١ على أساس شرط الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية ، وأشارت أنها تود أن تتفهم الدول موقفها وأن نحاول الوصول إلى درجة ملائمة من التحرر فى أقرب وقت ممكن .

وأعرب العديد من الدول أن الاتفاق المؤقت ليس هو الحل الأمثل لكنه أفضل من الفشل التام وناشدوا الولايات المتحدة الأمريكية إعادة النظر فى موقفها حفاظاً على مصداقية النظام متعدد الأطراف وتطبيقا لمبدأ عام وهو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية .

ويشير الواقع التطبيقى أنه لازالت الدول النامية المسهمة تغلق أسواق خدماتها المالية نسبيًا فى وجه الاسهام الاجنبى ومن ثم لم تقدم جداول التزامات كافية تفصح عن فتح أسواقها أو تنىء بانفتاحها فى الأجل القصير .

رابعا :ـ المزايا المحتملة لتطبيق اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات المصرفية والمالية :

رغم أن حوالى ٦٥ دولة حتى الأن لم تنضم لاتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات المصرفية والمالية من إجمالى الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية البالغ عددهم ١٣٥ دولة حسب المؤتمر الوزارى الثالث للمنظمة الذى عقد فى سياتل فى ديسمبر عام ١٩٩٩م.

فإن كثير من الدراسات والتحليلات أشارت إلى أن هناك العديد من المزايا التى يمكن أن تتحقق من تطبيق اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات وتحديداً فى مجال الخدمات المصرفية والمالية لعل من أهمها :

١ ـ يمكن أن يؤدى تحرير التجارة فى الخدمات المصرفية والمالية إلى جعل هذا القطاع أكثر كفاءة واستقراراً .

٢ ـ أن اتساع السوق المصرفية نتيجة لتحرير انجازة الخدمات المصرفية يمكن أن يؤدى إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال تزايد عمليات الاندماج المصرفى وكذلك تعميق المنافسة من عمليات الخصخصة حسب المميزات التى يمكن أن تنتج منها .

٣ ـ يؤدى ذلك إلى تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية كلما اشتدت درجات المنافسة والاندماج المصرفى .

٤ ـ توفير المزيد من الخدمات المصرفية للعملاء ، حيث يستطيمون الحصول على جميع احتياجاتهم من الخدمات المصرفية .

٥ ـ أن المنافسة تدفع البنوك إلى تخفيض الفاقد وتحسين الإدارة وزيادة كفاءة تقديم

الخدمات المصرفية وتخفيض العمولات وتخفيض فروق أسعار الفائدة ما بين القروض والودائع .

٦ ـ يمكن لتحرير التجارة فى الخدمات أن يؤدى إلى تحسين جودة الخدمة للعملاء ، فمع تزايد المنافسة تتجه البنوك إلى تلبية احتياجاتهم الخاصة والتمويلية فمن المحتمل مثلا أن يستفيد المودعون من النصائح الخاصة باستراتيجيات الاستثمار .

٧ ـ يؤدى تحرير التجارة فى الخدمات المصرفية إلى المزيد من المنافع فى مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا ويشمل ذلك معرفة أفضل الممارسات الإدارية والمحاسبية ومعالجة البيانات واستخدام الأدوات المالية .

٨ ـ يتيح تحرير التجارة ، فى الخدمات للعملاء والشركات اختيار المزيج المناسب للتمويل وزيادة حجم التمويل وطرق تحديده .

٩ ـ تمكن عمليات التحرير فى تجارة الخدمات المصرفية من تخفيض مخاطر السوق ، وتساعد فى تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال حجم المعاملات ومجال الخدمات .

١٠ ـ يحتمل أن تتحسن السياسة النقدية ، فالسقوف الائتمانية وأدوات التحكم فى الائتمان بطريقة مباشرة يمكن أن تستبدل بأدوات عملية غير مباشرة مثل عمليات السوق المفتوحة التى تساعد على تطوير وتنمية أسواق المال ، ومن ناحية أخرى فإن تحرير القطاع المصرفى وضع ضغطاً على الحكومات لتبنى سياسات نقدية مقبولة ومناسبة وهناك الكثير من الدلائل التى تشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين الأسواق المالية المفتوحة والاستقرار الاقتصادى ، وبخاصة مع وجود أسواق مالية منظمة جيداً والتى غالبًا ما تشكل أجهزة رقابة فعالة على سعر الفائدة ، والسقوف الائتمانية وغيرها . وقد ثبت مثلا أن مدخل الحكومة فى الاقراض بتوجيه الموارد إلى قطاعات معينة بالذات أو لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة ، قد يؤدى إلى الانحراف عن تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للاقتصاد القومى .

أما تحرير التجارة فى الخدمات المصرفية ، فهو يعيد تخصيص الموارد المالية من

خلال تقليل التدخل الحكومى المباشر بحيث يحدث فى النهاية تحقيق الكفاءة فى توظيف تلك الموارد بأقل مخاطرة ممكنة . ومن ثم يؤدى تحرير تجارة الخدمات المصرفية إلى تحسين تخصيص الموارد المالية وزيادة العائد على الاستثمار والتحفيز على تجميع المدخرات وزيادة الاستثمارات ، وهو ما يؤدى إلى تحقيق المزيد من النمو الاقتصادى من خلال سياسة نقدية وسياسة اقتصادية أكثر كفاءة وفعالية .

١١ ـ اتضح أنه كلما زاد تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية كلما زاد تدفق رأس المال من الدول ذات الفائض فى رأس المال إلى الدول التى لديها عجز أو نقص فى رأس المال ولا يخفى أن تسهيل تدفق رأس المال بهذه الصورة يعمل على تخفيض تكلفة الاستثمار من خلال انخفاض سعر الفائدة للدول التى تعانى من العجز أو النقص فى رأس المال ، أما بالنسبة للدول التى لديها فائض ومدخرات كبيرة وعوائد للاستثمار منخفضة نسبياً فإنها يمكنها أن تقوم بتصدير رأس المال ومن ثم تستطيع أن ترفع من عوائد استثمار رأس المال ، ويصبح الهدف الطموح لتحرير تجارة الخدمات المصرفية هو الوصول إلى تساوى أسعار الفائدة بين الدول وزيادة عوائد الاستثمار ولعل تجربة الاتحاد الأوربى خير دليل على ذلك .

١٢ ـ أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية فى النهاية يؤدى إلى تعميق العولمة المالية بما يحمله ذلك من الكثير من المزايا ، والفرص ، والتعامل على أساس الكفاءة والتخصيص الكفء للموارد ، والتحفيز الدائم لمواجهة ما تحملة تلك العولمة المالية من مخاطر ومحاذير . لأن إدارة البنوك فى ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية تقتضى رفع القيود عن تلك التجارة بأنظمة مناسبة للرقابة والتنظيم على المستوى المحلى وإذا فشلت الدولة فى وضع تلك الأنظمة فإن ذلك قد يعصف بمزايا رفع القيود والتحرير وتصبح القضية المطروحة بقوة فى ظل العولمة المالية ، هو كيف يمكن تحرير تجارة الخدمات المصرفية ورفع القيود وما يصاحب من اصلاحات بالصورة والطريقة التى تحقق الحد الأقصى من مزايا التحرير والعولمة المالية ؟

خامساً : الحاجة إلى تحديث البنوك لمواجهة التحديات الناتجة عن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية:

يمكن القول أن عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية تخلق العديد من التحديات أمام حكومات الكثير من الدول وكذلك العاملين فى المجال المصرفى وصانعى السياسة النقدية والمصرفية وهو ما يتطلب تحديث البنوك والعمل المصرفى للتكيف بفاعليه وبكفاءة مع تلك التحديات، لعل من الضرورى الإشارة إلى أهمها باختصار على النحو التالى : ـــ

١ ـــ تزايد الخوف من أن تسيطر البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية على السوق المصرفيه المحلية بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية، وأنها سوف تسئ إستخدام مواقعها فى السوق المحلية، وسيكون الموردون الأجانب دائما أكثر كفاءة من المحليين وبالتالى سيكون الموردون الأجانب أكثر تأثيراً على نفاد الأسواق.

وإذا كان لنا من تعليق على هذا التخوف ، فإننا نقول أنه ليس بالضرورة أن تكون البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية والموردون الأجانب دائما أكثر كفاءة من الموردين المحليين ، بل من الضرورى أن يكون ذلك حافزاً على المنافسة ، وتزايد القدرة التنافسية لدى البنوك المحلية وأن يسعى الجميع إلى زيادة القدرة التنافسية ، ومن ناحية أخرى أن نفاذ البنوك الأجنبية إلى الأسواق المحلية سيكون دعوة صريحة للتحفز ويعزز من كفاءة القطاع المحلى ، وفى ذلك فليتنافس المتنافسون .

وفى الحالات التى تحتاج فيها البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية إلى فترة زمنية لتوفيق أوضاعها وإكمال استعدادها للوضع التنافسى الجديد ، فإن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية يمكن أن يتم على مراحل بمرور الزمن ، ويمكن أن تلعب الحكومة دور فعال فى هذا المجال .

أما محاولة البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية أساءة استخدام السيطرة على السوق فإن ذلك لن يحدث لأن انفتاح السوق لمنافسين جدد سوف يقلل من درجة الاحتكارية للسوق وبالتالى سيقلل من خطر الاستخدام السيء وهنا يبرز دور الحكومة والبنك المركزى بوضع السياسات وشروط المنافسة التى تعمل على تأمين المنافسة وفى

نفس الوقت لا تسيء البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية إلى موقعها .

٢ ـ التخوف بألا تقوم البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية سوى بخدمة القطاعات المربحة من السوق فقط والتى يشار إليها بالاختيار المفضل Cherry - Pickong ، بما يحمله ذلك من مخاطر وعدم وصول الخدمة المصرفية إلى قطاعات معينة وأقاليم معينة (١).

ولعل ذلك يتطلب فى كل الأحوال سياسات وتدابير تحمل بعض الحوافز التى تعالج مثل تلك الأوضاع أفضل من تقييد الأسواق المالية ، بل الأمر يتطلب الاتفاق على التزامات خدمية عالمية تفرض على المؤسسات الأجنبية والمحلية على حد سواء ، لضمان تحقيق الأهداف الاجتماعية بدون التضحية بمنافع المنافسة .

٣ ـ يشير البعض إلى أن السوق المصرفية المحلية تتميز بوفرة البنوك والمؤسسات المصرفية وبالتالى فإن ذلك يقف عائقا أمام تحرير تجارة الخدمات المصرفية ، وحجة أن السوق المحلية لا تحتمل دخول المزيد من البنوك والمؤسسات المصرفية لأن ذلك يعنى حدوث ما يسمى بالوفرة المصرفية وهو ما يؤدى إلى تفاقم المشكلات فى القطاع المصرفى حيث أن الوفرة أو الافراط المصرفى يعنى أن هناك العديد من البنوك تعمل على جذب العمليات فى سوق مصرفية محدودة .

ولعل الرد على ذلك ، يتلخص فى ضرورة أحداث المزيد من الاندماج المصرفى المنظم فى النظام المصرفى بدلاً من مبدأ الحماية ، ولعل الاندماج المصرفى هو العلاج لازدحام القطاع المصرفى بالكيانات المصرفية الضعيفة .

٤ ـ أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية ، يؤدى إلى حدوث أزمات للبنوك وأزمات مالية ، ولعل ذلك يعتبر من أهم التحديات والآثار السلبية للعولمة المالية ، حيث يعانى الجهاز المصرفى فى عدد من دول العالم من أزمات قوية حيث حدثت فى عقد

---

(١) انظر فى ذلك :

د. طارق عبد العال حماد ، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٩ ، ص ص ٣٤ ـ ٣٥ .

التسعينات أزمات فى الجهاز المصرفى فى مالا يقل عن ثلث الدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى ، حيث تصاعدت أزمات البنوك فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وشمال أوربا وجنوب شرق أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فضلاً عن الأزمات التى واجهتها بنوك؛ روسيا ودول شرق ووسط أوربا وقد حدثت كل تلك الأزمات فى ظل العولمة مع الأخذ فى الاعتبار أن تلك الأزمات كان لها تأثيراً شديداً على مجمل الاقتصادات الوطنية التى حدثت فيها ، بل وامتد تأثيرها السلبى على الجهاز المصرفى فى بلاد أخرى غير التى حدثت فيها الأزمة ولذلك طرحت تلك الأزمات بقوة ضرورة التحوط لكل هذه الأزمات وأهمية وضع نظام للانذار المبكر يعتمد على تطوير مجموعة من المؤشرات التى تحذر من الأزمة قبل وقوعها ، وفى نفس الوقت البحث جدياً فى السياسات الاقتصادية الكلية والآليات التطبيقية التى تحول دون وقوع تلك الأزمات .

٥ ـ ان تحرير تجارة الخدمات المصرفية يخفض من قدرة البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية على الاستمرار فى ظل أداء ضعيف وذلك لأن المنافسة المتزايدة تخفض من ربحية وعوائد القطاع المصرفى .

ولعل التعليق على ذلك هو أن ذلك يدفع البنوك ويحفزها إلى تحسين الأداء للبقاء فى السوق كما تزداد الحاجة إلى تطوير وتحسين إدارة الاقتصاد القومى وتعزيز القدرة التنظيمية والإشرافية للحكومات والبنوك المركزية فى ظل تحرير الخدمات المصرفية والمالية .

٦ ـ ان تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية يمكن أن يؤثر سلباً وبطريقة غير مباشرة على الاستقرار المالى ، ويؤدى إلى زيادة قابلية تدفقات رأس المال للتقلب وبذلك فإن عمليات التحرير تقوض استقرار الاقتصاد الكلى والنظام المصرفى والمالى .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية من خلال الاتفاقية المطروحة من خلال منظمة التجارة العالمية ، تركز على السعى نحو التحسين فى ظل شروط وأوضاع السوق وعدم التفرقة بين الموردين المحليين والموردين الأجانب للخدمات

المالية ، وتشجيع لأعضاءها باتخاذ تدابير عقلانية تهدف إلى تأمين تكامل واستقرار النظام المصرفى والمالى ، وهى مسألة مختلفة بالضرورة عن الانفتاح لجذب رؤوس الأموال الأجنبية .

وتشير الدلائل من ناحية أخرى أنه فى كثير من الدول التى قامت بتحرير الأسواق المالية وتحرير الخدمات المصرفية والمالية أصبحت أسعار الفائدة وأسعار الأسهم أقل قابلية للتقلب ، وقد ذكر البنك الدولى فى تقريره عام ١٩٩٧ أن قابلية تدفقات رأس المال للتقلب قد انخفضت فى عدد من الدول فى عقد التسعينات ، وقد أصبحت احتياطيات العملاء الأجنبية أكثر استقرار ، ومعنى ذلك أن القابلية لتقلب الأسواق المالية لا ترتفع مع تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية الذى يتم تفهمه جيدا ، حيث أن من الأهمية بمكان استقرار الاقتصاديات الكلية فى ظل تحرير قطاع الخدمات المصرفية والمالية حيث يتطلب الأخير مناخ مستقر للاقتصاديات الكلية حتى يتم الاستفادة كلية من مزايا تحرير الخدمات المصرفية والمالية ، حيث تكون سياسة التحرير أكثر ضرراً ، عندما تكون أسعار الصرف غير مدعومة ، والأسواق المالية غير متطورة وتكون الثقة فى السياسة الجديدة مازالت ضعيفة وخبرة التعامل مع الاقتصاديات الكلية والقطاع المصرفى والمالى محدودة والسياسة النقدية لا تكون موجهة نحو الاستقرار حيث أن هناك خطران أساسيان للسياسات النقدية وهى الاقراض غير المناسب Tmprudent Lending ويمكن تسميته الاقراض الطائش الذى لا يقوم على الاعراف المصرفية والقواعد السليمة للائتمان والاقراض السياسى Political Lending سواء للمشروعات العامة أو للمشروعات الخاصة أو الأفراد ويضاف إلى هذين الخطرين ظاهرة ما يسمى الاخضاع المالى Financial Repressiong التى تتبعها الحكومات مع الجهاز المصرفى وذلك عندما تضطر المؤسسات المصرفية والمالية إلى الابقاء على دين الحكومة وهو ما يسمى الدين العام الداخلى عند أسعار فائدة أقل من أسعار الفائدة السوقية بهدف خفض تكاليف خدمة هذا الدين .

وكل ذلك يؤدى إلى تشوية عملية تخصيص الائتمان ، ويقوض من استقرار النظام المصرفى والمالى وأن التخلص من هذه التدخلات يوجد مجال للمنافسة الفعالة

بين المؤسسات المصرفية المحلية والأجنبية فإذا تم تحرير الخدمات المصرفية والمالية واستمرت مثل تلك الأوضاع والتدخلات فإن العبء سوف يكون على البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية فقط ويزيد من عدم الاستقرار المالى .

٧ ـ هناك تخوف من أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية يؤدى إلى تزايد التعامل مع المشتقات المصرفية والمالية ، والتى ينظر إليها دائما على أنها منطقة خطر ولها مخاطرها السوقية المعروفة .

وتعليقا على ذلك يشير إلى أن التعامل فى المشتقات المصرفية والمالية يسمح بتخفيض كبير فى المخاطر وبالتالى يقل تعرض المشاركين فى النظام المصرفى والمالى للمخاطرة ، ومن ناحية أخرى فإنه يلاحظ أن البنوك لازالت تتعرض لمخاطر كبيرة من أنشطتها التقليدية مقارنة بالمشتقات ناهيك عن انخفاض معدلات ربحيتها فى ظل الأنشطة التقليدية بالمقارنة بالتعامل فى المشتقات .

٨ ـ التخوف من عدم قدرة البنوك المحلية على المنافسة فى السوق المصرفى العالمى .

ولعل ذلك يتطلب من الحكومات أن تسعى بكل الوسائل الممكنة فى إعداد البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية لبيئة أكثر تنافسية ، ويتم ذلك من خلال إجراء محاولات لخفض تكاليف التشغيل ، من خلال تحسين الكفاءة أو الاستثمار فى تكنولوجيا مصرفية حديثة وتشجيع التحول نحو الاندماج المصرفى ، بل وتعمق الاتجاه نحو خصخصة البنوك والمؤسسات المصرفية التى تملكها الحكومة فى إطار الخصخصة الجزئية ، ومحاولة زيادة القدرات التنافسية للبنوك من خلال تقديم الخدمة بأقل تكلفة وبأحسن جودة وبانتاجية أعلى وبسعر تنافسى وباسرع وقت ممكن وإعداد الكوادر المصرفية القادرة على ذلك ، وكل ذلك وغيره من أدوات يمكن أن يحسن من البيئة التنافسية ويزيد بشكل مستمر من القدرات التنافسية للبنوك والمؤسسات المصرفية المحلية.

٩ ـ ان تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية قد يسمح بفشل أحد البنوك أو أكثر وإفلاسها وهو ما يمكن أن يؤدى إلى أزمة فى السوق المصرفية كلها حيث أن فقد الثقة يؤدى إلى الاندفاع والهجوم على البنوك لسحب ما فيها من أموال

المودعين والمفوضين ، وأن هذا بدوره من الممكن أن يزعزع الثقة فى الجهاز المصرفى كله ويهدد بقوة استقرار الاقتصاديات الكلية والنشاط الاقتصادى .

ولعل الرد على ذلك يتلخص فى أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية يحتاج فقط إلى الاشراف والتنظيم الجيد ، فالاشراف الفعال وتزايد دور البنك المركزى فى الرقابة والمتابعة يساعد على تحسين توجيه البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية ويحدد المشكلات فى مرحلة مبكرة وهو ما يسمح بوجود المزيد من الوقت لاتخاذ التدابير اللازمة لعلاج الأزمات والمشكلات قبل وقوعها ، وهو ما يؤدى إلى تعميق الاستقرار فى النشاط المصرفى ناهيك عن ضرورة التزام البنوك أصلا بمعايير وقواعد نسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال البنك والتى تصل إلى ٨٪ من الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة والمعروفة بمقررات لجنة بازل السابق الإشارة إليها[١] .

سادسا : الآثار المتوقعة لتحرير الخدمات المصرفية على الجهاز المصرى :-

اختلفت التوقعات والآراء فيما يتعلق بالآثار المتوقعة لتحرير الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفى المصرى ، ولن يتم تفهم هذه التوقعات والاراء والاتجاهات إلا إذا قمنا بإجراء نظرة كلية مركزة على طبيعة هيكل الجهاز المصرفى المصرى ثم عرض تلك التوقعات والآراء والاتجاهات وأخيراً محاولة استخلاص أهم الآثار الايجابية وكذلك الآثار السلبية المتوقعة من منطلق التحليل الموضوعى والمتعمق لتلك الآثار كما يظهر من التحليل التالى :

١ - طبيعة هيكل الجهاز المصرفى المصرى :-

يشير واقع هيكل الجهاز المصرفى المصرى إلى أن الجهاز المصرفى المصرى يتسم بسيطرة القطاع العام على حوالى ٦٤٪ من إجمالى المركز المالى للجهاز المصرفى أما بنوك القطاع الخاص بما فيها البنوك الأجنبية فقد كان نصيبها ٣٦٪ من إجمالى

---

(١) انظر إلى الفصل الثالث من هذا الكتاب حيث لوحظ أن هذه النسبة كفاية أى لا تزيد عن ٨٪ فى العديد من الدول الصناعية والنامية على حد سواء وتصل إلى نحو ٢٠٪ فى الأرجنتين وسنغافورة .

المركز المالى للجهاز المصرفى وأن المركز المالى لفروع البنوك الأجنبية تبلغ ٥٪ من إجمالى المركز المالى للجهاز المصرفى طبقا لتقارير ١٩٩٩ .

ومن ناحية أخرى فإن متوسط حجم الوحدة المصرفية مقاساً بحجم الأموال ، تبلغ نحو ٢٥ مليار جنيه فى بنوك القطاع العام التجارية مقابل مليار جنيه فى البنوك التجارية الخاصة والمشتركة ومقابل ٧٢٢ مليون جنيه بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال بما فيها فروع البنوك الأجنبية ، وهذا يعنى أن بنوك القطاع العام التجارية تعد أكبر البنوك من حيث متوسط حجم الوحدة المصرفية ، حيث أن هذا المتوسط يعادل ٢٥ ضعفًا متوسط هذا الحجم لدى البنوك التجارية الخاصة والمشتركة ونحو ٢٤ ضعف متوسط هذا الحجم لدى بنوك الاستثمار والأعمال متضمنًا فروع البنوك الأجنبية .

وتشير أحدث التقارير عن قائمة أكبر ١٠٠٠ بنك فى العالم [1] أن البنك الأهلى المصرى وهو أكبر البنوك المصرية على الاطلاق ، يأتى فى الترتيب العالمى فى المرتبة ٢٩٩ وفى منطقة الشرق الأوسط فى المرتبة رقم ١٣ ، بينما يأتى بنك مصر فى المرتبة ٥١٣ ، والتجارى الدولى فى المرتبة ٥٩٩ والعربى الدولى ٦٢٢ والقاهرة ٦٣٢ والإسكندرية فى المرتبة ٦٦٤ ، ومصر الدولى فى المرتبة ٨٦٤ ، وفيصل الإسلامى المصرى فى المرتبة ٩٥٣ ، وقناة السويس فى المرتبة ٩٨٧ .

وإذا ما قارنا حجم الاصول فى كل من هذه البنوك بحجم الأصول فى البنك الأول فى التصنيف أو الترتيب العالمى لوجدنا أنه فى حين تبلغ أصول البنك الأول فى هذا التصنيف حوالى ٥٢٧ مليار دولار نجد أن اصول البنك الأهلى المصرى تبلغ حوالى ١٩ مليار دولار وبنك مصر حوالى ١٥ مليار دولار والتجارى الدولى ٤٠ مليار دولار والعربى الدولى ٢ر٤ مليار دولار والقاهرة ٥ر٩ مليار دولار ، والإسكندرية ٦ مليار دولار ومصر الدولى ٢ر٧ مليار دولار وفيصل الإسلامى ٢ مليار دولار وقناة السويس ٢ر٥ مليار دولار .

ولعل ذلك التحليل يشير إلى محدودية تواجد البنوك المصرية على الساحة المصرفية

---

(١) انظر : The Banker, Top 1000 , July 1999 .

العالمية وصغر حجم أصولها ويثير التساؤل الهام وهو هل البنوك المصرية بوضعها الحالى قادرة على مواجهة المنافسة المصرفية العالمية فى ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية ؟

٢ ـ اختلاف التوقعات حول انعكاس اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفى المصرى :ـ

فى ضوء واقع وطبيعة هيكل الجهاز المصرفى اختلفت التوقعات ومن ثم الآراء حول انعكاس اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية على الجهاز المصرفى المصرى والبنوك العاملة فى مصر ما بين توقعات إيجابية متفائلة وتوقعات سلبية متشائمة وفيما يلى نظرة تحليلية مركزة على تلك التوقعات والآراء

١/٢ـ التوقعات والآراء المتفائلة :

تشير أهم التوقعات والآراء الإيجابية المتفائلة إلى أنه من المتوقع ألا يترتب على الالتزامات المصرفية المصرية فيما يتعلق بتحرير الخدمات المصرفية والمالية آثار سلبية على أداء الوحدات المصرفية المحلية من خلال الحجج التالية :

١/١/٢ ـ أن البنوك المصرية تستطيع المنافسة ولا تخشى المنافسة الحرة لأنها التزمت بقرارات لجنة بازل فيما يتعلق بكفاية رأس المال واحتساب درجة المخاطرة ، وقد استوفت معظم البنوك المصرية شروط الملاءة والسيولة والمخاطرة التى قررتها لجنة بازل الدولية ومن ثم فالبنوك المصرية قادرة على المنافسة فى ظل تحرير الخدمات المالية دوليا من خلال اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات [١].

٢/١/٢ ـ ان تحرير الخدمات المصرفية تم بالفعل فى السوق المصرية حيث سمح للبنوك الأجنبية وأعطى لها الحق فى فتح فروع لها فى مصر والتعامل بالجنيه المصرى

---

(١) انظر فى ذلك :

د. سلوى محمد مرسى ، اتفاقية الجات وأثرها على تدفقات التجارة فى الخدمات واثر ذلك على الاقتصاد المصرى ، بحث ضمن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (٩٧) ، القاهرة ، اغسطس ١٩٩٥ ، ص ٦١ .

بجانب النقد الأجنبى ، كما أن شركات المال والوساطة بدأت دخول سوق المال المصرى بما يؤكد وجود انفتاح مصرفى ومالى ونقدى .

٣/١/٢ ـ يرى البعض أن أسعار الخدمات المصرفية ، فى البنوك المصرية تعد أرخص من البنوك الأجنبية .

٤/١/٢ ـ إن صمود القطاع المصرفى أمام التحديات المتمثلة فى السماح للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها فى مصر ، وتطور الخدمات المصرفية المصرية خير دليل على قدرة البنوك المصرية على المنافسة بل أن تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى وتحرير التجارة فى الخدمات فى قطاع البنوك سيجعل السوق المصرفية المصرية مواكبًا للتطور العالمى .

٥/١/٢ ـ أن السماح للبنوك الأجنبية بممارسة نشاطها فى أسواق الدول الأخرى لا يعنى بالضرورة غزو الأجانب لهذه الأسواق والإضرار بها ذلك أن البنوك والمؤسسات المصرفية تتمتع بميزة نسبية وتنافسية هامة سواء من حيث معرفة السوق أو احتياجات العملاء وكذلك بقدرتها على تشغيل عمالة رخيصة ، وفى معظم الأحيان يترتب على منافسة البنوك الأجنبية حدوث تحسن كبير فى مستوى الخدمة المصرفية دون تعرض البنوك الوطنية للضياع ، فالبنوك العامة لازالت تستحوذ على أكثر من ثلثى النشاط المصرفى فى مصر على مدى أكثر من عشرين عامًا منذ بداية الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ ، على الرغم من مواجهتها لمنافسة حقيقية من البنوك الأجنبية وفى حالات أخرى تخارج الشريك الأجنبى بعد أن حقق المشترك نجاحًا ملحوظًا مثل حالة البنك التجارى الدولى الذى كان يسمى بنك تشيس الأهلى سابقًا وكذلك تخفيض نسبة الشريك الأجنبى بعد زيادة رأس المال فى بنك مصر أمريكا الدولى وبنك مصر إيران .

٦/١/٢ ـ اتاحت اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات لكل دولة نامية الحق فى تحديد التزاماتها بشأن القطاعات الخدمية التى تقبل أن يعمل بها الموردون الأجانب ، وفى حالة مصر ، نجد أنه فيما يختص بالبنوك يؤكد جدول الالتزامات المقدم أن البنك

المركزى له حق تقدير السعة المصرفية المحلية التى تسمح بقبول طلب الترخيص لبنك أجنبى فى العمل بالسوق المصرفية المحلية من عدمه ، وكذلك أن يلتزم أى بنك من البنوك الراغبة فى العمل بمصر بجميع ما يضعه البنك المركزى المصرى من قواعد لتنظيم أوضاع الجهاز المصرفى وذلك بما يكفل توفير الحماية للبنوك الأجنبية الراغبة فى العمل فى البلاد ، وبمعنى أخر ، فى حالة طلب أى بنك أجنبى فتح فروع له فى مصر يخضع ذلك لاختبار مدى الحاجة الاقتصادية المحلية مع الأخذ فى الاعتبار المحافظة على المنافسة الشريفة بين البنوك ، وإلا يؤدى دخول أحد البنوك الأجنبية للتأثير على هذه المنافسة داخل السوق كما أنه من المطلوب أن تقوم البنوك المشتركة بتدريب العاملين بها من المصريين (١).

٧/١/٢ ـ أن مصر لازالت متحفظة بالنسبة لبعض الأنشطة المصرفية الحديثة ولم تدخلها جدول الالتزامات الخاصة بها مثل التعامل فى المشتقات المصرفية وعقود الاختبار وغيرها لأن الجهاز المصرفى المصرى لم يبدأ بعد فى التعامل بها بشكل واسع ولا تزال حديثة نسبياً فى العالم كله .

ومن ناحية أخرى إذا كانت الاتفاقية ركزت على النفاذ إلى الأسواق وعدم التمييز فى المعاملة بين البنوك المحلية والأجنبية فإنهما محققتان فى القانون الحالى للبنوك والائتمان رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ والقانون ٩٧ لسنة ١٩٩٦م .

٨/١/٢ ـ أن مصر يمكنها الاستفادة من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة بالمثل والحصول على تيسيرات وتسهيلات مماثلة من الدول الأعضاء فى اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات فى قطاع البنوك كما يمكنها الاستفادة بما يترتب على تحرير الخدمات المصرفية والمالية عالمياً من آثار إيجابية عديدة منها لعل من أهمها :

١/٨/١/٢ ـ زيادة فرصة نفاذ الخدمات المصرفية المصرية إلى الأسواق فى الدول

---

(١) انظر فى تفاصيل ذلك :
د. سهير معتوق ، أثر تحرير التجارة فى الخدمات المالية على القطاع المصرفى ، مجلة المعاصرة العددان رقم ٤٣٩ ـ ٤٤٠ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ١٩٩٥ ، ص ص ٩٠ ـ ٩١ .

المتقدمة بما فى ذلك من تأسيس الفروع ، والحد من القيود التى تفرضها البنوك المركزية فى تلك الدول للحد من وجود البنوك الأجنبية بما يمثله ذلك من فرص كبيرة أمام الجهاز المصرفى المصرى عليه أن يقتنصها ،خاصة بعد أن أثبت بعض النجاحات فى العمل فى الخارج خلال الفترة الماضية .

٢/٨/١/٢ ـ تحفيز البنوك على تحسين خدماتها المصرفية بصورة جذرية فى ظل اعتبارات المنافسة مع فروع البنوك الأجنبية ، لأن فرض القيود على الأخيرة يقلل من التحديث ويضعف الكفاءة المصرفية للبنوك المحلية .

٣/٨/١/٢ ـ نقل التكنولوجيا المصرفية إلى مصر بما يمكن من مواكبة التطورات العالمية فى هذا المجال .

٩/١/٢ ـ يضيف فريق المتفائلون ، أن مصر قامت بالفعل بتحرير قطاعها المصرفى فى أول عقد التسعينات كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادى وقبل إقرار اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات وأصدرت ما يلزم من تشريعات لهذا الفرض ، وبالتالى فإن تأثير الاتفاقية على مصر سيكون أقل بكثير بالمقارنة بباقى الدول الأخرى التى لم تطبق برامج للاصلاح الاقتصادى .

٢/٢ ـ التوقعات المتشائمة :ـ

تشير أهم التوقعات والآراء السلبية المتشائمة إلى النقاط التالية :

١/٢/٢ ـ التخوف من خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية .

٢/٢/٢ ـ أن البنوك المصرية لازالت غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظراً لانخفاض رؤوسى أموالها ومحدودية أحجامها ، وتواضع خدماتها بالمقارنة بالبنوك الأجنبية والتى قد تغزو الأسواق المصرفية والمالية مع تطبيق اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات .

٣/٢/٢ ـ أن تواجد البنوك الأجنبية فى مصر ، سوف يمكنها من تحريك الأموال وفقًا لمصلحتها بما يجعلها تنزح وتستنزف النقد الأجنبى المتاح إلى الدول الأم التى تنتمى إليها وتعيد تصديره إلى أى مكان أو تستخدمه فى مجالات تحمل مخاطر سوق

عالية مثل استخدامه فى أنشطة المضاربة دون تمويل الأنشطة الاستثمارية فى القطاعات الاقتصادية .

٤/٢/٢ ـ أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية ، بما يعنيه من إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها فى السوق المحلية قد يؤدى إلى خسائر تنشأ من تأثير سياسات البنك الأجنبى على السياسات الاقتصادية الكلية للدولة ، وبالتالى على سياسات التنمية عند وجود اشكال المنافسة الضارة ، حيث أن هناك مجالات رئيسية فى السياسات الاقتصادية يمكن أن تتأثر بهذا التحرير مثل الرقابة على النقد والسياسة النقدية وتخصيص الائتمان .

٥/٢/٢ ـ يمكن لتحرير التجارة فى الخدمات المصرفية ، أن يقلل بدرجة حادة أو يلغى دعم الصناعات الوليدة من المؤسسات المصرفية لتحقيق أهداف التنمية فى الدول النامية .

٦/٢/٢ ـ قد يحدث فى ظل تحرير الخدمات المصرفية أن تتورط البنوك المصرية فى عمليات من العمليات المصرفية الحديثة التى لا تتفق واحتياجات السوق المصرفية المصرية مثل المضاربات .

٧/٢/٢ ـ يتطلب تحرير الخدمات المصرفية إلى توافر كوادر مصرفية ماهرة ومؤهلة وقادرة على كسب العميل وانجاز العمل بأكبر كفاءة ممكنة فى أقل وقت ممكن ، وهو ما لا يتوافر بالقدر الكافى فى البنوك المصرية وخاصة أنه فى ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية ، تزداد احتمالات اقتراب مقدم الخدمة ومتلقيها واتساع شبكة الفروع على مستوى العالم واتساع المنافسة بين كل من البنوك المحلية والبنوك الأجنبية .

٣- الآثار المحتملة الإيجابية والسلبية على الجهاز المصرفى من تحرير تجارة الخدمات المصرفية:

لعل النظرة الموضوعية إلى عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية فى نطاق اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات تحتاج إلى عدم الاستغراق فى النظرة التفاؤلية أو النظرة التشاؤمية ، فالمسألة تنطوى بالفعل على مجموعة من الآثار المحتملة الإيجابية وكذلك

الآثار السلبية يبدو من الضرورى رصدها بشكل محدد مما يؤدى إلى أن أى نظرة استراتيجية مستقبلية عليها أن تحاول تعظيم الآثار الإيجابية والتقليل بقدر الإمكان من الآثار السلبية .

١/٣ ـ الآثار المحتملة الإيجابية :ـ

تشير الكثير من الدراسات والتحليلات إلى أن الآثار المحتملة الإيجابية يمكن أن تكمن فيما يلى :ـ

١/١/٣ ـ أن تعاظم المنافسة فى ظل سوق مصرفية مفتوحة يؤدى إلى تقديم أفضل الخدمات وما يستتبع ذلك من رفع كفاءة الجهاز المصرفى .

٢/١/٣ ـ تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتحسين مستوى جودة تلك الخدمات .

٣/١/٣ ـ رفع مستوى أداء وإدارة المخاطر واختيار أفضل الوسائل لعلاج الأزمات المصرفية والمالية .

٤/١/٣ ـ تنويع وتطوير الأدوات المصرفية وتطوير نظم وأساليب العمل فى مجال الخدمات المصرفية والمالية ، وتقديم أدوات تقنية مستحدثة وتطبيق أساليب المحاسبة الدولية الخدمية .

٥/١/٣ ـ الاسراع فى إعادة هيكلة الجهاز المصرفى وتقديم خدمات مصرفية جديدة والتوسع فيها مثل الترويج للإصدارات فى الأوراق المالية ومساندتها وتقديم الائتمان الجماعى وإدخال عمليات التأجير التمويلى بخبرة أجنبية متطورة وغيرها .

٦/١/٣ ـ تحسين المناخ الذى تعمل فيه البنوك وتطوير النظم الاشرافية والرقابية من جانب السلطات الاشرافية فى ضوء الاحتكاك والتواجد الأجنبى ودعم الأساليب الرقابية على البنوك لضمان السلامة المصرفية وهو ما يزيد القدرة على مواجهة العولمة المالية .

٧/١/٣ ـ ان تحرير التجارة الدولية فى الخدمات المصرفية تضع الخدمات المصرفية فى إطار العولمة المصرفية فى اتجاهين متقابلين ومتميزين حيث يؤدى بيع خدماتها إلى غير المقيمين أو تقديم خدماتها المصرفية عبر الحدود ، أما الاتجاه الثانى فيعنى تأسيس بنوك أو مكاتب تمثيل فى الخارج للتعامل مع المقيمين وغير المقيمين وهو يتيح فرص أكبر للعمل المصرفى لابد من اقتناصها .

٨/١/٣ ـ المزيد من تنشيط سوق المال من خلال البنوك وتنويع العمل المالى والمساهمة فى إيجاد الآليات الصحية المناسبة لعمليات توريق الديون وتنقية الأسواق الثانوية وربط الأسواق المحلية بالأسواق العالمية .

٩/١/٢ ـ من المتوقع أن يتجه العائد على الودائع للارتفاع وعلى الاقراض للانخفاض نتيجة لتزايد المنافسة .

١٠/١/٢ ـ نقل المهارات وتطوير الخدمات المصرفية عن طريق الاحتكاك عن قرب بالبنوك الأجنبية .

٢/٣ ـ الآثار المحتملة السلبية :ـ

لا يخلو تحرير تجارة الخدمات المصرفية من سلبيات ايضا لعل من أهمها :ـ

١/٢/٣ ـ حدة المنافسة ، خاصة فى مجال الفنون الحديثة فى العمل المصرفى ، مما قد يؤدى إلى خروج بعض الوحدات المصرفية من السوق المصرفى ، إلا أنه بالتخطيط الاستراتيجى السليم يمكن التوسع فى عمليات الاندماج المصرفى وإعادة الهيكلة .

٢/٢/٣ ـ احتكار سوق الأدوات الحديثة فى العمل المصرفى لفترة من الزمن فى ضوء خبرة البنوك الأجنبية نسبيا فى هذه الأنشطة ،وضعف القدرة التنافسية للبنوك المصرية فى هذا المجال .

٣/٢/٣ ـ ضعف قدرة البنوك المصرية فى فتح بنوك لها فى الخارج مما يقلل من الاستفادة المتبادلة من تحرير التجارة فى الخدمات ، وقد يأتى التكامل المصرفى العربى

كأحد الحلول المطروحة وخلق سوق مصرفية عربية مشتركة .

٤/٢/٣ ـ ضعف قدرة البنوك المصرية على خفض تكلفة الخدمات المصرفية ، حيث يرتبط ذلك إلى حد كبير بالسياسة النقدية والأهداف الاقتصادية القومية .

٥/٢/٣ ـ الاضرار باستراتيجية استخدام الجهاز المصرفى فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

٦/٢/٣ ـ التأثير السلبى على السياسة النقدية إذا استطاع البنك الأجنبى حجب عمليات مصرفية عن السلطة الإشرافية ، ولو أن هذه المسألة تتوقف على قدرة البنك المركزى على الإشراف المصرفى وهو موضوع يحيطه البنك المركزى المصرى أهمية كبيرة .

٧/٢/٣ ـ ضعف إمكانية توفير الحماية للوحدات المصرفية المصرية الوليدة .

سابعاً : اليات وعوامل زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفى المصرى واستراتيجية المواجهة .

يحتاج الجهاز المصرفى إلى استراتيجية لمواجهة عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية تعظم الآثار الإيجابية المحتملة وتقلل الآثار السلبية إلى أقل درجة ممكنة وتعمل على زيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفى والبنوك المصرية تكون من خلال الآليات والعوامل التالية :

١ ـ التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة نحو مواجهة المنافسة المصرفية العالمية [1] ويتطلب ذلك العمل على عدة مستويات ، سواء على مستوى الحكومة أو الدولة أو على مستوى الجهاز المصرفى فى مجموعة أو على مستوى البيئة الداخلية لكل بنك التى تتطلب تنويع الخدمات المصرفية وتحسين جودة الخدمات المصرفية ودقة المعاملات وسرية المعاملات وانتشار الفروع وسرعة أداء الخدمات وحسن معاملة العملاء ، وإدارة الموارد بكفاءة لتحقيق

(١) يمكن الرجوع إلى الفصل الثانى من هذا الكتاب .

أهداف الربحية وتقليل المخاطر والاستمرار والنمو واستخدام الاستراتيجية التنافسية المناسبة التى تقدم كافة الخدمات المصرفية والمالية محليا وعالمياً .

وهناك دلالات تشير إلى أن البنوك المصرية بدأت تسير فى هذا الاتجاه لكن لازال الطريق طويل ويحتاج إلى بذل المزيد من الجهد .

٢ ـ الاستعداد والإعداد الجيد للدخول فى التعامل بقوة مع المستحدثات المصرفية الحديثة والتى تتلخص فى المشتقات والعقود المستقبلية وعقود الاستثمار مثل عقود الاختيار Option ومقايضة الأوراق المالية والمبادلات Suaps وعقود المستقبل Frdurs والعقود الآجلة للعملات Forward واتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة Forward Inerest Rates والصراف الالى ATM وعمليات المقاصة الالكترونية داخل البنوك ACH، وعمليات التأجير ومحاولة ابتكار الأساليب الفنية والإدارية التى تمكن البنوك من تخفيض درجة المخاطرة عند التعامل فى تلك العمليات .

وقد بدأ البنك الأهلى المصرى على سبيل المثال ينفيذ برنامج متكامل لتطوير نشاطه فى هذا المجال ويزيد من قدراته التنافسية فى هذا المجال .

٣ ـ تقوية قاعدة رأسمال البنوك المصرية وزيادة عمليات الاندماج المصرفى لتصل إلى حجم كبير للوحدة المصرفية يجعلها قادرة على المنافسة لأنه كما رأينا فى تحليل هيكل الجهاز المصرفى ، أن حجم البنوك المصرية يعتبر صغيرا إذا ما قورن بالبنوك العالمية وهناك محاولات مستمرة من البنوك المصرية فى هذا المجال .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الاندماج المصرفى بين البنوك الصغيرة لتوسيع نطاق البنوك وأحجام معاملاتها اتجاه مساعد وضرورى فى زيادة القدرة التنافسية للبنوك المصرية وقد بدأت بالفعل بعض عمليات الدمج المصرفى ولكن المسألة تحتاج إلى المزيد، لأن الاندماج المصرفى سيؤدى إلى زيادة رأس المال وزيادة حجم الاستثمارات ، ووجود وفورات الحجم وغيرها من العوامل التى تؤدى إلى زيادة القدرة التنافسية للبنوك المصرية .

٤ ـ تقوية شبكة المعلومات المصرفية ووضعها فى صورة متكاملة وتكاملية عربياً وعالمياً .

٥ ـ تنمية مهارات العاملين بالبنوك وبإعداد الكوادر المصرفية على مستوى عالمى وتطوير نظم الإدارة ، من خلال برامج تدريبية متطورة وتطوير أدائهم فى مجال استيعاب المستجدات والمستحدثات وتطوير الصناعة المصرفية ، والاستعانة بالخبرات المحلية والأجنبية فى هذا المجال .

وقد بدأ البنك المركزى يسير فى هذا الاتجاه حيث تم الاتفاق بين البنك الدولى والبنك المركزى على تخصيص ١٥ مليون دولار لعمليات المساعدة الفنية اللازمة لبرامج تطوير النظام المصرفى المصرى والذى تصل مدته إلى خمس سنوات ويغطى مجالات عديدة منها تدريب عدد من موظفى الإدارات بالخارج واستقدام الخبراء لتدريب الكوادر اللازمة للمرحلة المقبلة بالإضافة إلى دعم الإدارات المختلفة بالأجهزة الحديثة ، وهناك اتجاه لتخصيص بعض المنح لاستكمال خطوات تطبيق مقررات لجنة بازل ووضع برنامج طموح لتحديث الخدمات المصرفية فى البنوك المصرية .

٦ ـ تقوية دور البنك المركزى فى مرحلة تحرير الخدمات المصرفية ، من حيث القدرة الاشرافية والتنظيمية ، وهناك خطوات تتم فى هذا المجال حيث اصبحت تبعيته لرئاسة الجمهورية على سبيل المثال .

٧ ـ العمل بشكل مستمر على أن تقوم البنوك المصرية بتقديم الخدمات المصرفية دائما بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية وبسعر تنافسى.وفى أقل وقت ممكن .

٨ ـ محاولة السعى بقوة إلى إقامة سوق مصرفية ومالية عربية مشتركة تزداد من خلالها القدرات التنافسية لكل البنوك العربية بما فيها البنوك المصرية ضمن منظومة الحلم العربى الممثل فى ضرورة قيام سوق عربية مشتركة تواجه تحديات العولمة سواء كانت عولمة اقتصادية أو عولمة مالية .

الفصل الخامس

الإندماج المصرفى وأبعاده

الفصل الخامس
الاندماج المصرفى وأبعاده

يمكن القول أن الاندماج المصرفى Merger هو أحد النواتج الأساسية للعولمة Glo-balization ومن ثم يعتبر الاندماج المصرفى هو أحد المتغيرات المصرفية العالمية الجديدة الذى تزايد تأثيره بقوة وبشكل خاص خلال النصف الثانى من التسعينات مع تزايد الاتجاه نحو عولمة البنوك كجزء من منظومة العولمة الاقتصادية .

ويلاحظ أن الاندماج المصرفى يتزايد بشكل كبير نتيجة لمتغيرين أخرين أساسيين من متغيرات العولمة اللذان اثرا ولازال يؤثران بشكل متزايد على اقتصاديات البنوك[1] ، ونعنى هنا بالمتغير الأول ، ذاك المتغير المتعلق باتفاقية تحرير الخدمات المصرفية التى تأتى ضمن اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات التى تتولى تطبيقها منظمة التجارة العالمية التى حلت محل الجات فى مجال تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة العالمية ، والأهم أن هذا الاتجاه نحو تحرير الخدمات المصرفية قد زاد من حدة المنافسة فى السوق المصرفية العالمية وبالتالى أخذ يشكل لنا ما يسمى بالكيانات المصرفية العملاقة التى تكون قادرة على المنافسة فى السوق المصرفية العالمية .

أما المتغير الثانى من متغيرات العولمة والذى جعل من الاندماج المصرفى حتمية فهو ذلك المتعلق بمعيار كفاية رأس المال بما لا يقل عن ٨٪ من قيمة الالتزامات المصرفية لأى بنك أخذا فى الاعتبار الأصول الخطرة ، وهو ما دفع الكثير من البنوك الصغيرة إلى الاندماج المصرفى مع بعضها البعض لزيادة قدرتها على التواجد والاستمرار فى السوق المصرفية العالمية .

وهكذا كان الاندماج المصرفى نتاجًا لهذين المتغيرين وغيرهما من متغيرات العولمة التى يظهر تفاعل متغيراتها بوضوح وتأثيرها العميق على النظام المصرفى العالمى فى إطار ما يسمى بعولمة البنوك ومن ثم أخذت تتغير اقتصايات البنوك فى منظومة إعادة

---

(١) تم تناولهما بالتفصيل فى الفصل الثالث والفصل الرابع من هذا الكتاب .

هيكلة صناعة الخدمات المصرفية فى ظل العولمة .

ولعل من المؤشرات الدالة بقوة على ذلك ، تلك البيانات التى تشير إلى أن قيمة عمليات الاندماج المصرفى فى العالم بلغ حوالى ٢٫٦ تريليون دولار عام ١٩٩٨ بزيادة وصلت إلى ٥٤٪ عن العام السابق منها ١٫٦٢ تريليون دولار فى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها وتمثل حوالى ١٤٠٠ صفقة اندماج و ٧٠٠ مليار دولار فى الدول الأوربية بزيادة ٣٠٪ عن قيمة صفقات الاندماج المصرفى عام ١٩٩٧ .

وتشير البيانات أيضا أنه فى النصف الثانى من عقد التسعينات بلغت عمليات الاندماج المصرفى فى الولايات المتحدة الأمريكية حوالى خمسة آلاف عملية اندماج مصرفى ، حتى أن الوحدات المصرفية الأمريكية وصلت إلى ٩ آلاف مؤسسة مصرفية عام ١٩٩٢ ثم إلى ٧٠٠٠ بنك عام ١٩٩٨ بعد أن كانت ١٣ ألف مؤسسة مصرفية، بل أن دولة مثل فرنسا كان لديها حوالى ٨٠٠ بنك أصبحت ٤٥٠ مؤسسة مصرفية ثم وصلت الآن حوالى ٣٠ بنك ومؤسسة مصرفية .

ومن ناحية أخرى ، يلاحظ أن عمليات الاندماج المصرفى لم تقتصر على البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية على نطاق الدولة الواحدة فقط ، بل شملت فى أحيان كثيرة على حالات اندماج مصرفى بين بنوك ومؤسسات مصرفية من دول مختلفة ، أى تعدت المستوى المحلى إلى المستوى العالمى Cross Border Mergers وكان أهمها وأحدثها ما أعلن عنه عام ١٩٩٨ عن اندماج بنكى دويتش بنك الألمانى وبانكرز تراست الأمريكى وقد بلغت قيمة الصفقة ٩٫٢ مليار دولار على أن يبدأ التنفيذ للاندماج المصرفى بين البنكين العملاقين فى أبريل ١٩٩٩ [(١)].

ويبدو تلك المؤشرات تثير الاهتمام حول هذا المتغير وهذا التحول نحو المزيد من الاندماج المصرفى فى ظل العولمة ، بل يثير التساؤلات التى تحتاج إلى إجابة وإيضاح حول التعريف بالاندماج المصرفى ومناهجه وعلاقته بالخصخصة بل وعلاقته بالعولمة

---

(١) وقد بلغت مثل تلك الحالات فى السنوات الأخيرة من النصف لثانى من عقد التسعينات نحو أكثر من ٩٠٠ عملية اندماج فصرفى على مستوى العالم .

وزيادة القدرة التنافسية وكذلك أسبابه ودوافعه ومحدداته وشروطه وضوابطه وحدوده ومراحله وكيفية تحقيقه ، بل ومزايا الاندماج وآثاره الإيجابية وعيوبه وآثاره السلبية ومحازيره ومشكلاته وبعض التجارب العالمية والعربية والمصرية وأخيرا كيفية صنع قرار الاندماج المصرفى وآلياته .

ويتناول هذا الفصل مهمة أيضاح كل ذلك من خلال التحليل التالى :

أولا : التعريف بالاندماج المصرفى Merger

تعددت التعريفات فى مجال اقتصاديات البنوك فيما يتعلق بالاندماج المصرفى وقد اختلطت المفاهيم وتنوعت وتداخلت فى هذا المجال بين ثلاثة مفاهيم هى الاندماج والدمج والاستحواذ ولاغراض التوحيد والتحديد المنهجى فنحن سنفضل استخدام مفهوم الاندماج المصرفى كمقابل فى اللغة العربية للمصطلح الأجنبى Merger حيث أن الأخير هو ما يحدث فى ظل العولمة من عمليات مصرفية تكاملية إرادية لأغراض زيادة القدرة التنافسية للكيان المصرفى الجديد الناتج عن الاندماج المتكافىء بين كيانين متقاربين ومتفقان فى الحصول على منافع أكبر لكليهما بعد الاندماج ، أما الدمج فيوحى بأن تلك العمليات تتم من خلال تدخل حكومى أو تنظيمى من الجهات الرقابية والسلطات النقدية ، أما الاستحواذ فهو يشير إلى أن عمليات الاندماج تتم بين بنك كبير وبنك صغير أو أكثر والأخير يذوب فى البنك الكبير ويحمل اسمه فى الغالب ولذلك فإن الاستحواذ يمكن أن يكون درجة من درجات الاندماج المصرفى الإرادى والاتفاقى بين كيانين مصرفين لتحقيق أهداف معينة فى ظل ظروف معينة .

وبناء على ذلك يمكن تعريف الاندماج المصرفى Merger على أنه « اتفاق يؤدى إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما اراديا فى كيان مصرفى واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل اتمام عملية تكوين الكيان المصرفى الجديد » .

والاندماج المصرفى كما هو واضح هو أحد وسيلتان للنمو والبقاء والاستمرار حيث من المعروف أن البنك قد ينمو من الداخل من خلال العمليات المصرفية التى

يقوم بها وحدة فى إطار التوظيف الكفء لموارده المتاحة ، ومن ناحية أخرى فإن البنك قد ينمو من الخارج من خلال الاندماج المصرفى .

ويرى البعض أن الاندماج المصرفى هو العملية المالية التى تؤدى إلى الاستحواذ على بنك أو أكثر بواسطة مؤسسة مصرفية أخرى فينخلى البنك المندمج Aquised Bank [1] عن ترخيصه ويتخذ اسمًا جديدًا عادة يكون المؤسسة الدامجة أو الحائزة Aquising organization وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج » .

ويلاحظ أن هذا التعريف يركز على الاستحواذ Aquisition على أنه الاندماج المصرفى وهو الذى يتم بين بنك كبير أو كيان مصرفى أكبر وبنك أو كيان مصرفى صغير أو أصغر ، وفى الواقع العملى يضيق الفارق بين الاندماج والاستحواذ [2] حيث يشترك الاثنان أو الصورتان فى سمة أساسية أنهما عمليتان تحدثان بصورة طبيعية بعد أن يتم التوصل بين المؤسسات المصرفية الدامجة والمندمجة إلى الاتفاق على عملية الاندماج أو الاستحواذ والتصديق على ذلك عن طريق مجلس إدارة كل مؤسسة ويمكن التصويت على هذه العملية من المساهمين فى المؤسستين إذا سمحت بيئة الاندماج المصرفى بذلك .

ومن ناحية أخرى يرى البعض أن الاندماج المصرفى هو تحرك جماعى نحو التكتل والتكامل والتعاون بين بنكين أو أكثر لاحداث شكل من أشكال التوحد يتجاوز النمط والشكل الحالى إلى خلق كيان أكثر قدرة وفاعلية على تحقيق أهداف كانت تبدو

---

(١) عادة الاصغر فى الاثنين .
انظر فى ذلك :
بنك مصر ، عمليات الدمج والاستحواذ المصرفى وأثرها على القطاع المصرفى والاقتصاد القومى ، أوراق بنك مصر البحثية ، مركز البحوث ، العدد ٥ ، ١٩٩٩ ، ص ١٤ .

(١) Davies . H.,Managerail Ecnomic for Business , Manajement and Accounting , London , Pitman Publishing, 1991 ,P. 360 .

مستعصية التحقيق قبل اتمام عملية الاندماج »[1].

ومن هذا المدخل فإن الاندماج المصرفى يعنى أنه عملية انتقال من وضع تنافسى معين إلى وضع تنافسى أفضل ويحاول أن يحقق أبعاد ثلاثة :

البعد الأول : المزيد من الثقة والطمائنينة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين من خلال :ـ

* اقتصاديات إنتاج وتقديم الخدمات المصرفية ، بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة وأحسن شروط والوصول إلى أقصى عائد .

* اقتصاديات تسويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل من حيث الترويج والاعلام والإعلان والبيع والتوزيع وتسعير الخدمات .

* اقتصاديات لتمويل الخدمات المصرفية ، وتوليد إدارات تمويلية جديدة وخلق النفود ، وزيادة كفاءة الاستثمار والتوظيف والربحية .

* اقتصاديات الموارد البشرية بما يؤدى إلى امتلاك الكيان المصرفى المندمج قدرات بشرية عالية الكفاءة الانتاجية .

البعد الثانى : خلق وضع تنافسى أفضل للكيان المصرفى الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد وفرص الاستثمار والعائد وإدارة الموارد والدخل الجديد بشكل أكثر فعالية وكفاءة وإبداع .

البعد الثالث : إحلال كيان إدارى جديد أكثر خبرة ليؤدى وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة ، ومن ثم تكتسب الكيان المصرفى الجديد شخصية أكثر نضجا وأكثر اشراقاً من جانب العاملين بمستقبل وظيفى أكثر أمانا .

ويلاحظ أنه فى ظل العولمة يعتبر الاندماج المصرفى ضرورة حتمية للبنوك الصغيرة

---

(١) تعريف خاص ذكره :
د. محسن الخضيرى، الاندماج المصرفى، مدخل متكامل، بحث مقدم إلى ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للاندماج المصرفى، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، أغسطس ١٩٩٩ ، ص ٨.

واتفاق لتعظيم العائد للبنوك الكبيرة حيث ينطوى على زيادة القدرة التنافسية للكيانات المندمجة والتمتع بوفورات الحجم الكبير وزيادة القدرة على تطبيق تكنولوجيا العمل المصرفى وتخفيض تكلفة أداء الخدمات المصرفية والارتقاء بجودتها وإعادة هيكلة البنوك والصناعة المصرفى مادياً وبشرياً بحيث تكون أكثر قدرة على التعامل مع العولمة وآثارها والكيانات المصرفية العملاقة التى تتشكل فى عصر التكتلات والكيانات الكبيرة . وتجدر الإشارة إلى أن الاندماج المصرفى لابد أن يسبقه دراسات كافية توضح النتائج المتوقعة من حدوثه والجدوى الاقتصادية والاجتماعية له .

وفى كل الأحوال فإن الاندماج المصرفى يكون مبنيا دائما على التحالف الاستراتيجى والتعاون بين المتنافسين كأداة للتكيف والتواحد والاستمرار فى ظل العولمة.

ثانيا : العلاقة بين الاندماج المصرفى والعولمة وزيادة القدرة التنافسية والخصخصة:

ليس من الصعب إثبات العلاقة بين الاندماج المصرفى والعولمة وزيادة القدرة التنافسية والخصخصة حيث يمكن إثبات ذلك من خلال التحليل التالى :-

١ ـ العلاقة بين الاندماج المصرفى والعولمة :

لقد ذكرنا فى مقدمة هذا الفصل أن الاندماج المصرفى هو أحد النواتج الأساسية للعولمة ، فهو أحد المتغيرات الأساسية للعولمة ، ويتزايد الاندماج المصرفى نتيجة لمتغيرين أساسيين من متغيرات العولمة اللذان أثرا ولا زال يؤثران بشكل متزايد على اقتصاديات البنوك ونعنى هنا بالمتغير الأول ، ذلك المتغير المتمثل فى اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية التى تأتى ضمن اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات وهو ما أدى إلى تزايد حدة المنافسة فى السوق المصرفية العالمية وبالتالى أخذ يشكل لنا ما يسمى بالكيانات المصرفية العملاقة . أما المتغير الثانى من متغيرات العولمة ، والذى جعل من الاندماج المصرفى ضرورة حتمية فهو ذلك المتعلق بمعيار كفاية رأس المال [١] وهو ما دفع الكثير من

(١) راجع الفصل الثالث من هذا الكتاب .

البنوك الصغيرة إلى الاندماج المصرفى مع بعضها البعض لزيادة قدرتها على التواجد والاستمرار فى السوق المصرفية ، أضف إلى ذلك المتغيرات الأخرى للعولمة ونعنى بها تصاعد الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وكذلك تكريس ظاهرة التكتلات الاقتصادية العملاقة مثل الاتحاد الأوربى والنافتا والآسيان وغيرها وتزايد دور الشركات متعدية الجنسيات كلها تفاعلت مع غيرها من العوامل لتعيد هيكله صناعة الخدمات المصرفية وخلقت أسواقا مصرفية تنافسيًا على المستوى العالمى وهو ما يشكل فى الوقت الحالى ما يسمى بعولمة البنوك وفى إطار ذلك زاد الاتجاه بشكل كبير وسريع نحو احداث المزيد من الاندماج المصرفى على مستوى البنوك المحلية فى الكثير من الدول وكذلك على مستوى البنوك العالمية والمتواجدة فى أكثر من دول من دول العالم .

٢ ـ العلاقة بين الاندماج المصرفى وزيادة القدرة التنافسية :

فإذا كانت العولمة بمتغيراتها المختلفة ، ابرزت الحاجة الشديدة إلى وجود كيانات مصرفية عملاقة ومن ثم زاد الاتجاه بشكل كبير نحو أحداث المزيد من عمليات الاندماج المصرفى ومن ثم ليس من العسير إثبات العلاقة بين الاندماج المصرفى وزيادة القدرة التنافسية للبنوك ، حيث يعتبر الاندماج المصرفى هو أحد متغيرات العولمة الذى من خلاله يستطيع أى بنك أن يتكيف ويتفاعل مع العولمة ومتغيراتها وتغيراتها وتحدياتها ، فإذا كانت أحد تحديات العولمة هو زيادة حدة المنافسة فإن الاندماج المصرفى هو رد فعل يكاد يكون ضرورى وحتمى لتعزيز وزيادة القدرة التنافسية فى ظل العولمة من خلال تحقيق اقتصاديات الحجم والوصول بالوحدة المصرفية إلى حجم اقتصادى معين يتيح لها زيادة الكفاء من خلال تخفيض التكاليف Minimization of the Cost والاعباء وتعظيم الأرباح والعائد Maxim ization of the Profit and Return ولعل محصلة كل ذلك هو تحقيق النمو السريع والحفاظ على البقاء والاستمرار وزيادة نصيب الكيان المصرفى الجديد من السوق المصرفية العالمية والمحلية .

وثمة ملاحظة جديرة بالتأمل فى هذا المجال ، وهى أن الثقل الاقتصادى للكيان المصرفى الجديد الناشىء عن الاندماج بين عدد من البنوك ، لا يكون مجرد مجموع

حسابى للثقل الاقتصادى لهذه البنوك ، إنما ينشىء من هذا الاندماج المصرفى تفاعل اقتصادى يؤدى إلى قوة اقتصادية متضاعفة تفوق حاصل الجمع ، ويرجع ذلك إلى أن الاندماج المصرفى يسفر عن قوى ديناميكية خلاقة تؤدى إلى نتائج وتطورات اقتصادية ، كما وكيف ، الأمر الذى يتولد عنه وفورات اقتصادية أكبر تتمثل فى زيادة الكفاءة الإنتاجية ، وارتفاع مستويات الأداء بمعدلات ما كانت لتتحقق فى كل بنك منفرد فيما لو ظل خارج إطار الكيان المصرفى المندمج .

وهذا ما يعرف بفكرة زيادة الكل على الجزئيات المكونة له أو مبدأ (٢+٢=٥)[١].

ويتضح ذلك من النتائج التى تسفر عنهـا عملية الاندماج المصرفى لعل من أهمها :ـ

١/٢ ـ أن الاندماج المصرفى خاصة بين المصارف الصغيرة ، يهيىء الفرصة لتحقيق وفورات الحجم المتعلقة بالتوسع فى الاعتماد على الميكنة والأجهزة الآلية فى عمليات البنك واستقطاب افضل الكفاءات وزيادة الثقة الائتمانية فى التعامل مع المؤسسات المالية وغيرها مما يساعد على دعم كفاءة العمل المصرفى .

٢/٢ ـ التوسع فى فتح أسواق جديدة وخلق مصادر جديدة للإيرادات وتهيئة الظروف لتنويع الخدمات المصرفية مما يؤدى إلى تعزيز موقع البنك فى السوق المصرفى ودعم نشاطه وزيادة حجم الودائع وتنوع مصادرها .

٣/٢ ـ تحسين الربحية وخفض التكلفة وزيادة القدرة التسويقية وكفاءة الخدمة المصرفية .

٤/٢ ـ زيادة القدرة على المنافسة العالمية فى إطار تحرير الخدمات المصرفية ضمن منظومة تحرير الخدمات المالية والتى سيترتب عليه تصاعد هذه المنافسة فى الأسواق المالية بما يثقل كاهل البنوك صغيرة الحجم .

---

(١) د. سعيد عبد الخالق ، القطاع المصرفى فى مواجهة عصر الاندماج والتكتل ، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للإندماج المصرفى ، مرجع سابق ذكره ص ٨ .

٣ ـ العلاقة بين الاندماج المصرفى وخصخصة البنوك :

يشترك الاندماج المصرفى والخصخصة فى كونهما نواتج العولمة ومن متغيراتها وعناصرها الأساسية وقد ثار جدل كبير حول جدوى الاندماج المصرفى قبل خصخصة البنوك وهل من الأفضل أن تسبق خصخصة البنوك الاندماج المصرفى أم العكس .

ويبدو أن هذا الجدل غير مثار أساسًا على مستوى القطاع المصرفى فى الدول الرأسمالية المتقدمة لإن معظم تجارب الاندماج المصرفى التى حدثت فى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية حدثت بين بنوك القطاع الخاص وبالتالى لا مجال هنا للمفاضلة بين من يسبق من ؟

أما فى الدول النامية مثل مصر وغيرها يشير الواقع العملى إلى أن الاندماج المصرفى الذى يأخذ شكل الدمج المصرفى من خلال السلطة النقدية والمصرفية والحكومية ، وتقول أن هذا النوع قد سبق خصخصة البنوك وكانت كل البنوك المندمجة فى الحالات التى حدثت هى لبنوك عامة ، على أمل أن يتكفل الاندماج المصرفى بإصلاح أوضاع الكيان المصرفى الصغير المندمج ضمن الكيان المصرفى الكبير الدامج ، إيمانا بنظرية الأوانى المستطرقة التى يبدو من الصعب قبولها فى العلوم الاجتماعية والمالية بصفة خاصة على العكس تماما من حالة العلوم التطبيقية .

وفى ضوء ذلك يرى البعض [١] أن خصخصة البنوك يجب أن تسبق اندماجها بحيث يحدث الاندماج على أسس إدارية واقتصادية سليمة وفعالة وأن يكون هناك إعادة لهيكلة العمالة التى تعتبر العامل الرئيسى وراء ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية بشكل كبير عن ما هو عليه الحال فى بنوك الدول المتقدمة وبحيث لا تكون العمالة الزائدة عبئا على الكيان المصرفى الموحد بعد الاندماج وبحيث يمكن تهيئة الظروف التشريعية

(١) انظر : د. حمدى عبد العظيم ، الآثار الاقتصادية للأندماج المصرفى ، ندوة الأبعاد الاقتصادية والإدارية للإندماج المصرفى ، مرجع سابق ذكره ، ص ص ٣ ـ ٤ .

والإدارية والتنظيمية للتعامل مع كيان مصرفى جديد أكثر تطوراً ونشاطاً .

ويضيف نفس الرأى ، إلى أنه فى الحالة المصرية رغم أن أداء البنوك العامة فى مصر يتسم بالكفاءة بصفة عامة إلا أن الكيانات المصرفية الصغيرة لا تستطيع التعايش بمفردها المتصفة بشدة المنافسة من جانب فروع البنوك الأجنبية والبنوك الأجنبية التى يمكن أن تنشأ فى مصر فى ظل العولمة وحرية الاستثمار وتحرير التشريعات المالية وتحرير تجارة الخدمات . وبذلك نجد أن الطابع الحكومى الذى تتصف به إدارة ونظم ولوائح بعض البنوك العامة الصغيرة لا يصلح لإدارة البنوك فى ظل الظروف التنافسية الجديدة ، وهو ما يتطلب خصخصة إدارة البنوك العامة على الأقل قبل طرحها للبيع وقبل بدء عملية الاندماج المصرفى ، إذ أنه فى هذه الحالة عند حدوث الاندماج المصرفى قبل الخصخصة يمكن أن يؤدى إلى تكوين كيان بيروقراطى جامد كبير الحجم شكلاً ولكنه ضعيف جوهرياً سرعان ما تعصف به رياح المنافسة والعولمة بمتغيراتها ، ويضاف إلى ما سبق حيوية خصخصة الكيان الكبير بعد الاندماج بعكس فرص النجاح المتاحة لعملية الخصخصة لكل بنك صغير على حدة لاعداده لمرحلة الدمج والمنافسة والانطلاق وتوضح بعض الدراسات أن ٥٨ ٪ من حالات الاندماج المصرفى التى حدثت خلال الفترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦ ، فى مناطق مختلفة من العالم لم تحقق قيمة مضافة ويرجع ذلك فى رأى الخبراء إلى عدم توافر مقومات الاندماج المصرفى وعدم توافر الإدارات الناجحة لعملية الاندماج والحصول على المواصفات القانونية والتنظيمية اللازمة للأندماج وأن يكون الاندماج المصرفى قد حدث بناء على دراسات علمية وافية وبحيث لا يكون الاندماج مجرد تجميع لمؤسسات مصرفية فى عدد قليل بشكل احتكار قلة يؤثر سلبيًا على كفاءة العمل المصرفى وحتى الاقتصاد القومى بصفة عامة، وقد أوضحت تجارب مصر فى الاندماج المصرفى فى ظل القطاع العام الاتجاه إلى المركزية فى إدارة البنوك وضعف الأداء .

ومع تقديرنا الشديد لهذا الرأى فنحن نختلف معه ، نظراً لأنه ينطوى على خلط واضح بين الاندماج المصرفى الإرادى وبين الدمج المصرفى الذى يأتى من خلال الحكومة أو السلطة النقدية والمصرفية وقد أوضحنا منذ البداية أننا نفرق بين المفهومين ،

ويضـاف إلى ذلك أننا لا يجب بأى حـال من الأحـوال أن نضع اسبـقـيـة لظاهرتين ومتغيرين منفصلان عن بعضـهـما البعض تماماً اللهم كونهما من نواتج العولمة لكن ليس شرطاً أن تسبق خصخصة البنوك ، الاندماج المصرفى لأن الاندماج المصرفى إذا حدث بدون خصخصة فهو ينطوى على خطوات ومراحل تتعلق بتقييم البنك المندمج بل وإعادة هيكلته من عدمه وفى ظروف معينة ومحددة .

ومن ناحيـة أخرى أن الحالة المصرية لن تقبل فى المدى القـصـير والمتوسط إلا خصخصة البنوك الجزئية التى تنطوى فى معظم الأحيان على طرح ٢٠٪ من قيمة البنك على أقصى تقدير وبالنسبة لأحد البنوك العامة ومعنى ذلك أنه خلال تلك الفترة يفترض الرأى السابق أنه لا بد من الانتظار حتى تتم الخصخصة بهذه الصورة ثم يتم الاندماج المصرفى وهذا يبدو غير منطقيا وغير معقول ومقبول .

إننا يجب أن لا ننسى مرة أخرى أن الخصخصة والاندماج المصرفى هى من نواتج العولمة وحدوث أحدهما فى اقتصاد مثل الاقتصاد المصرى والقطاع المصرفى ليس شرطاً لحدوث الآخر قبله ، بل أنه إذا كان هناك مفاضلة بين الاندماج المصرفى وخصخصة البنوك فى الحالة المصرية ، فإن البدء بالاندماج المصرفى هو الأفضل لإعداد البنوك المصرفية لتكون فى وضع أكثر قدرة على المنافسة فى ظل العولمة سواء كان الاندماج سيتم بين بنوك عامة تتسم بالكفاءة كما أشار الرأى السابق أو بين بنوك خاصة وأجنبية صغيرة وكبيرة وهذا الوضع الأكثر توقعاً حدوثه فى البداية ، بل والمطلوب أن تندمج تلك الكيانات المصرفية الخاصة الصغيرة فيما بينها ، أما الاندماج المصرفى بين البنوك العامة والخاصة فهذه مسألة لا يمكن حدوثها لاختلاف طبيعة الاثنين .

ثالثا : أنواع الاندماج المصرفى :-

تتنوع أنواع عـمليـات الاندماج المصـرفى مع تنوع وتعـدد الأسـبـاب والدوافع والظروف والأهداف المستقبلية من عملية الاندماج المصرفى ومن ثم فإن مجمل هذه العناصر يجعل للاندماج المصرفى أنواع متعددة ولكل نوع منها دواعى استخدام ، ومقتضيات تطبيق ومحاذير يجب أخذها فى الاعتبار ومخاطر يجب تحديدها وفيما يلى

محاولة لتحليل التقسيمات والأنواع المختلفة للاندماج المصرفى مستندين على معايير معينة لكل تقسيم :

١ ـ الاندماج المصرفى من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة :ـ

وهنا تتعدد أنواع الاندماج المصرفى الناتجة عن ارتباط بنكين معاً سواء يعملان فى أنشطة متماثلة أو يعملان فى أنشطة غير متماثلة ، وأيضا تشابه واختلاف الخدمات التى يقدمها كل منهما ، ومن ثم ينقسم الاندماج المصرفى طبقًا لهذا المعيار إلى الأنواع التالية :

١/١ الاندماج المصرفى الأفقى Horizontal Mergers

والاندماج المصرفى الأفقى يتم بين بنكين أو أكثر يعملان فى نفس نوع النشاط أو الأنشطة المترابطة فيما بينها مثل البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار والأعمال أو البنوك المتخصصة وغيرها . ويخلق هذا النوع من الاندماج المصرفى مشكلة نمو وتزايد الاحتكارات المصرفية العملاقة فى السوق وهو ما عانى منه الاقتصاد الأمريكى خلال فترة الستينات لأن معظم الاندماجات كانت لمؤسسات تعمل فى نفس النشاط وهو ما دفع السلطات التشريعية الأمريكية أن تسن القوانين التى تحد من مثل هذه الاحتكارات وهذا النشاط حتى تضمن سيادة روح المنافسة ومعنى ذلك أن الحكومات يمكن أن تقوم بتنظيم عمليات الاندماج المصرفى الأفقى نظرا لأن لها تأثير سلبى على المنافسة وتتيح الحصول على أرباح احتكارية . ولذلك توجد فى العديد من الدول تنظيمات حكومية لمنع ومكافحة الاحتكارات . وتقدم إليها طلبات الاندماج وتنظر فيها ويجب أن تبت فيها قبل اتمام عملية الاندماج المصرفى .

٢/١ ـ الاندماج المصرفى الرأسى Vertical Mergers

وهو الاندماج المصرفى الذى يتم بين البنوك لاصغيرة فى المناطق المختلفة والبنك الرئيسى فى المدن الكبرى أو العاصمة بحيث تصبح هذه البنوك السغيرة وفروعها امتداداً للبنك الكبير ، ومن أمثلة الاندماج الرأسى ما شهده القطاع المصرفى المصرى من حالة

اندماج وهى فى هذه الحالة دمج مصرفى ، لخمسة عشر بنك من بنوك التنمية الوطنية فى المحافظات بالبنك الوطنى للتنمية الأم فى القاهرة .

٣/١ ـ الاندماج المصرفى المتنوع Conglomerate Merger

ويقصد بهذا النوع من الاندماج المصرفى ، ذلك الذى يتم بين بنكين أو أكثر يعملان فى أنشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها أى الاندماج الذى يمكن اتمامه بين أحد البنوك التجارية وأحد البنوك المتخصصة أو بين أحد البنوك المتخصصة وأحد بنوك الاستثمار والأعمال ، وهو ما يعنى اختلاف الخدمات المصرفية التى يقدمها كل بنك وهذا النوع من الاندماج المصرفى يحدث عملية تكامل فى الأنشطة بين البنكين المندمجين .

٢ ـ الاندماج المصرفى من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج :ـ

ومن هذا المدخل والمعيار يمكن تقسيم الاندماج المصرفى إلى ثلاثة أنواع يمكن أيضاحها على النحو التالى :ـ

١/٢ ـ الاندماج الطوعى الإرادى Friendly Merger

ويعرف الاندماج الطوعى الإرادى على أنه الاندماج الودى [١] الذى يتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج والبنك المندمج ، وفى ظل هذا النوع من الاندماج المصرفى نجد أن البنك الدامج الذى يخطط أو يرغب فى الحصول على بنك آخر وهو البنك المندمج ، يتقدم بعرض للشراء لمجلس إدارة البنك المندمج ومن ثم تقوم إدارة كل من البنكين بتقديم كتاب إلى مساهمى البنك فى كل منهما توصى فيه بالموافقة على عملية الاندماج المصرفى ، وفى حالة اتمام الموافقة ومع عدم وجود معارضة من الحكومة فإن البنك الدامج بشراء أسهم البنك المندمج ، إما عن طريق السداد النقدى أو تقديم أوراق مقابل قيمتها مثل السندات أو الأسهم الممتازة أو الأسهم العادية .

(١) يسمى أيضاً Valuntary Merger .

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات النقدية فى العديد من الدول تعمل على تشجيع الاندماج المصرفى الطوعى الإرادى من خلال إظهار مزايا وفوائد الاندماج المصرفى وخلق الحوافز التى تدفع البنوك إلى الاقتناع بالاندماج والقيام به طواعية مما يمكنها من توفير الموارد المالية للبنوك والتى تمكنها من ممارسة نشاطها على أكمل وجه لتستطيع البقاء والاستمرار فى ظل المنافسة العالمية والعولمة .

٢/٢ـ الاندماج المصرفى القسرى Compulsory Merger

ويتم الاندماج المصرفى القسرى نتيجة لتعثر أحد البنوك مما يضطر السلطات النقدية فى العديد من الدول إلى الاندماج القسرى وهنا يحمل الاندماج المعنى الحقيقى لمفهوم الدمج المصرفى ، حيث أن تعثر أحد البنوك لا يستلزم ادماجه فى أحد البنوك الأخرى الناجحة ، ومن هنا يجب أن نشير إلى أن اللجوء إلى هذا النوع من الدمج القسرى يجب أن يتم بصفة استثنائية طبقا لظروف تحددها السلطات النقدية للدولة من أجل خدمة الاقتصاد القومى الوطنى بها بشكل عام وقطاعها المصرفى بشكل خاص .

والاندماج القسرى يستخدم كملجأ أخير لتنقية الجهاز المصرفى من البنوك المتعثرة أو تلك التى على وشك الإفلاس والتصفية ، فالدمج فى هذه الحالة ينطوى على ربحية اجتماعية أو وطنية ومن ناحية أخرى يقلل من الخسارة الاجتماعية أو الوطنية وبالتالى فإن البنوك المتغيرة وإداراتها سوف ترحب بالدمج وتتعاون لانجاحه لأن البديل يكون زوال الوحدة المصرفية وإداراتها معًا .

ويبدو أن الاندماج القسرى لابد أن يتم من خلال قانون يشجع البنوك على الاندماج مقابل اعفاءات ضريبية مشجعة أو عن طريق مد البنك الدامج بالقروض المساعدة مقابل تعهده بتحمل كافة الالتزامات الخاصة بالبنك المندمج وهذا ما حدث فى القطاع المصرفى حيث تم إدماج بنك الاعتماد والتجارة ـ مصر فى بنك مصر عام ١٩٩٣ مع قيام البنك المركزى المصرى بتحفيز بنك مصر وهو البنك الدامج ، وذلك

بمده بقروض مساعدة نوعيمى قيمته ١٠٠٠ مليون جنيه بدون فوائد يسدد بعد عشر سنوات .

٣/٢ ـ الاندماج المصرفى العدائى Hostile Takeover

والاندماج المصرفى العدائى هو الذى يتم ضد رغبة إدارة البنك المستهدف للاندماج وهو اندماج لا ارادى ويأخذ مفهوم الاستحواذ Aquisition ويواجه الاندماج المصرفى العدائى معارضة شديدة من جانب إدارة البنك المندمج والذى يطلق عليه فى هذه الحالة بالنبك المستهدف بينما يطلق على البنك الدامج بالبنك المغير نتيجة محاولاته المتعددة للاستحواذ على البنك المستهدف دون موافقة إدارته ، إما نتيجة لتدنى السعر المعروض أو للمحافظة على الاستقلالية أو لضعف إدارة البنك المستهدف .

والاستيلاء العدائى على البنك المستهدف كما هو واضح يحدث ضد رغبة إدارته حيث تقوم إدارة البنك المغير بتقديم عرضها للشراء مباشرة إلى مساهمي البنك المستهدف ويطلب فى هذا العرض شراء أسهمهم مقابل سعر معين ، وعادة يكون سعر شراء السهم أعلى من السعر السوقى الحالى له ، وهذا يمثل حافزا لمساهمى البنك المستهدف لقبول هذا العرض من ناحية ، كما أنه يتطلب على مقاومة الإدارة من ناحية أخرى ، وبعبارة أخرى يمكن للبنك المغير الاستحواذ على أسهم البنك المستهدف عن طريق شرائها من البورصة أى سوق الأوراق المالية ، لذا فإن الاندماج العدائى وهو دمج لا إرادى بطبيعته ، يترتب عليه العديد من المنازعات بين البنوك بطبيعته ، يترتب عليه العديد من المنازعات بين البنوك ، فعندما يصل إلى علم أحد البنوك وهو البنك المستهدف بأن بنك آخر وهو البنك المغير أنه يعتزم شراؤه فإن مجلس إدارة البنك المستهدف يقف فى وجه هذا الاقتراح ، كما قد يصل الصراع بين البنكين إلى المحاكم والتقاضى .

٣ ـ الاندماج المصرفى بمعايير أخرى

وهذا المدخل يقوم على تقسيم الاندماج المصرفى طبقًا لبعض الشواهد العملية

والتجريبية وبالتالى يمكن أن نجد فى هذا الإطار عدة أنواع من الاندماج المصرفى لعل من أهمها :-

١/٣ - الاندماج بالابتلاع التدريجى ، ويتم من خلال ابتلاع بنك لبنك آخر تدريجيا ، من خلال شراء فرع أو فروع معينة للبنك الذى يتم ابتلاعه ، ثم بعد فترة يتم شراء فرع آخر وهكذا . إلى أن يتم شراء كافة الفروع والوحدات الخاصة بهذا البنك ويتم ذلك سواء فى السوق المصرفية العالمية أو المحلية .

٢/٣ - الاندماج بالحيازة ونقل الملكية من خلال شراء أسهم البنك الذى يتم ادماجه أو المندمج ، وهنا يتم هذا النوع سواء بشكل فجائى أو تدريجى فى ظل ظروف معينة .

٢/٣ - الاندماج بالامتصاص الاستيعابى من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها ، مثل العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان وعمليات توريق الديون والمشتقات المصرفية ، ويتم ذلك بشكل متتابع حتى يتخذ قرار الاندماج النهائى .

٣/٣ - الاندماج بالضم ، ويقوم على مجلس إدارة موحد للبنكين معًا ، على أن يحمل الكيان المصرفى الجديد أسمهما معًا .

٤/٣ - الاندماج بالمزج من خلال أحداث مزيج متفاعل وبين بنكين أو أكثر ليخرج لنا كيان مصرفى جديد هو خليط بين البنكين أو البنوك المندمجة وبالتالى فإن البنك الجديد يحمل اسم جديد وعلاقة تجارية جديدة ، ورقم جديد ووضع جديد ونصيب من الصوق المصرفى أكبر من الوضع القديم .

رابعًا : أسباب الاندماج المصرفى ودوافعه :-

يمكن القول أن هناك العديد من الأسباب والدوافع وراء الاندماج المصرفى لعل من أهمها :-

١ - لعل من الملاحظ أن من أهم الأسباب والدوافع التى تدفع البنوك للاندماج المصرفى هو ما يعرف بالأثر التأذرى Synergistic effect والذى يحدث من

خلال فكرة زيادة الكل على الجزئيات المكونة له أو مبدأ ٢+٢ = ٥ أى أن الكل يفوق المحصلة الحسابية للأجزاء المكونة له حيث يؤدى إلى حدوث مزايا عديدة للاندماج المصرفى مثل وفورات الحجم ، وفتح أسواق جديدة وخلق مصادر جديدة للإيرادات وتحسين الربحية وزيادة القدرة التنافسية فى ظل العولمة المالية .

٢ ـ تنويع محفظة التوظيف Porifolio نتيجة تجميع الموارد التى تتيح مدى أكبر من التوظيف بما يؤدى إلى إنخفاض المخاطر المصرفية وتأمين تدفق الايرادات .

٣ ـ تراجع الفرض القائل بأن الاندماج المصرفى إجراء مضاد للمنافسة . ففى الولايات المتحدة الأمريكية أصبح الاندماج المصرفى الأفقى والرأسى والتكتلى ، كلها أنواع مقبولة تتيح للبنوك زيادة حجمها بدرجة مناسبة تجعلها قادرة بدرجة أكير على المنافسة العالمية وبالتالى هناك دافع كبير لدى الحكومات نسبيًا لتدعيم الاندماجات المصرفية للتطوير وزيادة القدرات التنافسية للبنوك المحلية فى ظل العولمة .

٤ ـ ان سياسة الإصلاح الاقتصادى والتحول إلى آليات واقتصاديات السوق ومن ثم التحرر من القيود أدت إلى زيادة حدة المنافسة بين البنوك وبالتالى تسعى إلى الاندماج المصرفى لزيادة قدراتها التنافسية .

٥ ـ ان تحرير تجارة الخدمات المصرفية ضمن منظومة تحرير تجارة الخدمات من خلال منظمة التجارة العالمية ، بل وتطبيق معايير كفاية رأس المال كلها من الدوافع الأساسية نحو تزايد الميل إلى احداث المزيد من الاندماج المصرفى .

٦ ـ أن تزايد الاتجاه نحو ما يسمى بالبنوك الشاملة Universal Bank داخل الصناعة المصرفية وقيام البنك الواحد بما يسمى بالصيرفه الشاملة ، كان من أهم الدوافع والأسباب نحو احداث المزيد من الاندماجات المصرفية .

٧ ـ نشوء الأزمات الاقتصادية العالمية والأزمات المصرفية وما نجم منها من تغير فى البنوك العالمية مما اضطر معظمها إلى الاندماج المصرفى لتحسين أوضاعها .

٨ ـ هناك الدافع التنظيمى لدى السلطات النقدية الذى يكون سببًا مؤسسيًا للقيام بالاندماج المصرفى والتشجيع عليه ، فقد تقرر السلطات النقدية ادماج بعض البنوك بغرض تنظيم الجهاز المصرفى ليتواكب من الهوية المنهجية التى يسير عليها الاقتصاد القومى ومرحلة التحول التى يمر بها بالإضافة إلى الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفى وتفادى حدوث هزات مصرفية قد تؤدى بالثقة فى الجهاز المصرفى فيما لو تركت بعض المؤسسات المصرفية لتواجه مصيرها مثل الإفلاس والتصفية ، فلا ننسى أن الجهاز المصرفى هو عصب النشاط الاقتصادى لأى دولة والحفاظ على سلامته وكفاءته مسألة حتمية .

٩ ـ لجوء السلطات الرقابية إلى تطوير واستحداث أساليب وأدوات رقابية جديدة لمواكبة التطورات المتلاحقة فى النشاط المصرفى .

١٠ ـ تحقيق مزايا عديدة ومتنوعة من الاندماج المصرفى ، تتركز فى تحقيق وفورات الحجم وما ينتج من آثار وزيادة النمو والتوسع وسعة الانتشار ، وتحسين الربحية وزيادة القدرة التنافسية ، بل وزيادة القدرة على مواجهة المخاطر المصرفية ، وهو ما يتطلب البحث بالتفصيل فى النقطة التالية .

خامسا : مزايا الاندماج المصرفى و آثاره الإيجابية : ـ

يبدو وأن التأمل فى الأسباب والدوافع الدافعة لأحداث الاندماج المصرفى ، يكشف عن العديد من مزاياه وآثاره الإيجابية التى يمكن أن نذكر منها ما يلى :

١ ـ تحقيق وفورات الحجم الكبير ، وما يمسى وفورات النطاق Ecnomies of Scale أو الحكم حيث تتحقق الوفورات التالية عند حدوث الاندماج المصرفى .

١/١ ـ الوفورات الداخلية ، الناتجة عن مزج عمليات تكنولوجيا المعلومات للبنكين المندمجين والعمليات الخلفية الأخرى ، وإمكانية التوسع فى الاعتماد على الميكنة والحاسب الآلى فى نشاط البنك والتى يستطيع البنك الكبير الحجم الناتج عن الاندماج المصرفى ، أن يستوعب تكلفتها المتمثلة فى تكلفة الأجهزة والبرامج والخبرات الفنية اللازمة لتشغيلها وهو ما ينعكس إيجابياً على سرعة ودقة تنفيذ العلميات المصرفية خاصة الروتينية منها .

٢/١ ـ الوفورات الإدارية ، الناتجة من إمكانية جذب واستقطاب أفضل الكفاءات المصرفية وإتاحة الفرصة لتدريب العمالة وإعدادها وتوفير الخدمات اللازمة لها ، مما ينعكس إيجابيا على حجم العمل وتكاليف أدائه وتحسين الإنتاجية ورفع مستوى أداء العمليات وتفعيل الرقابة الداخلية المصرفية .

٣/١ ـ الوفورات الخارجة ، التى تتحقق للكيان المصرفى المندمج ، والناتجة من إمكانية استفادته من شروط أفضل فى التعامل مع البنوك الأخرى والمراسلين سواء بالنسبة لحدود التسليف وبالنسبة للعمولات وغيرها ويعود هذا بالطبع لحجم الأموال الخاصة بالبنك وملاءته وزيادة حجم تعامله مع البنوك الأخرى .

٤/١ ـ الوفورات الضريبية ، التى تتحقق نتيجة الاندماج المصرفى ، حيث يمكن للكيان المصرفى الجديد ، استخدام ارباح أو خسائر أحدهما فى تحقيق وفورات ضريبية للكيان المصرفى الجديد .

٥/١ ـ تحقيق الوفورات المالية الناتجة عن الحصول على شروط أفضل فى مقابلة البنك مع الجهات الحكومية وإمكانية الاستفادة من السيولة التى تتوفر لدى أحد البنوك المندمجة فى الكيان المصرفى الجديد الناشيء .

٢ ـ يادة قدرة البنك على النمو والتوسع وفتح فروع جديدة فى الداخل والخارج وتوسيع حجم الفروع القائمة وزيادة قدرتها على خدمة أنشطة أكبر وعدد عملاء أكثر ومن ثم امتلاك قدرة كبيرة على الانتشار الجغرافى .

٣ ـ إتاحة فرصا أكبر لثبات وتنوع مصادر الودائع ، مما يخفض تكلفة الحصول على الأموال ويمكن من تخفيض كمية النقد المتواجد فى خزائن الفروع وتوظيف هذه الأموال للحصول على عائد وربحية أعلى حيث تتاح فرص أكبر لزيادة التسهيلات للعملاء .

٤ ـ زيادة وتعزيز القدرة التنافسية سواء فى السوق المصرفية المحلية أو العالمية ، ويأتى ذلك ليس فقط نتيجة لامتلاك مزايا تنافسية أفضل قائمة على الوفورات الداخلية والخارجية ولكن أيضا على امتلاك الكيان المصرفى المندمج ، القدرة على المزيد

من الدقة فى تنفيذ عملياته والسرعة الفائقة فى معاملاته وهى مسائل ضرورية فى ظل العولمة وتحرير تجارة الخدمات المصرفية .

٥ ـ الارتقاء بالمناخ التنظيمى وتطوير النظم الإدارية ، وتحسين مناخ العمل وإعادة توزيع الموارد البشرية بما يتفق والاعتبارات الاقتصادية لتشغيل الوحدة المصرفية وهو ما ينعكس إيجابيا على الأرباح المحققة والتى ستحقق بل وستنعكس على الحوافز وزيادة الإنتاجية للعمالة بل وزيادة مقدرة البنك على تنمية المهارات البشرية للعاملين وتطبيق المستحدثات المصرفية والدخول فى نطاق البنوك الشاملة Universal Banxs .

٦ ـ تحسين الربحية وزيادة قيمة الكيان المصرفى الجديد المندمج والناتج عن زيادة الأرباح الصافية وفى نفس الوقت زيادة قيمة السهم الجديد للكيان الجديد فى البورصة حيث يرتفع سعر السهم الجديد ، فتزداد الثقة فى الكيان المندمج ومن ثم زيادة الإيداعات والمعاملات فالمزيد من التوظيف فالمزيد من الربحية وتحسين الربحية هو ناتج لامرين هى الأثر التجميعى لعمليات الاندماج المصرفى Synergy effbecy وهو ينطوى على الأثر التجميعى التشغيلى Operoting Synergy والذى ينتج عنه وفورات الحجم وزيادة القوة التسويقية وزيادة الكفاءة فى أداء الخدمة المصرفية وفى نفس الوقت هناك الأثر المالى الذى يصب أيضا فى الأثر التجميعى، حيث ينشأ الأثر التجميعى المالى من المزايا الضريبية والوفر الضريبى وإنخفاض تكاليف إصدار الأوراق المالية ، وانخفاض احتمالات تحمل البنك المندمج لتكاليف الإفلاس .

٧ ـ زيادة قدرة البنك بعد الاندماج على تصدير الخدمات المصرفية إلى الخارج وبالتالى المزيد من الربحية والدخل على مستوى البنك وعلى المستوى القومى مزيد من التحسين فى ميزان المدفوعات .

٨ ـ زيادة قدرة البنك المندمج على تكوين احتياطيات علنية وسرية تدعيم المركز المالى وتحقيق الملاءمة المصرفية ومعيار كفاية رأس المال وترفع من قدرته على مواجهة الأزمات بل وزيادة القدرة على مواجهة المخاطر .

٩ ـ يؤدى الاندماج المصرفى إلى زيادة القدرة التمويلية للبنوك على المساهمة فى تمويل المشروعات المختلفة ، وفى نفس الوقت تنويع النشاط المصرفى وتقليل درجة المخاطر المصرفية . بل والحفاظ على السلامة المالية للجهاز المصرفى ومنع تعرضه لهزات أو أزمات تؤثر سلبا على كفاءته .

١٠ ـ زيادة قدرة البنك المندمج على الانفاق على البحوث والتطوير والتحديث والتحسين مما يزيد من الكفاءة والقدرة على جذب رؤوس الأموال التى تزيد من قدرته على التوظيف والاستثمار المباشر وغير المباشر ، بل وقدرته على المنافسة محليا وعالميا .

سادسا : المحاذير وبعض الآثار السلبية للاندماج المصرفى :ـ

رغم كل تلك المزايا والآثار الإيجابية للاندماج المصرفى إلا أنه لا يخلو من بعض المحاذير والآثار السلبية لعل من أهمها :ـ

١ ـ قد يترتب على الاندماج المصرفى أوضاعا احتكارية وشبه احتكارية بما يحمله الاحتكار من مساوئ معروفة حتى أن بعض الحكومات لديها التشريعات التى تمنع الاحتكار .

٢ ـ قد يترتب على الاندماج المصرفى أوضاع غير توازنية دافعة لاختلالات عميقة فى السوق المصرفى واختفاء الدافع على التطوير وهو ما يؤثر سلبيًا على العملاء والنشاط الاستثمارى بصفة عامة .

٣ ـ ليس هناك سوى أدلة ضعيفة على وجود اقتصاديات الحجم والوفورات الاقتصادية فى البنوك نتيجة للاندماج المصرفى .

٤ ـ عدم وجود نظرية عامة للاندماج المصرفى قد يجعل من الصعب معرفة نتيجة الاندماج مسبقا فضلا عن عدم وجود دليل قاطع على أن البنوك الكبيرة أكثر فعالية من البنوك الصغيرة .

٥ ـ تشير أحد الدراسات إلى أن معدل النجاح لعمليات الاندماج يتراوح بين ٥٠ ٪ ،

٧٥٪ ، فمن ضمن ١١٥ حالة اندماج تمت دراستها وجد أن ٥٢٪ منها انتهى بالفشل .

٦ ـ زيادة البيروقراطية فى الحجم الكبير وطول خطوط المسئولية واتخاذ القرار مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية وليس انخفاضها ومن ثم تزيد الإنتاج وقد تتأثر القدرة على التصدير سلبيا وليس إيجابياً .

٧ ـ قد يترتب على الاندماج المصرفى تركز فى الصناعة المصرفية إلى درجة الحد من الاختيارات المتاحة أمام العملاء وارتفاع معدلات الرسوم المصرفية نتيجة لهذا التركز .

٨ ـ زيادة وقع تعثر البنوك العملاقة على الاقتصاد القومى ككل ، حيث أن إفلاس أو تعثر بنك كبير قد يؤدى إلى كوارث مالية كما هو الحال فى جنوب شرق آسيا .

٩ ـ يترتب على الاندماج المصرفى الكثير من المشكلات التى تكون تكلفة التعامل معها مرتفعة مثل إعادة هيكلة العمالة وارتفاع البطالة نتيجة للتخلص من بعض العمالة .

١٠ ـ زيادة المخاطر الناتجة عن اخفاء المعلومات والبيانات مما قد يؤدى إلى زيادة الأخطاء وتراكم الانحرافات وعدم تداركها وتصحيحها فى الوقت الملائم .

ويبدو وأن تلك المحاذير والآثار السلبية والمشكلات الناتجة عن الاندماج المصرفى يمكن أن تكون صحيحة فى الأجل القصير إلا أنها يمكن أن تناقض وتختفى فى الأجل المتوسط والطويل مع تحقيق المزايا والآثار الإيجابية السابق الإشارة ـ هذا من ناحية ومن ناحية فإن قرار الاندماج المصرفى يحتاج إلى دراسة متأنية وعميقة قبل إقرار عملية الاندماج المصرفى المستهدفة فالإضافة إلى ضرورة توافر شروط وضوابط ومحددات للاندماج المصرفى يجب أخذها فى الاعتبار .

سابعا : شروط وضوابط ومحددات الاندماج المصرفى :ـ

هناك مجموعة من الشروط والضوابط والمحددات لعمليات الاندماج المصرفى يجب

أخذها فى الاعتبار عند الاقدام على اتخاذ قرار الاندماج حتى يكون أكثر فعالية ويحقق الأهداف من عملية الاندماج .

١ ـ شروط الاندماج المصرفى :ـ

هناك عدة شروط يجب أن تتوافر لنجاح الاندماج المصرفى لعل من أهمها :

١/١ ـ أن تتوافر أن تتوافر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفى .

٢/١ ـ أن يتم وضع تصور عملى لمراحل عمليات الاندماج المصرفى يتضمن الإعداد وتهيئة البيئة الداخلية لتقليله والبيئة الخارجية للترحيب به ويتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج .

٣/١ ـ أن يتم اختيار اسم الكيان المصرفى الجديد والعلامة التجارية ، ومجلس الإدارة والخدمات المصرفية التى سيتم التعامل فيها وتقديمها وغيرها .

٤/١ ـ ايجاد التنسيق الفعال من وحدات البنوك المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة للاتصالات وإشاعة روح الإطمئنان لكل العاملين .

٥/١ ـ توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الاندماج المصرفى .

٢ ـ ضوابط نجاح الاندماج المصرفى :ـ

لا شك أن كل تلك الشروط تحتاج إلى دراسات مسبقة وضوابط ضرورية لنجاح عملية الاندماج المصرفى لعل من أهمها :ـ

١/٢ ـ ضرورة توافر كل المعلومات اللازمة وتعميق مبدأ الشفافية فى عملية التحول إلى الكيان المصرفى الجديد وهو ما يتطلب اتاحة كل البيانات التفصيلية عن كل بنك داخل فى عملية الاندماج من حيث حجم الودائع والقروض والاستمارات ودرجة كفاية المخصصات والديون المعدومة والاحتياطيات غير الموزعة والعمليات خارج

الموازنة وكل البيانات المتعلقة بالمركز المالى إلى جانب بيانات عن العمالة وتخصصاتها ودرجة مهارتها وخبراتها والهيكل التنظيمى والوظيفى .

٢/٢ ـ من الأهمية بمكان أن يسبق عملية الاندماج المصرفى دراسات كاملة توضح النتائج المتوقعة عن حدوث الاندماج ، والجدوى الاقتصادية والاجتماعية له وذلك لكى تتحقق النتائج المطلوبة من الاندماج المصرفى ، ويجب أن تلعب السلطة التنفيذية الممثلة فى البنك المركزى دوراً فعالاً فى تقييم تلك الدراسات والتحقق من سلامتها ، ومدى دقة نتائجها ، على أن يتم تحديد معايير الاختيار للبنوك المندمجة مع تحديد المراحل التى يجب المرور بها قبل البدء فى اتخاذ قرار الاندماج ، ثم تحديد إجراءات الاندماج والتمهيد له ثم متابعة هذه الإجراءات والإشراف عليها والتعرف على آثارها المتوقعة .

٣/٢ ـ أن تسبق الاندماج المصرفى عمليات إعادة هيكله مالية وإدارية للبنوك الداخلة فى عملية الاندماج ويتطلب ذلك علاج مشاكل معينة مثل العمالة الزائدة واختلال السيولة والمراكز المالية وتطوير النظم الإدارية ولوائح العمل قبل عملية الاندماج .

٤/٢ ـ عدم اللجوء إلى الاندماج الإجبارى للبنوك إلا فى أضيق الحدود ، مع وجود ضرورة ملحة لذلك ، وأن يحدث الاندماج فى ظل الظروف العادية أو الطبيعية .

٥/٢ ـ ضرورة توافر مجموعة من الحوافز المشجعة على الاندماج المصرفى مثل الإعفاءات الضريبية وغيرها .

٦/٢ ـ دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية فى مجال الاندماج المصرفى لمعرفة الدروس المستفادة منها وإمكانية تطبيقية على حالات الاندماج المصرفى فى البنوك المحلية .

٣ ـ محددات الاندماج المصرفى :-

الا ننسى أن الهدف الرئيسى لعملية الاندماج المصرفى هو الوصول بالوحدة

المصرفية إلى حجم معين يعكس زيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح ويزيد من القدرة التنافسية التى تعمل لاستمرار والنمو والبقاء ومواجهة المنافسة وتزايد القدرة على مواجهة الأزمات والمخاطر . وبالتالى فإنه يتعين على القائمين على صناعة قرار الاندماج المصرفى أن يأخذوا فى اعتبارهم مجموعة من المحددات الهامة اللازمة لنجاح عملية الاندماج المصرفى وتحقيق الأهداف المرجوة منها ومن أهم هذه المحددات ما يلى :

١/٣ ـ تحديد الأهداف طويلة الأجل للكيان المصرفي الجديد والتحقق من مجموعة المعايير الحاكمة لعملية الاندماج التى ترتبط بتلك الأهداف ومن أهمها[١] :

١/١/٣ ـ مدى تحسن الإيرادات المشتقبلية من خلال الاندماج المصرفى .

٢/١/٣ ـ مدى التحسن فى إدارة المخاطر ودرجة انخفاض تلك المخاطر المصرفية .

٣/١/٣ ـ مدى تحقيق الاستخدام الأمثل للإمكانيات والموارد المالية المتاحة للبنوك المندمجة .

٤/١/٣ ـ درجة التكنولوجيا المصرفية والمالية التى يمكن الحصول عليها فى ظل الاندماج المصرفى .

٥/١/٣ ـ مدى إمكانية استيفاء شروط الملاءه وكفاية رأس المال وفقًا لقواعد بازل.

٦/١/٣ ـ مدى تحقق انخفاض فى تكاليف التمويل وبما يؤدى إلى تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء والمشروعات .

٧/١/٣ ـ مدى اتاحة الفرصة لإنشاء أنشطة جديدة تتوافق مع التحولات الاقتصادية المحلية والعالمية .

٨/١/٣ ـ مدى القدرة على تعظيم فرص الاستثمار المربحة نتيجة لهذا الاندماج.

وبالتالى تتحدد الأهداف طويلة الأجل للكيان المصرفى الجديد فى حالة الاندماج

---

(١) انظر فى ذلك :

Peter S. Rose, Commercial Bank Management, Producing and Selling Financial Servics, TexasA & M University , 1993 .

بل يتحدد نوعية النمو المطلوب لهذا الكيان .

٢/٣ ـ سلامة السياسات المصرفية للكيان المصرفى الجديد بعد الاندماج ، من منطلق أن الوحدات المصرفية الأخرى ليست هى الأكبر فقط ، ولكن هى الأكثر سلامة مهما كان حجمها ، بالإضافة إلى أن الاندماج يتطلب فترة إبطاء حيث تتم إعادة تقييم كل من الأداء وسياسات وإدارة البنوك وسياسات الائتمان وسيايات الودائع وسياسات الاستثمار وكذلك هيكل رأس المال وسياسات توزيع الأرباح وهيكل تكاليف التسعير التشغيل وغيرها ، بغرض الاطمئنان على توافقها مع أهداف الكيان المصرفى الجديد الناتج بعد الاندماج وخصائصه .

٣/٣ ـ موقف الإدارة والعاملين فى البنوك محل الاندماج ، حيث توجد معارضة من الإدارة وخاصة أن تحقيق الاندماج يحتاج إلى إعادة هيكلة إدارة البنكين الداخلين فى الاندماج ، والمدخل إلى نجاح ذلك هو ضرورة النظر إلى ادوار ومواقع كل إدارة فى إطار الأهداف طويلة الأجل المرغوب تحقيقها .

ومن ناحية أخرى قد يكون هناك مشكلات للعمالة يجب العمل على حلها وتحقيق إعادة هيكلة للعمالة تعظم العائد للكيان المصرفى الجديد .

٤/٣ ـ فعالية الرقابة المصرفية على عملية الاندماج المصرفى ، ورفع كفاءة الرقابة المصرفية وتدعيم الملاءه المالية وتطوير التشريعات المصرفية وتحديث الإدارة المصرفية حيث أن الاندماج المصرفى لا يغنى عن توافر نوع من الرقابة المصرفية الفعالة فى البنوك المندمجة ذاتها ، بما لا يتعارض مع طبيعة العمليات المصرفية والمالية التى يجب أن تؤدى بالدقة الكافية وبأسلوب يتسم بالسرعة وعدم التعقيد .

٥/٣ ـ استمرار درجة من المنافسة بعد إجراء عمليات الاندماج المصرفى ومنع حدوث الاحتكار Antitrust Laws من خلال القوانين اللازمة .

٦/٣ ـ حجم تكاليف الاندماج المصرفى حيث هناك نوعين من التكاليف هى تكاليف الوكالة نتيجة للاندماج وتكاليف إعادة الهيكلة التى تسبق عملية الاندماج .

٧/٣ ـ تمويل الاندماج المصرفى ، حيث يتم تمويل عمليات الاندماج المصرفى

من خلال أسلوبين ، هما أسلوب شراء الأصول وأسلوب شراء الأسهم ، وفى كل الأحوال يتطلب الاندماج المصرفى تمويلا طويل الأجل ومن أهم الطرق الشائعة لتمويل الاندماج هى إصدار أسهم إضافية للحصول على ذلك التمويل وبعد بيع الأسهم الإضافية يمكن استخدام الحصيلة لشراء أسهم المؤسسة المصرفية الأخرى أو المستهدفة، ويمكن تمويل الاندماج المصرفى أيضا بالاقراض ، وهو ما يزيد المديونية وفى كل الأحوال يتم المفاضلة بين مصادر تمويل الاندماج المصرفى بحيث يتم اختيار أفضل مصدر تمويل يناسب عملية الاندماج .

٨/٣ ـ التغير المحتمل فى ربحية السهم للكيان المصرفى الجديد ، وتجرى الدراسات اللازمة لهذا المحدد الرئيسى بدقة عالية ، وتصور المستويات المستقبلية للربحية وأسعار الأسهم الجديدة .

٩/٣ ـ ضرورة وجود خطة حوافز محكمة للعاملين فى الكيان الجديد يساعد على نجاح الاندماج المصرفى وفى نفس الوقت لابد من توافر مجلس إدارة للكيان الجديد أكثر تناسبًا مع الأوضاع الجديدة بعد الاندماج المصرفى المنشود يتميز بالكفاءة وتزايد القدرة على تسويق المنتجات المصرفية والتعامل مع التكنولوجيا المصرفية . ويزيد من ربحية الكيان الجديد ويقتنص الفرص ويعظم العائد ويزيد من القدرة التنافسية فى ظل العولمة .

ثامنا : مراحل الاندماج المصرفى وكيفية تحقيقه :ـ

من منطق أن قرار الاندماج المصرفى هو قرار استراتيجى بل وقرار مصيرى فإنه يخضع لدراسات مستفيضة وشاملة ومتكاملة الجوانب والأبعاد لوضع التصورات والسيناريوهات اللازمة لاتمام عملية الاندماج بأفضل صورة ممكنة ، وأفضل اسلوب لتقييم البنك المندمج وأساليب سداد القيمة .

ولذلك فإن قرار الاندماج المصرفى يمر بعدد من المراحل نلخصها فى ثلاثة مراحل رئيسية :

المرحلة الأولى : وتتضمن التمهيد لعملية الاندماج المصرفى من حيث إعداد البنك للاندماج ووضع التصورات الأولية لعملية الاندماج ومتطلباتها من إعادة هيكله للبنك والمحددات المختلفة للاندماج وسيناريوهات التفاوض من الطرف الآخر الذى يشترك فى عملية الاندماج المصرفى ، بل دراسته دراسة وافية من حيث أوضاعه ومكانه فى السوق المصرفى .

المرحلة الثانية : الإعلان عن الاستعداد للاندماج ومواجهة التأثيرات السلبية وغير السلبية المترتبة عن هذا الإعلان سواء من جانب البنوك المنافسة أو من جانب العملاء، أو من جانب السوق المصرفى ككل .

المرحلة الثالثة : تقدير وتحديد الآثار المتولدة عن عملية الاندماج ، وكيفية الارتقاء بالكيان المصرفى الجديد ومدى تأثيره على السوق المصرفى وكيفية تحقيقه أكبر عائد ممكن وكيفية تحسين الأداء فى الأوضاع الجديدة ، والاتفاق على شكل مجلس الإدارة الجديد ، وتقدير المزايا التى ستعود على الكيان المصرفى الجديد بعد عملية الاندماج .

والأهم من كل ذلك أن يكون معد مسبقا عملية تقييم البنك المندمج من خيث الحدود الدنيا والحدود القصوى لتحديد سعر البنك المندمج وكيفية التفاوض والانفاق على تلك القيمة وأساليب سداد قيمة هذا البنك المندمج .

وتجدر الإشارة إلى أن هناك عدة طرق لكيفية تحقيق الاندماج المصرفى ، فهناك مجموعة من الطرق التى تعتمد على اتمام عملية الاندماج بقرار إدارى تأخذه السلطة المختصة ، وعلى كل الأطراف المعنية الإذعان لقرار هذه السلطة وهذا القرار يتم فى ظروف خاصة وأوضاع خاصة للغاية مثل قرار البنك المركزى فى الإفلاس والانهيار فى بنك أخر ذو مركز عالى قوى وسمعة ممتازة فى السوق المصرفية لعلاج وضع معين والحفاظ على ما يسمى بالمصلحة الاقتصادية العليا للاقتصاد القومى وهذه الطرق تطبق غالبا فى الدول النامية ومن ناحية أخرى هناك مجموعة الطرق التى غالبًا ما تطبق فى الدول المتقدمة والتى تتميز بالرشاوة الاقتصادية والشفافية والعلانية والوضوح ، وهنا قرار

الاندماج المصرفى يخضع لدراسات عميقة وشاملة ومتكاملة فى إطار حسابات التكلفة والعائد Cost Benefit Analysis لقرار الاندماج المصرفى ومن أهم الطرق المتبعة بهذه المنهجية هى :ـ

الطريقة الأولى : وهى الطريقة التفاوضية الاختيارية التى تقوم على التقاء إرادة بنكين أو أكثر نحو الاندماج المصرفى ، ومن ثم يطلق عليها العملية التفاوضية الودية التى تحاول أن تعظم مصلحة المتفاوضون لكى يخرج الاثنان فائزان .

الطريقة الثانية : وهى الطريقة القسرية الإجبارية والتى تقوم على شراء النسبة الغالبة من أسهم بنك آخر ومن خلال الجمعية العمومية له يتم اتخاذ قرار الاندماج المصرفى وفقًا للأغلبية وبعد موافقة السلطات النقدية فى الدولة ، كما تقوم هذه الطريقة على انتهاز فرصة مرور بنك آخر بأزمة عنيفة وسراءه بمبلغ رمزى مقابل الوفاء بالتزاماته ، وهى تتم أيضا فى ظل ظروف خاصة ولكن فى إطار اليات السوق والحرية الاقتصادية التى تتمتع بها الأنظمة الاقتصادية فى الدول الرأسمالية المتقدمة .

ونخلص من التحليل السابق أن مراحل الاندماج المصرفى وكيفية تحقيقه يجب أن تقوم فى كل الأحوال على أساس اجراء دراسة مستفيضة عليها أن تحدد فى البداية الجوانب التالية :

الجانب الأول : الأهداف التى يراد تحقيقها .

الجانب الثانى : تحديد الأسلوب الأفضل لعملية الاندماج المنتظرة من حيث كونه اندماج رأسى أو اندماج أفقى أو متنوع .

الجانب الثالث : تحديد الطريقة التى ستباشر بها عملية الاندماج المصرفى من حيث كونها ضم Takeover أو استحواذ Aquisition أو مزج أو اندماج Merger .

الجانب الرابع : وضع ما يسمى بخطة الاندماج المصرفى Merger Plan والتى تنطوى على العديد من التفاصيل التى تضع قرار للاندماج الرشيد .

تاسعًا : صنع قرار الاندماج المصرفى و آلياته :ـ

دون الدخول فى تفصيلات كثيرة يمكن القول أن صنع قرار الاندماج المصرفى يقوم على آليتين أساسيتين هما تقييم البنوك المندمجة وتحديد سداد قيمة البنك المندمج ومن ثم الوصول أثناء مرحلة التفاوض على الاندماج المصرفى إلى اتخاذ قرار الاندماج الرشيد .

١ ـ المداخل المختلفة لتقييم البنوك المندمجة :ـ

يستند التقييم على تقديرات ويوجد عديد من الأدوات والأساليب الفنية يقدمها علم التمويل بشأن تقييم الشركات والتى تقود إلى إجابات مختلفة .. لكن السعر يتم الوصول إليه من خلال عملية التفاوض ، بمعنى آخر أن الأساليب التى سيرد ذكرها لتحديد قيمة البنك المندمج تقدم الحدود الدنيا والقصوى لتحديد سعر البنك المندمج .. إلا أنه يلزم قبل إجراء التقييم الدراسة الفاحصة للسياسات المحاسبية للبنك المندمج خاصة التى تتعلق بتقييم الأصول ، تكوين المخصصات والاحتياطيات وتوزيع الأرباح .. ويمكن تصنيف الأساليب الفنية للتقييم إلى تصنيفات أربعة ، الأول : التقييم المستند على العوائد Earnings ، الثاني : التقييم المستند على الأصول Assets والثالث : التقييم المستند على العوائد والأصول معًا Composite الرابع : التقييم المستند على معايير وأساليب متنوعة .

١/١ ـ التقييم المستند على العوائد :

١/١/١ ـ القيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية :

حيث يتم تقدير قيمة البنك المندمج من خلال احتساب القيمة الحالية للتوزيعات المستقبلية . وهنا تنشأ ثلاثة احتمالات ، الأول : عدم النمو فى التوزيعات ، الثانى : معدل النمو الثابت للتوزيعات أما الاحتمال الثالث : هو تغير معدل نمو التوزيعات وفيما يلى كيفية احتساب القيمة وفقًا لكل حالة :ـ

الحالة الأولى : عدم النمو فى التوزيعات : ويتم احتساب القيمة كالتالى :ـ

$$P_o = \frac{D_o}{K_e}$$

حيث P_o هو السعر الحالى للسهم D_o تمثل التوزيعات الحالية للسهم ، و K_e معدل العائد المطلوب للسهم .

الحالة الثانية : معدل النمو الثابت للتوزيعات : ويتم احتساب القيمة الحالية كالتالى :ـ

$$P_o = \frac{D_o (1+g)^1}{(1+ke)^1} + \frac{D_o (1+g)^2}{(1+Ke)^2} + ... + \frac{D_o (1+g)^{oo}}{(1+Ke)^{oo}}$$

حيث g تمثل معدل النمو الثابت للتوزيعات ، $D_o (1+g)1$ توزيع العام الأول $D_o (1+g)2$ توزيع العام الثانى .. وهكذا .

ويمكن تبسيط المعادلة السابقة بشرط استيفائها ثبات معدل نمو التوزيعات وأن يكون سعر الخصم (Ke) أكبر من معدل النمو (g) ليصبح كالتالى :ـ

$$P_o = \frac{D_1}{K_e - g}$$

الحالة الثالثة :ـ تغير معدل نمو التوزيعات : ويتم احتساب القيمة الحالية كالتالى :ـ

$$P_o = \frac{D_1}{(1 + Ke)1} + \frac{D_2}{(1 + Ke)2} + ... \frac{D^{oo}}{(1 + Ke)^{oo}}$$

حيث D_1 تمثل توزيع العام الأول D_2 العام الثانى .. وهكذا .

وعلى الرغم من سهولة وانتشار هذا الاسلوب إلا أنه يواجه بعده صعوبات أهمها : تقدير العوائد المستقبلية عدد السنوات المطلوب الذى يستند عليه احتساب القيمة ، المعدل المناسب لسعر الخصم (العائد المطلوب) ، كما أنه لا يأخذ فى الاعتبار معدل العائد الأمثل Optimum Return والذى يعكس إمكانات تطوير وتحسين إدارة الأصول وبخاصة بعد الاندماج (١) .

(١) Block & Hirk, Foundation of Financial Maragement , 5 th ed, Illinois : Irwin , 1998 ,P 279 - 281 .

٢/١/١ ـ التقييم من خلال رسملة العوائد :

ويعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب سهولة فى تحديد القيمة باستخدام فكرة معدل العائد الذى يطلبه المستثمر مقدمًا على رأس المال المستثمر وفقًا لدرجة مخاطرة الصناعة ومستوى الرفعة المالية Capital Gearing . حيث يتم تحديد القيمة من خلال دراسة وفحص أرقام العائد للسنوات الماضية (خمس سنوات على الأقل) واحتساب متوسط العائد ثم يتم ضرب متوسط العائد فى مقلوب معدل العائد الذى يطلبه المستثمر للوصول إلى تحديد القيمة .. وإلى حد ما يتطابق هذا الأسلوب مع مفهوم مضاعف الربحية Price/Earning Ratio (P/E) الذى يستخدمه المستثمر فى البورصة لتحديد قيمة السهم .

وعلى الرغم من سهولة هذا الأسلوب فى التقييم إلا أنه يستند على الارقام التاريخية لنشاط البنك ولا يعكس إمكانات تطوير وتحسين كفاءة إدارة الأصول خاصة بعد الاندماج .

٢/١ ـ التقييم المستند على الأصول :

تفترض أساليب احتساب القيمة من خلال القيمة الحالية للعوائد أو رسملتها استمرار إدارة البنك المندمج وهو فرض غير واقعى .. كما أنه فى حالة اتجاه أرقام أرباح البنك الماضية للانخفاض أو عدم تواجدها يصبح من الصعب الاستناد على الأسلوبين السابقين لاحتساب القيمة .. وفى تلك الحالة يصبح استخدام أسلوب تقييم الأصول هو الأنسب لتحديد قيمة البنك المندمج .

ويلاحظ أن قيمة الأصول الظاهرة بالميزانية لا تمثل قيمة التصفية أو القيمة الواقعية لتلك الأصول ولذا يلزم استبعاد القيمة الدفترية Book Value أو تعديلها لاحتساب القيمة الواقعية للأصول ويحدث ذلك من خلال التقييم المنفصل لكل أصل على حدة ، خاصة وأن القيمة البيعية لأصل ما غير مستغل (كالأرض) أعلى من قيمته فى حالة احتساب استغلاله وقد اعترف قانون الشركات فى إنجلترا The Companies Act 1967 بإمكانية وجود فجوة بين قيمة الأصول الظاهرة بالميزانية وقيمتها

السوقية .. وفى حالة وجود ذلك الفرق يلزم ذكره فى تقرير مجلس الإدارة عن نهاية العام المالى .

كما يلزم إعادة تعديل قيمة محفظة قروض البنك المندمج فى حالة التزام البنك بسياسة متحفظة فى تكوين مخصصات القروض فالالتزام بتلك السياسة يؤدى إلى إظهار قيمة تلك الأصول بأقل من قيمتها الواقعية (١).

ومن ناحية أخرى تتعاظم أهمية مؤشر صافى قيمة الأصل بالنسبة للسهم Net AssetValue per Share ـ وهو ناتج قسمة قيمة الأصول على عدد الأسهم العادية ـ وذلك للحكم على أوضاع الشركات وإمكانية تعرضها للاستحواذ ـ فعندما تكون نسبة القيمة السوقية للسهم إلى صافى قيمة الأصول بلانسبة للسهم أقل من الواحد الصحيح يعد ذلك مؤشراً إلى أن الشركة عرضة للاستحواذ باعتبار أن ذلك مربحًا بفرض نظرى مفاده أن قيمة التصفية للأصول التى يحوزها السهم الواحد تفوق قيمته السوقية .. إلا أن ذلك المفهوم لا يأخذ فى اعتباره تكلفة التصفية ، فضلا عن تضمن الميزانية بنود مثل الأصول غير الملموسة غير قابلة أو يصعب تسويقها .

٣/١ ـ التقييم المستند على العوائد والأصول :

تتعدد الأساليب الفنية لتقييم الشركات التى تأخذ فى حسبانها العوائد والأصول معًا ، ومنها أسلوب الرسملة المزدوج للأرباح Dual Capitalization of Profits وتتحدد خطواته كالتالى :ـ

١/٣/١ ـ دراسة أداء البنك فى الفترة الماضية (فى الغالب خمس سنوات على الأقل).

٢/٣/١ ـ احتساب متوسط العائد أو العائد الثابت Maintainable خلال تلك الفترة .

---

(١) Mecoy , J. B. Frieder , L. A. & Hedges . R. B, Botton - Line Banking , Meeting the Challenges For Survival and Success , Chicago, 1994, p. 159 .

١/٣/٣ ـ تحديد معدل العائد المقبول للمستثمر على رأس المال المستثمر فى :ـ

(أ) الأصول الملموسة فى فئة مخاطرة مثيلة (بالنسبة للصناعة المصرفية) .

(ب) الأصول غير الملموسة .

١/٣/٤ ـ تقييم الأصول الملموسة .

١/٣/٥ ـ احتساب الأرباح المتوالدة من الأصول الملموسة ويتم الحصول عليها من خلال حاصل ضرب معدل العائد المقبول على الأصول الملموسة (٣ ـ أ) مضروبا فى قيمة الأصول الملموسة (٤) .

١/٣/٦ ـ يتم طرح الأرباح المتوالدة من الأصول الملموسة من العائد الثابت (٢) للحصول على الأرباح المتوالدة من الأصول غير الملموسة .

١/٣/٧ ـ يتم رسملة العوائد المتوالدة من الأصول غير الملموسة عن طريق قسمتها على معدل العائد المقبول على الأصول غير الملموسة (٣ ـ ب) .

١/٣/٨ ـ للوصول إلى القيمة الكلية يتم جمع كل من قيمة الأصول الملموسة (٤) + الأصول غير الملموسة (٧).

وعلى الرغم من تعقد هذا الأسلوب فى التقييم إلا أنه يعانى من نفس عيوب الأساليب السابقة التى تستند على المؤشرات التاريخية .. فضلا عن أنه بالرغم من إمكانية الفصل بين الاصول الملموسة وغير الملموسة إلا أنه من الصعب تحديد العائد المطلوب على كلا النوعين من الأصول .

١/٤ ـ التقييم المستند على معايير وأساليب متنوعة :

ويهدف الاستناد إلى هذا المدخل من التقييم المستند على معايير وأساليب متنوعة إلى الحصول على العديد من تقديرات للسعر العادل للبنك محل الاندماج لاستخدامها فى المفاوضات مع الجانب الآخر بمرونة كبيرة والحصول على أكبر المكاسب من عملية الاندماج المصرفى ومن أهم هذه المعايير والأساليب : [١].

---

(١) انظر فى تفاصيل تلك المعايير والأساليب إلى د. طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ذكره ، ص ص ١٢٤ ـ ١٣٤ .

١/٤/١ ـ علاوة القيمة الدفترية Bremium to Book Value

وفى هذه الحالة يكون أساس تسعير الأسهم عند الاندماج المصرفى هو القيمة الدفترية ، وتتحدد القيمة الدفترية للسهم الواحد عن طريق قسمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية على عدد الأسهم المتداولة ، وترتكز القيمة الدفترية لحقوق الملكية على القيم الموجودة فى ميزانية البنك وتساوى القيمة الدفترية لأصول البنك ـ القيمة الدفترية لخصوم البنك ويتم إضافة علاوة القيمة الدفترية للسهم عند اتمام عملية الاندماج المصرفى ، على أن يتم مقارنة علاوة القيمة الدفترية فى صفحة معينة مع سعر السهم المعروض على المساهمين فى البنك المستهدف ومع القيمة الدفترية لأسهم البنك المستهدف ، فإذا افترضنا أن

س س : سعر السوق للسهم المعروض على البنك المستهدف .

ق د : القيمة الدفترية للسهم فى البنك المستهدف .

فإن علاوة القيمة الدفترية = $\frac{\text{س س ـ ق د}}{\text{ق د}}$

وبالتالى إذا افترضنا أن القيمة الدفترية لسهم البنك المستهدف هى ٢٠ جنيه وبعرض البنك الدامج ٢٦ جنيه للسهم فإن :

علاوة القيمة الدفترية = $\frac{\text{٢٦ ـ ٢٠}}{\text{٢٠}}$ × ١٠٠٪ = ٣٠٪

على أن يتم مقارنة هذه العلاوة إن أمكن بعمليات الاندماج الناجحة والتى حدثت قبل عرض الاندماج الحالى لمؤسسات مصرفية مماثلة ، واستنتاج السعر العادل للبنك المستهدف إذا تم تطبيق نفس العلاوة التى تعبر عن الزيادة عن القيمة الدفترية الممنوحة لحملة اسهم البنك المستهدف ، ويتحدد سعر السوق للبنك المستهدف باستخدام العلاوة الممنوحة فى ظل عمليات اندماج لبنوك مناظرة على النحو التالى .

سعر السوق للسهم = سعر السوق للسهم × القيمة الدفترية للسهم فى البنك المستهدف

القيمة الدفترية للسهم للعمليات المناظرة

فإذا كان متوسط العلاوة (الزيادة على العمليات المقارنة هو ٨٠٪ فإن متوسط سعر الشراء ووفقا لمضاعف القيمة الدفترية سوف يساوى ١٫٨ وسعر العملية للبنك المستهدف يجب أن يساوى ٢٦ جنيه (١٫٨ × ٢٠ جنيه) كما فى المثال السابق ويمكن أن تتضمن شروط الاندماج عملية تبادل الأسهم من خلال حصول مساهمى البنك المستهدف على عدد مناسب من أسهم البنك الدامج وحسب نسبة الاستبدال التى تحدد طبقاً للصيغة التالية

نسبة الاستبدال = سعر السوق للسهم للبنك المستهدف

سعر السوق للسهم للبنك الدامج

= القيمة الدفترية لسهم البنك المستهدف × (١ + العلاوة)

سعر السوق للسهم للبنك الدامج

ولا يخفى ما لهذا المدخل من مشاكل تتلخص فى أن القيمة الدفترية يمكن أن تكون مضللة لأن القيمة السوقية للأصول والخصوم ربما تختلف عن تلك التى تظهر فى القوائم المالية الدفترية ، كذلك يتم تجاهل الأنشطة خارج الميزانية .

١/٤/٢ ـ علاوة القيمة الدفترية المعدلة Premium to Adjusted Book Value

ويأتى هذا المدخل ، لعلاج المشكلات التى قد تظهر فى المعيار أو الأسلوب السابق مباشرة حيث يكون من المناسب أن تقوم بحساب القيمة الدفترية المعدلة بحقوق الملكية للبنك المستهدف والتى تعالج أخطاء القياس السابق الإشارة إليها عن ارتفاع مدخل القيمة الدفترية فقط ، وإذا عقدنا مقارنة بين سعر السوق مقابل القيمة الدفترية المعدلة فإن ذلك يقدم لنا مقياساً جيداً للعلاوة المدفوعة .

وربما تكون القيمة الدفترية المعدلة أكبر أو أقل من القيمة الدفترية ويمكن

الحصول على القيمة الدفترية المعدلة من خلال الإضافة أو الطرح من القيمة الدفترية الواردة فى الميزانية وذلك حسب تعديلات البنوك التالية

١/١/٤/١ ـ التغيير فى احتياطى خسائر الفروض :

فإذا كانت نوعية الأصول أقل من المسجلة فإن احتياطى خسائر الفروض يجب تعديله بزيادة هذا الاحتياطى والعكس صحيح

٢/١/٤/١ ـ التغيير فى القيمة السوقية للاستثمارات :

حيث يتم تسجيل محفظة الاستثمارات بالتكلفة ، فإذا اختلفت القيمة السوقية للأوراق المالية عن التكلفة بنتيجة ارتفاع أو انخفاض معدلات الفائدة ، فإنه يجب تعديل القيمة الدفترية بذلك التغيرات .

٣/١/٤/١ ـ التغير فى قيم الأصول الأخرى :

قد يمتلك البنك عقارات وأصول أخرى لها قيمة سوقية تختلف تمامًا عن التكلفة التى تظهر فى الميزانية ، ومن ثم فإذا كانت القيمة السوقية أعلى من القيمة الدفترية فإنه يجب إضافة الفرق إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية .

٤/١/٤/١ ـ قيمة الأنشطة خارج الميزانية :

فإذا كانت هذه الأنشطة قابلة لتقدير قيمتها السوقية فإنها يجب أن تضاف إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية .

٥/١/٤/١ ـ قيمة الودائع الأساسية :

حيث تدخل القيمة التى تضيفها الودائع الأساسية ضمن المزايا الأخرى عند تقييم البنك .

وبنفس أسلوب تقدير علاوة القيمة الدفترية السابق الإشارة إليها أمكن أن نصل

إلى قيمة العلاوة المضافة للقيمة الدفترية المعدل من خلال الصيغة التالية =

$$\frac{\text{س س} - \text{ق ع}}{\text{ق ع}}$$

حيث س س : سعر السوق للسهم المعروض على البنك المستهدف .

ق ع : القيمة الدفترية المعدلة للسهم فى البنك المستهدف .

فإذا كان سعر السوق للسهم المعروض على البنك المستهدف ٢٥ جنيه والقيمة الدفترية المعدلة للسهم فى البنك المستهدف ٢٠ جنيه فإن

$$\text{العلاوة المضافة للقيمة الدفترية المعدلة} = \frac{٢٥ - ٢٠}{٢٠} \times ١٠٠\% = ٢٥\%$$

ولكى تطبق هذا الأسلوب على عمليات الاندماج الجديد (أو الاستحواذ)فإنه يجب أن نكون قادرين على تقدير القيمة الدفترية المعدلة لبنوك مستهدفة تمت فيها عمليات اندماج بنجاح ، وبعد ذلك يتم تطبيق معدل العلاوة على تقدير القيمة الدفترية المعدلة للبنك المستهدف محل الدراسة وهكذا فإن سعر الاندماج فى ظل طريقة القيمة الدفترية المعدلة يتحدد كما يلى :ـ

$$\text{سعر السوق للسهم} = \frac{\text{سعر السوق للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم فى عمليات الأندماج المناظرة}} \times \text{القيمة الدفترية المعدلة للسهم فى البنك المستهدف}$$

$$\text{ونسبة الاستبدال} = \frac{\text{سعر السوق للسهم للبنك المستهدف}}{\text{سعر السوق للسهم للبنك الدامج}}$$

$$= \frac{\text{القيمة الدفترية المعدلة لسهم البنك المستهدف} \times (١ + \text{العلاوة})}{\text{سعر السوق للسهم للبنك الدامج}}$$

فإذا كانت القيمة الدفترية المعدلة لسهم البنك المستهدف ٢٠ جنيه والعلاوة الإضافية ٢٥ ٪ وسعر السوق للسهم للبنك الدامج ٧٥ جنيه

$$\text{فإن نسبة الاستبدال} = \frac{٢٠ \times (١ + ٢٥\%)}{٧٥} = \frac{١}{٣}$$

وهذا يعنى أن كل مساهم فى البنك المستهدف سوف يحصل على سهم واحد من اللنك الدامج مقابل كل ثلاثة أسهم يمتلكها .

٣/٤/١ ـ مضاعف سعر السهم لربحيته (P/E)

Price to Earning's Share

حيث يفضل العديد من الخبراء أن يركزوا على المكاسب بدلا من تم الميزانية وذلك عند تقديرهم لسعر لاسوق الذى يتم دفعه لمساهمى البنك المستهدف . ومن ثم يصبح المتغير الأساسى هى ربحية السهم الواحد للبنك المستهدف .

ويتضمن هذا المدخل فى التقييم حساب متوسط سعر الشراء إلى نسبة المضاعف وذلك لعمليات اندماج ناجحة لأنواع مماثلة من البنوك ، وباستخدام متوسط نسبة المضاعف فى عمليات الاندماج المماثلة وربحية السهم الواحد للبنك المستهدف ، يمكن التوصل إلى سعر السهم لعملية الاندماج الحالية والذى يتحدد كما يلى :

سعر السوق للسهم للبنك المستهدف =

$$\frac{\text{سعر السوق للسهم} \times \text{ربحية السهم الواحد للبنك المستهدف}}{\text{ربحية السهم للعمليات المناظرة}}$$

وفى هذه الحالة فإن العلاوة تساوى

$$\text{العلاوة لربحية السهم الواحد} = \frac{\text{سعر السوق للسهم} - \text{ربحية السهم الواحد}}{\text{ربحية السهم الواحد}}$$

$$\text{ونسبة الاستبدال} = \frac{\text{سعر السوق للسهم للبنك المستهدف}}{\text{سعر السوق للسهم للبنك الدامج}}$$

$$= \frac{\text{ربحية السهم الواحد للبنك المستهدف (١ + العلاوة)}}{\text{سعر السوق للسهم للبنك الدامج}}$$

فإذا كان سعر السهم المنفذ فى صفقة اندماج حديثة هو ٨٠ جنيه وكانت ربحية

السهم الواحد للبنك المستهدف فى هذه الصفقة ١٠ جنيه وكانت ربحية السهم الواحد للبنك المستهدف فى الصفقة الجارى دراستها هى ٦ جنيه .

فإن حساب سعر السهم الذى يمكن تنفيذه فى عملية الاندماج الحالية التى يتم دراستها يتم تحديده كما يلى :

سعر السوق السهم للبنك المستهدف = ($\frac{٨٠}{١٠}$) × ٦ = ٨ × ٦ = ٤٨ جنيه

وتكون العلاوة = $\frac{٤٨ - ٦}{٦}$ = ٧ جنيه

وإذا تم الاتفاق على استبدال الأسهم بين البنك الدامج والبنك المندمج وكان سعر السوق للسهم للبنك الدامج هو ١٢٠ جنيه

فإن نسبة الاستبدال = $\frac{٦ \times (١ + ٧)}{١٢٠}$ = $\frac{٤٨}{١٢٠}$ = ٤ر

وهذا يعنى أن حملة الأسهم فى البنك المستهدف سوف يحصلون على أربعة أسهم من البنك الدامج مقابل عشرة أسهم مما يملكونه .

١/٤/٤ ـ التسعير وفقاً لسعر السهم السائد Price to Prevalling Stock Price

وتقوم هذه الطريقة على مقارنة سعر الشراء المعروض للسهم على البنك المستهدف على سعر السائد فى السوق ، ويكون هذا التقدير دقيق لأنه يفترض أن سعر السهم الجارى يعكس بدقة القيمة السوقية ، والواقع العملى يشير إلى غير ذلك ، فعلى سبيل المثال فى بعض الحالات قد لا يتم تداول أسهم البنك على نطاق واسع ، وبالتالى فإن السعر الحالى ربما يكون متقادماً ولا يعكس ظروف السوق الجارية .

١/٤/٥ ـ العائد على الاستثمار Peturn of Investment,

ينظر هذا المدخل إلى عملية شراء أسهم البنك على أنها عملية استثمار ، لذلك يتم مقارنة القيمة الحالية لحقوق الملكية المتوقعة والمخصومة لمعدل عائد البنك المستهدف

مع القيمة الجارية لحقوق الملكية ، فإذا كانت القيمة المخصومة أكبر من القيمة الجارية لحقوق المساهمين ، فإن معنى ذلك أن صافى القيمة الحالية لعملية شراء أسهم البنك المستهدف سوف تكون إيجابية ويحقق الاستثمار فيه الحد الأدنى من العائد المطلوب .

وتتحدد حقوق الملكية المتوقعة من خلال التنبؤ بالعائد على حقوق الملكية لمدة عشر سنوات على الأقل ، وبالطبع فإنه كلما طالت الفترة المستخدمة كلما زادت القيمة المقدرة خاصة إذا كانت التدفقات النقدية إيجابية .

والقيمة العملية لهذا الإجراء ، هو أنه يمدنا بتقدير القيمة الاقتصادية ومع ذلك فإن القيمة المقدرة أو العلاوة التى يتم دفعها لأسهم البنك المستهدف تكون أقل دقة من المداخل والمعايير الأخرى ، ويرجع السبب إلى أن التحليل لم يشمل سوى التدفقات النقدية المحققة ، وهكذا يتجاهل البائعون هذا التحليل عندما يمتلكون القوة السوقية المناسبة ، ويمكن أن يستخدم المشترى هذا التحليل لتقييم الزيادة الاقتصادية الفعلية والتى يمكن تبريرها فى صورة العائد المطلوب على الاستثمار .

٢ ـ التحديد الدقيق لأساليب سداد قيمة البنك المندمج :

تعتبر عملية اختيار حزمة أدوات سداد قيمة البنك المندمج من المراحل الحرجة فى عملية التفاوض على الاندماج حيث يتم اختيارها وفقًا لمعايير عديدة منها : أوضاع السيولة النقدية ، فارق الحجم النسبى بين البنك الدامج والبنك المندمج ، أفاق نمو ربحية سهم البنك الدامج بعد عملية الاندماج ، المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال .

ويمكن سداد القيمة إما نقداً ، أو مبادلة سهم بسهم أو تقديم سندات قابلة للتحول إلى أسهم ، سندات مصحوبة بحق الاكتتاب ، سندات عادية .. وفيما يلى تحليلا لأهم تلك الأساليب :ـ

١/٢ ـ العروض النقدية Cash Offers

من مزايا العروض النقدية بالنسبة لملاك البنك المندمج (البائعين) هى وضوح القيمة التى سيتم الحصول عليها على عكس أسلوب مبادلة سهم بسهم ـ الذى سيلى

مناقشته ـ الذى قد يعرضهم لتقلبات أسعار السهم السوقية وبالتالى التأثير على ثروتهم، خاصة وأن أسلوب مبادلة سهم بسهم يزيد من عرض أسهم البنك الدامج (المشترى) مما قد يسفر عن آثار مرغوبة على السعر للسهم .. فضلا عن أن الشراء نقداً يزيد من السيولة النقدية لدى البائعين بحيث يجعلهم فى وضع أفضل لتغيير محفظتهم الاستثمارية لمقابلة أى فرص متاحة .

أما عيوب ذلك الأسلوب بالنسبة للبائعين أهمها أن العروض النقدية تجعلهم خاضعين لضرائب الأرباح الرأسمالية التى قد تنشأ إذا كان سعر البيع أعلى من سعر الشراء ، بينما أسلوب مبادلة سهم بسهم يجنب البائعون تلك الضريبة حتى حدوث عملية بيع الأسهم المستبدلة .

أما مزايا العروض النقدية بالنسبة للبنك الدامج (المشترى) أنه يمثل أكثر الأساليب جاذبية لسرعة اتمام عملية الاندماج .. فضلا عن أنه سيترتب على الاندماج إضافة أصول البنك المندمج مما سيؤدى إلى زيادة عوائد البنك الدامج بدون زيادة عدد الأسهم بما يعنى زيادة ربحية السهم وانعكاس ذلك على مضاعفة الربحية P/E .

لكن العروض النقدية تؤدى إلى نقص السيولة لدى البنك الدامج ويزداد أثرها السلبى عند ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للسيولة الموجهة لتمويل العروض .

٢/٢ ـ مبادلة سهم بسهم Share For Share Exchange :

تتحدد مزايا أسلوب مبادلة السهم بسهم بالنسبة لملاك البنك المندمج (البائعين) فى تأجيل المحاسبة على ضريبة الأرباح الرأسمالية على الأسهم المستبدلة .. كذلك استمرار ملكيتهم والمشاركة فى أرباح البنك الدامج بعد الاندماج (مع إمكانية زيادة ربحية الأصول نتيجة لمزايا الاندماج) .. إلا أن دخول مساهمين جدد فى البنك الدامج قد يؤثر على مدى سيطرة مساهمى البنك الدامج ويزداد هذا الأثر مع ضيق الفارق النسبى بين حجمى البنكين ، كما أن زيادة العرض من عدد أسهم البنك الدامج نتيجة المبادلة يزيد من تذبذب التوقعات والمضاربات على سعر السوق للسهم .. خاصة فى ظل توقعات بانخفاض ربحية السهم (Dilution) نتيجة زيادة رأس المال

بقيمة الأسهم المستبدلة .

ويلاحظ أهمية عنصر التوقيت فى إجراء عملية المبادلة حيث من المفضل اتمام العملية فى فترة ارتفاع أسعار أسهم البنك الدامج فعلى سبيل المثال إذا تم تقدير البنك المندمج بمبلغ ١٠ مليون جنيه وأن سعر السهم للبنك الدامج ٥٠٠ جنيه ، هنا يتطلب الأمر مبادلة ٢٠٠٠٠ سهم أما فى حالة إنخفاض سعر السهم إلى ٢٥٠ جنيه يصبح عدد الأسهم المقدمة ٤٠٠٠٠ سهم .

٣/٢ ـ السندات القابلة للتحويل Convertible Loan Stock :

إن الحقوق والشروط الواردة فى السند القابل للتحويل هى ذاتها فى السندات العادية ، لكن حامل السند القابل للتحويل يتم النظر إليه كمساهم وكحامل لسند دين فى ذات الوقت ويرد شرط التحويل بالسندات اعتباراً من إصدار السند حتى تاريخ استهلاكه .. ويتم عادة تحديد سعر التحويل على أساس السعر السوقى الحالى بالإضافة إلى علاوة ، وتكون عدد الأسهم التى سيتم تحويلها حاصل قسمة قيمة السند على سعر التحويل ، وفى الغالب يكون التحويل ملزما إذا تعدى سعر السهم السوقى سعر التحويل وهذا الشرط بمثابة وضع سقف Cap لقيمة السهم .. وعند التحويل لن يقوم حائز السند بتقديم نقود ولكن سيقتصر الأمر على مبادلة السند بالسهم .

وتتحدد مزايا هذا الأسلوب فى توفير الظروف المناسبة لإصدار أسهم جديدة .. فقد تكون أوضاع السوق لا تسمح بذلك ولكن عند تحسن ظروف السوق وبخاصة عند زيادة ربحية السهم ينعكس ذلك على ارتفاع سعر السهم وبالتالى يصبح السند قد حل ميعاد تحويله لسهم عادى .. كما أن كوبون السند القابل للتحويل أقل من السندات العادية ويرجع ذلك إلى حق التحويل .. فضلا عن أنه فى حالات الاندماج يستخدم أسلوب السند القابل للتحويل لتحسين قيمة العرض المقدم مع تجنب أثر التعديل (Dilution) على ربحية السهم فى ذات الوقت .

٤/٢ ـ السندات المصحوبة بحقوق الاكتتاب :

تعطى السندات المصحوبة بحقوق الاكتتاب Loan Stock with Warrants

(Subscription Rigts) لحاملها حق الاكتتاب خلال فترة زمنية محددة وبسعر محدد مسبقا وهى لا يمكن أن تتحول إلى أسهم فى حد ذاتها ويستمر السند قائما حتى تاريخ استهلاكه ويسمى حق الاكتتاب « بالتعهد » Warrant وفى أغلب الأحيان تكون التعهدات منفصلة Detachable ويمكن تداولها بمفردها مما يسمح للمستثمرين المضاربين بالاستفادة من تقلبات سعر السوق لتنفيذ اختيار التعهد ، وفى حالة عدم تنفيذ اختيار التعهد خلال الفترة المذكورة يصبح لاغياً .

ويتيح هذا النوع من الأساليب السداد إمكانية إصدار السند بقيمة منخفضة للكوبونات مقارنة بالسندات القابل للتحول وهو توفير مستوى رافعة مالية طويلة الأجل Long Term Gearing حيث مع تنفيذ التعهد يتم زيادة رأس المال بقيمتها (مع استمرار السندات المصاحبة للتعهد حتى تاريخ استهلاكها) والتى يمكن استخدامها ـ الزيادة فى رأس المال ـ فى زيادة الرافعة المالية باللجوء إلى إصدار سندات جديدة .. بينما السندات القابلة للتحويل تغلب على طبيعتها الوصول إلى مستوى رافعة مالية قصيرة الأجل Short Term Gearing حيث مع إصدار السند تزيد الرافعة المالية وفى تاريخ التحويل تنخفض الرافعة المالية نظراً لاستبدال السندات بأسهم .

وهناك عوامل عديدة تساهم فى تحديد قيمة التعهد منها تاريخ نفاذ التعهد ، فكلما طال أجل التعهد ازدادت قيمته حيث يتيح فرص أكبر للمستثمر للمضاربة والدخول فى السوق فى التوقيت المناسب .. والعامل الثانى هو سعر التنفيذ فإذا كان السعر الحالى أكبر من سعر التنفيذ يصبح هذا التعهد مولداً لعوائد تتمثل فى الفارق بين القيمتين ، أما فى حالة أن سعر التنفيذ يفوق السعر الحالى للسهم فإن التعهد مازال يعطى فرصة لحامله " Hope Value " لتنفيذ التعهد مستقبلا لحين اجتياز سعر السوق سعر التنفيذ .

عاشراً : نظرة سريعة علي تجارب الاندماج المصرفي عالميًا ، عربيًا ، مصريًا :-

١ ـ الاندماج المصرفى عالميا :

سبقت الإشارة فى بداية الفصل إلى أن قيمة عمليات الاندماج المصرفى على

المستوى العالمى بلغت حوالى ٢ر٦ تريليون دولار بزيادة نسبتها ٥٤٪ عن عام ١٩٩٧ وقد بلغ نصيب الولايات المتحدة الأمريكية وحدها من قيمة عمليات الاندماج حوالى ١ر٦ تريليون تمثل حوالى ١٤٠٠ صفقة اندماج أما نصيب الاتحاد الأوربى فقد بلغ ٧٠٠ مليار دولار بزيادة ٣٠٪ عن قيمة صفقات الاندماج المصرفى عام ١٩٩٧ .

ونعود ونذكر أن عمليات الاندماج المصرفى عالميًا تشمل ليس فقط الاندماجات بين البنوك صغيرة وكبيرة ولكن شملت أيضا البنوك الكبيرة الحجم ولها مركزها التنافسى فى الأسواق المصرفية العالمية ، كما لم تقتصر عمليات الاندماج المصرفى على البنوك والمؤسسات المصرفية للدولة الواحدة فقط وداخل حدود هذه الدولة ، ولكن امتدت لتتم عبر الحدود بين البنوك والمؤسسات المصرفية فى دولة أخرى ، أى تتم بين بنكين أو مؤسستين مصرفيتين مختلفتى الجنسية Cross Border Mergers ، ولعل خير مثال على ذلك ما أعلن عنه مؤتمر عام ١٩٩٨ عن اندماج بنكى دويتش بنك الألمانى وبانكرز تراست الأمريكى وقد بلغت قيمة تلك العملية ٩ر٢ مليار دولار على أن يبدأ التنفيذ الفعلى للاندماج فى أبريل ١٩٩٩ ، وإذا كانت عمليات الاندماج المصرفى قد شملت العديد من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وغيرها ، فقد امتدت أيضا إلى الكثير من الدول النامية حيث شملت دول فى أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا ، وكذلك الدول الأسيوية مثل الصين وأندونيسيا وكوريا الجنوبية وغيرها .

وهكذا مع تسارع وتيرة العولمة ، فإن السوق المصرفية العالمية ستشهد المزيد من الاندماجات المصرفية عالميًا ، ومن ثم فإن الاندماجات المصرفية يمكن اعتبارها أحد ظواهر ونواتج العولمة حيث أن كل الأطراف المكونة للنظام الاقتصادى العالمى الجديد تسعى بقوة إلى تعزيز القدرة التنافسية فى السوق المصرفية العالمية التى باتت أكثر تحرراً انفتاحًا ، ومن ثم أصبحت فى حاجة إلى أن تكون أكثر اندماجا فى المجال المصرفى والخدمات المصرفية حتى تكون الكيانات المصرفية الوليدة من عمليات الاندماج المصرفى ، أكثر استقراراً واقتناصاً للفرص .

٢ ـ الاندماج المصرفى عربياً :

يبدو أن الجهاز المصرفى العربى فى ظل العولمة ، فى حاجة شديدة إلى المزيد من الاندماج المصرفى سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى الدول العربية فيما بينها وفى مجموعها ، حيث يمكن أن يكون الاندماج المصرفى العربى أحد الآليات الأساسية لتحقيق سوق مصرفية عربية مشتركة أكثر اندماجاً ومن ثم أكثر تكاملاً .

ونشير إلى ذلك فى البداية نظراً لأن القطاع المصرفى العربى يضم ٣٤٠ بنكا تجارياً (١) بالإضافة إلى ٦٣ بنكاً متخصصا بإجمالى أصول أو موجودات ٤٤٤٫٨ مليار دولار وهى تمثل أقل من ٥٩ ٪ من حجم دويتش بنك الألمانى الذى تصل أصوله نحو ٧٥٦ مليار دولار عام ١٩٩٧ والذى أعلن عن اندماجه مؤخرا مع بنك بانكرز تراست الأمريكى . وهذا يعنى أن البنوك العربية تحتاج إلى المزيد من الاندماج وتعزيز مجالات التعاون المصرفى العربى .

وتجدر الإشارة إلى أن حالات الاندماج المصرفى على المستوى العربى اقتصرت فقط على الوحدات المصرفية داخل الدولة الواحدة ولم تظهر اندماجات بين دولة عربية ودولة عربية أخرى .

والجدول التالى يشير إلى حالات الاندماج المصرفى عربياً كما جاء فى مجلة اتحاد المصارف العربية ، يناير ١٩٩٩ .

---

(١) منها ٩٧٠ بنكاً اجنبياً .

سنوات الاندماج	الدولة	عدد حالات الاندماج	البنك المندمج	البنك الرابح
١٩٩٣ ـ ١٩٩٩	لبنان	٢٣ حالة اندماج مصرفى	عدة بنوك	عدة بنوك
١٩٩٨	الأردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية للاستثمارات المالية	بنك فيلا ولبنان للاستثمار
١٩٩٤	سلطة عمان	حالة واحدة	البنك الأهلى العمانى	بنك مسقط
١٩٩٨	سلطنة عمان	حالة واحدة	بنك عمان والبحرين والكويت	بنك عمان لتجارى
١٩٩٨	تونس	حالة واحدة	بنك تونس الامارات للاستثمار	الاتحاد الدولى للبنوك
١٩٩٨	المغرب	حالة واحدة	البنك الشعبى المركزى	مجموعة البنوك الشعبية
١٩٩٧	السعودية	حالة واحدة	بنك القاهرة السعودى	البنك السعودى التجارى المتحد
١٩٩٩	السعودية	حالة واحدة	البنك السعودى المتحد	البنك السعودى الامريكى
١٩٩٩	البحرين	حالة واحدة	البنك السعودى العالمى	بنك الخليج الدولى

ويلاحظ من الجدول أن لبنان كانت أكثر الدول العربية فى حالات الاندماج المصرفى حيث بلغت عدد تلك الحالات حوالى ٢٣ حالة اندماج فى لبنان وحدها بينما حدثت عملية اندماج واحدة فى كل من تونس والمغرب ولابحرين ، كما أن هناك حالتى اندماج فى كل من سلطنة عمان والسعودية [١].

ومن الملاحظ أن عمليات الاندماج المصرفى على المستوى العربى تعتبر محددة للغاية ، بل أن الحجم النسبى لقيمة هذه العمليات مازال ضئيلاً بالمقارنة مع عمليات الاندماج المصرفى على المستوى العالمى إذ لم تتجاوز حصة المؤسسات المصرفية والمالية

(١) فيما عدا مصر لأننا سنخصص النقطة الأخيرة من هذا الفصل للإشارة إلى حالات الأندماج المصرفى فى مصر .

العربية من إجمالى عمليات الاندماج المصرفى العالمية ٥ر ٪ عام ١٩٩٧ ، بل أن نصيبها من عمليات الاندماج المصرفى فى الدول النامية يتراوح بين ٥ - ٧٪ وهو ما يؤكد مرة أخرى ضرورة احداث المزيد من عمليات الاندماج المصرفى العربى وبخاصة فيما بين البنوك العربية من الدول العربية لدولة غربية أخرى ويعتمد نجاح ذلك بشكل كبير على تذليل العقبات التى تقف حائلا دون اندماج البنوك العربية ويقوم اتحاد المصارف العربية بجهد كبير فى هذا المجال ، يتمثل فى :-

- العمل على توحيد المبادئ المحاسبية وقواعد ومعايير الرقابة وإداراتها .
- تنسيق التشريعات والأنظمة المصرفية فى الدول العربية المختلفة .
- العمل على إعداد مشروع افصاح مالى عربى موحد تسترشد به المؤسسات المصرفية والمالية العربية عند إعداد قوائمها المالية .
- تنشيط تبادل الخبرات المصرفية ، وتأهيل الكوادر البشرية بهدف استيعاب المستحدثات المصرفية والمالية المتلاحقة .

ويبدو أن المسألة تحتاج إلى جانب جهود اتحاد المصارف العربية ، مزيد من الجهد والتشجيع والتحفيز من جانب السلطات النقدية العربية لتفعيل عملية الاندماج والاسراع بها .

٣ - الاندماج المصرفى ، مصريًا :

تشير تجربة الاندماج المصرفى فى مصر أنها تأثرت بشكل واضح بالنظام الاقتصادى الذى كان يطبق ومدى تأثره بالمتغيرات المصرفية العالمية ، ففى الفترة من ١٩٦٣ - ١٩٧١ ، كانت معظم عمليات الاندماج المصرفى هى عمليات دمج مصرفى تمت فى عام ١٩٦٣ من خلال عمليات التأميم تأثراً بالتحول الاشتراكى حيث تم دمج كل من بنك مصر السويس والبنك الأهلى التجارى السعودى وبنك التضامن المالى وبنك سوارس فى بنك مصر ، والبنك التجارى الإيطالى والبنك الإيطالى المصرى وذى فرست ناشيونال أوف أمريكا والبنك التجارى اليونانى والبنك

المصرفى لتوظيف الأموال وبنك التجارة فى البنك الأهلى المصرى ، وبنك الاتحاد التجارى فى بنك القاهرة ، وبنك الجمهورية فى بنك بور سعيد .

وفى عام ١٩٧١ ومع بعض التحول للحرية الاقتصادية فقد أدمج بنك بور سعيد فى بنك مصر وهو دمج قسرى لأغراض التركز المصرفى وادمج بنك الائتمان العقارى فى البنك العقارى المصرى وهو دمج قسرى لأغراض التركز المصرفى أيضاً .

وتبقى الإشارة إلى الفترة من ١٩٩١ ـ ١٩٩٩ وهى عقد التسعينات التى شهدت تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى والتحول نحو آليات السوق والتحرر الاقتصادى والمالى وبداية اندماج الاقتصادى المصرى والجهاز المصرفى فى منظومة النظام الاقتصادى العالمية الجديد وبالتالى تزايد احتمالات تأثير العولمة على الجهاز المصرفى المصرى ، فإنه يمكن رصد الحالات التالية للاندماج المصرفى فى مصر خلال الفترة من ١٩٩١ ـ ١٩٩٩

سنوات الاندماج	البنك الدامج	البنك المندمج	نوع الاندماج
١٩٩١	البنك الوطنى للتنمية	ثلاث عشر بنكا من بنوك المحافظات للتنمية	ارادى (تركز مصرفى)
١٩٩٢	البنك الوطنى للتنمية	بنك الجيزة الوطنى للتنمية بنك الفيوم الوطنى للتنمية	إرادى (تركز مصرفى)
١٩٩٣	بنك مصر	بنك الاعتماد والتجارة مصر	قسرى (إفلاس)
١٩٩٨	البنك الأهلى المصرى	البنك العربى الأمريكى AAB ومقره نيويورك	استحواذ
يونيو ١٩٩٩	البنك العقارى العربى	البنك العقارى المصرى	قسرى (تركز مصرفى)

ومن الواضح أن تجربة الاندماج المصرفى فى مصر اشتملت على أربع أنواع من الاندماج المصرفى

- **النوع الأول** : وهو اندماج مصرفى إرادى لأغراض التركز المصرفى انتهت باندماج ١٥ بنكا من البنوك الوطنية للتنمية بالمحافظات المصرية فى البنك الوطنى للتنمية الذى كان يساهم فيها بنسبة ٥٠٪ من رأس المال وأصبحت تلك البنوك فى المحافظات فروعاً للمركز الرئيسى فى لاقاهرة ، وذلك بتوجيهات من مجلس الوزراء فى عام ١٩٩١ .

- **النوع الثانى** : وهى دمج قسرى بسبب الإفلاس حيث تم فى يناير ١٩٩٣ دمج بنك الاعتماد والتجارة فى بنك مصر لإنقاذ ٦٠ ألف مودع مصرى تضرروا بسبب انهيار بنك التجارة والاعتماد الدولى عام ١٩٩١ فتدخلت الدولة لحل هذه المشكلة من خلال تمويل عملية اندماج تكلفت ٢٠٠ مليون دولار .

- **النوع الثالث** : وهو اندماج بالاستحواذ ، حيث قام بذلك البنك الأهلى المصرى عندما استحوذ على البنك العربى الأمريكى AAB ومقره فى نيويورك.

- **النوع الرابع** : وهو دمج قسرى لأغراض التركز المصرفى لأن سوق العقارات يحتاج إلى وجود بنك عقارى مدعم برأسمال كبير يمكنه العمل بقوة وضخ التمويل اللازم لدعم الاستثمار العقارى بتكلفة منافسة ولأنه ثبت أن متوسط تكلفة الأموال التى تضخ فى البنوك التجارية للنشاط العقارى أقل من متوسط تكلفة الأموال فى البنوك العقارية ، فقد وافق مجلس إدارة البنك المركزى على دمج البنك العقارى المصرى فى البنك العقارى العربى لتصبح حقوق الملكية فى البنكين بعد الاندماج ٤٠٠ مليون جنيه ، حتى يتسنى للبنكين معًا أن ينافسا البنوك التجارية فى هذا المجال بحكم نشاطهما العقارى المتخصص .

وقد تم الدمج بناء على دراسات تفصيلية شملت ضمان حقوق

المودعين والدائنين للبنك المدمج وأية التزامات مستحقة للغير ووسائل تحقيق ذلك ، وقد جرى الاتفاق على الاحتفاظ باسم البنك العقارى العربى فى المرحلة الحالية نظراً لوجود فروع لهذا البنك فى الخارج تحمل اسم البنك العقارى العربى .

ومع تزايد التأثر بالعولمة فهناك بعض التوقعات تشير إلى احتمال :

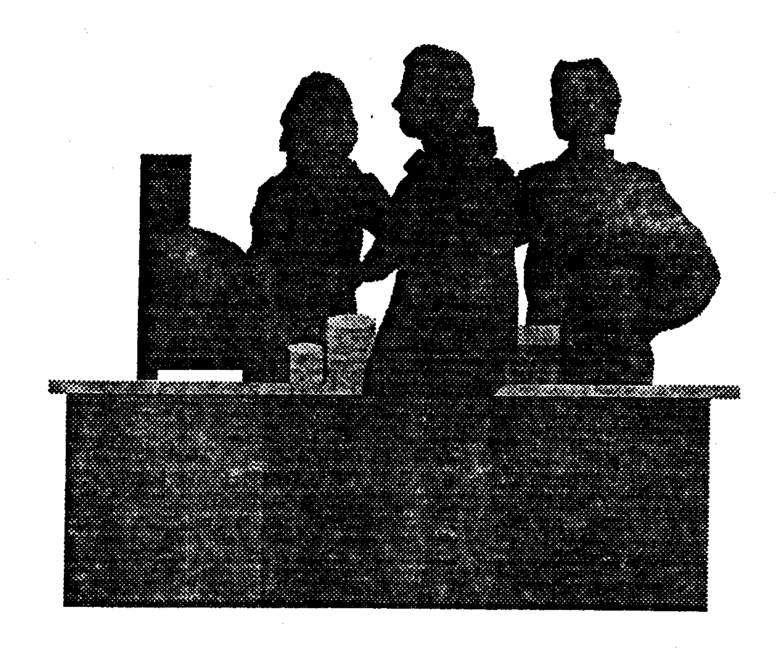
- اندماج بنك الإسكندرية والقاهرة فى البنك الأهلى المصرى ليكون ترتيب الكيان المصرفى الجديد بعد الاندماج عالميًا فى المرتبة ١٩٤ بعد أن كان البنك الأهلى المصرى ترتيبه وحده قبل الاندماج ٢٩٩ طبقا لبيانات ١٩٩٨ وبنك الإسكندرية كان ترتيبه ٦٣٢ والقاهرة ترتيبه ٦٤٤ .

- اندماج كل من البنك العربى الدولى وبنك مصر الدولى وبنك قناة السويس وبنك الدلتا الدولى فى البنك التجارى الدولى ليصبح ترتيب الكيان المصرفى الجديد عالميًا بعد الاندماج فى المرتبة ٢٥٣ بعد أن كان البنك التجارى الدولى ترتيبه وحده قبل الاندماج ٥٥٩ ، والبنك العربى الدولى ٦٢٢ وبنك مصر الدولى ٥٦٤ وقناة السويس ٩٨٧والدلتا الدولى بدون ترتيب .

- اندماج كل من البنك الوطنى للتنمية وبنك بور سعيد الوطنى للتنمية وبنك الدقهلية الوطنى للتنمية وبنك التجارة والتنمية وبنك النيل فى البنك الوطنى المصرى وهو كيان مصرفى يمكن استحداثه .

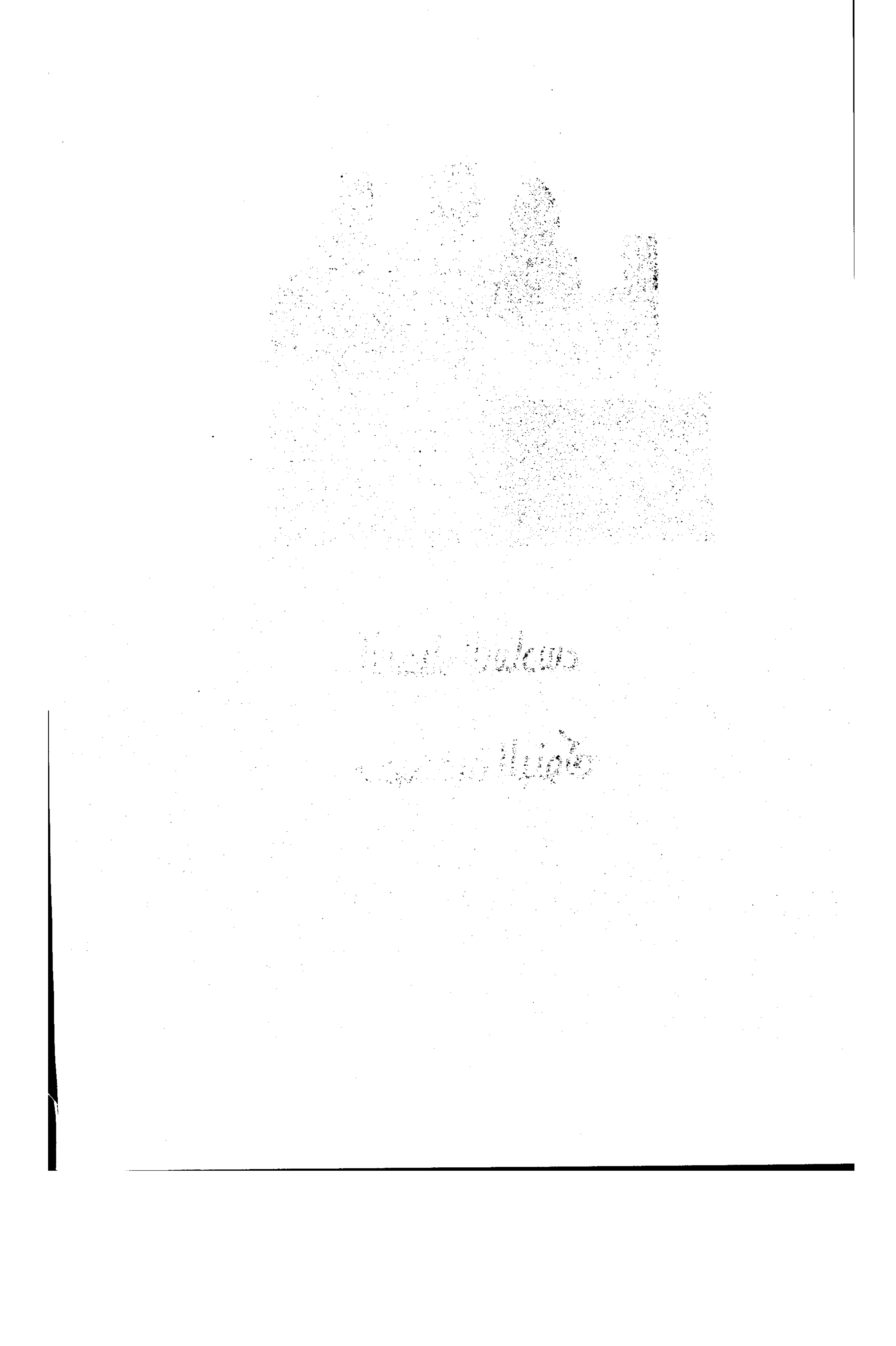
- اندماج بنك الإسكندرية التجارى والبحرى وشركة تنمية الصادرات فى البنك المصرى لتنمية الصادرات لتقارب النظم والأدوار المصرفية فى هذه البنوك وتحقيق وفورات الحجم الكبير

- اندماج كافة البنوك الأخرى فى بنك مصر ولكن بعد إعادة هيكلة بنك مصر ذاته وتحديثه وتطويره نحو العالمية .



الفصل السادس

خصخصة البنوك



الفصل السادس
خصخصة البنوك

يأتى تناول موضوع خصخصة البنوك ضمن الانعكاسات والتغيرات الأساسية التى أحدثتها العولمة على الجهاز المصرفى ومن ثم أصبح من الموضوعات الأساسية التى يجب التعامل معها فى مجال اقتصاديات البنوك لما له من تأثير واضح على تلك الاقتصاديات فى الوقت الحاضر وفى المستقبل .

ومن الضرورى الإشارة إلى أن هذا المدخل إلى مناقشة وتحليل خصخصة البنوك سيحتاج التعامل معه فى إطار تجريبى من خلال ما أسفرت عنه التجربة المصرية كنموذج لأحد الدول النامية الناهضة ، حيث بدأ الحديث والتعامل مع خصخصة البنوك فى إطار عدد من التغيرات الهامة التى مر بها الاقتصاد المصرى ، فمن ناحية التأثر بالعولمة فقد وقعت مصر على اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية والمالية فى ديسمبر ١٩٩٧ على أن يبدأ تطبيقها فى بداية عام ١٩٩٩ وبموجب هذا الاتفاق تلتزم مصر بالقيام بفتح الأسواق المالية والبنوك والخدمات المالية عمومًا أمام المستثمرين من الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق . وتلتزم مصر بموجب هذه الاتفاقية بالسماح بملكية أجنبية بنسبة ١٠٠ ٪ من رأسمال بنك محلى ، ومن ناحية أخرى فقد تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولى على خصخصة أحد البنوك العامة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى يطبق منذ عام ١٩٩١/٩٠ والذى يتضمن ضمن مكوناته برنامجـــا للخصخصة يتم تطبيقه على شركات قطاع الأعمال العام فيما عدا البنوك وقطـــاع البترول والإنتاج الحربى وقناة السويس وغيرها.

وفى هذا الإطار صدرت عدة قوانين لتكون الأساس فيما بعد لخصخصة البنوك وهى القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ والقانون ٩٧ لسنة ١٩٩٦ الذى نص على أنه يجوز أن تزيد نسبة ما يملكه الأجانب فى رؤوس أموال البنوك المشتركة والخاصة على ٤٩ ٪ من رأس المال المصدر لأى بنك، وكذلك القانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٨ الذى سمح لمشاركة القطاع الخاص فى رؤوس أموال البنوك القطاع العام المملوك رأسمالها بالكامل للدولة

ويحتاج التعامل مع موضوع خصخصة البنوك أن يتناول هذا الفصل عدد من النقاط، التي تحاول أن تكشف النقاب عن المقصود بخصخصة البنوك فى التجربة المصرية ، والأبعاد المختلفة لهذا الاتجاه ، والأسباب والدوافع الرئيسية لذلك والأهداف المتوقع تحقيقها من خصخصة البنوك والإجراءات والشروط والضوابط اللازمة لنجاح تلك الخصخصة مع مناقشة موضوعية للجدل القائم حول خصخصة البنوك فى مصر .

أولاً : المقصود بخصخصة البنوك في التجربة المصرية

آثار الاتجاه نحو خصخصة البنوك فى التجربة المصرية جدلاً واسع النطاق حول المقصود بخصخصة البنوك من حيث الصورة التى يمكن تطبيقها على القطاع المصرفى، وهل ستكون بنفس الأساليب التى طبقت على شركات قطاع الأعمال العام فى برنامج الخصخصة المصرى وخاصة الشركات الصناعية أم أن هناك صورة أو أسلوب معين يجب تطبيقه فى مجال خصخصة البنوك المصرية مع الأخذ فى الاعتبار خصوصية وحساسية الجهاز المصرفى فى هذا المجال .

ومن ناحية أخرى يثار العديد من علامات الاستفهام حول الأبعاد المختلفة لخصخصة البنوك فى مصر .

والأهم من ذلك ، هل يوجد أساس تشريعى أو قانونى لخصخصة البنوك فى مصر، ليحدد لنا نطاق هذه الخصخصة ؟

وفى هذ الإطار يمكن تحديد المقصود بخصخصة البنوك فى مصر ، حيث يوجد نوعين عن خصخصة البنوك يحكمها أساس تشريعى أو قانونى ويمكن إيضاح ذلك من خلال التحليل التالى :

١ ـ خصخصة البنوك المشتركة :

يشير مفهوم خصخصة البنوك المشتركة إلى سعى الحكومة المصرية من خلال البنوك العامة وشركات التأمين التى تمتلكها إلى تقليص نسب مساهمتها فى جانب كبير من البنوك المشتركة إلى أقل من ٢٠ ٪ وأكثر ومن ثم بيع المساهمات فى هذه

البنوك جزئياً أو كليا مستخدمة فى ذلك سوق المال أو بالتحديد سوق الأوراق ا المالية أو البيع المباشر.

وتشير التجربة إلى أن خصخصة البنوك المشتركة بدأت عملياً فى مصر عام ١٩٩٤ حيث كان هناك ٢٧ بنكا كانت الملكية العامة تتراوح ما بين ٥١ ٪ و ٩٠ ٪ وجرى طرح أسهم تلك البنوك العامة للبيع تباعاً حتى أصبح الوضع يشير الآن إلى أنه لا يوجد سوى ٣بنوك مشتركة لا تتجاوز فيها ملكية البنوك العامة ٥١ ٪ ومنها البنك المصرى لتنمية الصادرات كما أن هناك بنكين تتراوح ملكية البنوك ؛ العامة فيها مابين ٢٠ ٪ و ٥٠ ٪ أما باقى البنوك المشتركة فقد تم بيع أسهم البنوك العامة فيها.

وتشير آخر البيانات المتاحة إلى أ ن اللجنة الوزارية للخصخصة فى اجتماعها شهر ابريل ١٩٩٨ قد وافقت على بيع حصة المال العام فى بنك قناة السويس وحصة البنك العقارى العربى وحصة المال العام فى بنك مصر الدولى وفى البنك المصرى الأمريكى وبنك التمويل السعودى كما تم التخلص من مساهمات المال العام فى كل من بنك العمال والبنك المصرى الخليجى وبنك الاسكندرية الكويت الدولى والبنك المصرى الوطنى وبنك مصر العربى العربى الأفريقى.

ويتضح مما سبق أن خصخصة البنوك المشتركة هى مرحلة سابقة للإقدام على خصخصة البنوك العامة الأربعة ومن ثم فإن خصخصة البنوك المشتركة تعتبر المرحلة الأولى من خصخصة البنوك فى مصر التى تبدأ بالتخلص من حصص مساهمة البنوك العامة فى البنوك المشتركة سواء من خلال البيع المباشر أو من خلال البيع فى البورصة.

٢- خصخصة البنوك العامة:

تشير توجهات السياسة الاقتصادية والقائمين على السياسة المصرفية والنقدية إلى أن الاتجاه الأكثر ترجيحاً فيما يتعلق بخصخصة البنوك العامة الأربعة، أى المقصود بخصخصة البنوك العامة الأربعة، هو توسيع قاعدة الملكية فى تلك البنوك من خلال طرح جزء من رأسمال تلك البنوك للبيع والتداول فى بورصة الأوراق المالية وبالتدريج بحيث لاتتجاوز النسبة المطروحة عن ٣٠ ٪ على مدى عشر سنوات تقريباً لخلق بيئة تنافسية فى السوق المصرفية وتحقيق كفاءة أكبر لتلك البنوك فى ظل العولمة.

ويتجه صانع القرار فى هذا المجال إلى اختيار أحد البنوك العامة ليكون بداية التجربة المصرية فى خصخصة البنوك العامة الأربعة، على أن يتم طرح أسهم البنك المقترح بعد إجراء عملية تقييم لأصول وخصوم هذا البنك وإعادة هيكلته وتأهيله لعملية الخصخصة ، على أن تكون أغلبية رأس المال للحكومة فى المرحلة الأولى ثم تزداد نسبة البيع للقطاع الخاص تدريجيا وأخذا فى الاعتبار التوازن والطاقة الاستيعابية لسوق رأس المال.

ومعنى ذلك أن خصخصة البنوك العامة عملية لن تتم إلا فى المدى المتوسط أو الطويل وستكون أقصاها فى شكل خصخصة جزئية بهدف توسيع قاعدة الملكية، وسيتم ذلك من خلال بورصة الأوراق المالية على ألا يزيد نسبة مساهمة الأفراد أو الشركات عن ٥ ٪ [١] مع عدم السماح بأى حال من الأحوال لمستثمر استراتيجى أو رئيسى أن يمتلك الحصة المطروحة كاملة أو حتى نسبة هامة منها نظراً لأن السوق المصرفية لا يلائمها أن تحدث سيطرة من أحد المستثمرين على صناعة القرار فى البنك المطروح للخصخصة.

ومن ثم فإن خصخصة البنوك العامة، لها ذاتيتها الخاصة ويجب التعامل معها. بآليات خاصة تناسب البيئة المصرية والأوضاع المصرفية لتلك البنوك ودورها الذى تلعبه فى الاقتصاد المصرفى والمرحلة التنموية التى يمر بها والأهداف الاقتصادية القومية التى يراد تحقيقها أخذا فى الاعتبار التكيف مع العولمة وتحدياتها مع الحرص التام على استمرار ا لتطوير فى أساليب ونظم العمل المصرفى والتكنولوجيا المصرفية وخدمة العملاء دون الإخلال بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا : الأساس القانونى لخصخصة البنوك:

يمكن القول أن هناك ثلاثة قوانين صدرت فى عقد التسعينات يمكن اعتبارها الأساس القانونى أو التشريعى التى يمكن أن تستند عليها عمليات خصخصة البنوك فى مصر وقد صدرت هذه القوانين تباعاً نظراً لوجود حاجة ملحة لاصدارها لأن البنوك العامة كانت بنوك خاصة قبل ذلك وتم تحويلها إلى بنوك عامة من خلال قوانين التأميم

---

(١) نحن نرى أن تكون ٥ ٪ بدلا من ١٠ ٪ كما هو موجود بالقوانين المشار اليها.

ومن ثم كان من الضرورى أن تصدر قوانين تتيح خصخصة تلك البنوك دون مشاكل فى المستقبل .

وفيما يلى إشارة إلى تلك القوانين :

١ ـ بمقتضى القانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ أصبح من حق محافظ البنك المركزى المصرى التصريح للبنوك الأجنبية بفتح مكاتب تمثيل لها فى مصر ، إذا لم يكن لها فروع بها ويجب أن تكون هذه البنوك الأجنبية خاضعة فى الدول التى توجد فيها لرقابة السلطة التنفيذية فى تلك الدول .

كما تضمن هذا القانون التصريح للبنوك وفروع البنوك الأجنبية التى يقتصر تعاملها على العملات الحرة، أن تتعامل بالعملة المحلية بشرط أن تتخذ تلك الفروع شلك شركة مساهمة مصرية.

٢- أما القانون ٩٧ لسنة ١٩٩٦ فقد نص على أنه يجوز أن تزيد نسبة مايملكه الأجانب فى رؤوس أموال البنوك المشتركة والخاصة على ٤٩ ٪ من رأس المال المصدر لأى بنك ، ويحظر على أى شخص طبيعى بغير طريق الميراث أو على أى شخص اعتبارى أن يمتلك ما يزيد على ١٠ ٪ من رأس مال أى بنك من البنوك إلا بعد موافقة البنك المركزى المصرى .

٣ ـ وهناك القانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٨ ، الذى سمح بمشاركة القطاع الخاص فى رؤوس أموال بنوك القطاع العام المملوك رأسمالها بالكامل للدولة ويسرى عليها نص القانون ٩٧ لسنة ١٩٩٦ ، السابق ذكره والخاص بفتح حدود ملكية الأجانب فى البنك لتزيد عن ٤٩ ٪ دون تحديد حد أقصى ، ووفقا لهذا القانون ، فإن مجلس إدارة البنك العام الذى يساهم القطاع الخاص المحلى أو الأجنبى فى رأسماله يتم تشكيله من عدد لا يقل عن خمسة ولا يجاوز خمسة عشر عضواً وتختار الجمعية العامة للبنك عدداً منهم بنسبة ما يملكه القطاع الخاص فى رأسمال البنك [1] ويصدر رئيس مجلس الوزراء قرار بتعيين باقى الأعضاء .

---

(١) مع حظر تملك أى شخص طبيعى بالشراء وبالميراث ما يزيد على ١٠ ٪ من إجمالى قيمة الأسهم وكذلك الشخص الاعتبارى .

وقد أثار القانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٨ جدلاً واسعًا فى الساحة الاقتصادية حول مستقبل القطاع المصرفى بعد الخصخصة نظراً لخصوصية الدور الذى تلعبه البنوك العامة فى مجال التنمية والإصلاح الاقتصادى وخاصة فى شقيه المالى والنقدى فضلاً عن دورها الكبير فى الظروف غير العادية مثل الأزمات أو الحروب حيث تعتمد عليها الحكومة بشكل رئيسى فى إدارة الأزمة، إلى جانب الدور الاجتماعى الذى تلعبه من خلال استيعابها لحجم كبير من العمالة وتمويل المشروعات الصغيرة وصرف المعاشات وغيرها ، والأهم من ذلك اختلاف خصخصة البنوك عن الخصخصة فى باقى المشروعات العامة الأخرى ، نظراً لتأثر الاقتصاد بشكل عام بمؤشراته الكلية المختلفة ، باداء البنوك العامة بالإضافة إلى وجود ظواهر خاصة بالعمل المصرفى فى مثل تداعى الخسائر وضرورات السيولة وضوابط استثمار وودائع الأفراد ، ومما زاد من حدة الجدل أن هذا القانون لم يضع حد أقصى لمساهمة القطاع الخاص المحلى والأجنبى فى البنوك العامة وذلك تنفيذاً لالتزامات مصر فى اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات المصرفية والمالية فى إطار منظمة التجارة العالمية وقد وقعت مصر تلك الاتفاقية الخاص بتحرير تجارة الخدمات المصرفية فى ديسمبر عام ١٩٩٧ ومعها ٧٠ دولة أعضاء منظمة التجارة العالمية .

ثالثًا : إجراءات خصخصة البنوك

يثير الجدل القائم حول خصخصة البنوك، التساؤلات حول الإجراءات الواجب اتباعها عند تطبيق برنامج لخصخصة البنوك ،و وسنحاول فيما يلى ، الإشارة إلى أهم الإجراءات التى اتبعت فى عدد من الدول النامية وكذلك الإجراءات التى أعلنت عنها الحكومة المصرية فى هذا المجال .

١ ـ إجراءات خصخصة البنوك في الدول النامية :

تشير تجارب بعض الدول النامية فى أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية إلى صعوبة وتعقد عملية خصخصة البنوك مقارنة بالمؤسسات غير المصرفية والمالية المملوكة للدولة ، وتعزى تلك الصعوبة بالدرجة الأولى إلى الإجراءات السابقة على عملية الخصخصة

المصاحبة لها والتالية عليها، ومن ثم تنبغى مناقشة هذه الاجراءات بعناية فائقة لضمان نجاحها، إذا ما عزمت الحكومة أو الدولة على القيام بتلك العملية، وقد تلخصت أهم إجراءات خصخصة تلك البنوك فى الإجراءات التالية:-

١/١ - إعداد الرأى العام ومناقشة الجوانب المختلفة لعملية خصخصة البنوك العامة.

٢/١ - إجراء التعديلات القانونية اللازمة لخصخصة البنوك .

٣/١ - التقييم الدقيق والموضوعى لاصول وخصوم البنوك .

٤/١ - إعادة هيكلة البنوك محل الخصخصة ومعالجة مشكلات القروض الراكدة وبحث إمكانية دمج بعض الوحدات المصرفية.

٥/١ - ضمان حقوق العاملين بالبنوك محل الخصخصة .

٦/١- اختيار الأسلوب الأمثل للخصخصة حيث هناك عدة أساليب فى هذا المجال هى:

١/٦/١ - الاكتتاب العام والطرح العام للأسهم ، عن طريق زيادة رأس مال البنك المطروح أو عدم زيادته .

٢/٦/١ - عقود الإدارة .

٣/٦/١- البيع لمستثمر رئيسى أو عدد من المستثمرين الرئيسين.

٤/٦/١ - مزيج من الاكتتاب العام أو الطرح العام وعقود الإدارة .

٥/٦/١- مزيج من الاكتتاب العام أو الطرح العام والبيع لمستثمر رئيسى أو مستثمرين رئيسيين.

٧/١ - تدعيم كفاءة الرقابة المصرفية والمالية من خلال :

١/٧/١ - تطوير التشريعات المنظمة لعمل البنوك .

٢/٧/١- إصدار قانون المنافسة ومنع الاحتكار.

٣/٧/١ - وضع ضوابط ملكية البنوك .

٤/٧/١ - دعم استقلال البنك المركزى وتدعيم قدرته الإشرافية لضمان قيامه بواجباته .

٢ ـ إجراءات وضوابط خصخصة البنك في التجربة المصرية .

لتبديد المخاوف التي نتجت عن صدور القانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٨ ، فقد أعلنت الحكومة المصرية عدد من الإجراءات والضوابط الخاصة التي تحكم برنامج خصخصة البنوك ، من أهمها .

١/٢ ـ أن خصخصة البنوك ستتم وفق أسس معينة حسب كل حالة منفرده .

٢/٢ ـ التدرج في خصخصة البنوك العامة بزيادة رؤوس أموالها عن طريق الاكتتاب العامة بحيث يكون نصيب القطاع الخاص في حدود نسبة لا تزيد عن ٣٠ ٪ من راس مال البنك لضمان عدم سيطرة فئه بعينها.

٣/٢ ـ وضع حدود قصوى للملكيات المساهمين المختلفين بحد أقصى ٣٠٪ من أسهم البنك .

٤/٢ ـ مراعاة التوازن في البورصة عند طرح أسهم البنوك العامة للاكتتاب العام بحيث لا تغطى أسهمها على أسهم قطاعات أخرى .

٥/٢ ـ توفير المزيد من الشفافية وتبنى حملة لاقناع الرأى العام المصرى بضرورة خصخصة البنوك كأداة هامة لجذب الاستثمار الخاص ورفع مستوى كفـــاءة الأداء خاصة في إطار قانوني وتشريعي يمنع وجود الاحتكار [١] .

٦/٢ـ استمرار فاعلية الرقابة المصرفية من خلال الحفـــاظ علـــى البنـــك المركزى قوياً مستقلاً والتحديث الدائم للإطار القـــانون والمؤسســـى الحاكم لهذه الرقابة.

ولذا جاء قرار الرئيس محمد حسنى مبارك باستقلالية البنك المركزى وتبعيته لمؤسسة الرئاسة ودعم سلطاته ووظائفه الرقابية والإشرافية في إطار الاتجاه العالمى لذلك وخاصة فيما يتعلق بتوصيات لجنة بازل في سويسرا والقمة المصرفية الدولية في ١٩٩٨.

---

(١) حق احتكار القلة.

٧/٢- وضع الضوابط الكفيلة بمنع التحايل حول زيادة نسبة التملك على ١٠٪ لمساهم واحد.

٨/٢- وضع الإجراءات الخاصة بتحول البنك من القطاع العام إلى القطاع الخاص بعد نسبة من الأسهم وتطبيق أحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى البنك محل الخصخصة وأهمها تنظيم البيانات التى يجب أن تعلمها الحكومة عن المالك وجنسيته ونسبة مشاركة فى الشركات التابعة له ونسبة مساهمة هذه الشركات فى البنوك، بحيث لاتزيد مساهمة الشخص الواحد وشركاته التابعة عن ١٠ ٪ حتى لايتم إحتكار أسهم البنوك.

٩/٢-أن طرح أى نسبة من البنوك العامة للجمهور يترتب عليه خروج البنك العام محل الخصخصة عن أحكام القطاع العام وخضوعه لاحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والخاص بالشركات المساهمة، وذلك على عكس الحال فى شركات قطاع الأعمال العام التى لاتتحول إلى القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ إلا بعد بيع ٥١ ٪ للقطاع الخاص.

١٠/٢- إن اجراءات التحول إلى قانون ١٥٩ سنة ١٩٨١ فيما يتعلق بالبنوك العامة تشمل دعوة الجمعية العمومية غير العادية لنظر النظام الجديد للبنك طبقا لأحكام قانون الشركات المساهمة ولائحته التنفيذية وبما يترتب عليه من إعادة تشكيل هيكل البنك فى أوضاعه الجديدة.

ومن ناحية أخرى فإن الحكومة المصرية اختارت البديل الأكثر سلامة وأمناً فى تنفيذ برنامج الخصخصة من خلال إعلانها أنها ستطرح أسهم الزيادة فى رأسمال تلك البنوك فى سوق المال وليس نسبة من الأسهم الحالية، وذلك على سبيل توسيع قاعدة الملكية، والتقليل من نسبة الحصة المباعة إلى اجمالى رأس مال البنك وذلك بعد تقييم أصول وخصوم البنك محل الخصخصة مع استبعاد أسلوب خصخصة الإدارة والبيع لمستثمر رئيسى اللذان لم يحظيا بالتأييد لعدم الرغبة فى تحقيق نوع من السيطرة

والاحتكار على قطاع حيوى بالنسبة الاقتصاد القومى، مع التأكيد في كل الأحوال على دعم دور البنك المركزى ليكون مواكباً لما تفرضه العولمة من تحديات ويكون مواكباً للتغيرات المحلية والعالمية.

رابعاً - الأبعاد المختلفة لخصخصة البنوك:

يمكن القول أنه في إطار الخصوصية التى يتسم بها النشاط المصرفى ومن ثم القطاع المصرفى فإن خصخصة البنوك لها العديد من الأبعاد التى يجب أخذها في الاعتبار عند تطبيق برنامج ناجح لخصخصة البنوك، حيث توجد أبعاد مختلفة تحكم عملية خصخصة البنوك لعل من أهمها:

١ - البعد الإداري :

ويتيح هذا البعد من أبعاد خصخصة البنوك، إمكانية التخلص من النظم الإدارية والتنظيمية المطبقة في ظل الملكية العامة، فبالرغم من تمتع البنوك العامة بميزة الفصل بين الملكية والإدارة ككيانات مساهمة، ومن ثم تتمتع بحرية اتخاذ القرارات التى تتلاءم مع أهداف البنك وسياساته الحالية والمستقبلية إلا أن هذه الحرية عادة ما تحد منها تعليمات حكومية لها تأثيرها على مجالات التوظيف واستثمار أموال البنوك فضلا عن عدم وجود الاستقلال التام لكل بنك في وضع سياسات العمالة والأجور وأنشطة الشراء والبيع والخدمات المصرفية المتنوعة، وتعطى خصخصة البنوك، إدارة البنك محل الخصخصة، مزيدا من الحرية في اتخاذ القرارات سواء في مجالات التوظيف والاستثمار وتجميع المدخرات وأداء الخدمات المصرفية أو المساهمة في دعم أسواق المال والنقد في ظل التوجه نحو المزيد من العولمة وتحرير تجارة الخدمات المصرفية.

ومن ناحية أخرى يشير البعد الإدارى إلى أن خصخصة البنوك تتجه إلى البدء باختيار البنوك الأضعف نسبيا ماليا وإداريا وبالتالى فإن ذلك يعتبر طوق النجاة للبنوك المتعثرة من خلال إدارة تتميز بالفعالية والكفاءة بعد الخصخصة.

بل أن البنوك الأخرى التى لم تمس من خلال خصخصة الملكية، فإنها ستتأثر بشكل إيجابى من خلال خصخصة الفكر المصرفى حيث تشير التجربة إلى أن هناك العديد من البنوك العامة التى حققت إداراتها نجاحا ملحوظا وملموسا وباهرا في مجالات التوظيف والاستثمار وجذب المدخرات وتنشيط المعاملات المالية في البورصة وتنويع المخاطر وحماية السيولة والربحية العالمية والارتقاء بإنتاجية العاملين وتطوير النظم والإجراءات وتبسيطها بشكل فعال.

ومن منظور أن النشاط المصرفى هو من الأنشطة التى يمكن أن يتعايش فيها العام والخاص كما حدث في التجربة المصرية، فهى في المنطقة من النشاط التى يتنافس فيها المتنافسون، فإن المسألة تحتاج إلى تحرير الإدارة وزيادة درجة استقلالها بعيدا عن التدخل الحكومى وهو ما يعنى أن تعمل الحكومة على وضع البنوك العامة والخاصة على قدم المساواة في مجال حرية اتخاذ القرار، وإخضاعها جميعا لعوامل المنافسة والتطوير المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفى حتى لو آلت المسألة إلى خصخصة الفكر المصرفى في حالة البنوك العامة التى ستبقى عامة مع خصخصة جزئية لها، فإن ذلك في النهاية يحسن من الأداء المصرفى بشكل عام ويزيد من فعالية وكفاءة الإدارة المصرفية في كل الأحوال.

٢- البعد التنموى للبنوك العامة وضرورة مراعاته:

لا يخفى على أحد الدور التنموى الذى لعبته البنوك العامة في مصر ودعمها لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والمساهمة الفعالة في برنامج الخصخصة للمشروعات الإنتاجية وتمويل المشروعات القومية العملاقة وتنشيط أسواق رأس المال وتحقيق التوازن المالى على مستوى الموازنة العامة للدولة وبخاصة فيما يتعلق بالنفقات الاستثمارية، بالإضافة إلى دورها الحيوى في جذب المدخرات المحلية مثل شهادات الاستثمار وتوجيهها إلى مجالات الاستثمار وفقا للأولويات المقررة في برنامج الإصلاح الاقتصادى.

ولا يخفى أيضا دور هذه البنوك العامة في دعم وتنشيط سوق الأوراق المالية وقيامها بوظائف البنوك الشاملة لصالح الحكومة.

ومن هذا المدخل يثير البعض المخاوف من أن هذا الدور وأن تلك الأعباء لا يمكن الاستغناء عنها في المرحلة الحالية، وأنها الأكثر قدرة من البنوك الخاصة في تنفيذ سياسات الحكومة المالية والنقدية وإدارة الأزمات التى يمكن أن تحدث، ولكن إذ نظرنا إلى التغيرات التى حدثت في مرحلة تطبيق الإصلاح الاقتصادى نجد أن مساهمة الدولة في ملكية وإدارة المشروعات العامة قد اتجهت إلى الانخفاض، ومن ثم انخفاض الأعباء التى كانت تتحملها الدولة والموازنة العامة للدورة، بل أن هناك تحولاً حدث في الوزن النسبى للاستثمارات حيث بلغت استثمارات القطاع الخاص ما يقرب من ٦٠% من إجمالى الاستثمارات القومية.

وكل هذه المؤشرات تسمح للدولة بخصخصة بعض البنوك العامة دون الإخلال بالدور الذى تلعبه البنوك العامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتصدى للأزمات الطارئة وتنفيذ السياسات النقدية والمالية ودعم برنامج الإصلاح الاقتصادى وكل ما هو مطلوب هو الاتفاق على أن خصخصة البنوك العامة لن تعنى إطلاقا نقل الملكية العامة بنسبة ١٠٠% إلى القطاع الخاص ولكن كما أكدنا مرارا أنها خصخصة جزئية لن تزيد عن ٣٠% وبشكل تدريجى وفى إطار ضوابط معينة كما أشرنا من قبل، والأهم أن هذه الضوابط لابد أن تراعى تحقيق المصالح الاقتصادية العليا للاقتصاد القومى عند اختيار أسلوب الخصخصة، وضمان حقوق العاملين والمجتمع ودون الإخلال بالتوازن النقدى والمالى على أن يتم ذلك كله في إطار مراقبة فعالة من البنك المركزى المصرى الذى يجب أن يكون لديه دائما الصلاحيات والاستقلالية اللازمة لضبط إيقاع العمل المصرفى في ظل الاتجاه إلى خصخصة البنوك.

٣- البعد الاجتماعى للبنوك العامة وكيفية التعامل معه:

فالبنوك العامة تتحمل ما يسمى بالمسئولية الاجتماعية من حيث حجم العمالة الكبيرة الموجودة في هذه البنوك بينما تتجه البنوك الخاصة إلى تطبيق تكنولوجيا الخدمات المصرفية وميكنة نظم العمل المصرفى في نفس الوقت الذى توخى البنوك العامة الحذر في هذا المجال.

ويشير البعض إلى أن خصخصة البنوك العامة قد تؤدى إلى الاستغناء عن بعض العمالة الزائدة المتراكمة من مرحلة التطبيق الاشتراكى في الستينات وأوائل السبعينات وفى ضوء التحول نحو إدخال المزيد من التكنولوجيا المصرفية.

ومن ناحية أخرى هناك الخدمات المصرفية ذات الطابع الاجتماعى مثل خدمة أصحاب المعاشات والنقابات العمالية، والمهنية، وكذلك خدمة صغار المستثمرين في المشروعات الصغيرة والحرفية والتعاونية التى تتيح لهم الحصول على الائتمان الميسر بدون ضمانات للمساهمة في علاج مشكلة البطالة وتجفيف منابع الإرهاب، وخاصة في صعيد مصر وغيرها من المناطق.

ويمكن علاج كل ذلك في حالة خصخصة البنوك من خلال الحفاظ على حقوق العاملين بعد الخصخصة بأساليب معروفة في هذا المجال مع وضع الضوابط اللازمة لعدم انتقاص الحقوق أو المكافآت أو الحوافز المختلفة وبما يمنع من النقل التعسفى أو أية مضايقات للعاملين بعد الخصخصة، بل يمكن وضع برامج تدريبية لرفع كفاءة العاملين والاستفادة القصوى من قدراقم.

٤- البعد الخاص باختيار الأسلوب المناسب لخصخصة البنوك:

يشير هذا البعد إلى أن صانع القرار أمامه أربع أساليب رئيسية لخصخصة أى بنك من البنوك العامة وعليه أن يختار الأسلوب والأنسب والأمثل منها، حيث طرحت الأساليب التالية للنقاش والجدل والاختيار:

الأسلوب الأول :- زيادة رأسمال البنك المختار للخصخصة ومن ثم زيادة رأس المال القائم، وأن تكون الزيادة مقتصرة على الأفراد أى القطاع الخاص من خلال الاكتتاب العام، ويتم تداولها في سوق الأوراق المالية مع مراعاة اختيار الوقت المناسب لطرح تلك الأسهم في البورصة حيث يجب أن ترتبط بحالة السوق، وهو ما سيؤدى إلى إقبال كثير من المتعاملين ويؤدى في نفس الوقت إلى تنشيط سوق الأوراق المالية.

ولا يحتاج هذا الأسلوب الدخول في إشكالية تقييم أصول البنك وخصومه لتحديد قيمة السهم الواحد،وفى نفس الوقت يؤدى إلى توفير موارد إضافية تساعد على توسيع حجم المعاملات وزيادة القدرة التنافسية أمام البنوك الأجنبية التى يمكن أن تأتى في ظل العولمة وتحرير الخدمات المصرفية.

الأسلوب الثانى : - طرح أسهم رأس المال الكلى للاكتتاب في ضوء أحكام قانون رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ومن ثم تقييم البنك المطروح للخصخصة وتحديد قيمة السهم الواحد، مع تخصيص نسبة من الأسهم للعاملين في البنك (١٠%) وأن يكون التقييم بمعرفة جهات متعددة تحت إشراف البنك المركزى المصرى ويكون البيع من خلال البورصة المصرية، بما يحمله من آثار إيجابية على حركة التعامل في البورصة التى لازالت بحاجة إلى أسهم جديدة، حيث أن أسهم البنوك المشتركة التى خصخصت هى الأكثر نشاطا عام ١٩٧، ١٩٩٨.

الأسلوب الثالث : - والخاص بخصخصة الإدارة مع الاحتفاظ بالملكية العامة لرأس المال رغبة في الاستفادة من الوفورات والمزايا الإدارية والضرورية للنجاح في المنافسة المصرفية مع استمرار حصول الدولة على الفائض السنوى من الأرباح دون التدخل في الأعمال الإدارية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر.

الأسلوب الرابع : - البيع لمستثمر رئيسى طالما أن البنك المركزى يتمتع بالقوة والاستقلال والفعالية في ضبط إيقاع السوق النقدى والمالى وحماية أموال المودعين وضبط المعروض النقدى والسيولة والقيام بالرقابة الفعالة على البنوك واختلفت الآراء في جنسية المستثمر الرئيسى، حيث حبذ البعض البيع للمصريين فقط خوفا من سيطرة الأجانب، كما أن المستثمر الأجنبى عادة ما يلجأ إلى تحويل

الأرباح إلى الخارج ولإبعاد استثمارها داخل البلاد ويهتم بالأرباح المادية فقط دون المبالاة بالاعتبارات القومية.

وعلى النقيض من ذلك يدعو البعض إلى البيع لمستثمر استراتيجي بشرط أن يكون أجنبيا، للاستفادة بما لديه من تكنولوجيا مصرفية وضمان نجاح البنك مع الالتزام بتطويرها فنيا أو تكنولوجيا مع الاتفاق على البرامج التدريبية لرفع كفاءة العاملين وتطوير النظم المتبعة في العمل ويستشهد في هذا المجال بأن بنك أمريكي أنفق حوالى مليار دولار على دراسة وتطوير نظم العمل في البنك، بل يقترح البعض في هذا المجال أن يكون البيع لأحد البنوك العالمية متعددة الجنسيات التى لديها تفوق تكنولوجي وقدرة على التحكم في السوق المصرفى الدولى في ظل العولمة مما يؤدى إلى زيادة القيمة السوقية لسهم البنك ويستشهد في هذا المجال بتجربة فرنسا في خصخصة البنوك التى تعتمد على البيع لمستثمر استراتيجي يختاره مجلس الوزراء الفرنسي وفقا لمعايير معينة سبق الإشارة إليها.

وإذا كان لنا من تعليق فإن الأسلوب الخاص بالمستثمر الرئيسى مرفوض في رأينا تماما في البيئة المصرية، خوفا من سيطرة الأجانب وتهديد الأمن الاقتصادى القومى بالإضافة إلى أننا من المقتنعين بالخصخصة الجزئية للبنك العام محل الخصخصة بحيث لا تزيد عملية الطرح بأى حال من الأحوال عن ٣٠% من رأس مال البنك وألا يزيد ما يساهم به الفرد الواحد أو الشخص الاعتبارى عن ٥% من رأس المال المطروح، وبالتالى سيكون الأسلوب الخاص بتوسيع قاعدة الملكية هو الأفضل من وجهة نظرنا وبالتدريج ومن خلال بورصة الأوراق المالية وفى هذا الإطار يمكن أن يحدث تطوير العمل المصرفى وزيادة القدرات التنافسية، بل والتكيف مع العولمة إذا ما ربطنا ذلك بالاتجاه نحو الاندماج المصرفى الذى سبق أن ناقشناه تفصيلا في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

٥- البعد الزمنى لخصخصة البنوك :

وهناك اتجاهان رئيسيان فيما يتعلق بالبعد الزمنى لخصخصة البنوك

٥/١- الاتجاه الأول : حيث يرى البعض تأجيل خصخصة البنوك تماماً؛ لحين الانتهاء من خصخصة المشروعات الإنتاجية وغير الإنتاجية مثل بعض الهيئات الاقتصادية كالاتصالات مثلا، وهو ما يتيح فك الاشتباك المالى بين هذه المشروعات والبنوك، حيث أن خصخصة الأولى تؤدى إلى سداد مديونياتها إلى البنوك البالغة تقريبا ٧٥ مليار جنيه، ومن ثم تحسن أوضاع البنوك نتيجة حصولها على موارد مالية جديدة تؤدى إلى تقييم مرتفع لأسهم البنك بالإضافة إلى مراعاة الطاقة الاستيعابية لسوق رأس المال التى لازالت سوق ناشئة تستكمل بنيتها الأساسية وهو ما يمنع من حدوث انهيار في الأسعار بالبورصة.

٥/٢- الاتجاه الثانى : يحبذ خصخصة البنوك في مرحلة مبكرة، دون التأجيل، من خلال خطة هادئة وتدريجية، للوصول إلى الكيانات المصرفية الكبرى، مع أحداث توازن داخل سوق رأس المال، بحيث يكون رواج أسهم البنوك على حساب أسهم القطاعات الأخرى ويدعم ذلك الرأى إلى وجود بنك مركزى مصرى قوى ومستقل.

وفى رأيننا أنه لا توجد أساسا مفاضلة بين الاتجاهين حيث أننا اتفقنا من قبل أن خصخصة البنوك هى خصخصة جزئية وتدريجية وفق ضوابط معينة وتحت إشراف البنك المركزى وفى ظل اختيار بنك عام واحد يطرح للخصخصة بأسلوب توسيع الملكية على أن تقيم التجربة بعد ذلك، وهذا المدخل لا يمثل مشكلة سواء لسوق رأس المال أو لدور البنك المطروح في عملية التنمية أو علاج مشكلة المديونية المستحقة على المشروعات الإنتاجية للبنوك حيث تمكن الإنفاق على تسوية هذه المديونية سواء لحساب المشترين لأسهم البنك وفى وضعه الجديد أو للدولة ممثلة في وزارة المالية أو البنك المركزى.

٦- البعد القانوني لخصخصة البنوك :

وقد أثير البعد القانوني عندما أحالت الحكومة إلى مجلس الشعب مشروع قانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٨ الذى يؤدى إلى تعديل قانون البنوك بما سمح لعملية الخصخصة، وكانت تبريرات ذلك على النحو التالي:

١/٦- أن البنوك العامة في حاجة إلى تعديل تشريعى لخصخصتها نظرا لأنها لم تخرج من أوضاعها القديمة إلى القانون ٢٠٣ مثلما حدث للشركات الإنتاجية المطروحة للخصخصة.

٢/٦- أن البنوك العامة كانت بنوكا خاصة قبل تأميمها بقانون التطبيق الاشتراكى، وهو ما يوجب صدور قانون لتعديل القانون السابق ويسمح بخصخصة البنوك.

٣/٦- أن خصخصة البنوك العامة سوف يتبعه تغير في الشكل القانوني الحالى الذى يجعل للبنوك العامة جمعية عمومية برئاسة محافظ البنك المركزى كما أن لكل بنك مجلس إدارة معين بواسطة كل من وزارة الاقتصاد والبنك المركزى، ومن ثم حدوث تعديل تشريعى يتناسب مع خصخصة البنوك العامة وذلك بعكس بنوك الاستثمار والأعمال التى يمكن بيعها في أى وقت دون تعديل قانوني باعتبارها غير مملوكة بالكامل للحكومة وتساهم فيها البنوك العامة فقط وتستطيع بيع حصتها في رأس المال حينما تريد.

وإذا تعمقنا في طبيعة القانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٨، والضوابط التى طرحتها الحكومة بعد ذلك نجد أن البعد القانوني لخصخصة البنوك تمت مراعاته إلى حد كبير.

خامساً :- الأسباب والدوافع الرئيسية لخصخصة البنوك:

لعل المتأمل للتحليلات السابقة في هذا الفصل يستنبط ويكتشف أن هناك العديد من الأسباب والدوافع الرئيسية لخصخصة البنوك لعل من أهمها :

١- زوال دوافع الملكية العامة للبنوك في ظل العولمة، وهذه ظاهرة واضحة على الكثير من الاقتصاديات، النامية حيث أبرزت العولمة والتحرر الاقتصادى المصاحب لها، أن التدخل الكبير للدولة في النشاط الاقتصادى كان كابحا للنشاط المالى بصفة عامة

والجهاز المصرفى بصفة خاصة.

فقبل العولمة استخدمت البنوك كأحد الأدوات الرئيسية لكبح القطاع المالى من خلال الملكية العامة للبنوك ، وبالتالى كانت هناك سيطرة إدارية تحكمية فى أسعار الفائدة وهياكلها وتم فرض سقوف على أسعار الإقراض والاقتراض ، وتم دعم أسعار الفائدة على القروض الموجهة للقطاعات ذات الأولوية بالخصم، بل تدخلت الحكومة بشكل سافر فى توظيف الائتمان لمشروعات بعينها وفرضت ضرائب كثيرة عالية فى شكل معدل احتياطى قانونى مرتفع بما يتجاوز اعتبارات الرقابة المالية، بل تدخلت الحكومة فى تكوين محافظ الأوراق المالية للبنوك.

وبعد مرحلة معينة تزايدت الإثار السلبية لهذا التدخل الكبير فى أعمال البنوك مثل قصور استجابة هيكل أسعار الفائدة لمتغيرات السوق وضعف دور الوساطة المالية الرسمية، وتدنى تكلفة الاقراض مما شجع على الإفراط فى الاقراض من الجهاز المصرفى وارتفاع معدلات التضخم وتراكم الديون المتعثرة حيث كان توظيف الائتمان يتم إدارياً، وتزايد الفساد داخل البنوك العامة بالإضافة إلى تزايد العمالة الزائدة، واختلاط الأهداف المالية والاقتصادية لبعض البنوك العامة كمؤسسات تهدف إلى الربح بأهداف سياسية واجتماعية.

وقد كشفت العولمة والتحرير المالى من خلال برامج الإصلاح الاقتصادى عن ضرورة تخفيف القيود والتدخلات الحكومية التى تضعها وتمارسها تجاه البنوك العامة.

٢- مواجهة التحديات والمتغيرات التى تواجه العمل المصرفى فى ظل العولمة مثل:-

٢/١- تغير طبيعة النشاط المصرفى بعد تراجع أهمية الخدمات المصرفية التقليدية وظهور أنشطة جديدة فى إطار مايسمى بالبنوك الشاملة ، مثل الصرافة الاستثمارية وإدارة الأصول والتوريق وخدمات التأمين.

٢/٢- تزايد اتجاه المؤسسات غير المصرفية إلى اقتحام العمل المصرفى كمنافس فى البنوك وخاصة فى مجال شراء الفواتير بالجملة وتقديم خدمات حفظ

حسابات وتحصيل ديون العميل والحماية من مخاطر الائتمان وإصـدار السـندات والأسهم في سوق المال مما أدى إلى تناقص نسبة الإقراض من البنوك.

٣/٢- تزايد اتجاه الأفراد إلى تحويل مدخراتهم في البنوك إلى أدوات اسـتثمار في سـوق المال بشكل مباشر أو من خلال صناديق الاستثمار سـواء التابعـة للبنـوك أو الشركات.

٤/٢- التوسع في الخدمات الالكترونية المصرفية مثل تنفيذ العمليات المصرفية باسـتخدام التليفون ببصمة الصوت أو عبر شبكة الأنترنت.

٥/٢- انتشار ظاهرة التكتل والاندماج المصرفي في تكوين كيانات مصرفية عملاقة.

٣- معاناة البنوك التجارية العامة من بعض المشاكل وأهمها أن معدل العائد على حقـوق الملكية كان ١٠% وهو أقل من مثيله في القطاع الخاص المصرف حيـث وصـل إلى ٢٠% عام ١٩٩٨، بالإضافة إلى ارتفاع العمالة في البنوك العامة بالمقارنة بـالبنوك الخاصة.

٤- توقيع مصر اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية والمالية في ديسمبر ١٩٩٧ ضمن ٧٠ دولة أعضاء منظمة التجارة العالمية، مما أدى إلى وضع سقف زمني للتحرير، حيث الـتزمت مصر ضمن مجموعة من الدول النامية السماح بملكية أجنبية لبنك محلى ١٠٠%.

٥- تحقيق عدد من الجوانب الإيجابية مثل الوصول إلى تطبيق البنوك الشـاملة وتعميـق المشاركة في الثورة المصرفية العالمية وضخ رؤوس أمـوال جديـدة وتطويـر الإدارة والارتفاع بمستوى كفاءة العاملين وزيادة الإنتاجية وتحسين الخدمات المصرفية وتوسيع النطاق الجغرافى والوعى للخدمات والأنشطة مع تطويرها وتحديثها بصفـة مسـتمرة وإيجاد فرص أفضل للاستثمار وتقليل معدلات المخاطرة وتنمية سوق رأس المال.

٦- تأتى خصخصة البنوك في إطار المنظومة التشريعية الجديدة التى تنطبق مـع المرحلـة الثالثة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى وتعلن للعالم في ظل العولمة أن مصـر في مرحلـة جديدة من الانطلاقة الاقتصادية الجديدة نحو المزيد من التكيف مع العولمـة في إطـار آليات السوق وتطبيق السياسات التى تضمن سلامة المعاملات المصرفية والمالية وتجنيب العديد من التغيرات والوفورات والأزمـات والتجـاوزات الـتى كشـفت عنـها

الانهيارات التى حدثت في جنوب شرق آسيا، وبالتالى الاندماج في النظام الاقتصادى العالمى الجديد دون مخاطر ومشاكل تعوق تقدم الاقتصاد القومى.

٧- خصخصة البنوك تعد أحد المداخل الرئيسية الضرورية للبدء في تطوير الجهاز المصرفى وزيادة الكفاءة المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفى المصرى وبخاصة إذا طبقت من خلال نموذج الخصخصة الجزئى التدريجى الذى تمت الإشارة إليه أكثر من مرة.

سادسا : الأهداف المتوقع تحقيقها من خصخصة البنوك:

بالإضافة إلى الدوافع المختلفة لخصخصة البنوك، هناك العديد من الأهداف التى من المتوقع تحقيقها من هذا النوع من الخصخصة لعل من أهمها :-

١- تعميق المنافسة فى السوق المصرفية وتحسين الأداء المصرفى :

حيث لا يمكن فهم خصخصة البنوك إلا إذا كانت تهدف إلى زيادة المنافسة بين البنوك وتعميق تلك المنافسة وهو ما يؤدى إلى خفض هامش الوساطة المالية، بل أن التنافس المتزايد بين البنوك سوف يدفعها إلى توجيه الائتمان المصرفى نحو المشروعات الأكثر إنتاجية والأكثر ربحية، وهو ما قد يساعد في إعادة تخصيص الائتمان المصرفى بالاستناد إلى المعايير الاقتصادية السليمة.

وتعكس المنافسة المصرفية تحسين في الأداء المصرفى في اتجاهات عديدة سواء في ابتكار واستحداث خدمات مصرفية جديدة، أو في امتلاك القدرات التنافسية التى تعنى تقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية وبسعر تنافسى وفى أسرع وقت ممكن، وهو ما يزيد من القدرات التنافسية للبنوك المصرية تجاه المنافسة العالمية في ظل العولمة.

٢- تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية :

في إطار أن أسهم البنوك عادة تلقى ثقة كبيرة من المتعاملين في البورصة وتزايد عمليات التداول عليها، فإن خصخصة البنوك العامة تساعد من خلال طرح أسهمها في سوق الأوراق المالية على زيادة المعروض من الأوراق المالية ومن ثم زيادة سعة السوق وتعميقها وتطويرها، كما أن طرح أسهم البنوك للاكتتاب العام يعمل على توسيع قاعدة

الملكية لأفراد المجتمع مما قد يشجع على زيادة مدخراتهم لاستثمارها في شراء تلك الأسـهم ويجعل عملية تحويل الملكية العامة للبنوك بشكل جزئى إلى الملكية الخاصة عملية تمر بسـهولة ويسر.

٣- تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية :

لقد أوضحنا قبل ذلك، أن خصخصة البنـوك تتيـح حريـة الإدارة في اتخـاذ القرارات سواء في مجال الاستثمار أو أداء الخدمات المصرفية أو المساهمة في دعم أسواق المال والنقد، فالبنوك تخضع لعوامل المنافسة والتطوير المستمر في تكنولوجيا العمل المصرف، وهى في حاجة شديدة إلى تحرير الإدارة وزيادة درجة استقلالها بعيدا عن التدخل الحكومى، حيث اتضح أن البنوك المشتركة وبنوك الاستثمار والأعمال وفروع البنوك الأجنبيـة تسـتقطب أفضل العناصر البشرية المتاحة لدى البنوك العامة، وكل ذلك يتيح أداء الخدمات المصرفيـة بكفاءة أعلى.

٤- ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية :

فمن المتوقع أن تخفيض سيطرة الدولة على البنوك العامة قد يدفـع الحكومـة إلى ترشيد إنفاقها العام، كما أن خصخصة البنوك تتيح إدارة السياسة النقدية بطريق غير مباشرة مثل استخدام عمليات السوق المفتوحة، وبكفاءة أكبر في ظل وجود سـوق أوراق ماليـة متطورة.

سابعا : شروط وضوابط نجاح خصخصة البنوك:

إذا كان هناك أسباب ودوافع وأهداف لخصخصة البنوك العامة فإن هناك العديـد من المحاذير والضوابط التى تكفل نجاح خصخصة البنوك لعل من أهمها :

١- لا خصخصة للبنوك بدون إعادة هيكلة شاملة للبنوك محل الخصخصة.

٢- أن تكون الخصخصة جزئية وتتم تدريجيا، وخاصة أن هيكل القطاع المصرف حاليا يضم كل أنواع الملكية في البنوك وأن القوانين الحالية لا تحـول بـين القطاع الخاص والمحلى والأجنبى في تملك البنوك في مصر أو تأسـيس بنـوك جديدة، وفى ضوء الدور الهام الذى تقوم به البنوك التجارية العامة في التنميـة

الاقتصادية والاجتماعية فإننا نرى أن تظل الحكومة متملكة القــدر الأكــبر من الجهاز المصرفى للحفاظ على استمرار هذا الدور وتزايده.

٣- أن تتم خصخصة البنوك دون السماح لسيطرة الأجانب على البنوك المصرية، وهو ما سبق أن عالجناه من قبل.

٤- ضرورة تأكيد استقلالية البنك المركزى وزيادة قوته بفاعلية، فالخصخصــة يجب أن تتم بما لا يخل بضروريات الرقابة على المؤسسات المصرفية والمالية.

٥- أن خصخصة البنوك العامة إذا كانت ستتم تدريجيا وجزئيا فإنه يصبح مــن الضرورى العمل على خصخصة البنوك المشتركة تماما والسير في خصخصــة البنوك العامة بالتوازى مع خصخصة المشروعات الإنتاجية.

٦- أن الأسلوب الأفضل لخصخصة البنوك هو القائم على توسيع قاعدة الملكيــة من خلال الاكتتاب العام.

٧- ضرورة الإسراع بإصدار قانون دعم المنافسة ومنع الاحتكار الذى يطبق أيضا في هذه الحالة على القطاع المصرفى.

٨- تفعيل نظام التأمين على الودائع حتى تزداد قدرة البنوك على المنافسة وتحقيــق الأرباح ومواجهة المخاطر، وزيادة ثقة المودعين في الجهاز المصرفى ككل.

٩- أن يحتفظ البنك المركزى باحتياطيات مرتفعة من النقد الأجنبى لمواجهــة أى صدمات أو أزمات في سعر الصرف وتلبية احتياجات البنــوك مــن النقــد الأجنبى.

١٠- العمل على تطوير الجهاز المصرفة ليكون أكثر تكيفا مع العولمة من خــلال التوسع فى استخدام أحدث أدوات التقنية المصرفية سواء على مستوى تأديــة الأنشطة الداخلية للبنك أو على مستوى تقديم الخدمات المصرفية وبالتــالى لابد أن يسير برنامج خصخصة البنوك تدريجيا مع إعداد رؤية موحدة للجهاز المصرفى للتطوير التكنولوجى، وهو ما يؤكد الدور الهــام المتوقــع للبنــك المركزى لوضع تلك الرؤية موضع التنفيذ.

وعموما المسألة تحتاج إلى دراسات تحليلية لهيكل الجهاز المصرفى والوضع المالى ونمط الملكية المتوقع وإعداد سيناريو لتوقع تأثير عملية الخصخصة على السوق والسهم بالبورصة بالإضافة إلى تأثير ذلك على التطورات الإقليمية والعالمية والقدرة التنافسية للبنوك في المستقبل، وفى كل الأحوال فإن المسألة تحتاج إلى احتفاظ الدولة بقوة تصويتية عالية سواء عن طريق حصتها في رأس المال أو عن طريق آليات جدية مثل السهم الذهبى الذى له قوة اعتراض في التصويت كما هو متبع في العديد من الدول المتقدمة.

والمهم هو وضع مثل تلك الضوابط الكفيلة بأن تحقق الخصخصة في القطاع المصرفى الهدف منها وخاصة فيما يتعلق بتحسين الأداء وتطوير الخدمة المصرفية وزيادة الإنتاجية وسلامة المعاملات وزيادة القدرة التنافسية في ظل العولمة.

ولا ننسى أن البنوك العامة الأربعة لازالت تتمتع بنقاط قوة أكبر بكثير من نقاط الضعف، حيث تتمتع بقاعدة ودائع أساسية كبيرة ناتجة من الثقة التى يوليها الجمهور العريض لهذه البنوك نظرا لملكيتها للدولة، فهى تستحوذ على حوالى ٦٠% من الودائع، بالإضافة إلى أن كبر حجم البنوك العامة يمكنها من تقديم خدمات البنوك الشاملة وإدخال التقنية الحديثة بالإضافة إلى انتشار فروعها في كافة أنحاء البلاد وبما يمكنها من تحقيق وفورات الحجم والنطاق، ناهيك عن السمعة والشهرة التى اكتسبتها تلك البنوك باعتبارها بنوك راسخة وموثوق بها، بالإضافة إلى أن السنوات الأخيرة شهدت معدلات نمو في بنوك القطاع العام وتطوير في الأداء.

وإذا كانت هناك بعض نقاط الضعف مثل انخفاض مؤشرات الربحية بالمقارنة بالبنوك الخاصة، وزيادة حجم المخصصات الملزمة لمواجهة الخسائر، وعدم توافر المرونة الكافية لإدارة البنك في ضوء بعض التدخلات الحكومية غير المرغوبة، فإن كل ذلك يمكن علاجه في منظومة تطوير وإصلاح الجهاز المصرفى على أن تكون خصخصة البنوك هى أحد الأدوات الرئيسية لهذا التطوير والإصلاح من خلال اتفاقنا على أنها خصخصة جزئية تتم تدريجيا ومن خلال سوق الأوراق المالية وبالشروط والضوابط السابق الإشارة إليها لنصل إلى هيكل للجهاز المصرفى أكثر كفاءة وأكثر تنافسية وأكثر تكيفا مع العولمة المصرفية.

ويصبح الجدل الدائر حول خصخصة أو لا خصخصة البنوك لا معنى له بل السؤال الجدير بالإجابة عليه أكثر هو كيف تتم خصخصة البنوك في ظل العولمة، أى كيف نحسن من

اقتصاديات البنوك من خلال الخصخصة في ظل العولمة واحتدام المنافسة العالمية ؟ ولا مواجهة للمنافسة العالمية إلا إذا نجحنا في تحقيق وتعميق المنافسة المحلية.

وتشير الكثير من المؤشرات الإيجابية إلى صحة هذا الاتجاه، فبعد خصخصة البنوك المشتركة وتزايد المنافسة بين البنوك الخاصة والبنوك العامة الأربعة، فقد أسفرت تلك المنافسة عن المؤشرات الإيجابية التالية طبقا لأحدث تقرير في سبتمبر ١٩٩٩ :-

المؤشر الأول : أن خصخصة البنوك المشتركة أدى إلى تحول تاريخي من قبل الجهاز المصرفى في مصر خلال السنوات الأخيرة، حيث تراجع الوزن النسبى لبنوك القطاع العام داخل السوق ورغم استمرار سيطرتها على نصف النشاط المصرفى تقريبا. وهو ما أدى إلى زيادة حصة بنوك القطاع الخاص في السوق المصرفية على حساب حصة القطاع العام وهو اتجاه يتوقع الخبراء استمراره مع المزيد من خصخصة البنوك جزئيا وتدريجيا وبقاء النسبة الأكبر من الملكية في البنوك العامة تحت سيطرة الحكومة.

المؤشر الثانى : أن البنوك الأربعة الكبار انخفض نصيبها السوقى من ٥٨% من إجمالى الأصول في القطاع المصرفى و٦٢% من إجمالى أصول البنوك التجارية عام ١٩٩٤ إلى ٥٠% و٥٣% على التوالى عام ١٩٩٨.

المؤشر الثالث : تحقيق بنوك القطاع الخاص أداء أفضل من بنوك القطاع العام خلال الخمس سنوات الماضية انعكس في شكل مستوى الأرباح وعلى جودة الأصول (ديون سيئة أقل).

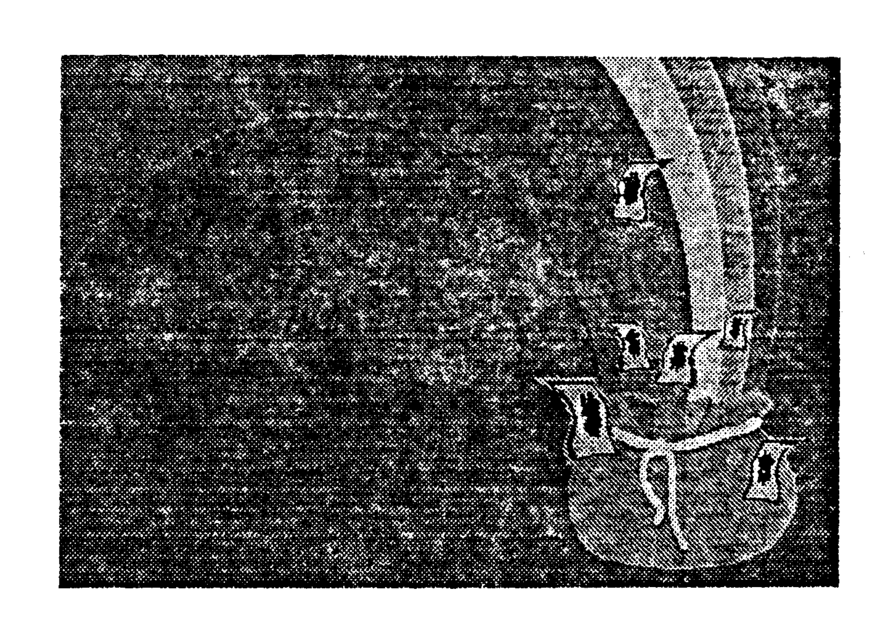
المؤشر الرابع : قيام بنوك القطاع الخاص باستثمارات أعلى في الموارد البشرية والبنية الأساسية.

المؤشر الخامس : ارتفاع نصيب بنوك القطاع الخاص في إجمالى قروض البنوك من ٤٤,٢% عام ١٩٩٦ إلى ٥٠,٢% عام ١٩٩٨. بل استطاعت أربعة من أكبر بنوك القطاع الخاص العاملة في مصر وهى التجارى الدولى والمصرى الأمريكى ومصر الدولى والأهلى سوسينه جنرال، تحقيق نمو في حجم القروض المقدمة بنحو ٢٨% في المتوسط بينما كان أعلى معدل نمو

القروض بنك قطاع عام هو بنك القاهرة، بنحو ١٩% ولم تنمو القروض بنك مصر سواء بنحو ٤% فقط في الفترة ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨.

المؤشر السادس : بالنسبة للودائع فقد ارتفع نصيب إجمالى بنوك القطاع الخاص من ٣٥,٣% من إجمالى الودائع بالجهاز المصرفى عام ١٩٩٦ إلى نحو ٣٩,٢ عام ١٩٩٨ وهو ما يعكس أيضا تزايد قدرة بنوك القطاع الخاص على جذب الودائع داخل السوق.

وفى كلمة أخيرة نقول أن النشاط المصرفى هو أحد الأنشطة التى يمكن أن يتنافس فيها العام والخاص وفى ذلك فليتنافس المتنافسون وهو ما يؤكده مرة أخرى أن خصخصة البنوك إذا عمقت المنافسة فهى أضمن نجاح لبرنامج الخصخصة في مجال البنوك وهو يؤيد رأينا مرة أخرى نحو تحبيذ خصخصة البنوك الجزئية المرحلية.



الفصل السابع

البنوك وغسيل الأموال في ظل العولمة

الفصل السابع

البنوك وغسيل الأموال

في ظل العولمة

تشير العديد من المؤشرات إلى تزايد ظاهرة غسيل الأموال كأحد المخاطر الكبيرة للعولمة وبخاصة العولمة المالية. حيث بلغت عمليات غسيل الأموال ٥,٢% من الناتج العالمى أى وصلت إلى حوالى ٢ تريليون دولار عام ١٩٩٨، فمع إلغاء الرقابة على الصرف وحرية دخول وخروج الأموال عبر الحدود الوطنية دون معرفة من جانب السلطات وانفتاح السوق المالى المحلى أمام المستثمرين الأجانب فقد انفتحت قنوات إضافية لغسيل الأموال القذرة Money Laundering ، تلك الأموال التى تحققت من خلال أرباح الاتجار في المخدرات وتهريب السلاح والمواد المحظورة وأعمال الدعارة والجريمة المنظمة، وسرقة البنوك وأعمال المافيا وتجارة الرقيق والفساد الإدارى والسياسى والرشوة والاختلاس والجاسوسية الدولية وغيرها من الأعمال غير المشروعة.

وبالتالى أصبح الوضع في ظل الاتجاه نحو العولمة يشير إلى أن الأشخاص الطبيعيين والمعنويين أكثر قدرة على نقل وتحويل كميات ضخمة من رأس المال من بلد لآخر دون عقبات أو تعقيدات كثيرة، ومن ثم تزايدت احتمالات ازدهار عمليات غسيل الأموال عبر البنوك والأجهزة المصرفية في مناطق متعددة في العالم في ظل العولمة.

ومن ثم يمكن القول أن عمليات غسيل الأموال أصبحت ظاهرة عالمية في عصر العولمة فرضت نفسها في السنوات القليلة الماضية وبصفة خاصة في عقد التسعينات في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، حتى أننا وجدنا ونحن في بداية القرن الحادى والعشرين أو الألفية الثالثة، أن الأمم المتحدة توجه تحذيراً شديداً للمجتمع الدولى من خلال تقريرا بالمستندات يرفع الراية الحمراء لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال القذرة التى تعددت طرق غسيلها، وأخذت تنفذ من الثغرات المصرفية في الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية الأخرى

وحولت بعض البنوك إلى بنوك خاصة جداً يقوم معظم نشاطها على هذه العمليات المجزية من ناحية الربحية، حيث أن ظروف المنافسة بين البنوك التجارية في الدول المختلفة والاتجـاه إلى تحرير التجارة والتحرير المالى ساهم في فتح الباب أمام نقل الأموال القذرة من دولة إلى دولة أخرى حيث ترحب البنوك بالأموال القادمة كودائع طائلة دون تحرى المشروعية طالمـا أن الأرباح التى تتحقق من المنافسة طائلة.

وليس بخاف على أحد ما حدث في بنك الاعتماد والتجارة الدولى بفروعه من انهيار نتيجة اتهام بنك انجلترا المركزى الأول بقيامه بعمليات غسيل الأموال ومن منظور مواجهـة هذه الظاهرة، بغض النظر عن الملابسات الأخرى الخاصة بهذا الموضوع.

وفى ضوء كل ذلك فإن تناول الأبعاد المختلفة لعمليات غسيل الأموال وعلاقتـها بالبنوك والجهاز المصرفى يعتبر من الموضوعات الهامة الجديدة بـالبحث والتحليـل ضمـن اقتصاديات البنوك في ظل العولمة. ومن ثم فإن هذا الفصل سيتناول عـدد مـن النقـاط الأساسية التى تشمل التعريف بعمليات غسيل الأموال وخصائصها وأسـبابها، والأبعـاد المختلفة للعلاقة بين الاقتصاد الخفى وغسيل الأموال وحجم الاقتصـاد الخفـى وغسـيل الأموال، وكذلك الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال بالإضافة إلى مراحل عمليـات غسيل الأموال وآلياتها، مع عرض بعض الأمثلة لعمليات غسيل الأموال الـتى تتـم مـن خلال البنوك ودور الجهاز المصرفى في مواجهة غسيل الأموال، مع إلقاء نظرة سريعة علـى كيفية مواجهة غسيل الأموال على المستوى المحلى والعالمى، وذلك من خلال التحليل التالى:

أولاً : التعريف بغسيل الأموال Money Laundering

لعل من الملاحظ أن هذا المصطلح المركب المسمى غسيل الأموال يعتبر من المفاهيم التى تستحوذ على اهتمام كل صانعى السياسات الاقتصادية وبـالتحديد القـائمين علـى السياسة النقدية والمصرفية سواء محلياً أو إقليمياً أو عالمياً، ورغم ذلك لا يوجد تعريف متفق عليه دولياً لعمليات غسيل الأموال إلا أن هناك العديد من التعريفات الإجرائية أو الوظيفية

التى يمكن عرضها نظراً لأهميتها الكبيرة في إيضاح هذا المفهوم أو المصطلح المركب لتلـــك العمليات، أى عمليات غسيل الأموال والتى يطلق عليها أيضا الجريمة البيضاء.

فهناك من يعرف "غسيل الأموال بأنها كل الإجراءات التى تتبع لتغيير صفة أمــوال تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة لتظهر كما لو كانت نشأت أصــــلا مـــن مصـــدر مشروع"(1).

وهناك تعريفاً أكثر تفصيلا يوصفها بأنها مجموعة العمليات المتداخلة لإخفاء المصـدر غير المشروع للأموال وإظهارها في صورة أموال متحصلة من مصدر مشــروع أو إخفـــاء وتمويه الطبيعة الحقيقية للأموال المكتسبة من الأنشطة المحظورة أو مصدرها أو ملكيتـــها، في محاولة لتغيير هوية الأموال غير المشروعة لتكون أموال تبدو في صورة مشروعة.

وكذلك تعريف عمليات غسيل الأموال بأنها العمليات التى يتم بمقتضاها اتخـاذ أى سبيل لإخفاء مصدر الأموال المحصلة من أعمال غير مشروعة ويجرمها القـــانون، ومحاولـــة إضفاء طابع المشروعية على تلك الأموال واستخدامها فيما يطلق عليه الاقتصاد الرسمـــى أو الظاهر، بل ويمكن استخدامها في تمويل تجارة غير مشروعة أيضا.

وفى إطار أنها جريمة بيضاء، تنتقل عبر الحدود الدولية، فتعرف جريمة غسيل الأموال على أنها جريمة دولية منظمة يقوم بمقتضاها أحد الأشخاص بإجراء سلسلة من العمليـــــات المالية المتلاحقة على أموال غير مشروعة نتجت عن أنشطة غير مشروعة يعـــاقب عليـــها تشريع دولة هذا الشخص مستعيناً بوسطاء كواجهة للتعامل مستغلاً مناخ الفســاد الإدارى وسرية حسابات البنوك بهدف تأمين حصيلة أمواله القذرة من الملاحقة الرقابية والأمنية.

أما تعريفنا لغسيل الأموال، فهو يتحدد على النحو التالى:-

---

(1) د. فؤاد شاكر، غسيل الأموال وأثره على الاقتصاد القومى، محاضرات معهد الدراسات المصرفية، البنك المركزى، القاهرة، ١٩٩٦، ص .

"غسيل الأموال هى عمليات متتابعة ومستمرة في محاولة متعمدة لإدخال الأموال القذرة الناتجة عن الأنشطة الخفية غير المشروعة التى تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفى، في دور النشاط الاقتصادى للاقتصاد الرسمى أو الظاهر لإكسابها صفة شرعية عبر الجهاز المصرفى وأجهزة الوساطة المالية الأخرى".

ومن الواضح أن هذا التعريف يشير بوضوح إلى أن تلك الأموال الناتجة عن الأنشطة غير المشروعة من خلال الاقتصاد الخفى هى أموال قذرة يسعى من حصلوا عليها لغسيلها أى إكسابها المشروعية، وهم يجدوا في معظم الأحيان أن استخدام القنوات المصرفية والمؤسسات المالية هو أفضل الوسائل لتنفيذ عمليات غسيل الأموال، من خلال العمليات المالية والتحويلات المصرفية للأموال الناتجة عن أنشطة غير مشروعة والتى يتم إيداعها في هذه البنوك وتجرى عليها العديد من العمليات للتعتيم وذلك بغرض تغيير الصفة غير المشروعة لتلك الأموال ووضع صعوبات كبيرة لتعقبها بواسطة السلطات الأمنية ومن ثم صعوبة التعرف على مصادرها، بل وإعادة الأموال غير المشروعة إلى الدول أو البلاد القادمة منها مرة أخرى بصفة جديدة ومشروعة بعد مازالت عنها أصابع الاتهام وأصبحت مغايرة لحقيقتها الأولى ليساعد في ذلك الثورة المعلوماتية والانترنيت والتكنولوجيا المصرفية والتحرير المالى، أى يساعد على ذلك العولمة بكل مظاهرها ومتغيراتها وآلياتها.

ومن ناحية أخرى فإن القائمين على عمليات غسيل الأموال استراتيجيتهم هجومية تجاه كل من يعمل في الاقتصاد الرسمى أو الظاهر، فهم يحاولون استقطاب ضعفاء النفوس لتسهيل تلك العمليات وهم يستغلون أيضا الحسابات السرية التى يكفلها الاقتصاد الرسمى أو المعلن في الكثير من الدول، وهم يستغلون أيضاً تفويض غيرهم لكى يستثمروا أموالهم وراءهم كواجهة للتعامل، حيث يقومون باستخدام الأموال المحولة بالصفة الجديدة المشروعة في أداء بعض الأنشطة مثل المساهمة في المشروعات الاستثمارية وشراء السلع المعمرة والمضاربات وشراء الأراضى والعقارات والذهب وغيرها من أنشطة الاقتصاد الظاهر أو الرسمى.

ثانياً – خصائص عمليات غسيل الأموال :

تكشف التعريفات السابقة وعلى وجه الخصوص التعريف الأخير الخاص بنا عن عدد من الخصائص التى تميز عمليات غسيل الأموال عن غيرها من الأنشطة المالية الأخرى والتى تؤثر علـى طبيعـة تحركاتهـا وأهدافهـا ، ومـن أهم هذه الخصائص ما يلى :–

١/٢ – إن عمليات غسيل الأموال تعد أنشطة مكملة لأنشطة رئيسية سابقة أسفرت عن تحصيل كمية من الأموال المشروعة غالبا أى الأموال القذرة الناتجة مـن أنشطة الاقتصاد الخفى، والتى تمثل ما بين ٥٠–٣٠٪ من هذا الاقتصاد الخفى الـذى يوجد فى معظم دول العالم بنسب مختلفة.

٢/٢ ـ تتسم عمليات غسيل الأموال بسرعة الانتشار الجغرافى فى ظل العولمة إذ أنها بعد أن ظلت متركزة ليس فقط فى عدد محدود من الدول حيث تنتشر فيها الأنشطة الخفية غير المشروعة نقل تجارة المخدرات والأنشطة الفسادية ، بل أيضا فى أيدى عدد محدود من الأفراد المحترفين لها داخل الدولة الواحدة، نجدها فى ظل العولمـة بدأت تنتشر جغرافيا بشكل كبير لتضم عددا أكبر مـن الـدول والأفـراد، فـهذه العمليات مثلا لم تعد تقف عند حدود الدول الرأسمالية المتقدمة ، بل امتدت لتشمل دولا نامية فى جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وكذلك فى أفريقيا ، بل أصبحت دول أخرى مثل شرق أوربا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقا مجالا خصبا لنمو تلك العمليات .

٣/٢ ـ ان عمليات غسيل الأموال فى ظل العولمة أصبحت تمتد أفقيا ، مستغلة فى ذلك مناخ التحرر الاقتصادى والمالى ، ومعنى ذلك أن عمليات غسيل الأموال التى كانت بدايتها محلية امتدت وأصبحت تكتسب أبعاداً عالمية أو دولية .

٤/٢ ـ تتواكب عمليات غسيل الأموال مع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ، حيث تشهد تلك العمليات تطوراً كبيراً فى تكنيكها مدفوعة فى ذلك بالتزايد الكبير فى حجم تلك الأموال والمتحصلات الناتجة عن الأنشطة الخفية وغير المشروعة ،

وكذلك بالتطور فى الوسائل التكنولوجية التى تستخدم فى نقل الأموال وتحويلها عبر الحدود. فهى بعد أن كانت تستخدم فى بناء مساجد أو التبرع للمدارس والجامعات، أخذت تستخدم فى ظل العولمة، فى عدة أنواع من أنشطة النقد الأجنبى والمضاربة على العملات وشراء العقارات والمعادن النفيسة، بل وصلت إلى البورصات لشراء الأسهم والسندات وإقامة المشروعات الاستثمارية أى دخلت فى عصب الاقتصاد الرسمى أو الظاهر.

٥/٢- ترتبط عمليات غسيل الأموال بعلاقة طردية بعمليات التحرير الاقتصادى والمالى، ومن ثم نمو القطاع الخاص حيث ذكر البنك الدولى فى تقريره ١٩٩٦، أن نمو القطاع الخاص يزداد معه احتمال فتح مسالك جديدة للإجرام الخاص وما تؤدى إليه من غسيل للأموال.

٦/٢- يزداد الاتجاه نحو عمليات غسيل الأموال دولياً مع ازدياد الاتجاه لتحرير التجارة العالمية حيث تستغل عمليات فتح الحدود والتحرر من القيود فى نقل الأموال القذرة عبر الحدود لتكون أكثر أماناً فى دول أخرى غير تلك التى مورست على أرضها الأنشطة الخفية غير المشروعة، وقد لوحظ ذلك مع قيام الاتحاد الأوربى وإقامة النافتا، وتزايد عمليات تحرير التجارة السلعية، وكذلك تحرير تجارة الخدمات وبخاصة الخدمات المصرفية والمالية.

٧/٢- أن عمليات غسيل الأموال التى تتم من خلال خبراء متخصصين على علم تام بقواعد الرقابة والإشراف فى الدول وما يوجد بها من ثغرات يمكن النفاذ منها، وعلى علم بفرص ومجالات الاستثمار والتوظيف والأصول التى توفر الأمان لهذه الأموال.

ومعنى ذلك أن عمليات غسيل الأموال لها المتخصصين فيها، وليسوا هم بالضرورة، الذين ارتكبوا الجرائم والأنشطة الخفية غير المشروعة التى نتجت عنها.

ثالثاً - الأسباب الرئيسية لعمليات غسيل الأموال:

فيما يبدو توجد العديد من الأسباب والدوافع وراء تزايد عمليات غسيل الأموال لعل من أهمها.

٣/١- البحث عن الأمان واكتساب الشرعية خشية المطاردة القانونية، وكلما ازدادت المتحصلات المتولدة عن الأنشطة غير المشروعية كلما زاد الدافع لغسلها بصفة عامة، وعبر الحدود بصفة خاصة.

٣/٢- احتدام المنافسة من البنوك فى ظل العولمة يفسر تزايد عمليات غسيل الأموال جزئياً، حيث يوجد تسابق محموم بين البنوك لجذب المزيد من العملاء وزيادة معدلات الأرباح من خلال فروق أسعار الفائدة وكذلك العملات المختلفة، ناهيك عن سقوط بعض موظفى البنوك من ضعاف النفوس فى براثن مجرمى عمليات غسيل الأموال.

٣/٣- من أهم أسباب تزايد حجم عمليات غسيل الأموال، انتشار التهرب الضريبى وانتشار القروض السيئة السمعة التى تخفى وراءها الفساد والرشوة وسرقة أموال البنوك.

٣/٤- انتشار الفساد فى مختلف الدول المتقدمة والدول النامية وبخاصة الفساد السياسى والإدارى.

٥- تباين التشريعات وقواعد الإشراف والرقابة بين الدول المختلفة مما يفتح المجال لوجود بعض الثغرات التى تستطيع أن تنفذ منها هذه الأموال القذرة، والتى يتم تنفيذها من خلال خبراء متخصصين ومحترفين.

٦- هناك بعض الدول التى تشجع عمليات غسيل الأموال والتى أعلنت عنها بعضها صراحة أنها على استعداد لتلقى الأموال القذرة المغسولة وتقدم لها التسهيلات الممكنة، بل لا تفرض عليها الضرائب وتعطيها إعفاءات تسمى بدول الجنات الضريبية Tax Havens . فعلى سبيل المثال مدينة ناسو عاصمة جزر البهاما والتى لا يزيد عدد سكانها عن ٢٥٠ ألف نسمة ويوجد بها أربعة آلاف بنك شبه متخصص فى تمويل تجارة السلاح التى تمثل ٥٥% من أنشطتها وتعد أهم مركز لغسيل الأموال فى العالم، وهناك جزر ودول أخرى غيرها.

٧- تزايد الاتجاه نحو التحرير الاقتصادى والمالى محليا فى إطار برامج الإصلاح الاقتصادى، وكذلك التحرير الاقصادى والمالى من خلال الالتزامات الدولية ضمن

منظومة تحرير التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية على وجه الخصوص فى إطار منظمة التجارة العالمية، حيث تسعى معظم الدول إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحرير الأسواق المالية لإحداث المزيد من الانتعاش والنمو الاقتصادى بغض النظر عن مخاطر تزايد عمليات غسيل الأموال.

٨- تزدد بعض الدول النامية فى وضع التشريعات والضوابط لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال المتزايدة خشية أن يكون ذلك متعارضاً مع العولمة وبخاصة العولمة المالية وتحرير تحركات رأس المال، بل الأكثر من ذلك فإن هذه الدول تتسابق فى منح حوافز الاستثمار والضمانات من أجل جذب المزيد من الأموال للاستثمار ظنا منها أن ذلك يعد كافيا لتحقق المزيد من التنمية والتقدم الاقتصادى بغض النظر عن أن تلك التدفقات مشروعة أو غير مشروعة.

٩- فى ظل الاتجاه نحو العولمة أصبح الأشخاص الطبيعيين والمعنويين أكثر قدرة على نقل وتحويل كميات ضخمة من رؤوس الأموال من بلد لآخر دون عقبات أو تعقيدات كثيرة تحول دون ذلك.

رابعاً – الأبعاد المختلفة للعلاقة بين غسيل الأموال والاقتصاد الخفى:

لعل التأمل فى ظاهرة غسيل الأموال يكشف النقاب عن وجود علاقة طردية بين الأموال القذرة التى يسعى المتعاملين فيها إلى غسيلها وبين نمو وتزايد الأنشطة الخفية Hiden activities التى تمارس فى إطار ما يعرف بالاقتصاد الخفى Under Ground Economy، والتى تشير إلى الأموال القذرة التى تتدفق بغزارة عبر قنوات الاقتصاد الخفى وقد تزايدت ظاهرة غسيل الأموال لتحد من محاولة القائمين على إدارة الاقتصاد الخفى إقامة علاقة تأخذ صفة الشرعية مع القائمين على إدارة الاقتصاد الظاهر المعلن وهكذا أصبحنا أمام علاقة مرتدة Feed Back بين أنشطة الاقتصاد الخفى وأنشطة الاقتصاد المعلن، بل تتحول فى التحليل الأخير إلى علاقة دائرية بين الاقتصاد الخفى وغسيل الأموال والاقتصاد المعلن بكل آثارها السلبية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى

السياسية ، ما لم يتم التحديد الدقيق لخريطة الأنشطة الخفية والأبعاد المختلفة للاقتصاد الخفى وعلاقته بعمليات غسيل الأموال ، وعلاقة الاثنين بالاقتصاد المعلن ، ومن هنا يتحدد الهدف من التحليل الدقيق للعلاقة بين الاقتصاد الخفى وغسيل الأموال والاقتصاد المعلن تساعد إلى حد كبير على بناء استراتيجية فعالة لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال .

١ ـ مفهوم الاقتصاد الخفى وعلاقته بالاقتصاد الظاهر :

١/١ ـ مفهوم الاقتصاد الخفى Under - ground Economy :

يمكن النظر إلى الاقتصاد الخفى على أنه « مجموعة من المعاملات والأنشطة الخفية غير الظاهرة وغير المحسوبة فى الحسابات الاقتصادية القومية ، وغير المسجلة سواء كانت غير مشروعة أو مشروعة » ولذلك يطلق على أنشطة الاقتصاد الخفى أحيانا ، الأنشطة السوداء Black activities وغير الرسمية Inoffical وغير النظامية Informal. ويتواجد الاقتصاد فى كل بلدان العالم المتقدم والنامى على حد سواء .

٣/١ ـ علاقة الاقتصاد بالاقتصاد الظاهر :

تتحدد طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الخفى ، والاقتصاد الظاهر المعلن ، من منظور أن الاقتصاد الخفى يتعايش جنبا إلى جنب مع الاقتصاد الظاهر الذى له صفة القانونية والعلنية ، فالاقتصاد الخفى موازيا للاقتصاد المعلن ، فأسواقه موازية للأسواق الظاهرة ، ومكوناته موازية لمكونات الاقتصاد الظاهر ، وأنشطته تخلق موازية ونابعة فى الغالب من الأنشطة الظاهرة فى الاقتصاد المعلن .

وبالتالى لا غرابة أن نلاحظ أن القائمين على إدارة الاقتصاد الخفى يسعون بكل ما أوتوا من أساليب لإقامة علاقة بين الأنشطة الاقتصادية الخفية التى يمارسونها ، وبين الأنشطة الاقتصادية المعلنة ، لتحقيق هدفين فى نفس الوقت ، **الهدف الأول** يتلخص فى تعظيم المكاسب والعوائد من الأنشطة الخفية التى تمارس . **والهدف الثانى** هو محاولة اكساب صفة الشرعية على الأنشطة والمجالات غير الشرعية وغير القانونية

التى يشملها الاقتصاد الخفى ، فى إطار عملية نقل وإظهار تلك الأنشطة إلى الاقتصاد المعلن فى صور مختلفة للاحتماء ورائها ، بل ومحاولة ابتلاع الاقتصاد الظاهر والسيطرة عليه لإخضاعه أو إخضاع جزء كبير منه لتوجهات وأهداف القائمين على إدارة الاقتصاد الخفى ، وتثمر دائماً تلك العلاقة عن أنشطة خفية طفيلية لا تزدهر إلا بوجود تشابك المصالح بين القائمين على إدارة كل من الاقتصاد الخفى والقائمين على إدارة الاقتصاد الظاهر وتتحول تلك الأنشطة الخفية إلى أحد المكونات الرئيسية للاقتصاد الخفى وواحدة من عناصر قوته .

وبالتالى يمكن أن نلاحظ أن هناك علاقة تغذية مرتدة Feed Back بين أنشطة الاقتصاد الخفى وأنشطة الاقتصاد المعلن ، فالاقتصاد الخفى يسعى إلى تحقيق أهدافه من التعامل مع الاقتصاد المعلن ، والاقتصاد المعلن بسياساته وآلياته والتغيرات الموجودة فى نظمه وضعف نفوس بعض القائمين على إدارته ، يعمل على تغذية أنشطة الاقتصاد الخفى وزيادتها يوم بعد يوم فى ظل عدم وجود استراتيجية للمواجهة الحاسمة والرادعة .

ولعل من الواضح أن ظاهرة غسيل الأموال هى وليدة هذه العلاقة وتلعب دورا رئيسيا فى تعميقها .

٤/١ ـ أنواع الاقتصاد الخفى :

وفى إطار تعميق مفهوم وأبعاد الاقتصاد الخفى ، يمكن من منظور تحليلى الإشارة إلى عدة أنواع للاقتصاد الخفى يخضع كل تقسيم منها لمعيار محدد يقوم عليه التقسيم وبالتالى توجد التقسيمات التالية :

١/٤/١ ـ بمعيار النطاق الجغرافى ، ينقسم إلى :

اقتصاد خفى محلى : على مستوى دولة واحدة .

اقتصاد خفى إقليمى : على مستوى عدة دول تضم إقليم معين .

اقتصاد خفى دولى : على مستوى مجموع دول العالم .

ومن الضرورى التنبيه إلى أن هناك علاقات اقتصادية خفية بين الأنواع الثلاثة وأى استراتيجية للمواجهة من القائمين على الاقتصاديات المعلنة يجب أن تتبع تلك العلاقات ، وهذا التقسيم يشير إلى أن قنوات تدفق عمليات غسيل الأموال واسعة النطاق .

٢/٤/١ ـ بمعيار مدى مشروعية الأنشطة : فإننا نجد أن هناك

اقتصاد خفى ذو أنشطة غير مشروعة ، حيث توجد أنشطة غير مشروعة مجرمة جنائيا مثل تجارة المخدرات وأنشطة غير مشروعة ومجرمة إداريا مثل الدروس الخصوصية .

وتجدر الإشارة إلى أن عمليات غسيل الأموال تنبع فى معظمها من الأموال القذرة الناتجة عن الشق المجرم جنائيا من الاقتصاد الخفى ، حيث لا توجد الحاجة فى الأنشطة الأخرى إلى غسيل الأموال .

٣/٤/١ ـ بمعيار مدى إمكانية القياس : يمكن أن نجد :

أنشطة خفية يمكن قياسها ، مثل تجارة السلع المهربة .

أنشطة خفية لا يمكن قياسها مثل إدارة بيوت الدعارة .

ومن الضرورى العمل دائمًا على توسيع نطاق الأنسطة التى يمكن قياسها باستخدام الأساليب الإحصائية والقياسية .

٥/١ ـ أسباب ظهور ونمو الاقتصاد الخفى :

حيث توجد العديد من الأسباب وراء ظهور ونمو أنشطة الاقتصاد الخفى لعل من أهمها :

١/٥/١ ـ الاختلالات الاقتصادية بمختلف أنواعها .

٢/٥/١ ـ سوء توزيع الدخل والثروة .

٣/٥/١ ضعف كفاءة السياسات الاقتصادية .

١/٥/٤ ـ الفساد الإدارى والسياسى .

١/٥/٥ ـ سوء مناخ الاستثمار .

١/٥/٦ ـ انتشار القيم السلبية فى المجتمع .

١/٥/٧ ـ وجود ثغرات فى الأنظمة والقوانين المعمول بها .

١/٥/٨ ـ ازدياد نشاط المافيا الدولية وخاصة فى الأنشطة غير المشروعة .

١/٥/٩ ـ وجود ظواهر التطرف والانهيار الأخلاقى .

١/٥/١٠ ـ تشابك العلاقات بين الأنشطة الخفية .

١١/٦ : الأنشطة الخفية التى تمارس فى إطار الاقتصاد الخفى :

من منطلق أن الاقتصاد الخفى يتعايش جنبا إلى جنب مع الاقتصاد ، وموازيا له ، فإنه يمكن إيضاح أنواع الأنشطة الرئيسية التى غالبا ما يتكون منها «الاقتصاد الخفى» فى معظم البلدان ، مع التطبيق على النموذج المصرى .

تصور لهيكل الأنشطة الاقتصادية الخفية وغير المسجلة
فى الحسابات القومية حسب نوع النشاط

طبيعة النشاط الخفى / القطاع	النشاط القانونى "غير المعلن"	النشاط غير القانونى وغير المعلن (غير المشروع)
١- الزراعة	التقديرات بأقل من القيمة الحقيقية للناتج الزراعى، والأجور غير المسجلة والمدفوعة.	زراعة المخدرات.
٢- الصناعة.	الناتج المسجل بأقل من قيمته – الأجور غير المسجلة لعمال غير مسجلين.	تشغيل المخدرات – تقطير الكحول – سرقة الخامات.
٣- التشييد والبناء	العاملون لحسابهم الخاص غير مسجلين (السمكرية، النقاشين، وغيرهم) الأجور غير المسجلة المدفوعة لعمال غير مسجلين.	الرشاوى والأموال المهربة إلى الخارج من أعمال غير مشروعة.
٤- تجارة الجملة والتجزئة	نشاط الحوانيت المسجل بأقل من قيمته الحقيقية.	توزيع الحشيش وتوزيع السلع المهربة والسرقات المنتشرة.
٥- المطاعم والفنادق.	الدخول المقدرة بأقل من قيمتها للمطاعم، الفنادق الصغيرة، والنوادى الليلية.	الأطعمة والسلع المسروقة.
٦- النقل والمواصلات	دخول أصحاب التاكسيات وعربات النقل المسجل بأقل من قيمته الحقيقية.	استخدام العربات العامة ووسائل الاتصال فى الأغراض الخاصة.
٧- خدمات التمويل والتأمين والأعمال.	الدخول المقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية للسماسرة والوكلاء والمحامين. والمهن الحرة الأخرى فى هذا المجال.	العمولات والرشاوى، الاتجار فى السوق السوداء للعملات الأجنبية، تلقى الأموال والتسبب.
٨- الخدمات العامة والاجتماعية	مشروعات الإصلاح والصيانة المقدرة بأقل من قيمتها والدخول المقدرة بأقل من قيمتها للأطباء وغيرهم والأجور غير المسجلة لخدمة المنازل.	دخول المراهنات والمقامرات والدعارة والخدمات المتعلقة بها، الدروس الخصوصية.

وبالتأمل فى هيكل الأنشطة الاقتصادية الخفية وغير المسجلة فى الحسابات القومية حسب نوع النشاط فى كل قطاع اقتصادى ، يلاحظ أنها تنقسم إلى مجموعتين من الأنشطة هى :

١/٦/١ ـ مجموعة الأنشطة القانونية غير المعلنة :

وتنقسم بدورها إلى :

١/١/٦/١ ـ مجموعة الأعمال الإضافية :

من خلال العمل لفترتين أو الجمع بين أكثر من وظيفة أثناء ساعات العمل الرسمية Moonlighting وبين الحصول على دخل إضافى فى سوق العمل « غير الرسمية » . وفى حالة الاقتصاد المصرى ، فإن وقت الفراغ يعتبر « سلعا دنيا » بالنسبة لمعظم العمال المهرة والحرفين ، كما أن معدل الأجر بالساعة فى الأنشطة الثانوية يفوق معدلات الأجر النقدى السائد فى الوظائف الأساسية ، ولذلك يلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة الحرفيين والعمال المهرة فى أنشطة « سوق العمل غير الرسمية » وينضم إليهم فى هذا المجال مجموعات الفنيين والمهنيين ، الذين يتميزون بوجود عنصر الانتقائية فى أعمالهم الإضافية والذى يعتمد بدوره على درجة الكفاءة بالإضافة إلى قوة الصلات العائلية والعلاقات العامة . ثم تأتى الفئات الأخرى ، وهم أصحاب الوظائف الكتابية فى الإدارات الحكومية وشركات قطاع الأعمال العام الذين يعملون فى وظائف ثانية أو الفترة المسائية وقد قدر معهد البحوث الاجتماعية فى إيطاليا أن الذين يعملون على هذا النحو تقارب نسبتهم ٤٠ ٪ من العاملين فى بعض الوزارات مثل البريد والمعاشات فى إيطاليا .

٢/١/٦/١ ـ مجموعة الإنتاج القانونى غير المعلن :

والتى تتضمن كافة السلع والخدمات المباح إنتاجها قانونا ولكن تقيم بأقل من قيمتها الحقيقية أو يتم إخفاء أجزاء منها للتهرب من الالتزامات القانونية عليه .

٢/٦/١ ـ مجموعة الأنشطة الخفية غير المشروعة :

وتنقسم بدورها إلى :

١/٢/٦/١ ـ أنشطة التهريب :

تلك الأنشطة التى تتضمن سلعا يحارب النظام الاقتصادى والسياسى تداولها اجتماعيا مثل المخدرات والكحوليات والأسلحة ، والأغذية الفاسدة ، وتؤدى تلك الأنشطة إلى خلق مسارات ومسالك ملتوية فى بينة الاقتصاد القومى ، ويضاف إلى تلك الأنشطة ، تهريب السلع من الخارج والمناطق الحرة (مثل مدينة بور سعيد) إلى داخل البلاد ، وخاصة السلع التى لا يمكن السيطرة على عملية تهريبها وهى كل السلع المعبأة فى عبوات صغيرة وضئيلة الحجم ، وتشير أحد الدراسات أن حجم المهربات من بور سعيد فقط تزيد عن ٢٠٠ مليون جنيها سنويا .

٢/٢/٦/١ ـ أنشطة انتاج وتداول واستهلاك الحشيش والمخدرات :

حيث يشير النموذج المصرى إلى أن مصر تعتبر ضمن مجموعة البلاد الرئيسية فى مجال استهلاك الحشيش والمخدرات وتعتمد على استيراد الكمية الأكبر من حجم الكمية المستهلكة من لبنان وتركيا وباكستان وهم المنتجين والمصدرين الأساسيين للعالم ، وتنتج كميات ضئيلة للغاية . مع ملاحظة أن سوق الحشيش والمخدرات فى مصر ، على درجة عالية من التنظيم والكفاءة الوزيعية ، وهو سوق منافسة غير كاملة .

٣/٢/٦/١ ـ أنشطة أخرى غير مشروعة :

وأهمها الرشاوى والعمولات والأموال المهربة إلى الخارج ، والسرقات ، وتلقى الأموال والنصب والمراهنات والمقامرات والدعارة ، وبالإضافة إلى الدروس الخصوصية .

ولعل من الضرورى الإشارة إلى أن عمليات غسيل الأموال تأتى من الأموال القذرة المتولدة من الأنشطة الخفية غير المشروعة .

٧/١ ـ أنشطة الاقتصاد الخفى التى تمارس عليها عمليات غسيل الأموال :

وهى تلك الأنشطة التى تعمل على تدفق الأموال القذرة لتصب فى أيدى

القائمين على إدارة الاقتصاد الخفى وخاصة فى الجزء الخاص منه المتعلق بالأنشطة الخفية غير المشروعة والتى من الواجب تصنيفها لأغراض التتبع والرقابة والملاحقة والتعرف على مساراتها ، وذلك على النحو التالى :

١/٧/١ ـ تجارة المخدرات على اختلاف أنواعها .

٢/٧/١ ـ الإتجار فى السلاح المحظور على الأفراد فى كثير من الدول .

٣/٧/١ ـ الإتجار فى السوق السوداء للسلع الهامة والاستراتيجية .

٤/٧/١ ـ الإتجار فى السوق السوداء للعملات الأجنبية .

٥/٧/١ ـ العمولات والرشاوى والاختلاسات .

٦/٧/١ ـ الأموال الناتجة عن الفساد الإدارى والسياسى بكل صوره .

٧/٧/١ ـ الدخول غير المشروعة الناتجة عن تلقى الأموال والنصب على الناس .

٨/٧/١ ـ الحصول على القروض من البنوك المحلية ثم الهروب بها إلى خارج البلاد .

٩/٧/١ ـ الدخول الناتجة عن التهرب الضريبى من خلال التلاعب فى الحسابات .

١٠/٧/١ ـ الدخول الناتجة عن الجاسوسية .

١١/٧/١ ـ الدخول الناتجة عن المضاربة غير المشروعة فى الأوراق المالية والتى تعتمد على خداع المتعاملين فى البورصات العالمية .

١٢/٧/١ ـ الدعارة وتجارة الرقيق .

١٣/٧/١ ـ أعمال الاحتيال والسرقات .

١٤/٧/١ ـ الدروس الخصوصية وخاصة عند التهريب الضريبى .

١/٥٧/١ ـ تهريب السلع من الخارج والمناطق الحرة داخل البلاد .

٨/١ : حجم الاقتصاد الخفى وعمليات غسيل الأموال :

لعل محاولة حصر أنشطة الاقتصاد الخفى وتحديد الأنشطة التى يتم عليها عمليات

غسيل الأموال ، يتيح للمهتمين تقدير حجم الاقتصاد الخفى وحجم عمليات غسيل الأموال من خلال استخدام الأساليب الاحصائية والقياسية المعروفة والتى يمكن ابتكارها للقيام بتلك المهمة الضرورية والحيوية لأى دولة من دول العالم ، وفيما يلى إشارة إلى حجم الاقتصاد الخفى وعمليات غسيل الأموال حسب البيانات المتاحة .

حيث تشير إحصاءات وتقديرات الأمم المتحدة إلى أن حجم الاقتصاد الخفى العالمى فى الشق الخاص بالمعاملات والدخول غير المشروعة فى فترة التسعينات تراوح سنويا فى المتوسط ما بين ٥٠٠ مليار دولار و ٧١٥ مليار دولار وتمثل تجارة المخدرات على مختلف أنواعها حوالى ٥٠٠ مليار دولار .

أما عن حجم عمليات غسيل الأموال فى العالم فقد قدرت سنويا بحوالى ٧٠٪ من حجم الاقتصاد الخفى فى الشق الخاص بالدخول غير المشروعة ، وبالتالى يتراوح حجم الدخول التى يجرى عليها عمليات غسيل الأموال ما بين ٣٥٠ دولار و ٥٠٠ مليار دولار سنويا فى المتوسط خلال فترة التسعينات .

ويلاحظ من ناحية أخرى أن نشاط تجارة المخدرات على اختلاف أنواعها ، تعتبر أهم الأنشطة الخفية التى يجرى عليها عمليات غسيل الأموال ، حيث قدرت قيمة المخدرات المتداولة عالميا بنحو ٥٠٠ مليار دولار ، منها حوالى ٣٥٠ مليار دولار تخضع لعمليات غسيل الأموال ، فى المتوسط سنويا خلال فترة التسعينات .

مع الإشارة إلى أن أكثر الدول التى ترتفع فيها ظاهرة غسيل الأموال فى عام ١٩٩٧ كانت الولايات المتحدة الأمريكية ٢٨٣ مليار دولار ، تليها إيطاليا بحجم ٥٢ مليار دولار ، ثم المانيا الاتحادية ٢٤٫٦ مليار دولار واليابان ٢٤٫٢ مليار دولار ، وكندا ٢٣٫٣ مليار دولار ثم فرنسا ٢ مليار دولار .

أما عن تقدير حجم الاقتصاد الخفى فى مصر فى الشق الخاص بالعمليات والدخول غير المشروعة فقد أشارت أحد التقديرات الحديثة إلى أن حجم الاقتصاد الخفى المصرى لعام ١٩٩٧ بلغ حوالى ٣٢٫٧ مليار جنيه مصرى (نشاط مشروع وغير مشروع) ، وقدرت الدراسة أيضاً أن حجم الاقتصاد الخفى فى شقه غير المشروع

بلغ حوالى ١٦٫٢ مليار جنيه مصرى . وتمثل عمليات غسيل الأموال حوالى ٩٫٨ مليار جنيه مصرى وبالتالى تمثل عمليات غسيل الأموال فى مصر حوالى ٦ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى وحوالى ٣٠ ٪ من حجم الاقتصاد الخفى ، بشقه المشروع وشقه غير المشروع ، بل وحوالى ٥٠ ٪ من اجمالى حجم الاقتصاد الخفى فى شقه غير المشروع .

وتعتبر المخدرات المصدر الأول للدخول غير المشروعة فى مصر والتى ترتبط عمليات غسيل الأموال بها ، حيث تقدر قيمة المخدرات المتداولة فى السوق المصرية بحوالى ٣ مليار جنيه مصرى سنويا ، وتتم عمليات غسيل أموال عليها بنسبة ٧٠ ٪ .

٩/١ ـ العلاقة بين الاقتصاد الخفى وغسيل الأموال والاقتصاد الظاهر :

لعل بعد هذه المرحلة من التحليل ، أصبح من السهل إدراك أن هناك علاقة دائرية بين الدخول المتدفقة من الأنشطة الخفية للاقتصاد الخفى ، وغسيل الأموال والاقتصاد الظاهر ، وتعمق وتنمى بين الاقتصاد الخفى والاقتصاد الظاهر ، من خلال عمليات غسيل الأموال عبر الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية الوسيطة المختلفة .. وهذه العلاقة الدائرية تبرز أهمية ظاهرة غسيل الأموال وخطورتها ،حيث أن عمليات غسيل الأموال ما هى إلا محاولة استخدام القنوات المصرفية والموسسات المالية فى تنفيذ بعض العمليات المالية والتحويلات المصرفية للأموال الناتجة عن دخول غير مشروعة والمودعة فى هذه البنوك والمؤسسات بغرض تغيير الصفة غير المشروعة للأموال ، ووضع صعوبات كبيرة فى تعقبها بواسطة السلطات الأمنية ، ثم إعادة الأموال غير المشروعة بعد ذلك إلى البلاد القادمة منها مرة أخرى بصفة جديدة زالت عنها بصمات الاتهام وأصبحت مغايرة لحقيقتها الأولى وهى توضح فى ذلك العلاقات بين الاقتصاد الخفى المحلى والاقتصاد الخفى الإقليمى والاقتصاد الخفى الدولى ، ولا مانع من القيام بعمليات غسيل الأموال ما بين الاقتصاد الخفى والاقتصاد الظاهر داخل الدولة نفسها .

وعادة ما يتم استخدام الحسابات السرية لتسهيل عمليات غسيل الأموال نظرا لعدم سماح النظام المصرفى والبنوك بالكشف عن أسماء أصحاب الحسابات أو هويتهم

والاستعاضة عن ذلك بتفويض المودعين لغيرهم الذين يستثمرون وراءهم كواجهة للتعامل حيث يقومون باستخدام الأموال المحاولة بالصفة الجديدة المشروعة فى أداء بعض الأنشطة ، مثل المساهمة فى إنشاء المشروعات التجارية والاستثمارية ، وشراء السلع المعمرة ، والأراضى والعقارات والفنادق والمطاعم والنوادى وشركات الأنتاج السينمائى وغيرها من المشروعات الكبيرة التى تصبح مع مرور الوقت تدر أرباحا هائلة ، قيل عنها يوما أنها تمثل ثلث عوائد أرباح الاستثمارات الكلية فى تلك المجالات فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ويضاف إلى كل ذلك أنشطة تحويل الذهب كأحد الأنشطة الهامة لعمليات غسيل الأموال .

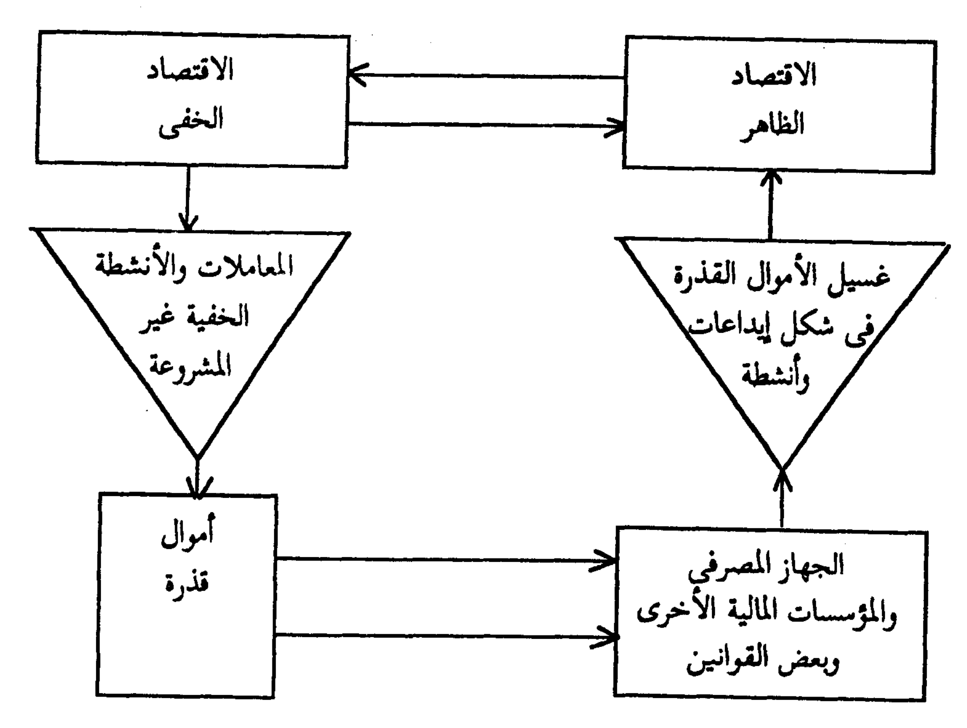
وقد ابتدعت عمليات غسيل الأموال ، فى البداية عصابات المافيا لتكون تلك العمليات الجسر الذى تعبر منه الأنشطة الخفية المشروعة التى تمثل الجزء الأكبر من الاقتصاد الخفى ، لتصبح أحد المكونات المؤثرة والهامة فى الاقتصاد المعلن ، بالتحول إلى أنشطة مشروعة وتنتج مجموعة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخطيرة، بل تؤثر على كفاءة السياسات الاقتصادية المعلنة بدرجة كبيرة .

وهكذا تحولت عمليات غسيل الأموال إلى وسيلة رئيسية لتعميق العلاقة بين الاقتصاد الخفى والاقتصاد الظاهر ومستمرة طالما استمر النشاط الاقتصادى الخفى والمعلن ، حيث يتم القذف بجزء كبير من الدخول غير المشروعة من خلال عمليات غسيل الأموال إلى دورة النشاط الاقتصادى للاقتصاد الظاهر ، من خلال القطاع المصرفى والمالى وهو القطاع الوسيط ، لتفعل بهذه الدورة ما تفعله من آثار .

وفى هذا الإطار ، يبدو من الضرورى إيضاح تلك العلاقة الدائرية بين الاقتصاد الخفى وغسيل الأموال والاقتصاد الظاهر ، من خلال خريطة التدفق التالية :

العلاقة الدائرية بين الاقتصاد الخفى

وغسيل الأموال والاقتصاد الظاهر



وتشير خريطة التدفق إلى أنه فى إطار العلاقة التبادلية بين الاقتصاد الخفى والقتصاد المعلن ، يقوم الاقتصاد الخفى بالعملات والأنشطة الخفية غير المشروعة ، والتى ينتج عنها أموال قذرة ، وتصبح هناك حاجة ملحة لغسيل تلك الأموال ، ومن ثم تتجه الأموال القذرة إلى الجهاز المصرفى والمؤسسات المالية الأخرى ، حيث تتم عمليات غسيل الأموال بطرق معقدة ، تبدأ من التحول إلى إيداعات ثم إلى أنشطة مختلفة فى شكل استثمارات مختلفة لتصب فى الاقتصاد الظاهر ، وعن طريق العلاقة التبادلية القائمة بين القائمين على إدارة الاقتصاد الخفى وإدارة الاقتصاد الظاهر ، تبدأ الدورة من جديد ، وبالطبع كلما زادت عمليات غسيل الأموال كما شجع ذلك على نمو وازدهار الأنشطة الخفية فى الاقتصاد الخفى فتنتج المزيد من الأموال القذرة . وهكذا ...

ولعل تلك العلاقة الدائرية بين الاقتصاد الخفى وغسيل الأموال والاقتصاد الظاهر ، تشير بوضوح إلى أن استراتيجية وأساليب المواجهة لظاهرة غسيل الأموال من الضرورى أن تبدأ وأن تبنى أساسا على ضرورة تقليل أنشطة الاقتصاد الخفى (مصدر الأموال القذرة) عند أقل درجة ممكنة ، وتحتاج فى ذلك إلى منظومة شاملة من المشاركة والتعاون بين مجموعة من الأجهزة ليس فقط على المستوى المحلى بل أيضًا على المستوى الإقليمى والدولى وعلى كل دولة نقل خبرتها إلى الدول الأخرى فى مواجهة هذا الخطر المشترك .

خامساً : الآثار الاقتصادية للاقتصاد الخفى وغسيل الأموال:

لعل من المناسب تعميق هذا التحليل بالإشارة إلى بعض الآثار الاقتصادية للاقتصاد الخفى وعمليات غسيل الأموال على الاقتصاد الظاهر، وذلك بعد أن اتضحت العلاقة الدائرية بين الاقتصاد الخفى وغسيل الأموال والاقتصاد الظاهر، والتى تبين منها أن عمليات غسيل الأموال لها دورا محوريا فى تلك العلاقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للاقتصاد الخفى وعمليات غسيل الأموال يثار جدلا هاما حول أنها يمكن أن تكون لها أثارا إيجابية حيث يمكن أن تتحول بما تتيحه من موارد مالية إلى مشروعات تنمية تفيد الاقتصاد الظاهر وتخفف من البطالة وتزيد الدخل القومى وزيادة الموارد الضريبية بعد أن تقوم المشروعات الاستثمارية الناتجة عن تلك العمليات بدفع ما عليها من ضرائب .

إلا أن امعان النظر فى الآثار الاقتصادية للاقتصاد الخفى وعمليات غسيل الأموال يشير إلى أن الآثار الاقتصادية الناتجة عن ذلك هى آثار سلبية فى معظمها حيث تؤدى إلى الآثار التالية :

١ ـ التأثير السلبى على الدخل القومى الظاهر حيث يتم استقطاع الأموال المودعة فى الخارج من الدخل القومى ، وخاصة مع إتمام عمليات غسيل الأموال خارج البلاد ، حيث يتم استثمار الأموال الناتجة فى دول أجنبية وتكون عوائد تلك الاستثمارات فى مصلحة تلك الدولة ويحرم الاقتصاد القومى من الاستفادة منها ،

وهذا ما يحدث غالبا بالنسبة للدول النامية .

٢ ـ زيادة الاستهلاك الكلى ورفع مستوى الأسعار عندما يكون النشاط فى شكل شراء سلع معمرة أو عقارات ، وبالتالى نقص معدل الادخار المحلى الإجمالى .

٣ ـ انخفاض الانتاجية على مستوى القطاعات المتأثرة ، ومن ثم على المستوى القومى حيث يكون مستوى الانتاجية أقل مما كان يمكن أن يتحقق وبالتالى تحقيق معدل زيادة فى الدخل القومى الظاهر أقل مما كان يمكن أن يتحقق .

٤ ـ التأثير السلبى على توزيع وإعادة توزيع الدخل من خلال حصول فئات غير منتجة على دخول غير مشروعة مما يوسع الفجوة بين المستويات العليا والمستويات الدنيا فى توزيع الدخل ، بل يؤدى إلى قفر فئات لا تستحق على الفئات التى تستحق بل يؤدى إلى تركيز الدخل والثروة فى أيدى فئات غير شريفة ، ويرسخ فى المجتمع القيم السلبية ، ويعمق اليأس فى نفوس الشرفاء فيتحلل المجتمع ويتعفن من داخله وهى أخطر الآفات التى تصيب أى مجتمع لأنها الطريق إلى انهياره داخليا .

٥ ـ يرتبط بذلك أحداث نوع من التوزيع العشوائى للدخل القومى .

٦ ـ يؤدى الاقتصاد الخفى إلى وجود حسابات اقتصادية غير حقيقية ، وتعمق عمليات غسيل الأموال الاختلالات بين المتغيرات الاقتصادية .

٧ ـ التأثير السلبى على كفاءة وفاعلية السياسات الاقتصادية ، ومن ثم التأثير السلبى على أهداف السياسات الاقتصادية المعلنة ، فعلى سبيل المثال عمليات غسيل الاموال تحد من فاعلية السياسة النقدية فى تحقيق أهدافها .

٨ ـ ينتج عن الاقتصاد الخفى وعمليات غسيل الأموال نوع من عدم الاستقرار الاقتصادى .

٩ ـ زيادة معدلات الضرائب ، وفرض ضرائب جديدة لمواجهة نقص الدخل القومى ونقص حصيلة الضرائب .

١٠ ـ العمل على سوء تخصيص الموارد بل واستنزاف الموارد الاقتصادية ، وعدم تحقق الكفاءة الاقتصادية .

١١ ـ وفى النهاية تنتشر القيم الاجتماعية المؤثرة سلبا على عملية التنمية الاقتصادية .

١٢ ـ لا يستطيع الاقتصاد الظاهر تحقيق أهدافه المخططة وقد يقع فى نوع من التبعية للقائمين على إدارة الاقتصاد الخفى فى الكثير من توجهاته ولذلك وجب الاستعداد بالأساليب والاستراتيجية الشاملة لمواجهة هذا الخطر الذى يمكن أن يتوغل ويستمل، ويسرى ف شرايين الاقتصاد الظاهر، دون توقف، ولذلك فلابد من وقفة للقائمين على إدارة الاقتصاد الظاهر ومعهم كل أفراد المجتمع الشرفاء لمواجهة هذا الخطر الذى يهدد الأمن والاستقرار الاقتصادى.

١٣ ـ يؤدى غسيل الأموال إلى انتشار الفساد والرشوة والافساد ، نظراً للاستراتيجية الهجومية التى يتبعها القائمين على الاقتصاد الخفى تجاه القائمين على الاقتصاد الظاهر .

١٤ - ازدياد غسيل الأموال يزيد من الدوائر الخبيثة للإجرام حيث توجد علاقة دائرية خبيثة بين الاثنين.

١٥ ـ تؤثر بقوة على استقرار أسواق المال الدولية ، وتهدد دائما بانهيار الأسواق الرسمية التى تعد حجر الزاوية فى بناء اقتصاديات الدول المختلفة .

١٦ ـ تؤدى عمليات غسيل الأموال إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية حيث تقوم عمليات غسيل الأموال لتحويل العملة المحلية الناتجة عن أموال غير مشروعة إلى ذهب ومجوهرات وغيرها من الأصول ذات القيمة التى يمكن بيعها فى الخارج مقابل العملات الأجنبية القوية .

١٧ ـ صعوبة تتبع حركة التدفقات والصفقات والمعاملات التى تتم بين الوحدات الاقتصادية المختلفة التى يتكون منها الاقتصاد القومى .

١٨ ـ عدم دقة تقييم أداء الاقتصاد القومى خلال فترة زمنية محددة ومعينة لتشخيص مواطن القوة ومواطن الضعف فى المسار العام لهذا الاقتصاد .

١٩ ـ التأثير فى آليات السوق وفى الأسعار المحلية مما يشكل خطراً كبيراً على مناخ الاستثمار .

٢٠ ـ الحد من فاعلية السياسات النقدية فى تحقيق أهدافها ، فصانعوا السياسة النقدية لا يعرفون بدقة ، حجم التدفقات النقدية غير المحسوبة مما يؤثر على مصداقية وفاعلية قراراتهم وصعوبة مهمتهم فى وضع خطط وبرامج التنمية ، وتحقيق الاستقرار النقدى والاقتصادى .

سادسا - مراحل عمليات غسيل الأموال:

تمر عمليات غسيل الأموال بثلاث مراحل رئيسية هى على النحو التالى :

١ ـ مرحلة الإيداع Placement

وتسمى أيضًا مرحلة الإيداع النقدى حيث يتم إيداع الأموال القذرة الناجمة عن أعمال غير مشروعة فى أحد البنوك سواء فى الداخل أو فى الخارج، ويقوم بالإيداع أصحاب الأموال أنفسهم أو عن طريق طرف ثالث، ويستغل هؤلاء القائمين بعمليات غسيل الأموال إجراء تخصيص الوديعة المعترف به فى كل البنوك ويقومون بنقل الأموال أو تحويلها إلى شكل آخر من أشكال الثروة أو توظيفها فى مجال أو آخر ، بالاكتتاب فى المشروعات الصناعية والتجارية أو الحصول على القروض بضمان الوديعة أو شراء الأوراق المالية وفى هذه الحالة تكون أموالهم القذرة قد قطعت شوطًا كبيراً فى طريق اخفاء صفة المشروعية عليها .

ورغم ذلك عند هذه المرحلة ليس من العسير التعرف على من أودع الأموال ونسبته إلى مصدر الأموال سواء كان نفس الشخص الذى حقق الأموال أو من ينوب عنه ، أو من خلال شركة يمتلكها كشخصية اعتبارية .

٢ ـ مرحلة التعتيم Layering

وتعنى هذه المرحلة القيام بعدة عمليات فى إطار تغيير الشكل الذى استخدمت فيه

الأموال، ومن هنا يقوم أصحاب الأموال القذرة بإجراء العديد من العمليات المصرفية على ودائعهم للفصل بين مصدرها الأصلى وحصيلة الأموال باستخدام إجراءات وعمليات مالية متعددة ومعقدة تؤدى إلى التجهيل والتعتيم على المصدر غير المشروع، مع تدعيم ذلك بالمستندات التى تساعد على تضليل السلطات الأمنية والأجهزة الرقابية. وفى هذا الإطار يتم إجراء بعض العمليات على تلك الأموال، وتجزئتها وتوزيعها على أنشطة وأشكال متعددة ومتنوعة أو الاقتراض بضمانها وتوظيف القرض ثم سحب الأموال وتسديد القروض وهكذا.

ويطلق على مرحلة التعتيم أيضا مرحلة الترقيد نقلا عن الأعمال الزراعية حيث تتم عملية الترقيد فى الزراعة بأن يتم غرس أطراف ساق نبات قائم فى الأرض المجاورة له فتخرج له جذور ويمكن بعد ذلك فصل ذلك الجزء كنبات جديدة، فإذا ما وضع فى أرض أخرى تعذر معرفة النبات الذى أخذ منه خاصة إذا كان ذلك من خلال عمليات ترقيد متعددة، ومعنى ذلك فإن المقصود بعملية الترقيد فصل حصيلة الأموال غير المشروعة من مصدرها بأحداث مجموعة معقدة من العمليات المالية التى تصمم بغرض تضليل أى محاولة تتم لكشف مصدر الأموال الحقيقى وبحيث تجعل الأموال مجهولة المصدر.

٣- مرحلة التكامل Integration :

وتمثل هذه المرحلة الغاية النهائية من عمليات غسيل الأموال إذ يراد تنظيف الأموال القذرة غير المشروعة وإكسابها المشروعية من خلال إدماجها فى الاقتصاد القومى الظاهر والرسمى كما لو كانت مشروعة وتوظيفها بحرية دون خوف المطاردة والمصادرة والمحاسبة. لذلك يطلق على هذه المرحلة أيضا مرحلة الاندماج، حيث يتحقق فيها تماما اندماج الأموال القذرة غير المشروعة فى النظام المالى والمصرفى المشروع واختلاطها بالأموال المشروعة، بحيث تبدو فى هذه المرحلة على أنها أموالاً مشروعة تماماً، حيث تجرى عليها عمليات التنظيف وتصبح كأنها ناتجة عن أنشطة اقتصادية مشروعة.

وعادة ما تكون البنوك طرفًا اصيلاً مشاركا فى عمليات غسيل الأموال وأن تعذر اثبات سوء النية او التواطؤ مع أصحاب الأموال القدرة غير المشروعة .

وفى هذا المجال يلاحظ أن كثيراً من عمليات غسيل الأموال يشارك فيها عدة بنوك فى آن واحد وبواسطة مراسلين لهم على مستوى العالم بحيث يصعب تعقب هذه الأموال فى حالة الإيداع فى بنك مقره خارج البلاد سواء كانت الأنشطة غير المشروعة المولدة للدخل تتحقق فى نفس الدولة الأجنبية أو خارجها حيث المواطن الأصلى لصاحب الدخل غير المشروع ، وبذلك تدور الأموال القذرة غير المشروعة داخل الجهاز المصرفى وخارجه عبر شبكات من بنوك رئيسية وفروع لها ومراسلين فى الخارج ، وقد تكون هذه الشبكات المصرفية موجودة فى دولتين أو فى عدة دول فى مناطق مختلفة من العالم [1] .

وتأتى مرحلة التكامل والإندماج كمرحلة نهائية بعد أن انفصلت الأموال تمامًا عن مصدرها غير المشروع وأصبحت لا تنتمى إليه ، حيث يتم بعد ذلك أكساب شكل مشروع للثروة وتدخل الأموال التى تم غسلها فى الاقتصاد مرة أخرى كأموال عادية لا يشوبها شائبة ويتخذ القائم بجريمة غسيل الأموال ،عدة صور لتحقيق مرحلة التكامل ، مثل التسهيلات الائتمانية أى القروض وفتح الاعتمادات المستندية وفتح حساب جارى وهكذا .

ويجدر الإشارة إلى أن المراحل الثلاثة لعمليات غسيل الأموال ، قد تحدث بشكل منفصل ومتميز وقد تحدث فى ذات الوقت أو قد تحدث بشكل متداخل وهذا هو الشائع ما عن كيفية حدوث هذه المراحل ، فإن ذلك يعتمد على آليات الغسيل المتاحة والأطراف المشاركة فى عمليات غسيل الأموال .

وفيما يلى جدولاً يوضح أمثلة لذلك .

---

(١) انظر :
د. حمدى عبد العظيم ، غسيل الأموال فى مصر والعالم ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٣٥ .

مرحلة الإيداع	مرحلة التعتيم	مرحلة التكامل
إيداع نقدى فى بنك (فى بعض الأحيان يكون بصحبة حصيلة أعمال مشروعة).	تحويل برقى إلى الخارج (باستخدام صناديق متخصصة كما لو كانت حصيلة أموال مشروعة).	سداد قرض وهمى أو فواتير مزورة تستخدم كغطاء لأموال مغسولة.
نقدية مصدرة للخارج.	نقدية مودعة فى الجهاز المصرفى بالخارج.	شبكة معقدة من التحويلات محلية ودولية تجعل تتبع مصدر الأموال أمرا مستحيلا.
نقدية تستخدم بشراء سلع غالية الثمن أو عقلوات أو أصول مشروعات.	إعادة بيع السلع أو الأصول.	الدخل المحقق من العقارات أو المصادر المشروعة يبدو نظيفاً.

سابعا - وسائل وأساليب عمليات غسيل الأموال:

هناك العديد من الوسائل والأساليب المستخدمة محليا وعالميا فى عمليات غسيل الأموال، نعرض لها باختصار فيما يلى:

١- وسائل وأساليب عمليات غسيل الأموال محليا :

حيث توجد العديد من الوسائل والأساليب التى تستخدم فى عمليات غسيل الأموال على المستوى المحلى لعل من أهمها:

١/١- البنوك المحلية:

تعتبر أهم الوسائل المستخدمة التى يتم من خلالها عمليات غسيل الأموال، وتوجد عدة أساليب متطورة يتم التعامل معها من قبل القائمين على غسيل الأموال عند استخدام البنوك المحلية وسيلة لعمليات غسيل الأموال من أهمها:

١/١/١- وضع المنظفون ودائعهم فى البنك واستبدالها بشيكات أو حوالات لحامله، ثم تداول هذه المستندات فى عمليات وهمية أو مشروعات داخلية أو خارجية ثم يقوم بإقراض هذه الودائع النقدية وتوظيفها والحصول على عائد منها.

٢/١/١- فتح اعتمادات مستندية من خلال منظفى الأموال، وبالتالى استخدام الأموال القذرة فى عمليات خاصة بالتجارة الدولية **Back to Back**.

٣/١/١- استبدال العملات والمضاربة على العملات الأجنبية من خلال استبدال العملات الضعيفة بالعملات القوية.

٤/١/١- العمليات الخاصة بالتحويلات الرأسمالية والتدفقات الخاصة بالاستثمار الأجنبى من خلال إيداع مبلغ كبير فى بلد معين بحجة عمل مشروع استثمارى كبير، ثم سحب وتحويل هذا المبلغ وإيداعه فى بلده الأصلى عند سؤاله عن مصدر الأموال المحولة فى دولته يقوم بتقديم هذه التحويلات من البنوك على أنها جاءت نتيجة لنشاط اقتصادى وتجارى فى بلد آخر، وفى حقيقة الأمر أنه لم يقم بأى عمليات تجارية وبذلك يكون قد قام بعملية غسيل لهذه الأموال وإخفاء مصدرها.

٢/١ - شركات الصرافة:

حيث تعد من أهم وسائل تسهيل عمليات غسيل الأموال باعتبارها نقطة البداية فى هذه العمليات حيث يقوم المنظفون بالتحويلات النقدية من هذه الشركات، وباعتبار أن شركات الصرافة تتعامل مع البنوك فى مبالغ كبيرة يوميا.

٣/١- تجارة المجوهرات والأشياء الثمينة:

حيث يقوم القائمون على عمليات غسيل الأموال، بتحويل أموالهم من عملات نقدية ضعيفة إلى ذهب ومجوهرات أو حجارة كريمة ومعادن نفيسة أو غيرها من الأموال ذات القيمة التى يمكن بيعها فى الخارج مقابل عملات قوية، وتستخدم فى ذلك محلات الذهب والمجوهرات والأشياء القيمة، لاحتفاظهم بأموال نقدية ضخمة.

٤/١- المحلات التجارية المملوكة لأصحاب الأموال القذرة :

مثل فتح معارض سيارات والسوبر ماركت والمطاعم الفاخرة ومن خلال هذه الأنشطة يقوم المنظفون بالإنفاق من الأموال القذرة حتى لو لم تدر هذه المشروعات الأرباح المتوقعة.

٥/١- الدخول فى المشروعات الاقتصادية الحيوية :

حيث تدخل عمليات غسيل الأموال فى صميم النشاط الاقتصادى للدول من خلال المشروعات الاقتصادية الحيوية والعملاقة فى العديد من المجالات.

٦/١- شراء المشروعات المتعثرة والمفلسة والمخصصة:

وهى أحد الوسائل المتبعة حديثا ويتم غسيل أموال كبيرة من خلالها.

٧/١- بورصات الأوراق المالية :

من خلال بيع وشراء الأوراق المالية فى سوق الأوراق المالية، وبخاصة فى البلاد التى تطبق برامج الخصخصة.

٨/١- صناديق الاستثمار :

حيث استخدمت صناديق الاستثمار أيضا فى عمليات غسيل الأموال بل قام منظموا أو غاسلوا الأموال بتأسيس صناديق استثمار بأنفسهم لهذا الغرض.

٩/١- الحوالات البريدية:

من خلال القيام بغسيل الأموال عن طريق شراء حوالات بريدية واستخدامها فى معاملات أصحاب الأموال القذرة أو إيداع هذه الحوالات البريدية فى حسابات مصرفية ينقلها أشخاص إلى حسابات خارج البلاد.

٢- وسائل وأساليب عمليات غسيل الأموال عالمياً :

حيث تتخطى معظم عمليات غسيل الأموال الحدود الإقليمية للدول لتدخل فى النظام المصرفى والمالى العالمى من خلال الوسائل التالية:

٢/١- إعادة الإقراض :

من خلال تهريب الأموال للخارج وإيداعها فى إحدى البنوك فى دولة ثم نقلها بعد ذلك إلى بنك آخر فى دولة أخرى، تجرى عمليات إقراض على هذه التحويلات وهكذا.

٢/٢- النقل المادى للأموال:

من خلال تهريب الأموال عن طريق الطائرات التجارية والعامة.

٢/٣- التغلغل فى النظام الاقتصادى للدول:

حيث أنه فى أوائل العام الحالى صرحت إدارة مكافحة الجريمة فى بريطانيا بأن حكومات عديدة فى دول العالم الثالث تتلقى أموالا من العصابات الدولية لتهريب المخدرات وتقوم بعملية غسل لهذه الأموال القذرة فى بلادها وذلك بإصدار سندات حكومية وإشعارات ضمان ائتمانى بما يضفى على هذه الأموال الصفة الشرعية.

٢/٤- تهريب السلع الثمينة :

من خلال شرائها وتهريبها من دولة إلى أخرى والحصول على قيمتها بموجب شيك يودع فى البلد الأجنبى المباعة فيه هذه السلع، وقد يحول هذا المبلغ لبد آخر.

٢/٥- بعض البنوك العالمية :

من خلال فروعها الخارجية وبخاصة فى جزء البهاما وسنغافورة وهونج كونج، حيث تتدفق الأموال العالمية على هذه المراكز المالية من جميع أنحاء العالم ثم يتم تجميعها واستثمارها طبقا للتعليمات التى ترد من ممثلى أصحابها.

٢/٦- النقود البلاستيكية فيما يعرف ببطاقات الائتمان :

وهى التى يتم صرف الأموال من البنوك بواسطتها من خلال ماكينات الصرف الآلية والمنتشرة على مستوى العالم، ومعظم البنوك حاليا تصدر بطاقات الائتمان للصرف من أى فرع من فروعها فغاسل الأموال فى هذه الحالة يقوم بصرف المال من أية ماكينات صرف آلية فى أى بلد أجنبى، ثم يقوم الفرع الذى صرف من ماكينته بطلب تحويل المال إليه من فرعه مصدر البطاقة، فيقوم ذلك الأخير بالتحويل تلقائيا،

ويخصم القيمة على حساب عميله الذى يكون قد هرب بدوره من القيود التى قد تكون مفروضة على التحويلات.

٧/٢- الانترنيت :

حيث تلعب شبكات الكمبيوتر دورا بارزا خلال السنوات الأخيرة فى تسهيل عمليات غسيل الأموال، وذلك من خلال الانترنيت الذى يعتبر أحدث طرق غسيل الأموال المشبوهة خاصة أنها أسهل استخداما وأيسر فى التعامل مع البنوك، وضغطة مفتاح تفتح له آفاق الدخول فى حسابات وأنشطة مالية ومصرفية من أى جهة فى العالم. وقد كشف عن تلك الوسيلة مؤتمر سان فرنسيسكو الذى عقد فى الولايات المتحدة الأمريكية وحضره خبراء من ٣٦ دولة تنتج تلك التكنولوجيا وذلك فى شهر إبريل ١٩٩٦.

وهكذا تتعدد الوسائل والأساليب على المستوى المحلى وكذلك على المستوى العالمى، ومن الواضح أن البنوك هى القاسم المشترك لكل تلك الوسائل والأساليب.

ثامناً - دور الجهاز المصرفى فى مواجهة غسيل الأموال :

يشير الواقع العملى إلى أن بعض القيادات المصرفية[1]، تتردد فى قبول مبدأ مواجهة ومكافحة غسيل الأموال، لسببين رئيسيين، السبب الأول يتلخص فى أن المبدأ العام فى قبول الإيداعات هو تشجيع المودع على الإيداع لأنه الممول للبنك، ولذا كانت سرية الحسابات. والسبب الثانى، هو أنه قد ينتهى الأمر إلى تحميل البنوك المسئولية عن قبول إيداعات غير نظيفة رغم أن ذلك قد يتم بحسن نية.

بالإضافة إلى ذلك فإن هؤلاء المترددون فى مواجهة عمليات غسيل الأموال يسوقون هم وغيرهم من صناع القرار، العديد من الأسانيد لتأييد وجهة نظرهم، تتلخص الحجة الأولى فى أن المال ليس له رائحة، أما الحجة الثانية فتشير إلى أن المجتمعات بحاجة إلى رؤوس الأموال للتنمية الاقتصادية، أما الحجة الثالثة فتركز حول أنه قد يترتب على مواجهة ومكافحة غسيل الأموال زعزعة الثقة فى المؤسسات

---

(١) وصل الأمر فى دول الاتحاد السوفيتى سابقا إلى أن الجريمة المنظمة تمتلك وتدير ثلاثة أرباع البنوك الجديدة التى يبلغ عددها ٢٠٠٠ بنك.

المصرلفية والمالية، أما الحجة الرابعة، فتشير إلى أن الدعوة إلى اتخاذ إجـــراءات ضـــد غسيل الأموال تتعارض مع التحرير الاقتصادى، ويضيفون الحجة الخامسة، التى تعـــنى أن إجراءات مكافحة غسيل الأموال قد تضر بالوضع التنافسى بالبنوك.

ورغم كل هذه الحجج الخمسة وغيرها فإنه قد ثبت بالأدلـــة القاطعـــة بـــأن عمليات غسيل الأموال تضر ضررا بالغا، وتؤثر سلبيا على البنوك ذاتها، وعلى البنـــك نفسه الذى يتعامل متعمدا فى عمليات غسيل الأموال ناهيك عن الآثار السلبية الضارة بالاقتصاد القومى بل بالاقتصاد العالمى. ومن ثم تزايدت بقوة استراتيجيات المواجهـــة لعمليات غسيل الأموال فى ظل العولمة سواء على المستوى المحلى أو علـــى المســـتوى العالمى.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا كنا هنا فى هذه المرحلة من التحليـــل نتنـــاول دور الجهاز المصرفى فى مواجهة عمليات غسيل الأموال فإننا يجب أن نقرر منذ البداية أنه لا يوجد قانون لغسيل الأموال فى مصر[1]، وبالتالى لا يوجد تشريع مانع للتعـــامل مـــع مصادر الأموال القذرة المحلية والدولية وأن البنك المركزى المصرى لا يملـــك الحـــس العالى أو القدرات الخارقة، بالقدر الذى يسمح باكتشاف المعاملات بين البنوك العاملـــة فى مصر، ومصادر الأموال القذرة الرخيصة والوفيرة، كما أن البنك المركزى لا يمكنـــه الإدعاء بوجود آلية منظمة لضبط وتحريم عمليات غسيل الأموال فى مصر.

ويبدو فى هذا المجال أن هناك اكتفاء بالقوانين والتشريعات التى لها صلة وثيقـــة بعمليات غسيل الأموال حيث يوجد قانون سرية الحسابات بالبنوك الصادر فى الثـــانى من أكتوبر عام ١٩٩٠ الصادر بقرار جمهورى رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ والذى أكـــد على أهمية كشف الحسابات السرية فى حالة رغبة السلطات الأمنيـــة أو القضائيـــة فى مكافحة الدخول غير المشروعة وما يرتبط بها من غسيل الأموال القذرة[2] وحـــتى لا يساء استخدام هذه الأوامر فقد جعل القانون السلطة فى ذلك للنائب العـــام أو لمـــن

---

(١) صدرت بعض تصريحات المسئولين عن وجود مشروع قانون لمكافحة عمليات غسيل الأموال ســـتقدمه الحكومة لمجلس الشعب فى المستقبل.

(٢) انظر فى ذلك: د. حمدى عبد العظيم، غسيل الأموال فى مصر والعالم، مرجع سابق ذكره ص ٢٥٥.

يفوض من المحامين العامين الأول على الأقل ويطلب ذلك من محكمة استئناف القاهرة لتقضى بذلك.

وبالإضافة إلى ذلك هناك قانون الكسب غير المشروع رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ وقانون المدعى العام الاشتراكى رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ وقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨، حيث يتم العمل بالقرار الجمهورى رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ فى إطار هذا القانون وحتى الآن مع الأخذ فى الاعتبار بأن كل تلك القوانين المعمول بها حاليا فى مصر لا تعد عمليات غسيل الأموال جريمة ويقتصر التجريم فقط على النشاط غير المشروع الذى يتحقق منه الدخل أو المال القذر وفى حالة ثبوت الإدانة تستطيع السلطات الأمنية مصادرة الأموال غير المشروعة بالكامل بناء على أحكام محكمة القيم أو أحكام الكسب غير المشروع أو غيرها، أما قيام آخرون أو جهات معينة لمساعدة صاحب الدخل غير المشروع على تحويله إلى دخل يبدو مشروعا فلا تدينهم القوانين الحالية فلا جريمة بدون نص صريح وهو ما لا يوجد فى التشريعات الحالية.

ولعل ذلك ما جعل السلطات الأمنية فى مصر غير قادرة على محاكمة المشاركين أو المتورطين فى عملية غسيل الأموال الكبرى التى جرت فى يناير ١٩٩٦ والتى كشفت عنها الأجهزة الأمنية المختلفة حيث اضطرت السلطات المصرية إلى ترحيلهم فقط إلى الخارج ومنعهم من دخول البلاد دون محاكمتهم، ولو كان هناك قانون خاص بتجريم غسيل الأموال بطريق مباشر أو غير مباشر لما حاولت أية عصابات دولية تحمل مخاطرة المحاولة فى مصر ولا يمكن للسلطات المصرية مصادرة الأموال وتقديم القائمين بالمحاولة إلى المحاكمة الجنائية دون الاكتفاء بإحباط أو إجهاض تلك المحاولة فقط.

وفى هذا الإطار هناك جهود تبذل من البنك المركزى ووزارة الاقتصاد وجهات عديدة أخرى تمثل وزارة الداخلية التى أصدرت قرار إنشاء وحدة لمكافحة غسيل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات تتبع إدارة متابعة الثروات غير المشروعة وغيرها من الجهات مثل وزارة العدل.

وقد تركزت تلك الجهود حول عقد المؤتمرات والندوات وإجراء البحوث والدراسات، وإصدار التوصيات، وكذلك إجراء الاتصالات بالأجهزة المعنية بغسيل الأموال على المستوى الدولى للتنسيق وتعميق التعاون فى هذا المجال. وفيما يلى عرض مختصر للتوجهات والمقترحات والتوصيات المختلفة التى تبرز الدور المنوط للجهاز المصرفى فى مكافحة غسيل الأموال حيث يتحدد هذا الدور من خلال النقاط التالية:

١- مقترحات اتحاد بنوك مصر وضرورة العمل بها وإقرارها من البنك المركزى:

حيث قام البنك المركزى بدعوة اللجنة المالية الدولية لمكافحة عمليات غسيل الأموال Financial action task Force إلى القاهرة خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أكتوبر ١٩٩٥، وقد نظم البنك المركزى ندوة هذه اللجنة والتى اشترك فيها أعضاء من الجهات المعنية مثل وزارة العدل ووزارة الداخلية، ووزارة التعاون الدولى، والبنك المركزى، واتحاد بنوك مصر.

وقد شكل اتحاد بنوك مصر بدوره لجنة لدراسة الأبعاد المختلفة لعمليات غسيل الأموال وسبل مكافحتها وبحث الدراسات الواردة إلى اللجنة من جهات أجنبية ومحلية بالإضافة إلى الدراسات المقدمة من الأعضاء أنفسهم، وقد توصلت اللجنة بعد الدراسة والبحث إلى إصدار تسع توصيات ليتم عرضها على كل من اللجنة الفنية والقانونية باتحاد بنوك مصر ومجلس إدارته تمهيدا لعرضها على البنك المركزى المصرى توطئة إقرارها والعمل بموجبها بعد اعتمادها منه.

ونذكر فيما يلى تلك التوصيات التسع دون تعليق.

١/١- عدم الاحتفاظ بأية حسابات لشخصيات مجهولة الهوية أو لحسابات بأسماء وهمية.

١/٢- اتخاذ الإجراءات المناسبة للحصول على المعلومات الخاصة الحقيقية بالعميل الذى يفتح له حساب لدى البنك أو يتم تنفيذ عملية لحسابه.

١/٣- حفظ السجلات الخاصة بالعملاء والعمليات التى تتم على المستوى المحلى أو الدولى لتكون حاضرة وجاهزة ومتواجدة إذا ما طالبتها السلطات المختصة لمدة كافية وفقا للقانون.

٤/١- متابعة سلوكيات العمليات المصرفية المثيرة للشكوك لتتخذ إدارة البنك قرارا بشأنها.

٥/١- تدريب وتنمية قدرات الموظفين بالبنوك المختلفة عن طريق التعرف على الصفقات المشكوك فيها والإجراءات والسياسات الخاصة لمجابهتها، وكذلك الإجراءات القانونية الخاصة بعمليات غسيل الأموال.

٦/١- يقوم اتحاد بنوك مصر من خلال اللجنة المشكلة به لدراسة غسيل الأموال بإعداد برنامج تدريبي للعاملين بالبنوك.

٧/١- تطبيق إجراءات مجابهة غسيل الأموال على المنتجات المصرفية المختلفة من نقود بلاستيكية وعمليات إعادة الإقراض، وذلك من خلال التحرى والحصول على البيانات اللازمة عن العميل طالب الاقتراض بضمان ودائعه فى بلد أجنبى.

٨/١- تطبيق القوانين الحالية ذات العلاقة والمعمول بها والتى تعتبر كافية لمواجهة عمليات غسيل الأموال وذلك إعمالا لنص المادة ١/٤٤ مكرر من قانون العقوبات.

٩/١- ضرورة استخدام الصلاحيات الموجودة فى قانون سرية الحسابات رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ للحصول على إذن النيابة العامة لتعقب حالات غسيل الأموال مع التأكيد على عدم وجود تعارض بين هذا القانون وإجراءات مكافحة غسيل الأموال.

٢- ضرورة التزام العاملين بالبنوك بالمبادئ المصرفية الأساسية لمكافحة عمليات غسيل الأموال:

حيث من الضرورى أن تقوم البنوك بتدريب العاملين بها من خلال تنمية الحس المصرفى وتدريبهم على التأكد بقدر المستطاع من طبيعة المال المقدم لهم من العملاء فى إطار المبادئ الأربعة التالية:

١/٢- التعرف على العميل، وذلك من خلال أدلة إيجابية تحدد هوية العميل وطبيعته عند بدء التعامل معه أو فتح الحساب من خلال الأسئلة التى قد يسألها موظف البنك للعميل عند بدء التعامل ومن خلال البيانات اللازم توافرها فى استمارات

التعامل سواء كانت فتح حساب أو غيره وهذه الأسئلة والبيانات تكـــون القـــاعدة الأساسية التى تساعد على التأكد من أن الأموال المودعة هى أموال نظيفة، تم الحصول عليها من مصادر مشروعة وعلى ضوء ذلك يبدأ البنك فى الموافقة على التعامل معـــه من عدمه.

٢/٢- حفظ القيود، حيث يجب على البنك أن يحتفظ بسجلات وملفـــات تشتمل على جميع البيانات والمعلومات المتوفرة للتعرف على الأشـــخاص وهويتـــهم ووثائقهم حتى يرجع إليها البنك فى أى وقت تثار فيه عن ذلك العميل أى شـــكوك إلا أنه يمكن توجيه النظر إلى ما قد يثار ثم شكوك بشأن بعض الأشخاص غير المتعاملين مع البنك حين يتلقى تحويلات بمبالغ كبيرة أو بطلب تحويل مثل هذه المبالغ، الأمر الـــذى يتطلب معرفة طبيعة ومكان عمل هؤلاء الأشخاص.

٣/٢- معرفة طبيعة ومكان العمل، أى أن البنك يجب أن يتعـــرف علـــى المناطق الجغرافية التى ينبغى توخى الحذر منها، بمعنى أنها تمثل أماكن وجـــود مخـــاطر لغسيل الأموال، كالدول التى تعبرها شحنات المخدرات، والدول المستخدمة لزراعـــة المخدرات وهكذا، كما يجب أن يتعرف البنك على نوع العمل، حيث أن هناك أعمال معينة درج غاسلوا الأموال على التستر خلفها وأبرزها المطاعم الفخمـــة وشـــركات الاستيراد والتصدير ومحال المجوهرات وغيرها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك بعـــض المنتجات المصرفية عالية المخاطر التى ينبغى توجيه الاهتمام إليها، مثـــل التحويـــلات المصرفية والنقود البلاستيكية.

٤/٢- التقارير المتبادلة والإبلاغ، عن طريق تحديد شخص معين فى البنـــك، تكون مهمته تلقى التقارير عن العمليات أو العملاء أو الجهات التى قد تشـــتبه فيـــها كغاسلى أموال ويبلغ الإدارات المختصة بالبنك وتلتزم البنوك فى بعض الدول بموافـــاة البنك المركزى بالتقارير الخاصة بالعمليات أو العملاء الذين رفض البنك التعامل معهم لما يثار حولهم من شكوك لها مبرراتها، حيث يقوم البنك المركزى بتعميم هذه التقـــارير على باقى البنوك، لتكون محل اعتبارها، ويذكر فى هذا المجال أن البنوك المركزيـــة — فى العديد من الدول — توافى بعضها البعض بالعمليات أو العملاء المشكوك فيهم، إذا مـــا كانت عملياتهم تتم عبر الحدود فى أكثر من دولة.

٣- اتباع سياسات وإجراءات الضبط الداخلى فى المؤسسات المصرفية المتعلقة بغسيل الأموال:

فقد وردت عدة عناصر لسياسات وإجراءات ضمن إرشادات بنك انجلترا المركزى الصادرة فى فبراير ١٩٩٥ يجب على البنوك الاعتداد بها لأهميتها وهى:

١/٣- على البنوك أن تضع حدودا واضحة للمسئوليات والاختصاصات والضوابط التى تحد من إمكانية استخدام المجرمين للتسهيلات التى تقدمها البنوك فى عمليات غسيل الأموال.

٢/٣- على البنوك أن تنشئ أو تحدد وحدة مركزية للاتصال بجهات تنفيذ القانون لتناول تقارير العاملين بها حول الشكوك فى عمليات غسيل الأموال.

٣/٣- كل البنوك مطالبة بوضع إجراءات للمصادقة الدقيقة على التقارير التى ترفع إلى الجهات المختصة بشأن الأعمال المشبوهة.

٤/٣- من المفضل أن يقوم البنك بوضع ترتيبات للتحقق - بصفة دورية - من الالتزام بالسياسات والإجراءات والضوابط المتعلقة بأنشطة غسيل الأموال.

٤- مقترحات أخرى يجب العمل بها من قبل البنوك:

وتتلخص أهم هذه المقترحات فيما يلى:

١/٤- ضرورة تعميق أواصر التعاون الدولى فيما يتعلق بمكافحة الجرائم الاقتصادية وغسيل الأموال.

٢/٤- العمل على الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة فى مواجهة عمليات غسيل الأموال، حيث نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يلزم القانون بها كافة المؤسسات المصرفية والمالية بالإبلاغ عن كل معاملة تزيد على عشرة آلاف دولار يقوم بها فردا أو مودع واحد فى اليوم الواحد، ولجأت استراليا إلى رقابة التحويلات البرقية وتلجأ فرنسا إلى طلب مستندات من المودعين الأجانب تؤكد على أنه لا اعتراض من حكوماتهم على ذلك.

٣/٤- العمل على إصدار قانون لمكافحة الفساد فى التجارة الدولية خصوصا تقاضى ودفع الرشوة فى الصفقات التجارية الدولية والتى يتم إيداعها فى الخارج بأسماء المرتشين.

٤/٤- التفرقة فى الحسابات المصرفية، والتحويلات من النقد الأجنبى بين النقد المعلوم المصدر والنقد غير المعلوم المصدر مع عدم السماح بتحويل النقد غير المعلوم المصدر إلى أحد البنوك أو الفروع الخارجية مهما كانت الأسباب.

٥/٤- ضرورة قيام البنك المركزى بإلغاء ترخيص وشطب البنك الذى يثبت تورطه فى القيام بعمليات غسيل الأموال.

٦/٤- ملاحظة ومتابعة كافة مصادر الدخل غير المشروع مثل تجارة المخدرات والرشوة والفساد السياسى وغيرها.

٧/٤- ضرورة تعديل بعض القوانين وثيقة الصلة بمكافحة غسيل الأموال بهدف تجفيف منابع الجريمة بشتى صورها.

٨/٤- إصدار قانون خاص بمكافحة عمليات غسيل الأموال القذرة بحيث يشتمل على مواد قانونية تعتبر المساعدة على غسيل الأموال جريمة يعاقب عليها القانون وذلك بالإضافة إلى تجريم القيام بغسيل الأموال سواء بشكل عينى أو مصرفى.

٩/٤- إخضاع البنوك غير المقيمة الموجودة فى مصر، لرقابة البنك المركزى، مثل المصرف العربى الدولى الذى يعامل معاملة مشروعات المناطق الحرة ولا يخضع للقانون المصرى ولا لرقابة البنك المركزى، وذلك حتى لا يمكن إساءة استخدامها فى عمليات غسيل الأموال.

تاسعاً - مواجهة غسيل الأموال على المستوى الدولى :

هناك جهود كبيرة بذلت ولا زالت تبذل على المستوى الدولى حيث تولى الأمم المتحدة هذا الموضوع اهتماما كبيرا ومتزايدا، بالإضافة إلى جهات أخرى على

المستوى الدولى، ويمكن أن نذكر باختصار شديد تلك الجهود الدولية على النحو التالى[1]:

١- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية، فى فيينا بالنمسا فى ديسمبر ١٩٨٨:

وتهدف هذه الاتفاقية إلى دعم التعاون الدولى فى مجال التصدى بمزيد من الفعالية لمختلف مظاهر أنشطة الاتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية، حيث تنص على أن يتخذ كل طرف من أطرافها ما يلزم من تدابير لتجريم كل الأفعال المتصلة بهذا النشاط فى إطار قانونه الداخلى. وتقدم الأطراف لبعضها البعض أكبر قدر من المساندة القانونية المتبادلة فى أى تحقيقات وملاحقات وإجراءات قضائية تتعلق بأية جريمة منصوص عليها فى هذه الاتفاقية فضلا عن إنشاء قنوات اتصال فيما بين أجهزتها المختصة لتيسير التبادل المأمول والسريع للمعلومات.

٢- الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية:

والتى وقعت فى يناير عام ١٩٩٤ من خلال مجلس وزراء الداخلية العرب والتى تضمنت تجريم إنتاج أو صناعة أو زراعة أو إدارة أو تمويل أى مخدرات أو مؤثرات عقلية أو حيازتها أو تبادلها أو نقلها أو الاتجار فيها بأية صورة فى غير الأحوال المرخص بها أو صنع معدات أو مواد مع العلم بأنها ستستخدم من أجل زراعة أو إنتاج أو صنع المخدرات أو المؤثرات العقلية بشكل غير مشروع.

وتقوم كل دولة من الدول الأطراف بإشعار الدولة الأخرى على وجه السرعة بارتكاب أحد رعاياها لأى من الجرائم المنصوص عليها فى الاتفاقية وتسعى الأطراف إلى تعجيل إجراءات تسليم المجرمين وإلى تبسيط متطلباتها بشأن أدلة الإثبات فيها، وتتعاون الأطراف بصورة وثيقة فى تيسير التبادل المأمول والسريع للمعلومات المتعلقة

---

(١) استعنا بشئ من التصرف فى هذا الجزء العرض الذى ورد فى : د. سعيد عبد الخالق محمود، غسيل الأموال والاقتصاد الخفى، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٤٠، القاهرة – أول سبتمبر ١٩٩٩، ص ص ٣٨-٤٤.

بجميع جوانب الجرائم المنصوص عليها بما فى ذلك علاقة هذا الاتجار غير المشروع بالأنشطة الإجرامية الأخرى.

٣- لجنة بازل للرقابة المصرفية :

حيث توصلت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى وضع القواعد الرقابية الفعالة التى يجب أن يلتزم بها عالمياً كحد أدنى للضوابط الرقابية الواجب توافرها، وطرحها على السلطات الرقابية فى كافة دول العالم لإبداء الرأى حيث يتم على أثر ذلك صياغة بنود القواعد الرقابية العالمية فى صورتها النهائية وعرضها على صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لإكسابها تأييداً وقبولاً عالميين باعتبارهما المرجع الرئيسى للمراقبين والسلطات الرقابية محليا وعالميا وللتأكيد على التزام الدول بتلك المعايير، فقد اقترح دمجها ضمن برامج صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى إطار السعى إلى تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلى بصفة عامة والاستقرار المالى بصفة خاصة.

وتتعهد لجنة بازل للرقابة المصرفية بحث السلطات الرقابية على كافة دول العالم على التصديق بصورة رسمية على الصيغة النهائية لهذه البنود. وقد تم عرضها على المؤتمر الدولى للمراقبين المصرفيين فى أكتوبر ١٩٩٨ تمهيدا لإقرارها نهائياً.

وتقوم اللجنة فى عملها على عدة مبادئ أهمها وضع الشروط الواجب توافرها لتطبيق النظام الرقابى المصرفى الفعال ووضع معايير معينة عند منح الترخيص والهياكل المطلوبة للبنوك، وكذلك تحديد الأدنى لمتطلبات رأسمال البنك ومكوناته ومدى قدرته على امتصاص الخسائر فيما يعرف بمعيار كفاية رأس المال، والالتزام بأساليب الرقابة البنكية المستمرة، ومع التأكيد على ضرورة توافر البيانات وتحديد السلطات الرسمية للمراقبين وتنظيم العمليات المصرفية عبر الحدود.

وكل هذه المبادئ والمعايير تصب بشكل مباشر وغير مباشر فى إطار منظومة المواجهة الدولية لعمليات غسيل الأموال.

٤ ـ لجنة العمل للإجراءات المالية المتعلقة بغسيل الأموال :

وقد شكلت تلك اللجنة بقرار من مؤتمر قمة الدول الصناعية الذى عقد فى باريس فى يوليو ١٩٨٩ ، حيث أطلق عليه لجنة العمل للإجراءات المالية Financial Action Task Forceon (FATF) Money Laundering

وتختص بدراسة منع استخدام البنوك والمؤسسات المالية كجهات لغسيل الأموال الناتجة بصفة خاصة عن تجارة المخدرات ، وقد أصدرت هذه اللجنة عدة توصيات بعد الدراسة المتأنية لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال ، كما قامت بتشكيل ثلاثة لجان تتعلق بالنواحى القانونية والجوانب المالية والفنية والتعاون الدولى .

وتتركز عضوية اللجنة فى دول أوربا وأمريكا الشمالية وآسيا حيث تضم ست وعشرين دولة هى إستراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا ، وفرنسا ونيوزيلند، والنرويج والبرتغال وسنغافورة وأسبانيا والسويد وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليونان وهونج كونج وأيسلندا وأيرلندا وإيطاليا واليابان ، ولكسمبرج ، وهولندا ، هذا فضلا عن بعض المنظمات الدولية .

وتتركز أنشطة لجنة FATF فى متابعة المستحدثات وتبادل المعلومات فيما يتعلق بأساليب غسيل الأموال وتعريف العديد من الدول غير الأعضاء والهيئات والمنظمات الدولية المعينة بعمليات تنظيف أو غسيل الأموال والتعريف بأهمية وخطورة ظاهرة غسيل الأموال وكذلك التعريف بالأساليب المستحدثة لعمليات غسيل الأموال وطرق مواجهتها ، ومتابعة تنظيف أو غسيل الأموال الناتجة عن الجرائم الأخرى وليس عن جرائم المخدرات وحدها .

وقد أصدرت لجنة الفاتف FATF عام ١٩٩٠ أربعون توصية تتضمن الآتى :

٤/١ ـ الإطار العام للتوصيات :

ويتعلق بالدعوة للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية (فيينا ١٩٨٨) وتعديل قواعد سرية المعاملات البنكية وتعزيز التعاون الدولى فى التحقيقات وتبادل المعلومات اللازم بشأنها .

٢/٤ ـ تطوير الأنظمة القانونية المحلية لمواجهة عمليات غسيل الأموال :

ويتطلب تطوير الأنظمة القانونية المحلية لمواجهة عمليات غسيل الأموال، اتخاذ الإجراءات لسن التشريع اللازم، وتجريم أية قضايا لها صلة بالمخدرات وأن تكون الشركات والعاملين والمسئولين بها عرضة للمسئولية واتخاذ إجراءات المصادرة وفرض العقوبات.

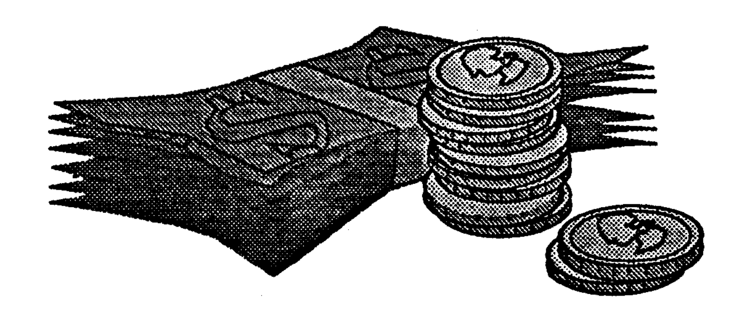
٣/٤ ـ تعزيز دور المؤسسات المالية :

ويأتى تعزيز دور المؤسسات المالية عن طريق اهتمام البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية بالعمل فى مجال تطبيق التوصيات المتعلقة بمعرفة هوية العملاء وقواعد حفظ الحسابات (٥ سنوات على الأقل) وتنمية الوعى لدى المؤسسات المالية لمواجهة عمليات غسيل الأموال (العمليات الصغيرة والكبيرة) وتقديم إخطار فى حالة الشك إلى السلطات المالية وتطوير الأنظمة وتدريب العاملين بما يحقق أعلى كفاءة ، واتخاذ إجراءات لمواجهة المشكلة فى الدول التى ليس لديها نظام مضاد لمواجهة أنشطة غسيل الأموال أو أن تكون أنظميتها غير كافية ، وإجراءات أخرى لمواجهة غسيل الأموال والإخطار عن العمليات النقدية المحلية والدولية التى تزيد عن مبلغ معين.

٤/٤ ـ تنمية التعاون الدولى :

ويتضمن تنمية التعاون الدولى فى مجال مكافحة غسيل الأموال ، التعاون الإدارى مثل تبادل المعلومات فى العمليات المشكوك فيها ، والتعاون بين السلطات القانونية من خلال الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف والتركيز على تحسين المساعدات المتبادلة فى حالة غسيل الأموال .

ومن الواضح أن هناك جهود كبيرة تبذل على المستوى الدولى ولازال هناك الكثير من المجهودات التى من المتوقع بذلها ويكفى الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولى قام بتكوين فريق خاص فى عام ١٩٩٦ لدراسة النشاط الخاص بغسيل الأموال وتأثيره على الاقتصاد الكلى ومن أجل الاقرار العاجل للإجراءات المضادة لغسيل الأموال ولازال فى الطريق مجهودات أخرى .



الفصل الثامن

البنوك وأزمات سعر الصرف في ظل العولمة

الفصل الثامن
البنوك وأزمات سعر الصرف
فى ظل العولمة

من المشاهدات الجديرة بالتوقف عندها قليلا فى ظل العولمة أنه لوحظ فى عقد التسعينات أن المزيد من التحرير المالى والمزيد من العولمة المالية يؤدى إلى حدوث أزمات مالية ذات آثار ضخمة وكبيرة، وفى الغالب تكون مصحوبة بانهيار فى بعض العملات الوطنية، ومن ثم تغيرات شديد وقوية فى سعر صرف العملة فى البلد محل الأزمة، فيما يطلق عليه أزمات سعر الصرف.

ولم تكن البنوك بعيدة عن ماتسفر عنه الأحداث والتغيرات من خفض قيمة العملية الوطنية، واضطرابات فى سعر الصرف فى عدد من البلدان وعلى رأسها أزمة المكسيك عام ١٩٩٤ وأزمة بلاد جنوب شرق آسيا ١٩٩٧. ولعل أزمة البنوك فى المكسيك تعد مثالا نموذجيا على هذا النوع من الأزمات، فخلال الفترة ما بين ديسمبر ١٩٩٣ وديسمبر ١٩٩٤ ارتفعت قيمة الدولار الأمريكى داخل سوق الصرف بالمكسيك من ٣,١ بيزو للدولار إلى ٥,٣ بيزو، وهو الأمر الذى رفع من قيمة التزامات البنوك المكسيكية بالعملات الأجنبية من ما يعادل ٧٩ مليار بيزو إلى ١٧٤ مليار بيزو، كما أن مخاطر الائتمان على القروض التى كانت قد منحتها قد زادت بشكل واضح مع ارتفاع أسعار الفائدة وتدهور أحوال النشاط الاقتصادى.

وفى ضوء ذلك يحاول هذا الفصل التعرض لأزمة أسعار الصرف فى ظل العولمة فى كل من المكسيك وبلاد جنوب شرق آسيا وعلاقتها بالبنوك والجهاز المصرفى من حيث كون الأخير أحد الأطراف المتأثرة بقوة بهذه الأزمة وفى نفس الوقت أحد المتسببين بدرجة عالية من هذه الأزمة، على أن ينتهى الفصل بإشارة سريعة إلى بوادر أزمة سعر الصرف والبنوك فى مصر فى الآونة الأخيرة لأن أزمة سعر الصرف فى المكسيك وجنوب شرق آسيا طرحت العديد من التساؤلات حول إلى أى مدى يمكن

للجهاز المصرفى فى مصر والبنك المركزى المحافظة على استقرار سعر الصرف والمحافظة على علاقته الثابتة والمستقرة نسبيا بالدولار الأمريكى، منذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادى وحتى عام ١٩٩٧ مع حدوث اضطرابات فى سعر الصرف عامى ١٩٩٨، ١٩٩٩ وأوائل سنة ٢٠٠٠، ومن ناحية أخرى يثار التساؤل حول مدى تأثير المحافظة على استقرار سعر الصرف للجنيه المصرى مقابل الدولار على الاحتياطى من النقد الأجنبى لدى البنك المركزى المصرى وهل سيستطيع الأخير السيطرة على بوادر الأزمة القائمة.؟

أولاً : البنوك وأزمة سعر الصرف فى المكسيك :

يمكن القول أن أزمة المكسيك التى حدثت عام ١٩٩٤ أثارت تساؤلات عميقة حول مدى قدرة الاقتصادات الناهضة والأسواق الناشئة على التكيف مع الصدمات الخارجية التى تحدث فى ظل العولمة نتيجة للتحرير الاقتصادى والتحرير المالى والتحول لاقتصاديات السوق، ومدى فاعلية الأخيرة فى مواجهة تلك الصدمات وما تحدثه من أزمات، بل وكشفت تلك الأزمة عن ضعف إدارة السياسات النقدية وسياسة سعر الصرف فى التعامل مع تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل ودورها فى إحداث التوازن الهش فى ميزان المدفوعات والتكلفة الباهظة لما يعرف بسياسة التعقيم التى تعمل على سحب السيولة الفائضة من السوق للمحافظة على معدلات معتدلة من التضخم.

وقد تفاقمت أزمة سعر الصرف فى المكسيك عندما انخفضت قيمة العملة الوطنية البيزو فى ٣١ يناير ١٩٩٥ بحوالى ٤٠% من قيمتها فى منتصف ديسمبر ١٩٩٤، وفى ظل هذه الأوضاع شعرت الأسواق المالية بقلق متزايد من إمكانية استمرار العجز الكبير فى حساب المعاملات الجارية لميزان المدفوعات المكسيكى، بالإضافة إلى أن التدفقات المالية التى دخلت المكسيك منذ ١٩٩٥ كان لها أثر على الاستهلاك يفوق بكثير أثرها على الاستثمار.

وقد تلخصت أهم أسباب أزمة سعر الصرف المكسيكى فى الآتى:

١- أن ارتفاع سعر الفائدة وادارة الدين الحكومى قصير الأجل والتوسع فى الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفى كلها عوامل أدت إلى حدوث أزمة سعر الصرف فى المكسيك، مما أدى إلى اتباع سياسة نقدية متشددة وتوسيع نطاق التداخل فى سعر الصرف للمحافظة على استقرار العملة.

٢- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك فى أعقاب تنفيذها لبرنامج الإصلاح الاقتصادى عام ١٩٩٨ أدى إلى إخفاء حقيقة العجز فى حساب العمليات الجارية والتدهور فى المدخرات الخاصة وتقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية.

٣- المغالاة فى تقييم سعر الصرف البيزو، مما أدى إلى ارتفاع شديد فى الاستهلاك ومن ثم زيادة الواردات زيادة كبيرة لقيام المستوردين باستيراد السلع التى يخشون أن تصبح أسعارها أعلى فيما بعد، ومن ناحية أخرى أدى تفاقم المشاكل التى تخلقها المغالاة فى تقييم العملة إلى زيادة الاعتقاد فى أنها لن تختفى دون إحداث تخفيض فى قيمة العملة وأن تأجيل الإصلاح يؤدى إلى تكلفة أعلى للإصلاح.

٤- أن سلسلة الاضطرابات المالية والتقلبات فى سعر الصرف التى مر بها الاقتصاد المكسيكى، كانت نتيجة مباشرة لعوامل اقتصادية خارجية وعوامل سياسية داخلية، حيث أدت العوامل الخارجية لانخفاضات متتالية فى الاستثمارات غير المباشرة، وأسهمت العوامل الداخلية فى إشاعة جو من الغموض الشديد على المستوى الاقتصادى. ويضاف إلى العوامل الداخلية التساهل فى السياسة النقدية خلال عام ١٩٩٤ والتى أدت إلى توسع سريع فى الائتمان الممنوح من البنك المركزى المكسيكى للبنوك، وفى الائتمان الممنوح من البنوك التجارية وبنوك التنمية للقطاع الخاص – ناهيك عن تعويم البيزو وقرار السلطات الحكومية فى المكسيك بالتخلى عن التزاماتها بإدارة نظام سعر الصرف مما أدى إلى آثار سلبية شديدة على توقعات الأسواق المالية، فقد هبطت قيمة البيزو فى ٣١ يناير ١٩٩٥ حوالى ٤٠% من قيمته فى منتصف ديسمبر ١٩٩٤.

وقد بدأت الأزمة الاقتصادية وأزمة سعر الصرف فى المكسيك بحدوث عجز كبير فى ميزان العمليات الجارية بميزان المدفوعات، توقفت معه المكسيك عن سداد الديون الخارجية مع حدوث زيادة سريعة فى معدلات التوسع النقدى الذى ساهم فى المضاربة على العملة المكسيكية التى انهارت بشدة، مما استدعى إلى تدخل سريع للإنقاذ من الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولى بتقديم قرض قدره ٤٠ مليار دولار للمكسيك حيث قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠ مليار دولار وصندوق النقد الدولى الباقى تقريبا.

وكانت المشكلة الأساسية الكامنة وراء أزمة سعر الصرف فى الاقتصاد المكسيكى من ناحية التحليل الاقتصادى الكلى أن المغالاة فى تقويم البيزو أو العملة المكسيكية، والعجز الكبير فى الحساب الجارى والذى مولته التدفقات الرأسمالية الكبيرة أدت إلى عدم ظهور حقيقة العجز فى ميزان المدفوعات وانخفاض المدخرات الخاصة كلها كانت من الأسباب الكامنة وراء أزمة سعر الصرف فى المكسيك.

ولعل من الدروس المستفادة من أزمة سعر الصرف فى الاقتصاد المكسيكى، أن فهم ومعرفة المشاكل لم يكن عسيرا بقدر ما كانت هناك صعوبة فى تنفيذ الإجراءات السليمة من الناحية الاقتصادية لاحتواء هذه المشاكل. فقد ظلت الحكومة المكسيكية تتغاضى عن إجراء تخفيض فى سعر عملتها وتركتها ترتفع بدلا من تخفيضها، وفقا للأوضاع الاقتصادية، حيث كانت الأموال تتدفق من الخارج وتقوم بتمويل العجز فى الحساب الجارى وذلك بدعوى أن السلع المستوردة طالما كانت لتمويل السلع الرأسمالية فسوف يؤدى ذلك إلى توليد صادرات تكفى وتزيد لدفع الالتزامات المتراكمة، إلا أن هذه الزيادة لم تكن بالقدر الكبير الذى يغطى تلك الالتزامات.

أما الدرس الثانى، فيتلخص فى أن الاعتماد على التدفقات الرأسمالية[1] المتقلبة تسبب مشاكل لاقتصاد الدولة المتلقية، إذ تؤدى إلى فقدان الرقابة النقدية المحلية والمغالاة فى سعر الصرف الحقيقى وعدم الاستقرار وأكثر المشاكل خطورة تلك التى تنشأ عن التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل، فهى تؤدى إلى المغالاة فى سعر الصرف

(١) التى تكون فى شكل استثمار غير مباشر (Hot Money).

الحقيقى ويتعارض ذلك مع الأهداف طويلة الأجل للإصلاح الاقتصادى، كما أن هناك حدودا لحجم العجز فى ميزان العمليات الجارية الذى يمكن للأسواق المالية تمويله، وفضلا عن ذلك فإن تقلب تلك التدفقات تزيد من تعرض الدولة لفقدان ثقة الأسواق المالية بها وتؤدى أيضا إلى هروب رأس المال المحلى.

أما الدرس الثالث فيتخلص فى أن المكسيك استطاعت مواجهة أزمة سعر الصرف التى تعرضت لها بفضل تدخل صندوق النقد الدولى بقوة مع الولايات المتحدة الأمريكية والتى ساندت المكسيك لأنها عضو فى التكتل الاقتصادى المعروف باسم النافتا والذى يضم بالإضافة إلى المكسيك الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وهما عاملان قد لا يتوافران فى دول أخرى مثل مصر، إذا حدث لا قدر الله.

أما الدرس الرابع، فيتلخص فى أن المكسيك تسرعت فى إطلاق حرية تحويل العملات وفتح أسواق المال على مصراعيها للاستثمار الأجنبى، وكانت نصائح صندوق النقد الدولى بإلغاء قيود تحويل العملة وتطبيق التعويم الكامل لها وراء هذه الأزمة.

أما الدرس الخامس، يعنى أن قرار التخفيض لسعر العملة الوطنية يعنى المخاطرة بالاحتياطيات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى، وهذا ما حدث فى المكسيك حيث تدخلت الحكومة ببيع جزء من احتياطى العملات الأجنبية لديها للمحافظة على استقرار عملتها الوطنية مما أدى إلى انخفاض احتياطى العملات الأجنبية لديها من ٢٥,٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٣ إلى ٦,٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٤.

والدرس السادس، يشير إلى أنه فى جور التحرر المالى وغياب الرقابة والإشراف السليم من البنك المركزى على البنوك والسياسة النقدية يؤدى إلى إسراف البنوك فى منح الائتمان للقطاع الخاص دون ضمانات كافية أو دراسة سليمة، وعلى الأخص فى فترات الرواج الاقتصادى المصحوبة بتدفقات كبيرة للاستثمارات الأجنبية، وتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية من الخارج. وكثيرا ما تستخدم موارد مالية

قصيرة الأجل لتمويل أصول طويلة الأجل مما يجعلها عرضة لمشكلات مخاطر الائتمان والإعسار والسيولة.

ثانياً - البنوك وأزمة سعر الصرف فى دول جنوب شرق آسيا :

١- تطورات الأزمة :

تصاعدت أزمة سعر الصرف فى دول جنوب شرق آسيا، بداية من يوليو ١٩٩٧، والتى تمثلت فى انهيار شديد فى عملات تلك الدول أمام الدولار الأمريكى والعملات الأخرى أى تمحورت تلك الأزمة حول الانخفاض الشديد فى سعر الصرف نتيجة لعمليات المضاربة على سعر العملة وتدنى الأرباح فى أسواق الأسهم مما اضطر السلطات النقدية فى تلك الدول إلى رفع أسعار الفائدة بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكى، ومحاولة تشجيع مختلف المستثمرين فى الداخل والخارج الحائزين للدولار الأمريكى على توحيل المبالغ الموجودة لديهم إلى العملات الوطنية.

وعندما بدأ الارتفاع فى أسعار الفائدة الذى وصل معدله فى بعض أسواق هذه الدولة إلى ٢٠٠% من السعر السابق، وبدأ المستثمرون يتحولون عن الاستثمار فى أسواق الأوراق المالية والتخلص مما لديهم من أوراق مالية ببيعها وإيداع أموالهم فى البنوك للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع. ومن ثم شهدت هذه الدول تذبذباً شديداً فى سوق الأوراق المالية وفى أسواق العملات وقد وصلت الأمور بعد ذلك إلى انهيارات شديدة فى العملات الوطنية فى تلك الدول، بل واهتزازات كبيرة فى الاقتصاديات الآسيوية انتهت بسيناريوهات درامية تمثلت فى ضياع الكثير من المكاسب التى حققتها تلك الدول من التنمية السريعة التى تمت فى هذه البلاد التى كانت يطلق عليها النمور الآسيوية.

وقد بدأت بوادر الأزمة الآسيوية فى شهر يوليو ١٩٩٧ من تايلاند حيث قام ستة من كبار تجار العملة فى عاصمتها بانكوك بالمضاربة على خفض سعر البات التايلاندى وذلك بعرض كميات كبيرة منه للبيع مما أدى إلى زيادة طلبات البيع

بكميات هائلة وشكل هذا بدوره ضغوطا شديدة فى اتجاه خفض قيمة العملة التايلاندية، وعندما فشلت الحكومة التايلاندية فى الحفاظ على قيمة العملة الوطنية بعد أن تآكل احتياطى النقد الأجنبى لديها لجأت إلى خفض رسمى فى قيمة العملة، وقد نتج عن هذا القرار وبصورة فورية تراجع حاد فى أسعار الأسهم حيث قرر المستثمرون الأجانب الانسحاب من سوق الأوراق المالية فى تايلاند، ومما ساهم فى جعل تأثير تخفيض العملة فى تايلاند أكثر عنفا هو أن بنوكها كانت تعانى من بعض المشاكل ومن بينها انكشاف القروض الممنوحة بالدولار الأمريكى حيث أنها مضمونة بأصول محلية.

وتعتبر تايلاند أول دولة فى جنوب شرق آسيا تشتعل فيها أزمة سعر الصرف والعملات الأجنبية، ومنها انتقلت عدوى الاضطرابات إلى جميع دول جنوب شرق آسيا وأخذت الأزمة المالية الآسيوية تؤثر بعنف فى الاقتصاد الحقيقى لتلك الدول.

ومن تايلاند وهى من أضعف اقتصاديات دول المنطقة انتقلت عدوى الأزمة إلى أسواق ماليزيا فقد انخفض الرنجنت الماليزى بنسبة ١٧,٨% بحلول ١٥ سبتمبر ١٩٩٧ مقارنة بنهاية ديسمبر ١٩٩٦، ويبدو أن السياسة المستقلة التى يتبعها مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا فى تنمية بلاده وتشدده مع المضاربين، دفعت هؤلاء المضاربين ببعض المساندة الخارجية إلى تنشيط عملياتهم فى بورصة كوالالمبور ومن ثم التأثير سلباً على الاقتصاد الماليزى كله.

وبعدها امتدت الاضطرابات لتشمل عددا آخر من دول جنوب شرق آسيا، وبحلول ١٥ سبتمبر ١٩٩٧ مقارنة بنهاية ديسمبر ١٩٩٦ انخفضت الروبية الأندونيسية بنسبة ٢٤,٦% والبيزو الفلبينى بنسبة ٢١٣,٧% وحتى العملات القوية مثل عملتى سنغافورة وهونج كونج تأثرتا ولكن ليس بنفس الدرجة التى أصابت العملات فى الدول الأخرى، حيث انخفضت بنسبة ٨,٢ و٥% على التوالى.

٢- أسباب الأزمة:

ويرجع اشتداد الأزمة من يوليو ١٩٩٧ إلى شعور المتعاملين والمضاربين على العملات، واقتناعهم بضعف الأسواق المالية التايلاندية وبضعف وتدهور القطاع المالى

والنقدى فى تايلاند، ومن ناحية أخرى أدى ضعف الجهاز المصرفى التايلاندى والمشاكل التى يعانى منها إلى تفاقم الأزمة ومن أهمها انكشاف القروض الممنوحة بالدولار الأمريكى حيث تمنح بضمان أصول محلية مما جعل آثار تخفيض قيمة العملة التايلاندية كبير، ومن ثم فقد بدأت شرارة أزمة العملات فى تايلاند ثم انتقلت منها إلى كلا من ماليزيا وكوريا وأندونيسيا ومعظم دول المنطقة حتى اليابان.

ففى أندونيسيا امتدت الأزمة إليها فى ١٤ يوليو ١٩٩٧ وقد واصلت العملة الأندونيسية تذبذبها وانخفاضها إلى أن بلغ سعر صرف الروبية ٣٠٠٥ روبية للدولار فى ١٩٩٧/٨/٢٨ وبنسبة انخفاض ٢٣,٦١% عن مستواه فى ١٩٩٧/٧/١ وفى ١٩٩٧/٩/١٥ بلغ الانخفاض فى سعر الروبية الأندونيسية ٢٤,٦% مقارنة بقيمتها فى ١٩٩٦/١٢/٣١ وقد استمر الانخفاض فى سعر الروبية الأندونيسية نتيجة للاضطرابات السياسية والاقتصادية التى مازالت تعانى منها أندونيسيا.

وفى كوريا[(١)]، فقد أدت بعض العوامل السلبية التى يعانى منها الاقتصاد القومى كالعجز فى ميزان المدفوعات والزيادة فى الديون الخارجية، إلى زيادة الضغوط على سعر صرف الوون الكورى، وقد أدى تزايد عمليات المضاربة على سعر العملة الكورية إلى انخفاض الوون الكورى من ٨٨٦ وون للدولار وفى ١٩٩٧/٧/٢٨ وبنسبة ٨,٠% واستمر الانخفاض فى سعر صرف العملة الكورية حيث انخفضت إلى ٩٠٢ وون للدولار فى ١٩٩٧/٨/٢٥ ثم إلى ٩٦٣ وون للدولار فى أكتوبر ١٩٩٧ وهو ما يعنى انخفاض سعر صرف العملة الكورية بنسبة ٩% من قيمتها فى الأول من يوليو عام ١٩٩٧.

وبالإضافة إلى ذلك انخفضت عملة الفلبين من ٢٦,٣٥ بيزو للدولار إلى ٢٨,٢ بيزو للدولار وبانخفاض بلغ ٧% خلال أسبوعين ثم استمر الانخفاض فى قيمة العملة الفلبينية حيث وصل سعر صرف البيزو الفلبينى للدولار فى ١٩٩٧/٨/٢٧ وبنسبة انخفاض ١٣,٩% مقارنة بقيمته فى ١٩٩٧/٧/١ ثم انخفض إلى ٣٢,٢٥ بيزو

(١) عندما نشير إلى كوريا فقط فإننا نعنى بها كوريا الجنوبية.

للدولار فى ١٩٩٧/١٠/٢٨ وبنسبة انخفاض وصلت إلى ٢٦,٤% من قيمته فى ١٩٩٧/٧/١.

وقد أدت الأزمة إلى انخفاض أسعار صرف جميع عملات دول منطقة جنوب شرق آسيا بلا استثناء ولاشك أن هناك العديد من الأسباب وراء أزمة سعر الصرف والأزمة الآسيوية عموماً لعل من أهمها:

١- المضاربات على أسعار صرف العملات الرئيسية لدول جنوب شرق آسيا، وعندما وجدت الدول الآسيوية أن هذه المضاربات ستؤثر على قيمة العملة الوطنية، بدأت برفع أسعار الفائدة السائدة فى البنوك الوطنية على هذه العملات بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار الأمريكى، فضلا عن تشجيع المستثمرين فى الداخل والخارج على تحويل دولاراتهم إلى العملات الوطنية، وعند رفع أسعار الفائدة بدأ المستثمرون يتحولون عن الاستثمار بسوق الأوراق المالية إلى إيداع أموالهم بالبنوك للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع وكان معنى ذلك عرض كميات كبيرة من الأسهم والسندات للبيع فى السوق الوطنية وهذا العرض لم يقابله فى نفس الوقت طلبات شراء لتلك الأوراق المالية، ونتيجة لزيادة المعروض بكميات كبيرة عن الطلب فى هذه الأسواق انخفضت الأسعار بمستوى لم يحدث من قبل إذ تراوحت نسبة الانخفاض من ٢٥% إلى ٥٠% من الأسعار السائدة فى هذه الأسواق.

٢- وجود بعض المشاكل التى أضعفت الجهاز المصرفى فى بعض دول جنوب شرق آسيا وأولها ارتفاع مديونيات البنوك المحلية والمشتركة بالعملات الأجنبية إذ توسعت تلك البنوك فى الاستدانة بالدولار فى السنوات الأخيرة لتمويل عمليات التوسع وكذا لضخ السيولة فى اقتصاديات آسيا الناشئة مما يعرضها إلى مخاطر كبرى فى حالة تخفيض قيمة العملة المحلية كما حدث فى تايلاند وماليزيا وأندونيسيا.

٣- لوحظ أن سياسة الإقراض المصرفى فى تلك البلدان اتسمت بارتفاع نسبة "فروض المجاملة" نتيجة الفساد السياسى ولتمويل التوسع العقارى والمضاربات ولاسيما فى سوق الإسكان الفاخر مما أدى إلى ارتفاع نسبة الديون الرديئة والمشكوك فيها، وتشير بعض التقديرات إلى أن نسبة الديون الرديئة والمشكوك فيها بلغت ٢٠% من جملة القروض الممنوحة بواسطة البنوك فى تايلاند وحوالى ١٧% فى حالة أندونيسيا وحوالى ١٦% فى حالة كوريا الجنوبية، وحوالى ١٦% فى حالة ماليزيا.

٤- الإفراط فى تقديم القروض للشركات التى تتعامل فى العقارات والأسهم، حيث أنه مع تعاظم تدفقات رأس المال الأجنبى إلى دول جنوب شرق آسيا أصبح العديد من البنوك فى دول المنطقة أقل حذرا فى تعاملاته، ومن ثم قامت بالإفراط فى منح القروض لشركات التى تستثمر فى العقارات والأسهم مما أدى إلى ارتفاع الأسعار فى هذه القطاعات إلى مستويات تضخمية هذا وقد بلغ الائتمان كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى العديد من دول جنوب شرق آسيا نحو ١٦٠% وهى نسبة تزيد كثيرا عن مثيلاتها فى الدول النامية.

٥- اختلال وضعف وفساد الجهاز المصرفى والنظام المالى فى معظم دول جنوب شرق آسيا حيث يشير الواقع العملى إلى أن هذا الجهاز والنظام اتسم بالآتى:

٥/١- انتشار الفساد والرشوة.

٥/٢- عدم توفر المعلومات والمتابعة.

٥/٣- عدم القدرة على التطوير وإدارة الأموال المتاحة بالكفاءة المطلوبة لخدمة أهداف الاقتصاد القومى ككل.

٥/٤- عدم الشفافية أو السلامة المصرفية.

٥/٥- انسحاب الحكومة من القطاع المصرفى، ومن ثم عدم وجود رقابة أو إشراف.

٥/٦- ارتفاع أسعار الفائدة مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وزيادة حالات الإفلاس، ومن ثم التخلص من العملات والأموال.

٥/٧- منح قروض قصيرة الأجل للقطاع الخاص بدون ضمانات أو ضوابط أو رقابة من البنوك المركزية.

٥/٨- تمويله للتنمية الاقتصادية بالقروض قصيرة الأجل.

٦- العجز الكبير والمتزايد فى الميزان التجارى وموازين العمليات الجارية فى بعض دول جنوب شرق آسيا مما جعل تلك الدول تسعى إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية فى شكل استثمارات أجنبية لتمويل هذا العجز، وقد شهدت منطقة جنوب شرق آسيا، لعدة سنوات ماضية تدفقات رأسمالية ضخمة من بقية أنحاء العالم حيث جذبها انفتاح تلك الأسواق ومعدلات النمو الاقتصادى لدولها، ومما زاد من مخاطر تعرض تلك الدول لتحويلات معاكسة ومفاجئة فى تلك التدفقات أن نسبة كبيرة من تلك التدفقات كانت فى شكل محافظ استثمارية قصيرة الأجل فى أسواق الأسهم والسندات المحلية وهى تتصف بسهولة تسييلها عند الطلب بعكس الاستثمارات المباشرة طويلة الأجل.

٧- التوسع الكبير فى التعامل فى المشتقات المصرفية والمالية وفتح المجال واسعا أمام المضاربات التى كانت محفوفة دائما بمخاطر متزايدة.

٨- العجز الكبير فى الموازنة العامة لبعض دول جنوب شرق آسيا، مما دفع تلك الدول للاعتماد بصورة كبيرة على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة لتمويل ذلك العجز وقدرت تلك التدفقات بنحو ٤٣٢ مليار دولار عام ١٩٩٦، هذا وقد أدى عبء الدين الخارجى الثقيل الذى تتحمله تلك الدول إلى تزايد العجز، فعلى سبيل المثال فقد وصل إلى ٤٨% من الناتج المحلى الإجمالى فى كل من أندونيسيا والفلبين و ٤٣% فى تايلاند، ٣٩% فى ماليزيا.

٣- الدروس المستفادة من الأزمة الآسيوية.

تنطوى أزمة أسعار الصرف والأزمات المالية عموما فى جنوب شرق آسيا على العديد من الدروس المستفادة سواء للاقتصاد المصرى عموما أو للبنوك والجهاز المصرفى على وجه الخصوص لعل من أهمها:

٣/١- من الصعب أن يستمر الاستقرار فى أسعار الصرف إذا كان الاقتصاد القومى يعانى من مشاكل اقتصادية حقيقية واختلالات هيكلية، وتزايد العجز المزمن فى الميزان التجارى وميزان العمليات الجارية.

٣/٢- البحث دائما فى تطوير الأنظمة والضوابط والسياسات النقدية والتمويلية التى تتمشى مع أسلوب اقتصاديات السوق وسرعة النمو الاقتصادى.

٣/٣- إن قرار التخفيض فى سعر صرف العملة المحلية أو الوطنية يعنى المخاطرة بالاحتياطيات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى.

٣/٤- إن الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية رغم أهميتها الكبيرة للاقتصاد القومى إلا أنها لاتوفر الحماية المطلقة للاقتصاد القومى، فقد تنفذ عند حدوث أى أزمة طارئة فى ظل وجود اختلالات هيكية فى ميزان المدفوعات التى ترجع إلى اختلالات هيكلية فى الاقتصاد القومى، ويبقى أن نشير إلى أن تايلاند أنفقت ٢٠ مليار دولار من احتياطياتها النقدية لدعم عملتها واقتصادها خلال أسبوعين، ومعنى ذلك أن الاحتياطيات من النقد الأجنبى يمكن أن تتبخر فى حالة وجود أزمة مالية ضخمة بالشكل الذى حدثت به فى جنوب شرق آسيا.

٣/٥- يرى بعض الخبراء أنه يجب عدم السماح للبنوك المحلية فى الوقت الحالى بالتعامل فى المشتقات بكل صورها وذلك لمخاطرها الشديدة على الأسواق المالية، حيث أن الأسواق العالمية والدولية استخدمت المشتقات بعد عشرات السنين من الخبرة فى العمليات المالية وبعد أن توافرت لها احتياطيات ضخمة، ومع ذلك فإن كثير من البنوك المركزية فى الدول الصناعية يطالب بإعادة النظر فى السماح باستمرار التعامل بها.

٣/٦- أن الاستثمارات المباشرة فى مشروعات إنتاجية وغيرها لا تزال أكثر الاستثمارات الأجنبية أماناً من وجهة النظر الداخلية، ويرى البعض أنه برغم أهمية البورصة كمرآة تعكس القيمة السوقية للأصول ووسيلة تحويل هذه الأصول إلى أموال أخرى إلا أنه يجب الحذر فيما يتعلق بالمبالغة فى نشاط الأجانب فى تعاملات الأسهم،

حيث أنه يجب ألا تتعدى المعاملات المالية لأغراض المضاربة فى البورصة عن ٣٠% من جملة المعاملات، أما معاملات الأجانب فيتعين ألا تزيد عن ١٥% لضمان تجنيب الاضطرابات المالية والاقتصادية الناشئة عن قرار الأجانب الانسحاب من البورصة كما حدث فى أسواق جنوب شرق آسيا وما حدث من قبل فى المكسيك.

٧/٣- أن هناك علاقة وثيقة بين الاستقرار النقدى وحركة البورصة وفى غياب المؤسسات المالية صانعة السوق، فمن الضرورى استعادة دور البنك المركزى فى التعامل بيعا وشراءا للأوراق المالية وذلك لضمان ألا تتأثر العملة الوطنية بأية اهتزازات قد تنتج عن ارتفاع أو انخفاض مبالغ فيه فى أسعار الأسهم.

٨/٣- أن الأسواق المالية لا تصحح نفسها بنفسها إلا عندما تكون الانحرافات بين العرض والطلب ضئيلة أو حدية، أما عندما تكون هذه الانحرافات ضخمة كما حدث فى الأزمة الآسيوية فإن آليات السوق تعجز عن إحداث التصحيح وإذا تركت حرة تماما فإنها قد تؤدى إلى كوارث، ولا مفر فى هذه الحالات من تدخل قوة من خارج السوق لاستعادة التوازن ممثلة فى الحكومات وصندوق النقد الدولى، كما حدث فى الأزمة الآسيوية والمكسيك.

٩/٣- بالرغم من أن التوجه نحو العولمة وعولمة السوق من شأنه تسهيل حركة انتقال السلع والمعلومات والتكنولوجيا والعمالة والأفكار والتمويل، إلا أن الأزمة الآسيوية، توجب التحرك بحذر فى الاقتصاد العالمى، وبخاصة عند التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات.

١٠/٣- إن الأزمة الآسيوية وخاصة فى تايلاند تنطوى على عدد من الدروس المستفادة على درجة عالية من الأهمية والتى من بينها، ضرورة التحرك بسرعة وحزم للتصدى لمظاهر التدهور فى أوضاع الاقتصاد الكلى وكذلك ضرورة تجنب الاعتماد الزائد على رؤوس الأموال الخارجية وخاصة قصيرة الأجل بمختلف أنواعها، وأيضا ضرورة المحافظة على وجود نظام أقوى للقواعد التنظيمية والرقابية للنظام المالى ومراقبة مؤشرات التحذير المبكر، عن كثب والتى تكشف التغيرات التى تطرأ على

اتجاهات المستثمرين، وأخيراً ضرورة تحسين نشر المعلومات الاقتصادية والمالية الدقيقة في المواعيد المناسبة فى الأسواق، وذلك لكى يمكن الحد من ردود الأفعال المفاجئة وربما المبالغ فيها من جانب الأسواق بالإضافة إلى أهمية هذه المعلومات أيضا للإدارة الفعالة للسياسات الاقتصادية.

١١/٣- ضرورة دعم وتأهيل القطاع المالى والنقدى بصفة عامة والجهاز المصرفى بصفة خاصة قبل تحرير حساب رأس المال، حيث أدى ضعف الجهاز المصرفى وتحرير حساب رأس المال إلى حدوث الأزمة، وبخاصة فى تايلاند وأندونيسيا والتى امتدت بعد ذلك إلى الدول الأخرى.

١٢/٣- عدم الاعتماد كليا فى تمويل التنمية على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة لحساسيتها الشديدة تجاه التقلبات فى سعر الصرف.

وفى كل الأحوال إذا تأملنا فى كل هذه الدروس المستفادة يمكن أن نلاحظ أنه فيما يتعلق بالبنوك فإننا لا يمكن أن نعزل الجهاز المصرفى عن الأزمة الآسيوية، حيث اتضح دور البنوك فى الأزمة الآسيوية نتيجة لما حدث من أزمة للجهاز المصرفة فى تلك الدول وقصور رقابى للبنك المركزى وبخاصة فى تايلاند والتى كانت من أهم الدول التى حدثت بها الأزمة.

ففى كوريا الجنوبية كانت من أبرز نقاط إدارة الأزمة هو التركيز على إصلاح النظام المصرفى والسلطات الرقابية والإشرافية حيث كانت موزعة بين عدة جهات مما أدى إلى غياب الأثر المرجو من أدائها لدورها الرقابى، وإقرار التشريعات اللازمة لتحقيق استقلالية البنك المركزى الكورى وإغلاق المؤسسات المفلسة وإعادة النظر فى الإدارة فى حالة عدم الكفاءة، فقد أظهرت الاحصاءات أن هناك ديونا، مشكوك فيها تقدر بحوالى ٣٧ مليار دولار بلغت نسبتها ١٨,٥% من إجمالى القروض المستحق سدادها فى كوريا وبما تجاوز رأس مال الصندوق المالى الخاص بدعم ودائع وقروض الجهاز المصرفى حيث بلغ رأس ماله ١٠ مليار وون كورى.

بل أن حجم الديون المعدومة فى كوريا الجنوبية بلغ ٧,٥% من إجمالى الناتج المحلى الكورى مع تزايد حالات الإفلاس فى المؤسسات المالية.

ومن هنا يبدو بوضوح العلاقة بين البنوك وأزمة سعر الصرف من جانب والبورصة من جانب آخر ولا يخفى علاقة التغذية المرتدة بين سوق النقد وسوق رأس المال وخاصة فى حالة وجود تحرير مالى وبالتحديد وجود حرية تحويل العملة أو تعويمها بالكامل.

ثالثا - البنوك وبوادر أزمة سعر الصرف فى الاقتصاد المصرى :

١- تطورات الأزمة :

ظل سعر صرف الجنيه المصرى مستقرا وثابتا منذ بداية برنامج الإصلاح الاقتصادى وبالتحديد منذ منتصف عام ١٩٩١ وحتى منتصف عام ١٩٩٨ ليستمر تحركه فى نطاق الحدود الآمنة من ٣,٣٢ جنيه للدولار عام ١٩٩١ إلى ٣,٤ جنيه للدولار عام ١٩٩٨، ولم ينخفض الجنيه المصرى خلال تلك الفترة إلا بنسبة ضئيلة تصل فى المتوسط إلى ٣% فقط كقيمة اسمية أمام الدولار.

إلا أنه مع نهاية عام ١٩٩٨ دخل سعر صرف الجنيه المصرى فى أزمة لازالت قائمة حتى مع بداية عام ٢٠٠٠ حيث أصبح ٣,٥ جنيه بل وصل مع أكتوبر ٢٠٠٠ إلى حوالى ٣٦٥ قرش فى البنوك المصرية وما يقرب من ٤٠٠ قرش فى شركات الصرافة وأكثر فى المتوسط للدولار، وهو أعلى مستوى له منذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى عام ١٩٩١ وبالتالى أخذت تلك التغيرات وبوادر الأزمة تثير مخاوف كبيرة لدى كل الجهات المعنية حول ما إذا كانت هذه الأزمة ستستمر وستظل كامنة أم أن البنك المركزى المصرى وبالتنسيق مع كل الجهات الأخرى، سيستطيع إدارة تلك الأزمة الكامنة بكفاءة وفعالية، وهل سيتحمل الاحتياطى من النقد الأجنبى لدى البنك المركزى سياسة الاستقرار المدار لسعر الصرف الذى يتبعها البنك المركزى كعلاج مؤقت كلما ارتفع سعر الصرف للدولار الأمريكى أمام الجنيه المصرى ليعود به إلى الحدود الآمنة من خلال ضخ المزيد من الدولارات فى السوق المصرفية من

الاحتياطى من النقد الأجنبى الذى لديه، وتتكرر تلك الآلية كلما تقاعست البنوك عن تلبية الطلب المتزايد على الدولار وتغطية الاعتمادات المستندية المفتوحة.

بل تثار تساؤلات أخرى حول ما إذا كان العلاج المستقبلى يدور حول التثبت والاستقرار المدار من خلال الاحتياطى من النقد الأجنبى لدى البنك المركزى أم سيحدث تخفيض رسمى لسعر صرف الجنيه المصرى، وهل ستكفى السياسة النقدية وحدها لعلاج الأزمة أم أن المسألة تحتاج إلى إصلاحات هيكلية جذرية تشكل ليس فقط الاقتصاد الحقيقى وهيكل الإنتاج السلعى والخدمى لكى يتحول إلى المزيد من التصدير وزيادة الموارد من النقد الأجنبى ، بل يشمل أيضا علاج جذرى للعجز فى الميزان التجارى وزيادة القدرة على جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، وليس الاستثمار الأجنبى غير المباشر حيث أن الأخير تكمن وراءه مخاطر كبيرة فيما يتعلق بالتعامل مع أزمة سعر الصرف والتجربة الآسيوية خير دليل على ذلك.

ويبدو أن أزمة سعر الصرف للجنيه المصرى تتصاعد، وتصبح هى التحدى الحقيقى الذى يواجه الاقتصاد المصرى فى مرحلة الإصلاح الهيكلى بعد أن نجح فى الإصلاح النقدى والمالى، وذلك لأن ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكى أمام الجنيه المصرى يستتبعه أثارا سلبية على الاقتصاد القومى وخاصة على ميزان المدفوعات بمكوناته المختلفة وأسعار الفائدة والديون الخارجية واحتياطيات مصر من النقد الأجنبى، والمديونيات لدى البنوك وغيرها.

٢- أسباب أزمة سعر الصرف فى مصر:

عند بحث أسباب أزمة سعر الصرف القائمة فى مصر منذ نهاية عام ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٠ نجد أن هناك العديد من الأسباب تدور ما بين أسباب نقدية ومصرفية وأسباب ترتبط بالاختلالات التى يعانى منها الميزان التجارى وميزان المدفوعات المصرى والمرتبطة بدورها بالاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى، ناهيك عن الأسباب المفتعلة وفيما يلى أهم تلك الأسباب.

٢/١- يشير الكثير من المحللين بإصبع الاتهام إلى البنوك العاملة التى تحصل على الدولار من البنك المركزى بسعر منخفض ثم تبيعه لبعض عملائها بسعر أعلى والذين يقومون بدورهم ببيعه بسعر أعلى محققين أرباحا سريعة وسهلة من فروق الأسعار.

٢/٢- ويشير آخرون بأصابع الاتهام إلى شركات الصرافة التى تضارب على الدولار برفع سعره، والمستوردين الذين تسببوا فى حدوث طفرة كبيرة فى استيراد السلع الاستهلاكية وغيرها من دول جنوب شرق آسيا بسبب تدنى الأسعار بها بعد الأزمة الطاحنة التى مرت بها، وبالتالى أصيب الاقتصاد المصرى بما يسمى حمى الاستيراد أعقاب الأزمة الآسيوية.

٢/٣- شملت أصابع الاتهام البنك المركزى المصرى لعدم تدخله فى الوقت المناسب لحفظ التوازن فى سوق الصرف الأجنبى وسعر الصرف.

٢/٤- تحول الفائض فى ميزان العمليات الجارية فى عام ١٩٩٨/٩٧ - ولأول مرة منذ عدة سنوات - إلى عجز بلغ نحو ٢,٨ مليار دولار، وهو الاتجاه الذى استمر خلال النصف الأول من عام ١٩٩٩/٩٨ بعجز بلغ نحو ١٧١٧ مليون دولار. بل وصل إلى حوالى ٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠.

٢/٥- تراجع حصيلة الصادرات المصرية خلال عام ١٩٩٨/٩٧بنسبة ٤% لتقتصر على ٥,١ مليار دولار، واستمر هذا الاتجاه بصورة واضحة فى النصف الأول من عام ١٩٩٩/٩٨ مقارنة بالفترة المقابلة من عام ١٩٩٨/٩٧، حيث بلغت نسبة هذا التراجع نحو ٢٥,٦% لتبلغ قيمتها ٢,١ مليار دولار.

٢/٦- تراجع عوائد قطاع البترول فى عام ١٩٩٨/٩٧ بما قيمته ٨٥٠ مليون دولار مقارنة بعام ١٩٩٧/٩٦، وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول العالمية إلى أدنى مستوياتها منذ عدة سنوات، وقد تأثرت الصادرات المصرية بشدة نتيجة هذا الانخفاض نظراً لما يمثله البترول من مكون أساسى لها، وجاء هذا الانخفاض نتيجة للكساد الذى يسود أوروبا والولايات المتحدة وكندا، حيث انخفضت أسعار البترول

بصورة كبيرة عن التوقعات الصادرة عن صندوق النقد والبنك الدولى، وقد استمر هذا الانخفاض خلال النصف الأول من عام ١٩٩٩/٩٨ حيث تراجعت عوائد قطاع البترول ومنتجاته بمقدار ٥٩٠ مليون دولار مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق[١].

٢/٧- انخفاض العائد من قناة السويس فى عام ١٩٩٨/٩٧ بنحو ٧٢,٥ مليون دولار بسبب انخفاض أسعار وتكاليف النقل وحالة الركود فى الاقتصاد العالمى وارتفاع قيمة الدولار الأمريكى أمام وحدة حقوق السحب الخاصة التى تحسب على أساسها رسوم المرور، وقد استمر هذا الانخفاض فى النصف الأول من عام ١٩٩٩/٩٨.

٢/٨- انخفاض إيرادات السياحة فى عام ١٩٩٨/٩٧ بما قيمته ٧,٦ مليون دولار مقارنة بعام ١٩٩٧/٩٦ نتيجة تداعيات حادث الأقصر وتخفيض أسعار الخدمات التى تقدم للسياح، وقد استمر تراجع عوائد السياحة فى النصف الأول من عام ١٩٩٩/٩٨ بمقدار ٣٧٥,٩ مليون دولار مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق[٢].

٢/٩- تراجع معدل نمو تحويلات المصريين العاملين فى الخارج خلال النصف الأول من عام ١٩٩٩/٩٨ إلى نحو ٢,٢٥% وذلك بالمقارنة بنحو ٢٤% خلال الفترة المقابلة من العام السابق، نتيجة التأثيرات السلبية لانخفاض أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادى والطلب على العمالة والأجور المدفوعة والمزايا الممنوحة للعاملين فى الدول الخليجية.

---

(١) انخفض التأثير لهذا العامل فى عام ٢٠٠٠ حيث بدأت أسعار البترول فى الارتفاع خلال هذا العام ولازالت فى تصاعد.

(٢) انخفض التأثير السلبى لهذا العامل حيث بدأت الإيرادات السياحية فى الزيادة خلال عام ٢٠٠٠.

٢/١٠- زيادة المدفوعات عن الواردات فى عام ١٩٩٨/٩٧ بما قيمته مليار و٣٣٥ مليون دولار مقارنة بعـام ١٩٩٧/٩٦ لتسـجل نحـو ١٧ مليـار دولار، واستمرار هذا الاتجاه لاسيما خلال الربع الأول من عام ١٩٩٩/٩٨ نتيجة الاتجـاه لزيادة استيراد السلع استهلاكية من دول جنوب شرق آسيا التى تراجعت أسعارها فى ظل الأزمة التى تعانى منها هذه الأسواق، بغض النظر عن مدى احتياج السوق المصرية لها، وما تشكله من تهديد للصناعة المحلية، ما أدى إلى زيادة الطلـب علـى الـدولار وبالتالى ارتفاع سعر صرفه أمام الجنيه المصرى ورفع قيمة فاتورة الواردات.

٢/١١- تحول صافى الاستثمارات الأجنبية فى محفظة الأوراق الماليـة مـن تدفقات موجبة بنحو ١٤٦٣ مليون دولار فى عام ١٩٩٧/٩٦ إلى تدفقات سـالبة بلغت نحو ٢٤٨ مليون دولار خلال عام ١٩٩٨/٩٧ و٣٠٧ مليونا خلال النصـف الأول من عام ١٩٩٩/٩٨، ويمكن الإشارة على سبيل المثال إلى خروج الاستثمارات الأجنبية فى أذون الخزانة والتى قدرت بمبلغ ٩٠٠ مليون دولار فى عـام ١٩٩٩/٩٨ قام المستثمرون الأجانب بسحبها بالكامل للخارج.

٢/١٢- وجود عدد من العوامل التى أدت إلى تفاقم المشكلة وزيادة فترتهـا الزمنية، منها أداء شركات الصرافة الذى تسبب فى رفع سعر الدولار عن مسـتوياته الحقيقة من خلال تنفيذ عمليات البيع والشراء بأسعار تختلف عن الأسعار المعلنة مـن جانبها، وعدم الالتزام بالأغراض المرخص لها بها، مع خروجها على القواعد المقـررة للعمل بسوق الصرف الأجنبى، وقيام بعض المتعاملين وشـركات الصرافـة بحجـب كميات من الدولارات فى حوزتهم بهدف المضاربة على أمل استمرار ارتفاع الأسعار أو قيام الحكومة بتخفيض سعر الجنيه المصرى، بالإضافة إلى اتجاه البنوك الصغيرة الـتى لا يتوافر لديها موارد بالنقد الأجنبى من عملائها إلى تدبيره من خلال شركات الصرافـة، الأمر الذى ولد طلبا إضافيا على موارد تلك الشركات مما دفعها لبيع النقد الأجنـبى بسعر أعلى، هذا إلى جانب قدوم موسم الحج فى هذه الفترة مما عمـل علـى تزايـد الطلب على الدولار.

وقد أثرت هذه العوامل[1] على حصيلة الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية، حيث تراجعت أرصدة الاحتياطيات فى البنك المركزى بنسبة ٢٪ لتقتصر على حوالى ١٩,٨ مليار دولار فى ديسمبر ١٩٩٨ مقابل حوالى ٢٠,٢ مليار دولار فى ديسمبر ١٩٩٧، وقد استمر التراجع فى حصيلة النقد الأجنبى لتقتصر فى مارس ١٩٩٩ على نحو ١٨,٩ مليار دولار إلى ١٧ مليار دولار مع نهاية ١٩٩٩. بل وصل رقم الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية إلى حوالى ١٥ مليار دولار فى أكتوبر عام ٢٠٠٠.

٣- إدارة البنك المركزى المصرى لأزمة سعر الصرف :

على الرغم مما أعلنه البنك المركزى المصرى من عدم وجود قيود على التعامل فى الصرف الأجنبى، وأن أسعار النقد حرة ولا يقوم بتحديدها للبنوك، إلا أنه قد اتخذ العديد من الإجراءات للحد من تأثير العوامل السلبية على سوق الصرف الأجنبى وسعر الصرف للدولار الأمريكى منها:

٣/١- القيام بتوفير النقد الأجنبى الذى تحتاجه البنوك بشرط أن يكون ذلك لتسوية العجز بين مواردها واستخداماها الناشئة عن تعاملاها الفعلية مع العملاء أخذا فى الاعتبار الحدود المقررة من البنك المركزى بشأن التوازن فى مراكز العملات.

٣/٢- توجيه تحذير إلى البنوك من تدبير احتياجات عملائها للاعتمادات المستندية أو سداد المديونيات بسعر أعلى من الأسعار المعلنة، مع قيام الرقابة على البنوك والرقابة على النقد الأجنبى بالبنك المركزى بحملات تفتيشية على البنوك وشركات الصرافة للتأكد من بيعها النقد الأجنبى للعملاء فى ضوء تعليمات البنك المركزى.

---

(١) هناك عدد من العوامل المتعلقة بالاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى تحتاج إلى دراسة وبحث أوسع من هذا النطاق لايسمح المجال بتناولها بالتفصيل.

٣/٣- إصدار تعليمات لشركات الصرافة بالالتزام الكامل بالأسعار المعلنة، مع التأكيد على إغلاق الشركة نهائيا فى حالة المخالفة وهو الإجراء الذى تم بالفعل تجاه بعض الشركات.

٤/٣- تحذير البنوك من عدم الالتزام الدقيق بالضوابط الصادرة عن البنك المركزى بشأن منح الائتمان، خاصة فيما يتعلق بتمويل استيراد سلع استهلاكية حدثت تزايد فى المخزون منها.

٥/٣- توجيه البنوك بعدم تمويل مشروعات بالنقد الأجنبى فى الوقت الذى لا يدر فيه المشروع عوائد بنفس العملة، والتنبيه بعدم تشجيع العملاء على تحويل مديونياتهم المستحقة عليهم بالجنيه المصرى إلى العملات الأجنبية، وهو ما يوجد طلبا متزايدا على الدولار.

٦/٣- إصدار تعليمات بضرورة التزام البنوك بالحصول على تأمين نقدى بنسبة ١٠٠% من العملاء بالجنيه المصرى للاعتمادات المستندية التى تفتح لاستيراد السلع الاستهلاكية وتامة الصنع، وتتولى البنوك فتح الاعتمادات بالنقد الأجنبى، وكذا الحصول على تأمين بنفس النسبة فى حالة تعزيز كمبيالات مقدمة على قوة تسهيلات موردين لاستيراد هذه السلع أو لمقابلة أى التزامات على البنك، بما فى ذلك إصدار خطابات ضمان بخصوص عمليات الاستيراد. وهذا يعنى تمويل هذه السلع بالكامل من الموارد الذاتية لهؤلاء العملاء، وتظل نسبة تأمين الاعتمادات المستندية للسلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج متروك للبنك تقديرها وفقا للدراسة الائتمانية التى يجريها وذلك لتشجيع الصناعة المحلية.

وعلى الرغم مما تحمله هذه الإجراءات من ضوابط لترشيد الاستيراد، إلا أنها واجهت ردود فعل كبيرة من المستوردين، خاصة فيما يتعلق بتعديل شروط التسهيلات الائتمانية وضوابط فتح الاعتماد المستندى التى أعلنوا أنها يمكن أن تؤدى إلى انخفاض معدل دوران رأس المال العامل للمستورد إلى دورة واحدة بدلاً من دورتين أو ثلاث فى السنة نتيجة تحديد نسبة الغطاء اللازم لفتح الاعتماد المستندى بـ

١٠٠% من قيمته، بما لذلك من أثر على ارتفاع الأسعار نتيجة تحميل المستهلك بهذه التكلفة، فضلا عن نقص التمويل اللازم لاستيراد بعض السلع الضرورية التى تحتاج إليها السوق المصرية مثل القمح والدقيق والذرة.

ومن ناحية أخرى سادت التوقعات بأن يكون لتلك الإجراءات تأثير سلبى على أنشطة البنوك وإيراداتها من عمليات الاعتمادات المستندية، إلى جانب التأثير على القائمين بعمليات التوكيلات الملاحية وخدمات التخليص الجمركى بالموانئ والمنافذ الجمركية المختلفة نتيجة انخفاض حركة التجارة والواردات. ولذلك فقد نوه البنك المركزى المصرى أنه بصدد إجراء تقييم لنتائج تلك الضوابط وتأثيراتها السلبية والإيجابية على عمليات الاستيراد وتوفير النقد الأجنبى اللازم لها.

٤- ملاحظات ضرورية حول إدارة أزمة سعر الصرف فى مصر:

وتبقى مجموعة من الملاحظات الهامة فيما يتعلق بإدارة أزمة سعر الصرف فى مصر من خلال البنك المركزى والجهاز المصرفى لعل من أهمها:

٤/١- أن البنك المركزى يدير أزمة لم تتعدى ارتفاع سعر الصرف للدولار فيها عن ٢% - ٦% الذى يعبر أيضاً عن مقدار الانخفاض فى قيمة الجنيه المصرى وظهر بالتحديد لدى شركات الصرافة التى لا يتجاوز نصيبها نحو ١٠% من إجمالى سوق الصرف فى مصر، فما بالك لو بلغت الارتفاعات مقادير أعلى من ذلك وهذه مسألة متوقعة فى المستقبل.

٤/٢- أنه إذا كان البنك المركزى قد أدار الأزمة من خلال الاعتماد على الاحتياطى من النقد الأجنبى لديه مع بعض الترشيد فى الطلب على النقد الأجنبى، فإنه ثبت من الدروس المستفادة لأزمة المكسيك وجنوب شرق آسيا، أن الاحتياطيات من النقد الأجنبى لا تحمى قيمة العملة الوطنية إلى ما لا نهاية وخاصة فى ظل وجود اختلالات هيكلية فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات والمرتبطة بالاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد القومى.

٤/٣- تكشف الأزمة الأخيرة لسعر الصرف عن قضية هامة تتمثل فى ضرورة تحديد الهيكل الأمثل للعملات المكونة لاحتياطيات النقد الأجنبى وأسلوب إدارتها وخاصة مع الاتجاه الأخير الذى أعلنه البنك المركزى بتوظيف جزء من تلك الاحتياطيات فى أسواق المال العالمية من خلال أربعة محافظ مالية وإسناد إدارتها إلى جهات أجنبية متخصصة فى ظل مجموعة من المعايير والضوابط التى تضمن تحقيق أعلى عائد مع ضمان محدودية المخاطرة والمضاربات مع توفير هامش السيولة المناسبة، حيث تتطلب احتياجات الدولة استخدام هذا الاحتياطى أو جزء منه للتدخل فى أى وقت للحفاظ على استقرار سعر الصرف ومنع التقلبات، وهذه الشروط تنطبق على أذون الخزانة والسندات الأجنبية قصيرة الأجل، ومن الضوابط الإضافية الضرورية فى إدارة الاحتياطيات من النقد الأجنبى، هو العمل على تنويع العملات الأجنبية فى سلة الاحتياطيات الأجنبية لتفادى خسائر قد تحدث نتيجة تقلبات أسعار صرف بعض العملات، وهو الأمر الذى يعد إيذانا بالبدء فى دراسة إمكانية وجدوى التحول إلى ربط الجنيه المصرى فى سلة من العملات الرئيسية.

٤/٤- أن التوقعات تشير إلى احتمال تزايد قوة وشدة أزمة سعر الصرف فى مصر، فى ظل مجموعة من العوامل التى تشير إلى أنه خلال العامين القادمين، هناك احتمال اتساع وتزايد العجز فى ميزان العمليات الجارية وتراجع الاحتياطيات من النقد الأجنبى، وتفاقم العجز فى الميزان التجارى وكلها تطرح بشدة الحاجة الملحة إلى مواجهة العجز المزمن فى الميزان التجارى، وتأمين موارد مستقرة للنقد الأجنبى من حصيلة الصادرات غير البترولية بالإضافة إلى موارده السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج مع السعى لإيجاد أسواق بديلة لتصدير قوة العمل المصرية.

٤/٥- أنه لا يجب الاعتماد الكبير على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة فى علاج العجز الجارى فى ميزان المدفوعات، حيث أن توقف تدفقات رؤوس الأموال أو الانسحاب السريع من الاستثمارات فى الأوراق المالية كما أوضحت أزمة جنوب شرق آسيا يمكن أن يتسبب فى زعزعة نظام سعر الصرف مثل الذى تطبقه مصر.

ومن ناحية أخرى فإنه يصبح من الضرورى فى هذا المجال، دراسة تجارب الدول الأخرى فى وضع ضوابط على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة فى محافظ الأوراق المالية بما يكفل لها قدرا أكبر من الاستقرار فى السوق المحلى.

٤/٦- ضرورة تحقيق التوازن بين نمو الاقتصاد العينى والتوسع فى القطاع المالى المحتمل فى أسواق المال والخدمات المالية، ويقتضى ذلك الاستمرار فى السياسة الحذرة التى ينتهجها البنك المركزى فى مجال السيطرة على حجم التوسع فى الائتمان المصرفى ونمط توزيع محفظة القروض المصرفية وكذا مراقبة تحركات رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل التى تدخل سوق المال وأيضا مديونيات القطاع المصرفى بالعملات الأجنبية مما يحفظ انضباط القطاع المالى وسلامة مؤشراته.

٤/٧- أن نقطة الضعف الأساسية فى الاقتصاد المصرى والتى يمكن اعتبارها قنبلة موقوتة هو تزايد العجز فى الميزان التجارى، الذى سيظل يضغط بقوة على سعر صرف الجنيه المصرى، وعلى الاحتياطيات من النقد الأجنبى، حيث بلغ هذا العجز حوالى ١٢,٥ مليار دولار عام ١٩٩٩ بينما كان حوالى سبع مليارات فقط عام ١٩٩٥ ولن يجدى الاعتماد على تسوية هذا العجز من خلال ميزان الخدمات والتحويلات عن طريق إيرادات قناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وغيرها من الموارد غير المستقرة والمتقلبة والمترنحة فى الوقت الحالى ومستقبلا إلى اتجاه نزولى خطير وهو الذى أظهر العجز فى ميزان العمليات الجارية لميزان المدفوعات الذى يزيد من سنة لأخرى فى السنتين الأخيرتين بل يتوقع أن يزداد مستقبلا.

٤/٨- أن زيادة كبيرة ومتزايدة فى الصادرات السلعية هى المطلوبة فى المرحلة القادمة والتى لن تأتى إلا بتبنى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير وتطوير هياكل الإنتاج والدخول فى الصناعات عالية التكنولوجيا، بل والتركيز على الصناعة التكنولوجية والبرمجيات والبحث فى زيادة الصادرات التى لمصر ميزة نسبية وتنافسية فيها مثل الملابس الجاهزة وزيادة القدرات التنافسية فى كل مواقع الإنتاج العام

والخاص وببساطة ضرورة العمل على النجاح فى المثلث الذهبى الاستثمار – الإنتاج – التصدير.

٤/٩- تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الاستثمارات المرغوب فيها فى المرحلة القادمة، فهذه الاستثمارات تأتى لإقامة مشروعات لإنتاج السلع والخدمات ولذلك يجب العمل على جذب هذا النوع من الاستثمار الأجنبى بكل الوسائل الممكنة وإعطاءه كل الحوافز والضمانات لزيادة تدفقه إلى مصر، بل والأهم العمل على تحسين مناخ الاستثمار بكل مكوناته لكى يزداد تدفق هذا النوع من الاستثمار الأجنبى الذى لم يتعدى ١,٢ مليار دولار فقط عام ١٩٩٨.

أما الاستثمارات الأجنبية غير المباشر، فهى تحتاج إلى ضوابط لتلافى تحولها إلى أموال ساخنة تربح وتخرج تاركة وراءها حالة من عدم الاستقرار وتقلبات شديدة فى سعر الصرف.

٤/١٠- يبقى أخيرا التأكيد على ضرورة تقوية دور البنك المركزى فى الإشراف على كل البنوك العاملة فى مصر وتوجيهها إلى الأوضاع الصحيحة، وسرعة اتخاذ الإجراءات التصحيحية من جانبه فى الوقت المناسب مع ضرورة أن يفكر البنك المركزى جديا فى نظاما لسعر الصرف أكثر مرونة فى إطار التعويم المدار.

وتبقى كلمة أخيرة أن أزمة المكسيك وأزمة جنوب شرق آسيا مليئة بالدروس المستفادة التى يجب دراستها بعناية وبوعى تام حتى تتلافى ما وقعت فيه هذه الدول من أخطاء لأن هناك بعض التشابه بين تلك الأزمات وأسبابها وبوادر أزمة سعر الصرف فى مصر، والأسباب الكامنة وراءها، وعلينا أن نفرغ بسرعة من مرحلة التشخيص إلى مرحلة العلاج التى تأخذ كل العوامل فى الاعتبار ليدخل الاقتصاد المصرى والبنوك المصرية مرحلة الانطلاق الاقتصادى بصورة أكثر أماناً واستقرار لسعر الصرف.

تم بحمد الله،،

المؤلف